البلوغ اليهم وهذه هي النكته المتفق عليها ويختلف في الاضمار قبل الذكر في صورة التنازع
فانه يجوز للاختصار والاحتراز عن التكرار لكنها ليست نكته عند الفراء والكسائي فكذا
اكتفوا بذكرها وجعل المتقدم لفظا شاملا للمتقدم رتبة متابعة للمص وان زعم الرضي
بان المعهود مقابله لفظا بالتقديري لا شمول له ورأى المرضي دخوله في المتقدم المعنوي و
متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل والمتصل غير المستقل للفظ ينقسمان الى المستقل
وغير المستقل احدهما المستقل في الدلالة وغير المستقل فيها وثانيها المستقل بمعنى ما يصح
الابتداء به والوقف عليه فباستقلال احدهما يصير غير مستقل والمراد في تقسيم الضمير هو هذا
المعنى وقد استوفي في بحث التأكيد فلا يطالب التكرار ولا تركن الى المغالطة بان غير
المستقل كيف يكون قسما من الاسم ولا يخفى ان جعل الضمير المنفصل مستقلا عند من يحمل
الضمير في اياك الجزء الاخير ويجعل اما دعامة وفي انت يجعل ان دعامة يحتاج الى ارتكاب
مسامحة وهو منصوب ومرفوع ومنصوب ومجرور لا يمان عرفها بالتعريفات السابقة فاذا ات
ضمير مرفوع وان لم يتركب مع الغير بل المرفوع بمعنى ضمير لا يستعمل في التركيب الا في موضع
يطلب المرفوع وهكذا اخواته ولم يعرفها لان النافع في معرفتها سماعها دون التعريف لكن
التعريف اولى ليعرف القدر المشترك في مقام الحكم على افرادها المعبر عنها بها فالا ولان
متصل ومنفصل افرد الخبر مع كون المبتدء مثنى تنبيها على انه حكم على كل واحد فالمبتدء
ماول بالمفرد ولا حاجة الى تقدير مبتدء هو كل منهما كما تعرف العدلي وان استتر على الهندي
والثالث لم يقل والثاني كما قاله في بحث التأكيد تنبيها على طريق ثان للبيان اوترجيحا
للاوسان متصل ولم يقسم المنفصل الى المرفوع والمنصوب والمجرور والمنفصل الى
المرفوع والمنصوب يستغني عن تقسيم الضمير الى المرفوع والمنصوب والمجرور تنبيها على
ان كلا من الثالثة من الاقسام الاولية كالمتصل والمنفصل فذلك الى باسم الاشارة للتعد
تنبيها على ان المحكوم عليه المضمر دون المرفوع والمنصوب والمجرور بتأويل المذكور خمسة
انواع لم يعد مثلها لسائر الاقسام وكانت فالاول وهو المرفوع المتصل الى ضربت وضربت ضربت وضربت
المهمش في التعريف الى ضربن وضربن نشر على ترتيب اللف او غير ترتيبه فتامل لم

نحو ضربت لان الضماير المرفوعة المتصلة كلها هذه المذكورات لا يتفاوت في مادة من
المواد فان المستترات كلها ام مفعول لان لفظه له وما سواه لا يخرج عن الالف والواو والنون
المفتوحة والتاء المفتوحة والمكسورة وتما وتم ومن الا انه فانه ضمير واحد هو واحدة
المخاطب في المضارع والامر وهي الياء الساكنة المكسور ما قبلها ولو ضم نضربن الى الصيغة
الماضي لتم بيانه والثاني وهو المرفوع المنفصل انا وجاء هنا وانا بمد الهمزة واما باللفظ
بالالف المكتوبة في السعة والضرورة في لغة تميم وفي الضرورة في لغة غيرهم في الوصل
ايضا كما يحذف ابدا في الوقف ولذا كتب وان ساكن النون الى هن يعني انا نحن للمتكلم
مع الغير من نفسه المؤنث والمذكر المختلط ولجماعتها وللمختلط منهما وانت بفتح التاء
للمخاطب المذكر والضمير عند البصريين ان واللواحقات بم علامات الخطاب على صورة ضماير
الخطاب ونظرها الحروف الخطابية على هيئة الضماير المنصوبة للخطاب ومذهب الفراء
انه بتمامه ضمير وكذا البواقي من فروعه وقال بعضهم الضماير باللواحق وان عماد يستقل
به الضمير ويستغني عن كلمة يتصل بها وانت بكسر التاء للمخاطبة وانتما للمثنيين وانتم
لجمع المذكر وانتن لجمع المؤنث وهو لمذكر الغايب بفتح الواو وتسكينها من واشد و
تشديدها همدان ويحكى مطلقا وجاز اسكان هاء هما مع واو العطف وفائه ولام الابتداء
وذكر في التسهيل ثم ايضا وسد مع كاف الجر وفي التسهيل ومع همزة الاستفهام ويجوز حذف
الواو والياء للضرورة والثالث وهو المنصوب المتصل ضربني وانني بفتح الياء او سكونها
الى ضربهن وانهن يريد ضربنا بفتح ما قبل الضمير في الماضي على خلاف مرفوع هذا الضمير
فان ما قبله ساكن وهذا الضمير في غير الماضي منصوب او مجرور لا محالة ضربك ضربكما
ضربكم وربما يكسر كافهما بعد الياء نحو ترميكما وترميكم وبعد الكسرة نحو لم يضربكما لم يضربكم
وكذا في كن ضربك بكسر الكاف ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن ها المذكر مضموم
مع الاشباع اذا كان قبله متحرك غير كسرة ويسمى ذلك وصلا لانك تصل الى الهاء
حرف هذه ويسمى ترك الاشباع مع التحريك اختلاسا ويحكى في لغة بني عقيل وكلاب
والاسكان ايضا فانه سمع منهم انه لربه لكنود باختلاس والسكون ايضا وان كان

قبله ساكن غير التاء ففيه اختلاس الضم وان كان مكسورا او ياء فهو مكسور مع الوصل
بعد الكسرة ومع الاختلاس بعد الياء في لغة غير الحجاز وعندهم على الضم كعنه ففوقه
لديه باشباع الضم وعليه باختلاسها وان كان قبله ساكن حذف جزما نحو يصله او وقفا
نحو فالقه جاز الاشباع نظرا الى حركة ما قبله في الحال والاختلاس نظرا الى اصله والاسكان
اجراء للوصل مجرى الوقف وورد القراءة على الثلثة وحركة الهاء في التثنية والجمعين
كهي في الواحد على احوالها فانها واما ميم الجمع بعد الكسرة وقبل الساكن فالاقيس فيه
الكسر والاشهر الضم وقبل المتحرك فالاشهر فيه الاسكان وجاء الضم والوصل ولا يقيس
الكسر والوصل هذا كله في الوصل واما في الوقف ففي جميع الضماير الاسكان وبعد الضم
فقبل الساكن فيه الضم وجاء على قلة الكسر لالتقاء الساكنين ومنعه ابو علي واذا كان
قبله احدهما وقبل المتحرك فالاشهر فيه الاسكان وجاء الضم والوصل وجاء الكسر مع
الوصل ايضا اذا كان قبل الهاء كسرة او ياء ساكنة ومنعه ابو علي وما عرفت من المنفصل
في المنفصل المنصوب يشاركه فيه الضمير المجرور فلا نعيده لك اذا وصل اليه التنبيه
نسلك بهذا المذكور والرابع اياي الى اياهن نريد ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما
اياكن اياه اياهما واختلف فيه فمذهب سيبويه ان الضمير ايا والملحق حروف على هيئة
الضماير المنصوبة الحقت قراين على المراد لان ايا مشترك بين المعاني المتعددة ولا يخفى ان وضع
اللفظ الواحد لمعان كثيرة بعيد والاظهر وضع لفظ على حدة لكل معنى فالاظهر ما قيل
ان هذه الالفاظ بكمالها ضماير الا انه نعتقد في نظرهم عدم النظر بين الالفاظ من اسماء يختلف
آخرها كافادها وما هو ظاهر انه من نفي الاشتراك اقوى ومذهب الخليل والاخفش ان ما يتصل
به اسماء اضيف اليه ايا لعقولهم ايا واياي الشواب وهو في غاية الضعف اذ لا يضاف
الضمير وقال الزجاج والسيرافي الضمير هو اللواحق وايا اسم ظاهر مضاف كان اياك بمعنى
نفسك فعندهما ليس ضمير منصوب منفصل بل الضمير المنصوب كان المجرور ولا يكون الا متصلا
وقال بعض الكوفيين ايا عماد الضمير كان في انت وارتضى الرضي هذا الاعتبار وقد تبدل
همزة ايا هاء وقد صحح الهمزة والهاء في التسهيل اياك واياك بالتخفيف كسرا وفتحا وساكـ

بالفتح تخفيفا والخامس غلامي ولي الى ثملة فهن وهن ؛ لا يعرف الضمير المجرور
المتصل من المنصوب المتصل الا بتعيين ما اتصل به فان تعين كونه جارا فالضمير مجرور
وان تعين كونه ناصبا فمنصوب وان لم يتعين فيتعين ولذا اختلف في ضمير الضاربه بل
هو مجرور مضاف اليه او منصوب مفعول به قالوا المعاني المقتضية لوضع الضمائر ستون
ويقتضي تسعة عشر ضميرا اثنيه للمتكلم وستة للمخاطب وستة للغائب فهذه ثمانية عشر
يضربها في الاقسام الخمسة للضمير يصير تسعين الا انه اسقط اشتراك كل مثنى بين المذكر
والمؤنث واشتراك المتكلم مع الغير بين المثنى المذكر والمؤنث والجمع المذكر والمؤنث
بالثمين ضمير اربعة وستون هذا ونحن نقول المعاني مائة وعشرون لان للمعنى الذي يقتضي
التثنية ثلاثة اقسام من المؤنث والمذكر والمختلط والمعنى الذي يقتضي الجمع كذلك فصار
كل من الغائب والمخاطب والمتكلم ثمانية فالمجموع اربعة وعشرون وتحصل من ضربها
في الاقسام الخمسة للضمير مائة وعشرون واسقط اشتراك التثنية بين اثنين والاكتفاء
بالمجاز في المختلط واشتراك واحد المتكلم بين اثنين واشتراك المتكلم بين التثنية ستين ضميرا
ويبقى ستون هذا هو التحقيق الذي افاضه التوفيق جملته تحفة لكل دقيق هذا امر ما ذكرنا
في الضمائر ويسأل الله تيسيرها معرفة ملف الضمائر والتوفيق بكشف السرائر والمرفوع
المتصل خاصة جال من ضمير يستتر في القاموس الخاصة ضد العامة هذا وكان التاء للنقل
من الوصفية الى الاسمية وما في الهندي ان التاء اما للمبالغة او هو مصدر كالعافية
يحتاج الى تصحيح النقل والتقييد بالمتصل لان المرفوع المنفصل لا يستتر يستتر ما في الرضي انه
المرفوع لكونه كالجزء من الفعل يحذف كما يرخم المنادى لانه مثله في ما اعتني دليلا على ما لقي
وتبعه الشارحون ليس على ما ينبغي لانه مبني على عدم الفرق بين المحذوف والمستتر فتدبر
في الماضي الغائب جال من الماضي لان المفعول به بواسطة حرف الجر او من فاعل يستتر
وهو اوضح ومن جملة صفة الماضي فلم يعرف انه متكلم والغائبة ولا حاجة الى قيد
ذكره بعض الشارحين وهو اذا لم يسند الى الظاهر لان المقام مقام سانح انه اذا كان
ضمير متصل يستتر في اي مقام لا انه في اي مقام يكون الفاعل ضميرا ويتعين مقاماته لم يعد

ولم ينسه ذلك الشارح فنقد كل ما يجوز ان يكون فاعله اسما ظاهرا بهذا القيد ولا
يستتر في غيرهما من الماضي لا اختيارا ولا اضطرارا وليس قوله فلولا الاطبا كان دخولي
وكان مع الاطباء الاساة منه استتار الضمير بل من حذف الواو واكتفاء بالضمة وخصه
الرضي بالضرورة واطلقه السهيلي وحذف الواو اكتفاء بالضمة لالتقاء الساكنين
كثير وفي المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان واحدا او مع الغير والمخاطب دون
المخاطبة والغائب والغائبة وفي الصفة مطلقا وفاعل المضارع المخاطب والمتكلم من
هذه الامور لا يكون الا مستترا وفاعل البواقي لا يكون الا ظاهرا او مستترا الا اذا تعذر الاتصال
فيكون منفصلا وليس الالف في التثنية والواو في الجمع ضميرين لان الضمير لا يستتر بدخول العامل
على عامله ومن اوضح عدم تغير الضمير بان قال الابدي الالف والواو ويضربون وياء تضربين
لا يستتر المرء ان الالف تضربان هما الزيدان والواو ويضربون الزيدون لا يستتران مع كونهما حرفان
في هذه اللغة ولا يخفى انه فات المص من مواضع الاستتار اسم الفعل مع انه بمعنى الامر يجب فيه
الاستتار وبمعنى الماضي يجوز فيه الاستتار نحو زيد هيهات والظرف نحو زيد في الدار ولم
يسم صفة التشبيه نحو زيد تميمي فان الفاعل مستتر فيها لانها داخلة في الصفة ولا يسوغ المنفصل
لاجل شيء الا لتعذر المتصل ولو باعتبار فان الاتصال ربما يتعذر باعتبار دون اعتبار
فعول بالاعتبارين ولتوهم ذلك انه انفصل الضمير من غير تعذر فيجب ان يسمى ايضا كضمير
هو خبر كان فانه متصل لكونه معمول كان نحو كنته ومنفصل لانه معمول العامل المعنوي
في الاصل فيتعذر بهذا الاعتبار نحو كنت اياه لا وضع الضماير للاختصار لما جاز ما ضربت الا اياه
مقام ما ضرب الا زيد لان زيدا اخص من الضمير المنفصل لان الضمير المنفصل اخص من الضمير
المنفصل لان الضمير المنفصل اخص من المرجع كثيرا فانك تقول انا مع مكان الرف ذكرت
فلما وضع الضمير للاختصار وصار طريقا ما لوفا لا يترك فيما اذا كان مخصوصه الظاهر احصر
وذلك التعذر بالتقدم على عامله لان الضمير المتصل بمنزلة الجزء الاخير من الكلمة فلو تقدم
كان كتقدم الجزء الاخير من الكلمة على ما عداه من الاجزاء او بالفصل لغرض سوى جعل الضمير
منفصلا وقد عد جملة الرضي فقال منها ان يكون الضمير تابعا نحو اسكن انت فانه فصل بين

انت والفعل بمنزلة جكما لغرضا لتاكيد اذ التاكيد لا يتقدم المؤكد وبه عرف ان الفصل

اعم من الفصل حسبه اوحكما ومنه انما اذا فع اما فان انا منفصل عن ادافع لانه فى معنى

ما ادافع الا انا وفى التسهيل يتعين انفصال الضمير ان حصر بانما لكن فى شرحى المفتاح ان

الانفصال بعد انما غير واجب الا اذا استلزم الاتصال الالتباس ونحو جاء اخوك ولقيت

زيدا اياه بجعل اياه بدلا عن زيد ونحو ما زيد جائني ولا انت ومنها ان يقع بعد الا نحو

ما ضربت الا اياك وما ضربت الا انا واما قوله وما نبالى اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك

ديار فساد لا يقاس عليه ومنها ان يلى اما فى نحو جاءنى اما انت او زيد ورايت اما اياك

او عمرا اذ الغرض افادة الشك من اول الامر ومنها ان يكون الثانى من مفعولى علمت

واعطيت ويورث اتصاله الالتباس بالمفعول الاول نحو الذى علمت زيدا اياه ابوك والذى

اعطيت زيدا اياه واما اذا لم يلتبس فالاتصال فى باب اعطيت اولى والانفصال فى باب

علمت فان قلت فالانفصال هنا ليس للتعذر قلت مع رعاية تقدم ما هو الاولى من تقدم

المفعول الاول يتعذر الاتصال وينبغى ان لا ينحصر الفصل لغرض فى ما ضبطه لان تقدم ما هو

اهم على الضمير لداع انما كان الداعى نحو الفصل لغرض وذكر فى التسهيل ان من الفصل

لغرض الفصل بدخول اللام الفارقة بان المكسورة المخففة وان النافية على الضمير نحو قوله

ان وجدت الصديق حقا لاياك فمرنى فلن ازال مطيعا ومنه الفصل بالواو بمعنى المصاحبة

ولا يخفى انه كما لا بد للفصل من غرض لا بد للحذف منه وكذا لا بد للتقدم منه فلا وجه لتخصيص

ويمكن دفع وجه التخصيص باعتبار التقدم والدفع عن الحذف بالاحالة على المقايسة

معا ساه تكلف فى الرضى انما قال او الفصل لغرض احترازا عن نحو ضرب زيد اياك فانه

لا يجوز ذلك مع وجود الفصل وذلك لان الفصل لا غرض فيه قلت لو كان الغرض تقدم

ما الاصل فيه التقدم لكان الفصل لغرض او بالحذف قالوا اى بحذف عامله لانه

اذا حذف العامل لا يمكن ان يتصل به الضمير لا يتوك وكذا اذا حذف الضمير لا يمكن ان

يتصل به الضمير فالفعل لانه كما لا يمكن اتصال شى بمحذوف لا يمكن اتصال المحذوف

بشى قلت عدم اتصال المحذوف بالفعل لا يوجب كونه ضميرا منفصلا لان التلفظ بالضمير

يوجب ذكر ما يتصل به لعدم استقلاله في اللفظ فاذا لم يجد ما يتصل به يصير منفصلا
واما سد به المنفصل لا يوجب اتصاله فحذف الضمير المتصل كحذف آخر الكلمة او يكون العامل
معنويا الظاهر ان يكون حالا ومجرور ويحتمل ان يكون مضارعا منصوبا فتامل وهذا
انما يصح على مذهب البصريين انها على ان العامل في المبتدء والخبر معنويا واما من جعل
العامل في المبتدء الخبر والعامل في الخبر المبتدء فالواجب ان يقول او يكون العامل مبتدءا
او خبرا او حرفا والضمير مرفوع جملة حالية صاحبها العامل لا يقال ينبغي ان يقول والضمير
غير مجرور او منصوب لئلا ينتقض بضمير انه فانه مرفوع محلا كما انه منصوب محلا لانا نقول
هو ضمير منصوب اصطلاحا لا مرفوع وان كان مرفوع المحل وهذه مغالطة نشأت من
اشتراك لفظ المرفوع وقوله والضمير مرفوع متعلق بحرفا او بكل من المعنوي والحرف والحال
بالنسبة الى الاول مؤكدة وبالنسبة الى الثاني مقيدة يحترز به عن الضمير المنصوب
فانه متصل مع كون العامل حرفا نحو ليته فان قلت اذا كان الضمير مجرورا والعامل حرفا
يكون متصلا ايضا فلا يصح التقييد بكون الضمير مرفوعا قلت الكلام في بيان مواقع
انفصال الضمير المرفوع والمنصوب وقد علم ان الضمير المجرور لا يكون منفصلا ولو قال
او يكون مرفوعا بمعنوي او حرف او مسندا اليه لكان اخصر او بكونه اي الضمير مسندا اليه
صفة جرت على غير من هي له ما هي اي تلك الصفة له بان يكون صفة نحوية له او صلة او
حالا عنه او خبرا والمراد بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب
نحو زيد عمرو بميمه هو فاقتصار الرضي على المثلة الاولى غير معول عليه واخرج بقوله
صفة ما اسند اليه فعل جرى على غير من هو له فانه لا ينفصل فيه الضمير وان كان مقام
الالتباس على ما في الرضي لكن في الهندي انه يتعين الانفصال في مقام اللبس وينقض
به قوله مواضع التعذر في ما ذكره وينقض ايضا بنحو قام انت وجاني زيد واعجبني ضرب
هو او اعجبني الضرب هو وما عبدك هو ولو قال او بكونه مسندا اليه صفة لم تجر على
من هي له لكان اسهل واذا لم يجمع ضميران وليس احدهما الا وضح واحد منهما مرفوعا
اذ لو كان واحد منهما مرفوعا لم يكن لك الخيار نحو اكرمتك فان كان احدهما اعرف وقدمته

الاخص فان كان الاول اعرف خلتك الخيار وفي الثاني نحو اعطيتكه وضربتك ولا يجب الاتصال
خلافا لسيبويه وفي الرضي ان الانفصال في باب خلتك اولى والاتصال في باب اعطيت
وان الانفصال بعد الضمير المجرور اولى منه بعد الضمير المنصوب والا بان لا يكون
احدهما او آخر الا عرف فهو منفصل خلافا لمن حكم عنهم سيبويه جواز الاتصال مع تقديم تاخير
الاعرف وان قال هذا امر ما سوه ولم يتكلم به العرب وخلافا لسيبويه فانه جوز الاتصال
في صورة مساواة الضميرين اذا كانا غائبين وقال هو عربي لكنه مكسور وقاس المبرد غير
الغائبين عليهما ومنعه سيبويه نحو اعطيته اياك واياه والمختار في خبر باب كان الانفصال
اخبار باب كان على الافعال الناقصة ليتناول صريحا كونكه ونظائره فيل انما اختير فيه
الانفصال لانه في الاصل خبر المبتدء وفي الحال شبيه بالمفعول فجوز الوجهان عملا بالجهتين
الاول ورجح جهة كونه خبر المبتدء لانه خبر المبتدء حقيقة وليس بمفعول حقيقة ولم يجز
الانفصال بمعنى علمت عنه مع انه مبتدء في الاصل او خبر لانه مفعول حقيقة في الحال فرجح
جهة الاتصال بكونها حقيقة وفي الحال والاكثر لولا انت لم يقل لولا انا لتكون قوله الى آخره
شاملا لجميع ما قصده شمولا واضحا اشار الذكر ما شاع من هذه الالفاظ المقصودة
وكذا في قوله وعسيت الى آخره بالخطاب او ليطابق ذكر ما ذكر معه ولم يقل بجفا و
شمول الحكم ضمير المتكلم اللذين كانا مبدء التصرف الى الآخر لان وضوح عدم الخفاء عنه
وبعدها وظهور عدم وجوب الابتداء بشئ من الضماير المشاركة في الحكم ازال الخفاء وليس
لك ان تحمل عسيت مشكلا لانه بعيد لولا انت وعساك كل البعد وجاء لولاك وعساك الى آخرها
واختلف توجيههم لما فهم من وجه الضمير لان الاشكال جاء من قبله فهاهنا بالتاويل وقال
هما ضميران مستعاران الاول مجرور استعير للمرفوع على عكس لولاك انت والثاني منصوب استعير
له على عكس ضربتك انت هذا ولك ان تحمل كليهما على عكس ضربتك انت ومنهم من اول لولا
بجعله حرف جر كما في بحسبك زيد وعسى منزلا منزلة لعل لسيلا يلزم التاويل في الفاظ
كثيرة وزيف الاول بانه لا بد للولاح من متعلق وهو مفقود وزيف الثاني بانه ان لا يدخل
خبرلعلت فلو كان عسى منزلا منزلته لما فصل عساك ان تخرج كما لا يقال لعلك ان تخرج ويمكن

دفع الاول بان جعل لولا حرف جر معناه انه منزل منزلته لانه في المآل واقع موقع لام التعليل
فان لولا انت لهلكت في معنى لولا اهلاك لك تحذره فانه في كمال الدقة ودفع الثاني بان ان
في عسالك ان يخرج امر يقع معه من اصله ولما كان قد يجي خبر لعل مع ان تشبيها بعسى لم
يبعد ان يجي مع لفظه عسى وان ترك منزلة لعل بنون الوقاية اي نون هي سبب الوقاية
او الغرض منه الوقاية قالوا انما الحق لوقاية عن كسره هي اخت الجر فورد عليهم تضربين
حيث لم يحفظ عن الكسر واجيب بان كسرته ليس اخت الجر لكونها في الوسط حكما لان
الفاعل الذي هو ضمير متصل كالجزء وا ورد قبل ادعوا ونظائره واجيب بانه غني لعروضه
لكونه ثم لكلمة مستقله بخلاف يضربني فان الياء لعدم استقلالها كاللازم وفيه ان
العروض يؤكد وجوب الاحتياج لانه يسوي اخرها للجر الذي يخص الفعل واورد دعاني
ورماني حيث لا كسر وحتى يصان عنها بالنون فعمل النون فيهما للمحافظة على الطرد ولي
قالوا النون لي قائم كسره هي ما لو فيه التاء ومعضا ها لحقت موسهم مع الياء الاولى مع
ياء المتكلم لانه يتبادر منه اطلاقها ياء الضمير فيشمل ياء المخاطبه لازمه لك بتزيينه
وانت مع النون الخ فافهم في الماضي وقد يقال عساي تشبيها بلعل وليسي حملا على
غيري وقبل على ليتي والمضارع عرا المشهور فيه العري على فصل من العري كيفعل ولم
يجد فيما رأينا من كتب اللغة وانما وجدنا العاري والعريان وذلك ان يجعله مصدرا
في موضع الصفة عن نون الاعراب اي نون التثنية وجمع المذكر ولا يرد لا تضربني
بالنون المشددة فان امثاله مؤكدة بالخفيفة وجاء التشديد من قبل الحاق نون
الوقاية وانت مع النون الطرف حال من ضمير مجراها اي مع نون الاعراب مجراها الاسماء بنون
الوقاية وحذفها مقول مضرها اي بالتخفيف ويضرباني في التشديد وينصرباني وقري
اتحاجوني بالسلبه واختار مذهب الجزولي من ان المتروك في نصرناني نون الوقاية لان
الثقل جاء منه فهو احق بالحذف ونحن نقول لما تقرر في المعقول ان الدفع اسهل من الرفع
واما عند سيبويه فالمثبت نون الوقاية لان المعرض للحذف هو نون الاعراب ويرده
ان المتروك في ليتني ولعلني لدني ونظائرها نون الوقاية فهو مع الياء احق بالترك لكثرة

الشواهد ولدن وان اخواتها سوى ليت ولعل بقرينة بيان حالهما ولك ان تجعلها
في حكم المستثنى ولم نغير نظمه في هذا الكتاب نحترز عن الاتيان بها حفظا للنسبات اللازمة
لاواخر هذه الكلمات وتركها تحرزا عن الثقل اللازم للاتيان بها قال الرضي اتيان النون
في لدن لازم غير الضرورة عند سيبويه والزجاج راجح عند غيرهما سوى الجزولي فانه قال انت
مخير فالاولى بحاله ان يجمع مع الماضي اوليت مع وفي التسهيل ان الحذف مع لدن واخوات ليت
جائز ومع لعل اعرف ومختار مع ليت قال الرضي المشهور اختصاص الحذف بالضرورة فانه
سيبويه وغيره ومن وعن وقط كذا قال الجزولي وخص سيبويه الحذف بالضرورة كذا
في الرضي والتسهيل وامو المص وعكسها العمل لمرد العمل باسابها فيها فلم يحافظ على هيئة
آخرها ورجح ترك المحافظة قد جاءت مع اسم الفاعل وليس جاملني الا انه حامل حر نحو وليس
الموافيني ليرفد خائبا فان له اضعاف ما كان املا ويحتمل كونها تنوينا وجاءت في
الحديث مع اسم التفضيل نحو غير الدجال اخوفني عليكم اي اخوف مخوفاتي وقد يحذف مع
نون جمع المؤنث وقبل المحذوف نون جمع المؤنث نحو ليس الغاليات اذا ما فليني وتوسط
يحمل الزماني والمكاني وخصه بالمكاني قوله من المبتدا والخبر لكن لا عذب ويدخل قد ثم
بقوله قبل العوامل وبعدها على ان المراد بالمبتدا والخبر الحقيقيان والمجازيان لان مدخولي
النواسخ يسميان مبتدأ او خبرا باعتبار ما كان والمص ممن يجوز ارادة المعنى الحقيقي والمجازي
منها معا ممن يجعلهما ومن لم يجوز ايضا لا يرد هذا التركيب لارادته بالمبتدا مثلا معنى
مجازيا يشمل افراد الحقيقي وغيرها ويسمى عموم المجاز ضميره مرفوع منفصل ظاهره انه
اختيار مذهب الخليل انه حرف على صورة الضمير اذ لا اتصال للضمير انه على صيغة الضمير ويحتمل
انه اراد انه لا يتعين كونه ضميرا او حرفا ولم يتعرض انه على صيغة الضمير او اراد عبارة تجمع فيه
مذهب الخليل وبعض العرب فتامل ويسمى فصلا دون الخبر فقال الزيدان هما الحسن مطابق للمبتدا ام
غلامهما ولا يقال هما الحسن غلامهما ويحتمل ان يعتبر المطابقة ولا يطلقها لان المتبادر منه المطابقة
في التعريف والافراد والتذكير واضدادها والمقصود هنا المطابقة في التكلم والخطاب
والغيبة ايضا ولا ينتقض بقوله وكائن بالاباطح من صديق يراني لو اصبت هو المصابا

مول مراى مصالى ويسمى فصلا ثم يذكر تسميته عمادا لانه كناية على مذهب البصريين فلو قال
وعماد الاوهم انه كذلك عند البصريين خص هذا الحكم بشان وجهه مع انه ليس من دابه لبعد ان
المختار عنده فى وجه التسمية هذا الوجه الذى ذكره المتاخرون دون الذى ذكره سيبويه
والخليل انه يسمى فصلا لفصله المبتدا عن الخبر واخراج الخبر ان يكون صفة له وقال الرضى مال
الوجهين واحد الا ان تفسيرهما احسن وفيه بحث لان وجه تسمية الخليل يوجد فيما اذا كان
مخالفا للاعراب وفيما اذا كان المبتدا ضميرا لان صفة الشىء لا يلزم ان يكون نعتا بل يشمل النصب
بالمدح والذم والبدل بخلاف هذا الوجه وكانه رجح المص هذا الوجه لانه يفيد تخصيص
الخبر بكونه معرفة او افعل من كذا لسريان افعل من منزلة المعرفة ووجهها انه كل اسم ويمكن ان يرد
انه بيان وجه التسمية بل انه مشعر به وقوله ليفصل عليه للتوسط لا تقوله تسمية لان اللام لام
الغرض ولا يحتمل ان يكون غرض التسمية ووجه الفصل انه لا يدخل بين النعت والمنعوت
وعلى ما فصل وانه لا يفارق التاكيد ومن بجانبه النسبة الخبرية دون الوصفية على ما نقول
ليفصل بين كونه نعتا وخبرا [illegible] وبعضهم زاد عليه الفعل المضارع نحو يكن والنك هو
[illegible] وجعله فصلا دون ما فى قوله انه هو امات واحيى بحكم وقيل يدخل بين المبتدا
المعرفة وما يمتنع دخول اللام عليه وان كان نكرة وقيل بمعنى قبل المضاف المعرفة نحو انى انا اخوك
وقيل بمعنى قبل العلم ايضا نحو انى انا زيد وقيل بمعنى من نكرتين لا يصح دخول اللام عليهما نحو
ما رايت احدا هو خيرا منك واجاز الجزولى وقوعه بين نكرتين هما اسما تفضيل نحو خير منك
هو خير منى وقال الرضى كل هذه دعاوى والمعول ما ذكره سيبويه من انه بين معرفتين ثانيهما
ذات اللام وبين معرفة ونكرة هى افعل التفضيل نحو كان زيد هو افضل من عمرو وقيل
لم يقل لما هو بين المبتدا والخبر المعرفة لانه لا اصالة وكذا استغنى عن التفصيل ونحن نقول
غرضه من التسمية توضيح الفصل ولو صح الفرق بين هذا المذهب ومذهب بعض العرب
وهذا الغرض مترتب على [illegible] ما يخالف ما يبدا الفصل ما قبله اعرابا ولا موضع له عند الخليل
لانه حرف فى قالب الضمير على نحو حروف الخطاب وبعض العرب يجعله مبتدا وما بعده خبره
نصب خبره ويكون عطفا على ثانى مفعولى يحمل ما بعده مع اولهما وفرق بين قولنا جعله الغرض

للفصل بين كونه نعتا وخبرا صح

وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعل من كذا اهـ

مبتدا ومن قولنا جعله النحوي مبتدأ فمعنى الاول انه يستعمله بحيث يكون من افراد المبتدأ
ومعنى الثاني انه يصفه بكونه مبتدأ ومن لم يفرق بينهما قال معناه ان العرب يستعمله بحيث
يحكم النحوي بكونه مبتدأ والا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر فان قلت اذا جعله العرب كذلك
لم يكن فصلا لان ما بعده خبره لا خبر ما قبله ليكون فصلا بين كون ما بعده خبرا لما قبله
وكونه نعتا له بل لم يكن فرق بين قولنا زيد هو القائم وبطرو مالي هذا الرجل فانه فرق
بينه وبين ما ذكره العاقل ويفطن وكن على بصيرة فان امثاله فيما سيأتي كثيرة هذا ليس لذي
فطنة بسر وقد وقع بعض القراء بهذه اللغة فقرئ ان ترن انا اقل برفع اقل ولكن كانوا
هم الظالمون وجاء في الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه
وينصرانه واول سلب ما وبلات يسمى الفطن باشارة عن تعصلات ويتقدم المرجع كاسما
قبل الجملة المفسرة ضميرها باضافة الضمير الى الغائب يسمى ضمير الشان عند البصريين وضمير المجهول
عند الكوفيين ولو اكتفى بالضمير لفسرح قوله يفسرها بالجملة لان المفسر من بين الضمائر هو ضمير الغائب
لا غير ولا يبعد ان يقال اشار بذكر غائب الى وجوب افراده الا انه توهم وجوب تذكيره
وليس كذلك لاحسار باسمه اذا وليه مؤنث او مذكر شبه مؤنث نحو انها فني جاريتك
او فعل فيه علامة تأنيث نحو انها تخرج هند وخرجت على ما في التسهيل واذا كان في الجملة
مؤنث غير عمدة لم يتصب نحو انه هند قائمة بخلاف هي كان القرآن معجزة وانها ان المعجزة
القرآن على ما في الرضى ويفسر بالجملة كونه بعدها بلا فصل كما هو المتبادر ويكون
مذكورة بجزئيها خلافا للكوفيين في جواز حذف احدهما جزئيها وفي جواز تفسيرها بمفرد مالك
بجملة فيجوزون ظننته قائما زيد على ان يكون ضمير ظننته للشان وقائما زيد مفعولا ثانيا مفسرا له
وانما وضع الظاهر موضع المضمر ليتأتى وصفه بقوله بعده تأكيد الوجوب تقدمه على الجملة
وعدم جواز الفصل ولا يؤكد ولا يبدل منه والجملة يكون اسمه ان كان الضمير مبتدأ او
اذا دخله الناسخ يكون اسمه ان كان الضمير مبتدأ وصلته نحو انها لا تعمى الابصار ويكون
منفصلا ومتصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل نحو هو زيد قائم وكان زيد قائم وانه زيد قائم
وما هو زيد قائم وحذفه منصوبا ضعيف توهم ان حذفه مرفوعا غير ضعيف وليس كذلك

بل غير جائز اصلا فالواضح ويمتنع حذفه الا منصوبا فانه يجوز على ضعف الا مع ان اذا
خففت فانه لازم اى يلزم حذفه مع ان المخففة المفتوحة ولا يستفاد منه ان اسم المخففة المكسورة
لا يكون الا ضمير الشأن المحذوف لان لزوم حذفه مع المخفف لا يستلزم ان لا يكون اسمها
غير ضمير الشان المحذوف والمقصود ذلك ومثال الحذف الضعيف ان من يدخل
الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء فانه فى تقدير انه من يدخل لان النواسخ لا تدخل
الاسماء الشرطية كذا قالوا ولا يخفى ان القول بحذف ضمير الشأن على ضعف ليس باهون
من القول بدخول الناسخ على الاسم الشرطى على ضعف اسماء الاشارة هو بحسب مفهوم
اللغوى موضوعه للاشارة وليس كذلك اصطلاحا فاحتيج الى تعريفه بما سيأتى انه فى الاصطلاح
يراد به ما هو اسم المشار اليه فقال ما وضع لمشار اليه والمتبادر من الاشارة
الحسية والمعارف كلها وان كانت موضوعة للمشار اليه الا ان ما عداها موضوع للمشار
اليه بالاشارة العقلية فخرج عن التعريف بما يتبادر من المشار اليه والاعتماد فى معرفتها
على تعدادها دون التعريف لان معرفة خصوص الموضوعات لا يمكن بالتعريف وهى خمسة
ذا للمذكر المقصود تعدادها قوله للمذكر معترضة اى هو للمذكر والمراد اختصاصه
بالمذكر والتعدد كاين للمذكر وليس المعنى موضوع للمذكر لانه ليس بمجرد المذكر موضوعا له
بل المذكر القريب وهكذا نظائره وربما يقال اراد موضوع للمذكر واعتبار القرب مذهب
غيره ولذا اسنده الى الغير فقال ويقال ذا للقريب ولمثناه عطف على قوله للمذكر و
لذا قدم ليكون اقرب الى المعطوف وانا عطف على ذا عطف معمولى عاملين غير مختلفين
على معمولين لهما فان العامل فى المعطوف عليه الابتداء فى مبتدئيته وفى المعطوف الابتداء
فى مبتدئيته والمراد ضبط اسماء الاشارة العامة لغيرها واما ثمة الى فلا يرد انه خرج من عدة ثم
وهنا وهنا واصل ذا فى الاصح ذى كونه ثلاثى بحذف لامه واعل عينه وقيل كعلس فحذف
عينه كما حذف عين سه والاصح الاول لكثرة حذف اللام وقيل الالف زائدة والالم فحذف
فى المثنى بل يرد الى اصله وقيل لم يرد فى ما ثنته وبان المتمكن من نحو فتيان وان مختص
بمحل الرفع وذين مختص بمحلى النصب والجر ولهذا قيل انه مبنى واعتذر عن اعرابه

مع قيام علة البناء بان المبني نفرق فيه بين العامل وغيره بخلاف الجمع فلو نعرب هؤلاء
لتسوية المبني والمعرب في الاعراب واجري الكل مجرى واحد كما هو شأنه وهلا وجب للاعراب
مع قيام علة البناء فالمبني صيغتان موضوعتان وللالف والياء من مقتضيات الوضع
دون التركيب كاختلاف صيغ المضمر في المرفوع والمنصوب والمجرور عليه الاكثرون واختاره
وان كان تكلفا لان فيه ترجيح جانب المعنى على اللفظ والمؤنث عشرة الفاظ ذكر المص
تسعة منها وهي تا وقلب ذال وانما فرقا بين المذكر والمؤنث اذ العادة جرت للفرق بينهما بالتاء
ولذا جعل فيما بين العشرة اصلا لانه لا خروج فيه عن العادة وذي تقلب الفه ياء
فرقا بين المذكر والمؤنث بالتاء التي هي علامة تانيث في بعضهن وتي سبا لغة في الاول
وته وذه بسكون الهاء في الوقف وفي الاصل ايضا اجراء للوصل مجرى الوقف وبكسرها
من غير وصل التاء وكانه اراد بكسرها كلتا اللغتين واكتفى بالاعجام وتهي وذهي باشباع
كسرة الهاء والياء الحاصل بالاشباع لا يكتب كالواو الحاصل به فيكتب ذهي وتهي بلا ياء
وكانه خص اسم الاشارة بكسرها تسهيلا وشبهه به ونحو لم يبين من بين الفاظها الاداء
والجمعها اولاء مدا وقصرا فيكتب بالتاء لانه الفه مجهولة الاصل فلبس بالحرف
جر فيكتب واو بعد الهمزة للفرق وحملا اولا عليه وقد ينون الهمزة افادة للبعد بايراد
علامة التنكير الموجب للابهام المناسب للبعد وقد تشبع ضمة همزة اولا وقد تقلب همزته
بالهاء وقد تبنى على الضم واما هؤلاء على فعلا فليس بلغة اخرى بل هو مخفف هؤلاء بحذف
الف ها وقلب همزة اولاء واوا واسكان الواو لثقل الضمة عليها ولحوقها حرف التنبيه
متصل
يريد بها الاشتهار باختصاص اما والا يا بحمل واستعمل الالحاق لعروضها للكلمة لا للا
بالآخر ولم يخرج عن كلا الشيئين لا سيما هذا فلا يسوغ ذا ها فان قلت نحن نحمل لحوقها في
صيغة المؤنث وتعتبرها ضمن اسماء الاشارة ونحمل ها اسما لحرف التنبيه لا ضمن اسماء
الاشارة وحرف التنبيه منصوبا بما قبلها فيستغنى عن الاعتذار قلت فلمنعك عنه
اتصاله كلمة ها بلحوق الكناية لا تخلو عن الهمزة لانه ذكر السيد المحقق في حواشي الكشاف
ان امثال ها اذا اريد بها انفسها قد يراد في آخرها الهمزة كما يراد اذا جعلت اسماء وقد لا يراد

واكثر ما يلحق في المشار اليه القريب وقد يلحق للمتوسط ولا يلحق للبعيد فيجيء مع الكاف دون
اللام وقد يفصل بينها واسم الاشارة بانا واخواته كثيرا نحو ها انتم اولاء ها اسم جاء لتنبيه
فيها دخل على اولاء وها الثانية اعادة للاولى فانها ربما يعاد بعد الفصل تاكيدا و يتصل
بها حرف الخطاب وهولك كما كولك كما كن والدليل على حرفيته عدم وقوع الظاهر موقعها
مع عدم دليل الاسمية ولذا حكم باسمية ثم ميم في انفصل مع عدم وقوع الظاهر موقعه
ويتصل من اسماء الافعال بحيهل والنجاء بمعنى الامر بالاسراع ومن غيرهما بلى وابصر
من الابصار وانظر امر من النظر وكلا وليس ونعم فعل مدح وبئس وحسبت وارايت بمعنى
اخبرني وهي اي حرف الخطاب خمسة مضروبة في خمسة هي كلمات اسم الاشارة
انث الضمير الراجع الى حرف الخطاب واسم العدد المحمول عليها لانها كلمات وما قيل انه
لتانيث الحرف فيه ان المونث حرف الهجاء صرح به الصحاح ويؤيد ما ذكرنا قوله في خمسة
مع انها عبارة عن اسماء الاشارة وكون حرف الخطاب خمسة بين انما الكلام في كون اسم
الاشارة خمسة قيل هي خمسة انواع لا خمسة كلمات لظهور انها اكثر من ذلك وفيه
ان مدار كون الانواع خمسة اما المعنى فهي ستة واما اللفظ فهو اكثر فالصواب ان
الالفاظ المستعملة منها مع تلك الخمسة خمس لا محالة اذ لا يستعمل من المونث مثلا الا
واحد مع تلك الخمسة خمس لا محالة اذ لا يستعمل من المونث مثلا الا واحد مع تلك الخمسة
ولا يستعمل اكثر منه فهي خمسة وعشرين لفظا الا ان بعض الفاظها يبدل ولا يغير
خمسة وعشرين وهي ذلك الى ذاكن وذانك الى ذانكن وكذلك البواقي وفي الصحاح ولا
يقل ذلك فانه خطاء وانما يقال بك ولم يوثق قوله فقال الزمخشري بعده ورد ذلك و
لذا المالكي ولما كان في اسماء الاشارة المعدودة تفصيلا فانه وعرفه بمساعده السمع
اراد تفصيله مع الاشارة الى تلك المساعدة قال وتقال اي يقول العرب ذا حال كونه
للقريب وقال الرضي اشارا الى تردده في هذا الفرق وانه لا يتخذه مذهبا فاسنده
الى الغير ولا يخفى ان السابق الى الاسناد قيل ويقال سائغ في ما قلنا وذلك للبعيد هذه
في قوله وذاك للمتوسط لان المتوسط حاله يحصى بالاضافة الى القريب والبعيد هذه نكتة

عامه لتقدم البعيد على المتوسط ولم هنا نكته مختصه وهي ان كون هذه للمتوسط
مخالف فيه والمنفى هو القريب والبعيد بجمعها لاتفاقهما في ذلك وتقدمها للمتفق عليه
على المخالف فيه وذلك لانه قال الرضى لا ارى بينهم اختلافا في اختصاص بعضها بالقريب
وبعضها بالبعيد الا ان بعضهم نفى الواسطه وبعضهم اثبت المتوسط وهكذا الحال في
حروف النداء هذا مقبول ولك ان تقول قوله ويقال اشاره الى التردد في هذا المذهب
لترجيح نفي الواسطه عنده ويؤيده انه لم يتعرض في حروف النداء الا للقريب والبعيد وذلك
الحق اللام بكلمة تي فحذف التاء للساكنين وانما حصل المذكر تلك لمخالفته وذالك فاسكنت
اللام على السكون وحذف الياء لثقل الياء مع الكسرتين واما ذلك فدفع فيه التقاء
الساكنين بتحريك اللام بالكسر على ما هو الاصل لا بحذف الياء لئلا يتعرض لتلك ثم
الياء بحذف ولك ان تدفع التقاء الساكنين بالف وليس وكذا ان يحصل تلك هما بالاتمام
وذانك وتانك مشددتين واولالك ممدودا اذ لو كان مقصورا لكتبت بالياء الا
انه حذف همزة الممدود لانه ربما يقتصر على ما في التسهيل مثل ذلك واما تخفيفهما فمعلومان
من ذاك وتلك واما تشديدهما فبدل الاصل وان لك جعل اللام نونا وادغم وهذا خلاف
الاصل من وجهين احدهما انه لا يدغم مع سكون الثاني وقد عرفت ان اللام ساكنة بكسر
لالتقاء الساكنين وثانيهما ان الادغام يكون بجعل الاول كالثاني وهنالك الامر بالعكس
وقيل اللام كانت قبل النون وهو خلاف الاصل من وجهين احدهما دخول اللام في الاخر
وثانيهما الفصل بين نون التثنيه والعلم باللام وقيل التشديد عوض عن الالف المزيد
ولو كان عوضا عن اللام لم يصح هذان وقدجا وفيه انه يعني ان يكون ذانك للمتوسط
كذانك وقد يقال من لم يجعل النون بدلا من اللام لم يجعل المشدد للبعيد بل عنده غير
المبرهن صيغ التثنيه سواء في القريب والبعيد والمتوسط وقدجا بانك وذانك بابدال
النون ما قال الرضى لا يتصل اللام في صيغة الجمع الا بالمقصور مع ان الممدود اشهر وهو
يدل على ان اولالك مقصور وفيه ما مر انه لو كان كذلك لكتبت بالياء فالاوجه انه لا يتصل
الا مع ترك الهمزه سواء الصل المقصور او الممدود المحذوف الهمزة واما ثم فللمكان البعيد

فلذا لا يتصل به الكاف وهنا وهو لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن او الى لاغير ويقال
هناك للمتوسط وهنالك للبعيد وهنا مشددة بالفتح وهو الافصح والكسر كهنالك
فللمكان خاصة واستعمال هنا وهنالك للزمان على سبيل التجوز وكذلك هنا
بالتشديد الموصول الموصول الاسمى سمي الموصول موصولا لانه لا يصير جزءا الا مع غيره
والموصول الحرفي بمعنى الموصول به غيره فان عمرو لا يصير جزءا الا به فان الجملة في اعجبني
انك ضربت لا يصير مفعولا بدون ان وفي اعجبني ان ضربت لا يصير ضربت جزءا بدون
ان ولم يقل ان الحرف المصدري لا يصير جزءا بدون ما دخل عليه حتى يكون تسميته
موصولا كتسمية الموصول الاسمي لانه وان كان حقا لا يوجب تخصيص الحرف المصدري
بالموصول من بين الحروف اذ ما من حرف يصير جزءا بدون ما يتصل به فاحفظه فانه
دقيق بديعه من ثمرات التدقيق والتعريف للمعنى الاصطلاحي للموصول بالمعنى اللغوي
للصلة كما صرح به المصنف فلا دور كما لو اريد بهما اللغويان اذ لا جهل في الموصول اللغوي
الا باعتبار مبدء الاشتقاق فاذا عرف بالمبدء كان تعريفا للمجهول بنفسه وكما لو اريد
بهما الاصطلاحيان فان الصلة الاصطلاحية جملة مشتملة على عائد الى الموصول ولا طريق
الى معرفتها بدون تعقل الموصول وذكرها يغني عن ذكر العائد كما قلنا لا دور لانه يحصل
التعريف ان الموصول اصطلاحا ما لا يتم جزءا الا بما يتصل به وعائد اليه قال المص بعد
تصريحه بان المراد بالصلة اللغوي انما قلت بصلة ولم اقل بجملة جريا على اصطلاحهم
وهم منهم الرضي ومن تبعه انه اراد به انه ذكر الصلة الاصطلاحية فاعترضوا عليه
بانه وقع فيما فر منه من تعريف الشيء بما يتوقف عليه وتناقض حيث نفى كون التعريف
بالصلة الاصطلاحية واللغوية وهو بري عما فهموا لانه اراد انه عرف الموصول بما لا يتم
جزءا الا بصلة ولم يعرفه بما لا يتم جزءا او الا بجملة جريا على اصطلاحهم على وضع الموصول
لهذا المفهوم مجازا ولمصطلحهم بعينه لا بما يساويه وان صح ثم قال وفسرت الصلة بعد
بقول وصلته جملة خبرية ليرتفع الاشكال قال الرضي فقد اعترف بان في نفس الحد
اشكال من دون التفسير وفيه ولان المراد بالاشكال الاشكال في تعريف الصلة لا يعرف

بدون معرفة الموصول فزاده عرفت الصلة بعد تعريف الموصول ليرتفع الاشكال في تعريفه
كما تفصح عنه قوله بعد ما لا يتم جزءا انبه بقوله جزءا على امتيازه عن الحرف فانه ما لا يتم
دلالة وليس الموصول ما لا يتم دلالة بل ما لا يتم جزءا الا انه جزء الكلام انما يتم بافادة المراد
منه لا بمجرد الدلالة والموصول وان تم دلالته لكن المراد منه في غاية الابهام لتعدد
ما يصلح ان يراد به فهو كلفظ المشترك فقد دخل في التعريف المشترك وخرج بقوله الا بصلة
لكن يدخل فيه بعد ضمير الشأن فخرج بقوله وعايد وهذا تعريف بديع لفوائد قيود التعريف
وما ذكرنا الى الآن ان قوله وعايد احترازا عن الامور اللازمة الاضافة الى الجمل ولا وجه لاقتصارهم
على الاحتراز عن الامور اللازمة الاضافة الى الجملة بل يحترز به عن كل لازم الاضافة اذا اريد
بالصلة اللغوية واذا اريد بالصلة اللغوية اندفع ما يتوهم ان العبارة دلت على ان
العايد خارج عن الصلة لا محالة مع انه لا ريب في دخوله في الذي قام ابوه بل التحقيق يحكم بدخوله
في كل صلة اذ الصلة بجميع الجملة المذكورة بعد الموصول فالصواب ما لا يتم جزءا الا بصلة
مشتملة على عايد لان العايد داخل في الصلة الاصطلاحية دون اللغوية وصلته جملة
خبرية الاولى والصلة جملة خبرية لئلا يتوهم ان الصلة اعم وانما خص هنا للاضافة
الا ان يقال الصلة في الاصطلاح قد مشترك بين صلة الحروف المصدرية وصلة اسم
الموصول وصلة الحرف المصدري لا يلزم ان يكون خبرية عند الاكثر وجاز امرتك ان قم بلا
حاجة الى تقدير امرتك بان قلت لك قم كما هو عند البعض هذا وعندي ان في هذا
المثال يفسر لما معنى القول فالمثال لمعرفتها فيه الطاستان والعايد ضمير له وفي
التسهيل او خلفه وذكر في حواشيه مثالا له هو قوله ابو سعيد الذي رويت عن
الخدري فان الخدري اسم ظاهر وضع موضع الضمير وحصل خلفه والضمير غايب لان
الاسماء الظاهر كلها غيب لكن يجوز ان يعدل عن الغايب الى المتكلم اذا كان الموصول او
موصوفه خبرا عن المتكلم نحو انا الذي قلت وهاب الى جانب المعنى او الى المخاطب اذا كان خبرا عن
المخاطب نحو انت الذي قلت ومنه قول علي رضي الله عنه انا الذي سمتني امي حيدره لكن هذا
اذا لم يكن الموصول او موصوفه مشبها به فانه يتعين الغيبة نحو انا كحاتم الذي وهب المال و

للمبالغة وكونه مخالفا للقياس قال المازني لولم اسمعه لم اخوزه وقال الشيخ عبد القاهر
لولا استشهاد من يوثق بروايته وإذا كان ضمير ان جاز المقابلة بكل منهما على خلاف الآخر نحو
انا الذي قلت وضرب زيدا واما إذا كان الموصوف بالموصول او الموصول مخبرا عنه بالمتكلم
او المخاطب فلا يجوز الا الغيبة هو الذي لا ادري الذي قلت اغنا عن الاحساب ما ما وصلة
الالف واللام اسم فاعل او مفعول ، يعني اسم فاعل مع معمولاته من الفاعل والمفعول
وغيره وكذا اسم المفعول فهذا ليس بمستثنى من قوله وصلته جملة خبرية بل بيان بحملة خص
ما صلته الالف واللام خلافا للمازني والاخفش فانهما انكرا الالف واللام الموصولة وجعلا
الداخل في اسم الفاعل والمفعول ايضا حرف تعريف كاللام الداخل في المشبهة فانه حرف تعريف
اتفاقا وحجتهما اجراء الاعراب المقتضي لما دخل على المحلى باللام على الصفة فلو كان اللام
اسما موصولا لكان الاعراب حقه ولا يجري على الصفة وتمسك الجمهور بعمل اسم الفاعل معه
فلو لم يكن اسم الموصول لم يعمل واجاب المازني بانه معتمد على موصوف محذوف ورد
بانه لا يعتمد الا على موصوف محذوف قوي الدلالة عليه والا لما امكن الرد على الاخفش صحة
ضارب زيد عمرو الا انه ايضا معتمد على موصوف محذوف قال الرضي الخلاف في اللام
التي لم يكن للعهد واما إذا كانت له كما في جاءني ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام في
حرفيتها وفيه نظر لان هذا انما يتم لو لم يكن الموصول لتعريف العهد والمحسوس ان الاقسام
الاربعة للتعريف يجري في الموصول ومن المسائل العزيزة المتعلقة بهذا المقام انه يجوز
مررت بالرجل القائم ابواه لا القاعدين ولم يجز مررت بالرجل القائم ابواه لا القاعدين
ولم يجز مررت بالرجل القائم ابواه لا الذين قعدا او فرق الرضي بينهما بفرق ظاهري وهو
ان الضمير مستتر في القاعدين بارز في قعدا والموصول يخفى في الاول ظاهر في الثاني وبين صحيحه
ان اختلاف الضمير والموصوف والموصول الذي هو صفة غير ظاهر في الاول
ظاهر في الثاني فلم يستسمج الاول واستقبح الثاني ولا يخفى ان مرجعه الى اعتبار بحري في
المحسوس ان الصفة للرجل في القاعدين هو اللام وضميره راجع الى ابواه فهو في معنى لا الرجل
القاعد ابواه بخلاف الذين قعدا فان الصفة هو الذين ولا يصح ان يجري على الرجل بوجه

نعم لو قيل لا الذي قصدا بارجاع الضمير الى ابواه لم يبعد فيكون مآل المعنى لا الذي
قصد ابواه واعلم انه قال الجمهور انه لا حظ للصلة من الاعراب وزعم بعضهم انه صفة
للموصول فهو معرب باعرابه وليس بشيء لانه يلزم وصف المعرفة بالجملة وجعل الجملة داخل
من الاعراب مع انه لا يصح وضع المفرد موضعه وكانه اوقعه فيه اعراب اسم الفاعل
واسم المفعول باعراب الموصول وعملها بالاعتماد عليه وهي الذي اجمع البصريون والكوفيون
ان اللام الاولى حرف تعريف زيدت حتى لا يكون وصف المعرفة كوصف المعرفة بالنكرة لانه
في حكم الصفات المشبهة في وقوعها اوصافا بالاضمنه وصيغ من الاوصاف لا يكون معرفة
بلا اداة تعريف واللام الثانية من اصل الكلمة وكذا الياء عند البصريين واللام زائدة
عند الكوفيين لتفصيل من لام التعريف والذال الساكنة اذ الموصول هو الذال الساكنة
في الاصل ثم كسرت ثم اشبعت ولا يخفى ان ما ذكره الكوفيون مما لا يحتمله مناسبة فضلا عن
شاهد يجعله مأخذا وقد تشدد باؤه مكسورة ومضمومة ولاختلافها بالضم والكسر حكم
الجزولي بانه معرب كأي وذلك وهم وقد تحذف ياؤه اكتفاء بالكسرة وقد تحذف
الكسرة ايضا والحذف غير خارج عن القياس للاستطالة بالصلة لكن التشديد خارج عنه
ولذا قال الاندلسي لعل الوجوه الثلاثة من ضرورات الشعراء للشاعر التشديد وحذف
الياء اكتفاء بالكسرة ثم حذف الكسرة ايضا فما لم تسمع تلك الوجوه في السعة لا تحكم بانها
لغات في الذي وقد جعل الكوفيون الذي حرفا مصدريا فقالوا اعجبني الذي ضربت بمعنى
ضربك وموصوفة بمعرفة او شبهها مما يمنع دخول حرف التعريف عليه نحو مررت بالذي اخيك
ومررت بالذي اخيك مثلك والتي للمؤنث كالذي للمذكر في جميع ما سمعت وكان القياس
كتابة المشدد منهما بلامين الا انه خرج الموصول عن القياس لسهولة لا ضمه مع انه جزء كلمة ادغما
للزوم لام التعريف ثم كتب اللذين بلامين للفرق بينه وبين الجمع وحمل اللذان وتثنية
التي عليهما كتب اللاؤون واللاتي واللواتي واللاء واللائي بلامين اذ لو كتبت اللا بلام واحد
لالتبس بالا وحمل عليه البواقي واللذان واللتان بالالف والياء وقد يشدد
نوناهما وهو خارج عن القياس وقد يحذف فان استطالته بصلته وقد جاء في غير كلام فصيح

الزام الالف فيهما والأُلى كالعُلى والالاء واللا والالى مطلقا او نصبا وجرا واللاؤ
رفعا واللائى قليلا والذين مطلقا او نصبا وجرا والذون رفعا بجمع المذكر وقيد
التسهيل بالعاقل وجاء لذين لكنه لغة من قال لذى ولتى ولذان ولتان ولاتى وقد
جاء الذى بحذف النون تخفيفا وهو قول بالاحتمال لجواز ان يكون اطلاقه على المتعدد
لتأويله بالجمع والفوج لا لانه الذين محذوف النون ولا توجيه الذى كان لافراد اللفظ
وتعدد المعنى واللاء بالهمزة لجمع المؤنث كثير الحمل فى كلام المص على انه بجمع المؤنث
اصلح واللائى بالتاء وكذا واللواتى وجاء الاكتفاء بالكسرة فى الثلث وحذف الياء
واثباتها معا فى الاخر واللوا واللائات مكسورا ومعربا اعراب مسلمات وقيل الالى فى جمع المؤنث
ومن لما يعقل الا ان يجوز وما فى الغالب لما لا يعقل ولصفات من يعقل
وللمبهم امره يستوى فيها الستة فأى للمذكر والمؤنث مفردا او غيره مضافا الى المعرفة
لفظا او تقديرا وايه للمؤنث مطلقا قال الاندلسى التأنيث فى اى سائد موصولا
كان او استفهاما كما شذ فى كلتهن وخيرة الناس وشرة الناس وبعض العرب يثنيها و
يجمعها وذلك اشد من التأنيث وعند الكوفيين انه لا يعمل فيه الا المستقبل وليا
ما بعده الكسائى منازع فى ذلك انتهى ام الكسائى الى ان قال خصمه اسعف منك يا شيخ
وانه يجب تقدمه على عامله وذو الطائيه احترز عن ذو بمعنى صاحب فانها تعم القبائل
وفيه اربع لغات الاولى استواء الستة فيه مع البناء والثانيه وللمذكر مطلقا ذو
وللمؤنث مطلقا ذات مضمومة والثالثه ان يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة وذات
للواحدة وتثنيتها وللمذكر مطلقا ذو والرابعه تعربها تعريف ذو بمعنى صاحب و
اعرابه اعراب ذو وذا بعد ما للاستفهام لم يرد به ان ذا بعد ما للاستفهام موصولة لا
غير حتى يحتج انه يشكل بقولك ماذا اسفهاما عن المشار اليه بل انه قد يكون بعد ما
موصولة كما انه عد من وما واى من الموصولات بهذا المعنى ولذا اطلقه ولم تعتد
بما قيده صاحب التسهيل حيث قال وذا اعربها سبقه غير ملغى ولا مشار به بعد استفهام
بما او من نعم ينبغى ان لا يقتصر على ذكر ما فى مذهب الكوفيين ان اسماء الاشارة كلها يكون موصولة

من اشتراط الاستفهام والالف واللام لم يسمع اختلاف في ان الموصول هل هو الالف او
اللام او كلاهما كما اختلف في حرف التعريف والظاهر انه لا فرق بينهما في تخصيص الاحتمالات
بحرف التعريف بحكم والالف واللام مفرد اللفظ مذكره فان عني بهما متعددا ومؤنث
يجوز رعاية اللفظ كما يجوز رعاية المعنى فيقال الضارب للمؤنث والاثنين والجمع كما يقال
الضاربة والضاربان والضاربتان والضاربون والضاربات لكن اذا اعتمد جانب
المعنى بموصوف او مخبر عنه او نحوه تعين فلا يقال الزيدان الضارب ولا الضارب جاءت
لخفاء اسمية اللام والعائد المنصوب يجوز حذفه لا خفاء في ان جواز الحذف مع القرينة
اذ لا حذف بدونها ولذا لا يجوز حذف العائد المنصوب اذا كان في الجملة عائدان لا
يحصل الربط باحد الضميرين بمعنى حذف الآخر ففي قولك الذي ضربته في داره انها
بحذف لا يعلم انه ضمير الموصول لغناء الموصول عنه بالاخر فلهذا لم يجوز المص الى تقييد الحذف
بما اذا لم يتعدد الضمير كما قيده وبهذا ايضا لا يجوز حذف عائد الالف واللام لخفاء
موصوليته فلا يحسبه السامع لموصوليته لولا الضمير العائد فضلا عن الاسمية بحذف
ضميره ولذا استغنى عن تقييد العائد المنصوب بما اذا لم يكن عائدا الى اللام كما قيده
غيره العائد الذي لاسم الموصول بدونه وفيما تعدد ليس لنا عائد يتم بدونه ولا يخفى انه
مع خروجه عن مفهوم العبارة ليس بشيء لانه لو لم يكن فيما تعدد الضمير عائد لاسم الموصول
بدونه لم يكن ذلك الموصول داخلا في التعريف وبقيد التعريف والمراد بالمنصوب اعم
من المنصوب الصحيح مما كان منصوبا في المحل صورة ومنصوبا معنى نحو الذي زيد ضاربه انا صرح
به السهيل ولم يسمع والعائد الموصول المنصوب يجوز حذفه لانه ينتقض بالذي انه زيد
قائم فانه لا يجوز حذفه وقد فاته قيد اخر ذكره السهيل وهو قيد الاتصال فان العائد
المنصوب المنفصل لا يجوز حذفه نحو جاءني الذي اياه ضربت لكن انكر الرضي امتناع حذف
المنفصل وقال يختص الامتناع بما اذا كان بعد الا وبالجملة ثم فانه يتسند ولا وجه لترك التعرض
بحذف العائد المجرور والمرفوع مع انهما تشاركان المنصوب في جواز الحذف مع القرينة
الا ان يقال يعلم وجود القرينة في المنصوب بسهولة لطلب الموصول اياه بخصوصه بخلاف

109

المجرور فان وجود القرينه فيه خفي لانه لا بد من معرفة خصوص حرف الجر والموصول لا
يهتدي الا اليه بنفسه ومما جاءت منضبطة هو ان يكون الموصول او الموصوف مجرورا بحرف
متعلق بفعل متعلق بمثل الضمير ويتعلق بمثل ما تعلق به الجار السابق نحو مررت بالذي
مررت او بالعالم الذي مررت فان قلت قد ذكر الرضي انه ربما يحذف المجرور بحرف
جر لا يتعين نحو الذي مررت زيد فانه يحتمل به ومعه وله ومثله قلت لا معنى لعدم التعين
عند الحذف وكانه اراد من غير قرينة ناشية من الموصول وما يتعلق به ومذهب الكسائي
في هذا الحذف التدريج يعني يحذف الجار ويوصل بالضمير بالفعل فيحذف بعد صيرورته
منصوبا ومذهب سيبويه حذفهما معا اذ المجوز للحذف الاستطالة بالصلة وهو لا يطلب التدريج
ومن المسائل المهمة في باب الموصول معرفة ايراد الموصولات بصلة واحدة اما بحمل الصلة
للاخر وحذف صلات الباقية للعلم بها نحو جاءني الذي والتي ضربت واما بايراد صلة
مشتركة نحو جاءني الذي والتي ضربا واحسنا اليه على جاءني اللذان ضربا لئلا يخفى ان احدهما
وانه قد يحذف الصلة للعلم به نحو جاء الذي يعلم الفقه اي جاء الذي علم الفقه وقد
يحذف الموصول غير الالف واللام للعلم به نحو امن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره
سواء وانه لا يتقدم الصلة ولا شيء منه على الموصول ولا يفصل بين الموصول والصلة شيء
ولو كان من توابع الموصول نعم يصح الفصل بالجملة المعترضة فانها تقع اي موقع كان
واذا اخبر بالذي لا يخفى ان الاخبار بسبب الذي يسهل جاءني الذي ضربته واكرمته الذي ضربته
لكنه ليس المراد بهذا الكلام مفهومه على عمومه وتفارق فيما بينهم فيما يعبر عن شيء بالذي
يجعل ساخرا عنه لتعيين الذي به فلا يتعين ما ذكره من القاعدة بامثال ما ذكر وفائدة
وضع هذه القاعدة التنبيه على ان الموصول مع كونه معرفة لا ينافي تعيينه لشيء لانه نكرة
ليس تمرينا مخصصا حتى يستغني عن التعيين ما سا وقالوا اراد وايها جعل المتعلم متدربا في
القواعد الكثيرة متذكرة لها في هذا العمل ولا يخفى ان الاخبار هذا لا يخص الذي والالف
واللام بل هو جار في من وما الا انهم يعرضوا للذي لانه الاصل في الباب وللالف واللام
لتفصيل فيه يخصه صدارته اي يجب جعله صدر الكلام لا بمعنى انه لا يتقدم عليه شيء

فانه لا ريب في صحة مثل الذي ابوه قائم زيد وان الذي ابوه قائم زيد بل بمعنى انه يجب تقديمه
على الخبر ولا يخفى ان وجوب التصدير ليس مواضعه بحريه بل هو عرف عرفي لانه شرب الغنى
ملبس المعنى انك اذا اخبرت بالذي عن جزء كلام آخر فان العرب في التكلم لا تقصد جزء
كلام آخر بل انك اذا اخبرت به عن مفعول حكم بجملة صلة الذي سواء ركب مثل جملة
صلة اولا وجعلت موضع المخبر عنه اى موضع لفظ الذى اخبر عنه في الصلة اى لفظ ما
قصدته بالذي وانما سماه مخبرا عنه لانه مخبر عنه حين التعبير بالذى لا باعتبار اضافة
المضاف اليه ضميرا لها غائبا لا محالة ولا يصح جعله مخاطبا او متكلما مثلا الى المعنى مثل
بقوله الذي ضربك انا بل يجب الذي ضربك انا لانه بلفظ الاخبار والمراد بالجمل اعم
من الجمل لفظا او تقديرا اذ قد عرفت ان العائد المفعول يجوز حذفه ثم واخرته خبرا
اى حال كونه خبرا عن الذى وهذا من مواضع وجوب تقدم المبتدأ او تأخير الخبر قد
فانه في محله فاذا اخبرت عن زيد في ضربت على صيغة الخطاب او التكلم زيدا قلت
الذي ضربه زيدا والذى ضربت زيدا ولك ان تخبر عن زيد في ضربت احد زيدا بقولك
الذى ضرب زيد اذ لا تفوت بحذف الفاعل شي منه وكذلك اى كالذى الالف
واللام في الاخبار عن شئ في الجملة الفعلية خاصة ولما كان المستفاد من التشبيه مبهما
اذ لا يكشف ان التشبيه بالذى في الاخبار عن شئ في الجملة الفعلية خاصة هل هو لعدم
صحة الاخبار بالالف واللام عن شئ في غيرها او لعدم صحة الاخبار به كالاخبار بالذي
بل تفاوت الاخبار ان كشف عن المراد بالتعليل بقوله ليصح بناء اسمي الفاعل والمفعول
ولذا علل الحكم على خلاف ذاته واستغنى بالتعليل عن تقييد الفعلية بما يكون فعلها
متصرفا كما لا يخفى ولم يقيد الفعل بان لا يكون معه ما تفوت بعد بناء باسم الفاعل من كالاستفهام
والنفي وقد والسين وسوف لانه لا يتعلق بهذا المقام بل هو من شرائط ايراد الالف
واللام في الكلام ومع ذلك مما لا يخفى على ذوى الافهام فاذا علمت لا ريب في صحة بناء اسمي
الفاعل والمفعول عن جملة اسمية خبرها فعلية لوجود العلة لم يصح بناء اسمي فاعل
مفعول يصح ان يجعل صلة لالف ولام يخبر بهما عن شئ من تتمة اسمي فاعل ومفعول مما اخبر ان

لمسند الجملة وبناء اسم الفاعل في مثل قام زيد وضرب زيدا وبناء اسم المفعول في مثل
ضرب زيد ولا يبعد ان يبنى اسم المفعول في الاخبار عن زيد في ضربت زيدا فيقال المضروب
انا زيد واعلم ان باب الاخبار بالذي باب وسيع قد طولوا الكلام فيه وبالغوا في تفصيل
صور هذا الاخبار وصوره في الاخبار بالذي وقد ذكر الرضي البحث
عنه سيما في الاخبار عن المسائل فيه للعالمين وفيه املال لا سعة مزيد سعة ولقد احسن
المص في اختصاره ونحن لا نساعد عن آثاره فان تعذر امر منها اي من الشرائط المذكورة
والامر اما بمعنى الشيء او بمعنى المأمور لانا امرنا في الاخبار بالذي بالمأمورات وهي عند
المنفصل امور ستة فان تصدير الذي يتضمن جعل الجملة التي من اجزائها ما اخبر عنه خبرا صلة
الذي وجعله موضعه ضميرا للذي اراد وضع الضمير وعوده الى الذي والتأخير خبرا اراد
التأخير والجعل خبرا بعد تعذر الاخبار وامتنع اي الاخبار بالذي في ضمير الشأن متعلق بالمستتر
في قوله امتنع ويجوز تعلق الظرف بالضمير العائد الى المصدر اذ الظرف يكفيه رائحة الفعل
ولذا يتعلق بالالفاظ المنقولة عن المعنى يتعلق به الظرف باعتبار معناه الاصلي كذا حققه
المحققون وان صرح الرضي في هذا المقام بانه لا يجوز مروري بزيد حسن وهو قبيح لان
لفظ المصدر في الاعمال مراعى ووجه امتناع الاخبار عن ضمير الشأن انه لا يصح جعل ضمير
عائد الى الذي موضعه لانه لا يبقى حينئذ مفسرا بما بعده ولا يصح تأخيره خبرا لانه حينئذ
يكون معينا بالذي والخبر يجب ان يكون معينا للذي وايضا يجب كون ضمير الشأن مسندا
اليه ومع تصيره مسندا اوانه يجب كونه مفسرا بالجملة بعده ولا جملة بعده وليس امتناعه
لاجل امتناع تصديره الذي لان ضمير الشأن يمنع تصدير الذي لوجوب صدارته كما
يوهم صدارة سياق كلام المص وتوهمه بعض الشارحين لان ضمير الشأن يطلب صدارته
في جملته ولا يمنع تقديم شيء كل ضمير مبهم مفسر بما بعده نحو ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا
وبئس رجلا تابع آخر وهو انه لا يصح تصديره الذي لانه لا يصلح الا انشائي لكونه صلة
الموصوف والصفة لامتناع وقوع الضمير موضع شيء منهما والا لوصف الضمير او وصف
به وقد عرفت امتناعهما والمصدر العامل والحال في حكم المصدر لوجوب نكارتها وكون

الضمير من المعارف لامتناع جعل الضمير والاسم ان المحصور تخصصه بما سوى العامل في
الظرف اذ الضمير العائد الى الذي ليس بمعنى المصدر والضمير المستحق لغيرها لامتناع
جعل الضمير العائد الى الذي موضعه فلا تقول الذي زيد ابوه قائم هو لان ضمير ابوه ح
يرجع الى الذي لا الى زيد فيبقى بطل الجملة بزيد والاسم المستمل عليه اي على ذلك الضمير فلا يخبر
عن غلامه في زيد ضربت غلامه اذ لو يخبر ليقول الذي زيد ضربته غلامه فلو رجع ضمير
ضربته الى الذي بقي الخبر عن زيد بلا رابط ولو يرجع الى زيد بقي الذي بلا عائد وكذا
زيد ضربته اذا المضروب غلامه وههنا بحث شريف صار معركة انظار الانظار وهو انه
اذا تعدد الضمير المستحق لغيرها نحو زيد ضاربه اخوه او تعدد الاسم المستمل عليه نحو زيد ضرب
غلامه لديه فينبغي ان لا يجوز الاخبار لانه يكفي لعين الذي احد الضميرين ومنع جوازه المانعون
بالاستيعاب ان يلتفت اليه واظن بالمصنف انه لم يتصر بما لهم حيث اطلق الضمير المستحق
لغيرها والاسم المستمل عليه ما هو واه بل اقول كانه اخرج صورة التعدد بما يقتضيه
لفظ الاستحقاق اذ في تلك الصورة لا يستحق الضمير شيئا من المتعدد بخصوصه بل واحد
لا بعينه ومن موجبات شرط جعل المخبر عنه بالذي خبرا بعد الاخبار فيما لم يفد كالخبر
به عن الذي ولذا شرط في الاخبار عن ضمير المتكلم في ضربت زيدا ان تقول الذي ضرب
زيدا انا ولم يجز الذي ضربت زيدا انا ميلا الى المعنى كما في انا الذي سمتني امي حيدره اذ
لا فائدة في الاخبار الا بحال المبتدء على ان المتكلم ضارب زيد وما الاستفهامية اي المستق
ل الاسم نسبة الفرد الى النوع مقيد به وان كان كون الكلام في نوع الاسم يغني للتنبيه على
انه يخالف نظائرها في كونها حرفية ولهذا لم يقيد او للتنبيه على ان الكلام في الاعم من
الموصولة لئلا يستبعد الحكم عليها بغير الموصولة ح ترك تقييد نظائرها للاكتفاء بالقاح
المخاطب فيها موصولة واستفهامية لتضمنه لحرف الاستفهام نحو الاصل وان لم يقصد بها الا
فانها قد تستعمل للتحقير نحو ما انت والفخر وللتعظيم نحو الحاقة ما الحاقة وللانكار نحو فيم
انت من ذكراها في وجه ومن احكامه حذف الفها حين جر بشيء اسما كان او حرفا الا اذا كان
قبل ذا فلا يحذف فيما ذا وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما مفرد نحو مررت بما

معجب واما بجملة نحو مررت بما تعجب وتامة بمعنى شيء منكر مطلقا عند غير سيبويه وبمعنى
شيء تارة عند نحو ما احسن زيدا وبمعنى الشيء المعرف اخرى نحو فنعما اى نعم الشيء
وعند غيره المعنى فنعم شيئا على ان ما تمييز نصب منهم في نعم وهو مختار المص كما سيجيء
في افعال المدح تخص التامة بالتفسير مع انه يشاركه الموصوفة والصفة في هذا المعنى بنيها
على ما اختاره من طرفي الاختلاف وما ذكره الشارح من ان ما التامة معرفة عند سيبويه
منكر عند ابي علي سهو والحق ما ذكرناه اقتداء بالرضي وصفة اختلف في وجودها فمنهم
من جعل كل ما وقع في موضع الصفة حرفا زائدا للتعميم والابهام نحو ضربت ضربا وشيء ما
انما لما لا يعلم مطلقا ولا يحتاج لما يعلم الا لتنزيله منزلة ما لا يعلم او للتغليب ولا وصاف ما يعقل
تقول ما زيد سؤالا عن وصفه ولما تجهل حقيقته فتقال ما زيد سؤالا عن حقيقته ومن
كذلك اي كما جاء باسم الاشارة المفيد للبعد للتنبيه على ان المشبه به هو المقسم
دون شيء من الاقسام ولا يخفى ان المناسب لما الاسمية كذلك الا انه نبه على ان ما له جهتا
التذكير والتأنيث لك ان تعامل معه بالجهتين معا الا في التامة خلافا لابي علي والصفة
وهو لما يعقل ولا يستعمل ما لا يعقل الا بتنزيله منزلة ما يعقل لداع او لتغليب او للبناء
على تغليب نحو منهم من يمشي فانه لما قال تعالى منهم وجعل ضمير العاملين لكل دابة لتغليب
العاقل على غيره بنى على هذا التغليب وقال من يمشي ومن وما مفردان مذكران تعامل
بهما معاملة المفرد المذكر في الاكثر الا ان ترجح جانب رعاية المعنى ما اريد بهما من المؤنث
والتثنية والجمع فتراعى جانبه ومن جهات الترجيح ان يلتبس المراد مع الافراد والتذكير
نحو من احسنك او من احسانك فانه يجب رعاية جانب المعنى وان يتقدم على ما يراعى فيه
جانب معنى من ما يلائم المعنى كقولك منهن من احبها فانه اولى من قولك من احبه
لان حمل مدلول من من النسوة قبل ذكر من يرجح رعاية جانب معناه ويجب رعاية جانب
المعنى فيما هو خبر على ما حمل على المعنى نحو من هي محسنة ولا يجوز من هي محسن خلافا لابن
السراج فانه جوز فيما ليس بالتاء بخلاف من هي حمراء فانه لم يجوز فيه من هي احمر وقال
الفرق انه كثيرا ما تذكر غير ما يؤنث بالالف للمؤنث نحو مرضع وطالق وحائض بخلاف

مثل احمر اقول فيما سوى ان يجوز من هي للافضل فانه كثيرا ما يطلق المونث المذكر على المونث
ورعاية جانب المعنى قبل رعاية جانب اللفظ كشمس والعكس قليل وشرط ان لا يكون
رعاية جانب المعنى قبل رعاية جانب اللفظ من اول الامر فانه ضعيف وقيل ممنوع عند
بعض الكوفيين واي للمذكر والمؤنث وايه للمؤنث وحكم الكسائي لشذوذه واي
والله اعلم هكذا في اكثر النسخ وزيد في بعضها الا با في الصفه وفي بعضها كما الا في التام
والصفه فلم يثبت الصفه في نسختين واثبتها في نسخه ولكل وجهه اذ الصفه في الاصل
استفهاميه بوجه الاصل دعت الى الادراج في الاستفهاميه ووجهه الشيوع في الصفه على
وجه لا يحط معه الاستفهام بالبال دعت الى ذكرها الاستقلال لكن ينبغي ان يزاد الحال كما في
التسهيل حيث قال ويقع اي شرطيه واستفهاميه وصفه لنكرة مذكورة غالبا وحالا لمعرفه
ويلزمها في هذين الوجهين الاضافه لفظا ومعنى الى ما يماثل الموصوف لفظا ومعنى
او معنى لا لفظا نحو مررت برجل اي رجل او اي فتى وقد يستغنى في الشرط والاستفهام
بمعنى الاضافه ان علم المضاف اليه نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى واي فيهما بمنزله
كل مع النكرة وبمنزله بعض مع المعرفه فتقول اي رجل واي رجلين واي رجال اي كل رجل
او رجلين او رجال وتقول في المعرفه اي الرجال فتكون اي بعضا من الرجال ولا يكون
رجالا ولا يضاف الاستفهاميه الى المعرفه الا اذا كانت مثنى او جمعا او قصدا الى اجزائها
نحو اي زيد اي اي بعضه منه او كررت مع اي بالعطف بالواو نحو انني واياك هذا
كلام مع ايضاح واي الموصوفه حصرها الرضي في يا ايها الرجل وقال اجاز الاخفش الوصف
نكره نحو مررت باي معجب لك وهي اي وايه افرد الكنايه لعدم الاعتداد بالتعدد
لان ايه هي اي بزيادة التاء معربه واجبه الاعراب من بين الموصولات وحدها فيقدض
به على مذهبه في اللذان واللتان وذا الطائيه فلا يرد النقض بها ولا يحتاج الى التعسف
في دفعها بان المراد وهي معربه بالاتفاق وحدها في الملة المذكوره خلافهما او وهي معربه من
الالفاظ المشتركه بين الموصوله وغيرها اذا حذف صدر صلتها استثناء من وجوب
الاعراب المتبادر من السابق فالمعاد جواز بنائها مع حذف صدر صلتها يستفاد من الرضي

انه لا بد من قيد آخر وهو عدم حذف المضاف اليه فانه لم يسمع اكرم ايا افضل الا
منصوبا وبعض اجاز البناء لم يجوزه الا قياسا و قد منع سيبويه هذا القياس لان
البناء في ايهم مخالف القياس فيقتصر عليه ولهذا حكم الخليل بان ايهم في امثال هذا
الموضع مرفوع مبتدا استفهامي مقدر قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد
على الرحمن لننزعن من كل شيعة يقال فيهم ايهم اشد على الرحمن ولا يحذف الا صدر
صلة هي جملة اسمية وصدرها ضمير اي وفيما ذا صنعت وجهان احدهما ما الذي على ان
يكون ذا بمعنى الذي ولا يخفى ان الوجهين لا يختص بماذا صنعت بل يجريان في ماذا صنعته
وماذا فعل ولو جعل قوله ماذا صنعت قولا على سبيل التمثيل لم يتناول الكل لم يصح قوله
وجوابه نصب وجوابه رفع اي اعراب جوابه رفع او جوابه مرفوع او ذو رفع او رفع
ماض مجهول واذا استهم خلافه لان السؤال جملة اسمية لان ما مبتدا وعند سيبويه وخبره
لذا اصنعت عنده وعنده والاحسن الاكثر في الجواب المطابقة والاخرى اي شيء بمعنى ذا
وما مفعول صنعت وجوابه نصب كما عرفت و قد نبه المص على ان الحكم بكون ذا موصوله
ليس تبالا منه ونجته عنه بل مساه انه كثر في جوابه الرفع و عدم مطابقة السؤال الجواب
قليل ولو قال وجوابه والبدل عنه رفع لكان اولى اذ يفهم منه الاشارة الى مسمى الموصول
فان رفع البدل من ماذا اصنعت قد كثر ولو حمل على انه مبني على جعل الاستفهامية
مبتدا بحذف العايد لنا في الكثرة اذ حذف عايد المبتدا قليل بخلاف حذف
عايد الموصول وهكذا الحال لو حمل رفع الجواب على ان السؤال جملة اسمية بهذا التاويل
ونحن نقول يمكن ان يقال لما طال ما بزيادة ذا تعده كثر الاحصار بحذف الضمير وقد
اهمل المصنف مسايل مهمة لا يحل تركها في مقام البسط منها لا يتقدم الصلة على الموصول
ولا يعمل في ما في صلة الموصول فلا يقال زيدا الذي ضرب ولا يعلق بما قبله بعطف او كونه جواب
قسم او شرط ولا يفصل بينها وبين الموصول ولا بين اجزائها تابعه ويجوز حذفها اذا علمت
مع غير الالف واللام والتزم حذفها مع اللتيا والتي اراد بهما الدواهي واجاز الكوفيون
حذف غير الالف واللام واذا استفهم بمن عن منكر مذكور عاقل محذوف بعد من ووقعت

عليه جاز لك حكاية اعرابه على لفظ من بالحاق مدات مناسبة للاعراب المذكور وحكاية
ما فيه من علامات تثنية وجمع وتأنيث من غير حكاية الاعراب في جمع المؤنث والمفرد المؤنث
فتقول في جاءني رجل منو وفي رأيت رجلا منا وفي مررت برجل مني وفي جاءتني امرأة منه
بفتح النون وبالهاء او منت بسكون النون والتاء وفي جاء رجلان منان وفي رأيت
رجلين منين وفي جاءني رجال منون وفي رأيت رجالا منين وفي جاءتني امرأتان منتان بسكون
نون التثنية وجاء سكون نون منتين ايضا وفي جاءتني مسلمات منات بسكون التاء و
شرط ان يكون من في آخر الكلام فاذا سمعت رأيت رجلا وامرأة قلت من ومنه ولا تقول
منا ومنه ويحكي الاعراب في اي باجراء الاعراب عليه والتنوين دون الحاق حروف
المد ويحكي علامة التثنية والجمع والتأنيث وقفا ووصلا في العاقل وغيره الا انه في
الوقف تسكن تاؤه في الرفع والجر وتقلب تنوينه الفا في النصب وفي من لغة شاذة هي
اعرابها بالحركات الثلث وتثنيتها وجمعها معربة باعرابهما واذا اجتمع من يعقل وما لا يعقل
يجمع في الحكاية بين من واي فاذا قيل رأيت رجلا وحمارين قلت من واين واما المعارف
الواقعة بعد من غير الاعلام فالاصح انه لا حكاية معها الا في من ولا فيها في الاحسان وان
حكى المبرد عن يونس الحكاية فيها واجاز البعض الحكاية في من بعد حذفها والاعلام يحكى فيها
الحجاز دون تميم بشرط ان لا يكون متبوعا لما سوى العطف من التوابع وفي المعطوف
عليه خلاف وهل مبنيات الاعلام وجموعها من مثل الاعلام فيه خلاف واما الواقعة
بعد اي فلا يحكى قولا واحدا واذا سئل بمن عن عاقل منسوب اليه علم العاقل او غيره
كما يقال لقيت زيدا او اعوج يقال المني اما البكري او الفرسي ولا يقال ذلك بمعنى
آالمكي او المدني فيجمع بين الهمزة والف الاستفهام وبعضهم يكتفي بمن ويحكي في لفظ المني اعراب
المسئول عن نسبه فيقول المني والمناة والمنيون وهكذا اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر
اي بمعنى فعل الامر ومعنى هي الماضي او بمعنى وضع له الامر ووضع له الماضي على اختلاف
القولين فان البعض جعلها بمعنى الفاظ الفعل وبعضها اخرجها عن الدلالة على معنى مقترن
باحد الازمنة حتى لا يدخل في تعريف الفعل وباختياره يشعر كلام المص في الايضاح في

بحث اسماء الافعال وهو صريح كلامه الى بحث المنادى والبعض جعلها بمعنى الامر
الماضى اذ وضعها لالفاظها تكلف يكذبه الوجدان الصادق اذ لا يخطر ببال السامع
منها اللفظ ويشهد به جعل فعال معدولا عن انزل لان المعدول والمعدول عنه يتحدان
في المعنى وليس معنى انزل لفظ انزل وعلى هذا نقول لم يعمل ما وضع لمعنى الامر
الماضى كما قال فى تعريف المضمر واسماء الاشارة لان دلالتها على هذه المعانى ليست
بحسب اصل الوضع وهذا خرجت عن تعريف الفعل ولو قال ما صار لكان انسب بمقام
التعريف والانسب جعل كان بمعنى صار واكثرها بمعنى الامر لذا قدم ما بمعنى الامر مع
ان الامر فرع عن الماضى ولا يحكم فى جعل صه بمعنى اسكت دون لا تتكلم لان صه اسم
يرجح كون المعنى اساما وكذا البناء يدعوا الى كون المعنى مبنيا او معنى مبنى ولا فى جعل
اوه بمعنى تضجرت دون اتضجر لان صيغ الماضى فى الاسماء شايع دون المضارع وكذا
البناء نحو ويدا زيدا اى امهله ولا يحصل المعنى المذكور وكما توهمه يعسر بل المشهور
اسم الفعل يكون الضمائر فيه ولا يكون فاعله بارزا حتى حكم المحققون بان بعض ما عدا اسم
فعل وله تصريف الفعل وسيعرفه انشاء الله هو فعل وليس باسم فعل ولا يخلوا اسم الفعل
عن التاكيد والمبالغة فى معنى فعل استعمل فيه فرويدا زيدا معناه امهله امهالا واولى الشرح
وهيهات ذاك بمعنى ما ابعده اذ ما هو بمعنى الماضى لا يخلوا عن قصد التعجب ومنه
جاء التاكيد فالاولى تفسيره بما ابعده وبناؤها على الحركات الثلث وقلب هاء ها
الاولى همزة فصارت ستة ومدسوها فى تلك الستة فصارت اثنى عشر وقد يحذف
الباء فيقال هيهنا وايها فصارت اثنى عشره وقد يسكن التاء فى الوصل لاجرائها
مجرى الوقف وقد يلحق انها كاف الخطاب وقد يقال ايهان بهمزة ونون مفتوحتين و
قال المغنى بنون مكسورة ثم كل ما هو بمعنى الامر وما هو بمعنى الماضى كثير لا بد فى تحصيل
النحو من ضبطه وكان المصنف احال معرفته لضبط كتب اللغة او المبسوطات ونحن نضبط
لك فنقول ما كان بمعنى الامر لازم ومتعد فاللازم صه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف كذا
فسر واعترض عليه بان اكفف متعد ولا يرد لان اكفف متعد ولازم صرح به فى القاموس

وجعل التسهيل ايها بكسر الهمزة كه وقال الرضي ويستعمل ايضا لمطلق الزجر وآمه اي
زد في الحديث على ما في الرضي و"تستعمل ايضا لمطلق الزجر" وجدت على ما في التسهيل
وزعم الاصمعي انه سوه وترك التنوين خطا وهيت مثلث الهاء ساكن الياء او مكسور
الهاء مفتوح التاء في الرضي اي اقبل وتعال وفي التسهيل اي اسرع وجعل من لغاته هيئت
ككلم وهيا مثله مهموزا وهيا بالكسر مشددا مقصورا وهيك بالفتح والسكون وهيك
سبحات مشددات الياء ودع ودعا كعصا ولعا كذلك لمن عثر اي قم وقدك وقطك
وبجلك فانها بمعنى اكتف ولو جعل الضمائر للمتكلم فقال قطني كان المعنى لا كتف فان
قلت كيف تكون هذه الاسماء لازمة وقد جاء بعدها الضمائر المنسوبة قلت هي مضاف
اليها وهي في الاصل قدك وقطك مشدد نون منصوبتين وبجلك منصوبا والاولان
بمعنى القطع والثالث بمعنى الاكتفاء فهي منقولات مطلقة لافعال بحذو ونه مخفف
الاولان بحذف المدغم فيه ثم جعل المركب للاضافي اسم فعل قال الرضي يلزم الاولان -
الضمير دون الثالث فيقال بجل ولا يقال قط وقد وهذا ينافي كثرة استعمال فقط في
عبارات العلماء وجعل التسهيل هذه الاسماء بمعنى اكتفي وحي بمعنى اقبل ويتعدى بعلى
نحو حي على الصلوة اي اقبل عليها وقد جاء متعديا بمعنى ائت وقد تركبت حي مع هلا الذي
بمعنى اسرع ويكون المركب بمعنى اسرع فيتعدى بالى نحو حيهل الى الثريد او بالباء فيقال
حيهلا بعمر اي بذكره وقد يستعمل بمعنى اقبل فيتعدى بعلى ويقال حيهل على زيد وبمعنى
ائت نحو حيهل الثريد وفي المركب لغات حيهل بحذف الالف وحيهلا بالتنوين واسكان
الهاء في الحالين وقلت التنوين الثاني الوقف واثبات الالف في الوصل ضعيف وهلا
وقد عرفته ولين بمعنى ارفق وفرقا بمعنى قرقر آمنا وآمين بمعنى استجب دعائي فلا دخل
المفعول في مفهومه استعمل لازما فصل هو متعدي المعنى لازم اللفظ وفداء منونا مكسورا
نحو مهلا فداء لك الاقوام كلهم ومكانك بمعنى اثبت ووراءك بمعنى تاخروا اماملك بمعنى
تقدم واليك بمعنى تنح وضمير المخاطب في الظروف وشبهها لازمة كانت او متعدية
كثير وضمير الغائب قليل والاول بمعنى امر الحاضر والثاني بمعنى امر الغائب هذا آخر ما ذكرنا

من الاسماء التى بمعنى الامر وهى لازمة فاما المتصلة فهى ها مقصورا ويلحق بها الحروف الستة
للخطاب ويمد فيصرف الهمزة تصريف الكاف وقد يجد مع الكاف وهمزة مفتوحة عن تصرفه
ويحى هاكف وقد يصرف تصريف خف ودع وهاء كناد مصرفا تصريفه فهذه لغات ماسه
بمعنى خذ وانت الجوهرها بكسر الهمزة بمعنى هات وقيل المصرفة هى لا فعال اذ لا تصريف لاسم
الفعل وهات بمعنى اعط ويصرف بحسب المأمور ولهذا قيل انه فعل وقال الخليل
هوام من اتى يؤتى فقلب همزته هاء وبله بمعنى دع ويستعمل مصدرا فيقال بله زيد مضافا
منصوبا وبيد بمعنى رويد وحكى تيدك زيدا اورويد وقد عرفته وهلم بمعنى احضر
قال تعالى هلم شهداءكم ويجى لازما بمعنى اقبل فانظمه فى سلك ما مر من اللازمة
ونصبها بان يقوله الى آخره ليس يصح وعندك ولديك ودنك زيدا بمعنى خذه
عليك زيدا بمعنى الزم زيدا واذا فرغنا من تفصيل ما كان بمعنى الامر بذكرلك تفصيل
ماهو بمعنى الماضى وهو هيهات وقد عرفته وشتان بمعنى ما اشد افتراقا نحو شتان
زيد وعمرو وقد يقال شتان ما زيد وعمرو بزيادة ما وهو افصح من شتان ما بين زيد
وعمرو وح شتان بمعنى بعد وما موصوفة اى بعد مسافة بين زيد وعمرو وسرعان
ووشكان مثلهما مثلثين بمعنى سرع وقرب مع تعجب اى ما اقربه وما اسرعه وبُطان
بضم الباء وفتحها وسكون الطاء وفتح الهمزة والنون بمعنى بطؤ مع تعجب اى ما ابطاه و
اف بمعنى تضجرت وفيها احد عشر لغة ضم الهمزة والبناء على الحركات الثلث منونا وغيره
فهذه ستة سابعها اف بكسرتين بلا تنوين واف كبشرى بالامالة وبحذفها لساء منونة وغير
منونة والتاء معرب مصدر وليس باسم فعل وقد سمع انه تغير وقد ترفع واوه كضوء
بالكسر واه واوه كضوء بالكسر واه واوه كسيح امرا وجاء فيه فتح الواو مشددا او
مخففا وجاء فيه كسر الهاء بلا اشباع وبلا ها بالمد مع سكون الهاء واوه بكسر التاء و
تشديد الواو وفتح الهمزة والواو وقد يمد الهمزة فى هذه وقد تزاد فى تلك المدوده
الالف والهاء كما فى المشدده فيقال اوتاه ويكون الهاء ساكنة فى الوقف مضمومة او
مكسورة فى الوصل وجاء اوتيه بفتح الهمزة تصغير اوه على نحو تحقير الاسماء المبهمة بفتح الاول

كلأ لك بمعنى لرجعت وواها ووى للتعجب واخ وكخ بمعنى تكرهت موها لاحت ولا
يتقدم على اسماء الافعال معمولها خلافا للكسائي وما نون منها نكرة وما لم ينون معرفة و
فعال بمعنى الامر اى ما يوزن بفعال ولا يخرج فعال بمعنى الامر عن فعل اذ لا بد من
المغايرة بين ما يوزن وما يوزن به لانه لا يكفي المغايرة الاعتبارية وفعال للوزن غير فعال
للامر وقوله بمعنى الامر خبر فعال وقوله من الثلاثي قياس اى ذو قياس غير موقوف
على السماع كسائر اسماء الافعال خبر ثان وثالث اى مأخوذ من الثلاثي قياس وهذا
ظاهر مذهب سيبويه وقال المبرد هو سماعي ولا يسوغ لك ان تقول قوام بمعنى قم
ولا قعاد بمعنى اقعد اذ ليس لاحد ابتداع صيغة لم يقلها العرب قال الرضي قال الاندلسي
ومنع المبرد بذلك اذ لو كان كما قال لما صح لنا ان نسمي من علم اعلم ما لم نسمع وغاية
الامر في اقيستهم انهم لما شاهدوا في اكثر افراد نوع امرا نقيسوه ولله در ابن الحاجب
لا يعرف حده بنظره سره امرا الا نرى انه لم يلتفت منع المبرد وسجل لصحة قول سيبويه
كنزال بمعنى انزل وليس قوله بمعنى انزل لغوا بعد ان قال وفعال بمعنى الامر لا لانه احترازا
عن نزال لان الامر في اصطلاح النحو ليس الا انزل واخواته وكذا صح اطلاق في تعريف
اسماء الافعال وفي تعيين معنى فعال بل لانه قصد ردا على ما ذكره النحاة من ان في نزال
مبالغة كما في سائر اسماء الافعال فنزال اكد من انزل فهو بمعنى ولى من انزل على صيغة خطاب
المؤنث وهذا التأنيث يدل عن علامة الجمع اذ ربما يجيء علامة التأنيث للجمع لتاويله
بالجماعة وعلامة الجمع في انزلي كناية عن تكرار النزول كما في جهنم فان المراد الاجرا لا الاعطاء المكرر
في قفا نبك فان المراد قف قف مكررا فانزل بمنزلة انزل انزل انزل بلها فما فوقها وايد وا
تانيث نزال بقول الشاعر ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر حيث
اسند دعيت الى نزال لكونه بمعنى انزلي لانها مقدمات واهية ويمسك بمحمل الجواز
تانيث دعيت لجعل نزال موسا ساويل الكلمة كما شاع في ارادة نفس اللفظ ولا حاجة
في تحصيل المبالغة اليها اذ جاز ان يكون بالوضع كما في سائر اسماء الافعال وسيه المصنف بقوله
بمعنى انزل على ان كونه بمعنى انزلي عنه ملتفت بل هو بمعنى انزلي غير ملتفت بل هو بمعنى انزل نعم

١٤٥

ربما كان بمعنى ارلى اوارلا الى غير ذلك كما فى ساير اسماء الافعال نعم انهم لم لم يصلوا بزال
فعلا فعل لانه على صيغة الاسماء وفيه ان هذه اول المسئلة وفعل لانه دخله الكسر
المحوز عنه فى الفعل قال الرضى وهذا القدر غريب وقال اقول لو كان فعلا لاتصل
به الضماير اول برد على سك الوجهين انه معدول عن صيغة الاصلية وربما يحمل في
المعدول عنه فكيف خرج الفعل قال الرضى والذى ارى ان كون اسماء الافعال معدولة
عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه والاصل فى كل معدول ان لا يخرج عن نوع المعدول
عنه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية هذا وقلت خرج فقال بالعدل
من الفعلية الى الاسمية كما خرج ثلث ومثلث من التركيب الى الافراد فقال مصدرا
معرفة لم يقل مؤنثا مع ان النحاة ذهبوا الى ان اقسام فعال المذكورة هنا كلها مؤنثة
تنبيها على ضعف دعوى تانيثه اذا لم يقم دليل عليه وما استدلوا به عليه فى غاية
الضعف لان اقواه ان القسمين من فعال مؤنث له بلا خفاء فكذا القسمان الآخران
طردا وان شئت حملت معرفة على صيغة اسم المفعول من التعريف فيحصل المعرفة بانها
معرفة لتأنيث فقال مصدرا معرفة ولو يد هذا انه لم يسكت على النحاة دعوى كونه معرفة
مع ان دليله اضعف من دليل التأنيث حيث قالوا فجار معرفة لانه استعمله الفصيح
قرينة لبرة التى هى علم المبرة فى قوله انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت
فجار وهو كما ترى على ان تعريف فجار كيف يرشد الى تعريف ما لا يحصى كفجار
المعدول عندهم من الفجور ولا ريب فى تانيثه اذ لا ترى انه لا تأنيث فى المعدول عنه
لان تانيثه ليس من معناه بل جاء من قبل اللفظ فانه لفظ انث سماعا وربما لم يؤنث
لفظ ولا يؤنث مرادفه وصفة ينبغى ان يصفها بالمؤنثة لانها لا يكون الا مؤنثة وهى
اقسام مختصة بالنداء وقد نبه عليه بقوله نحو يا فساق اى يا فاسقة وهو لا يكون
الا صفة مرفة وغير مختصة وهى ثلثة اقسام باقية على الوصفية كقطاط بمعنى قاطعة اي
كافية ولزام اى لازمة وبداد اى متبددة متفرقة وبلال اى بالة وعالية صارت علما
جنسا وهذا القسم اكثر كجناذ وبراح للشمس فالاول بمعنى الجاذبة بمعنى الشاوية والثاني

بمعنى السارح من الدراح بمعنى الزوال ولما لم يكن الصفة الغالبة فى المعنى الجنسى بعده
عن الوضعية بعد الصفة الغالبة فى الشخص جعلها داخلة فى قوله وصفية ولم يتعرض
لها ولم يعرض للقسم الثالث وهو الصفة الغالبة فى الشخص فقوله فى قوله وصفية ولم
يتعرض لها ولم يعرض للقسم الثالث وهو وعلما لمشابهة له عدلا ووزنة وعلما شبه
بوصف العلم بالمؤنث على ان هذا العلم لا يكون مؤنثا سماعا وليس تانيثه من قبل
المعنى ولهذا قال علما للاعيان مؤنثا دون المؤسسة والمراد اعلام من الاعيان وهو
ظاهر كقطام علم امراة وغلاب كذلك مبنى فى الحجاز اى فى لغة اهل الحجاز قال فى
الصحاح فى باب السين والاسماء جاءت على فعال كلهم مبنى الامانى آخره فان
اكثرهم على بنائه واختلف فى سبب بناء الاقسام الثلثة من فعال قال المبرد هو اجتماع
اسباب ثلثة العلمية والتانيث والعدل وبعض بان درجمان وقيل لتضمن تاء التانيث
وبعض بنيه فلذا لم يلبست الهاء الملص وحمل عليه النساء المشابهة عدلا ووزنا واعلم
ان قوله وعلما مؤنثا الخ فيه عطف على معمولى عاملين مختلفين لعطف علما على مصدرا
او عطف مبنى على مبنى فيقع فى هذا التركيب الغراء على خلاف مذهبه او قدر بعد
حرف العطف مبتدأ او السدس وقال علما الخ الاصوات كل لفظ افراد اللفظ
يشعر بان الاصوات ليس معرفا بل يقدر هذا باب الاصوات وهكذا قوله المركبات
كل اسم وذا يقتضى ان يحمل المذكورات فى اوائل الابواب عن معرفات هذا ولم
يقل حكى به صوت كما هى عادته لئلا يشار به اسم ليسوغ ارادته منه فى بحث الاسم لانه
ليس باسم بل لفظ لم يوضع فلا سبيل الى كونه كلمة فضلا عن كونه اسما وذلك لانه ثلثة
اقسام ما هو مقتضى الطبع وصادر بلا اجبار فدلالتها على معانيه طبيعية وحكاية
صوت آخر وهو باحداث ما يشبه الصوت ولا معنى للوضع فيه وما يصوت به للبهائم
وليس البهائم من اهل فهم الوضع حتى يوضع لها الالفاظ وانما يترتب الاثر على القاء اللفظ
عليها لاشارات مع سماع هذا اللفظ ضربا او لطفا ويكرر ذلك حتى تمكن فى خيالها فاذا
سمعت اللفظ تهيأت لضرب معه او لطف معه تستاجرها من الضرب او طمعا للطف صعيح

فى بعض نسخ

قالانسان فی حصیل ما ترید منها بهذا الصوت وانما قال حکی به صوت ولم یقل حکی به
لفظ لان ما یصدر عن الحیوانات العجم والجمادات من الاصوات لیست بالفاظ لانها لم
مرکب من الحروف لانه لیس لها مخرج الحرف وانما یصنع الانسان لفظا یشبه ذلک الصوت
ولا مانع بجرد الصوت لما اعاد باللفظ فی مقام الافاده وقد عرفت بهذا ان قوله او صوت
به للبهائم غیر جامع ویخرج من تفسیر القسم الاول من الصوت برمته وکانه لم یذکره نطق
به کونه اسم فعل لاحتمال کونه وی اسما لا یعجب وهکذا نظائره فالاول کغاق مبنیا علی الکسر
والثانی کنخ مفتوحة النون ومکسورة الخاء المشدده او مفتوحها وقد یخفف ساکنه لاناخه
البعیر وکذا بخ وبخ بکسر اولهما او سکون الثانی ویجوز فی الجاء الکسر والسکون ولو ذکر مثل
کل اسم معه لا یستغنی عن هذا التطویل وانما عدت من الاسماء لانه یتصرف تصریف الاسماء
فتارة ادخل علیها اللام فیقال باسم الماء والحوت واسم الشیب وتارة ادخل علیها التنوین
نحو غاق واف وتارة یستعمل فی معانی المصادر فربما یعرب اعرابها نحو واهالک ای عجبا
ولهذا یلحق هذه الاصوات من الکلمات کالنسناس من الناس فالتنوین منها تنوین الالحاق
بالاسماء واذا قصد بها معنی المصدر او یسمی اللفظ جاز ان تعرب والاعراب مع اللام اکثر
من البناء وتبنی علی ما یضبطوها طیخ لحکایة صوت الضاحک وعیط لحکایة صوت الفتیان
عند التصایح فی اللعب وشیب لحکایة صوت المشافر الابل عند الشرب وما یمم فقالیه
وهمزة مکسوره بعد الالف وقیل بمیم مفتوحة وهمزة ساکنة لحکایة صوت الظبیة حین دعت
ولدها وطاق لحکایة صوت الضرب کل هؤلاء مبنیة علی الکسر وطق لوقع الحجاره کذا فی
التسهیل وفی الرضی کلاهما بمعنی طاق وطق لوقع الحجاره بعضها علی بعض صوت الحکایة
وقع السیف علی الضریبة وهلا لزجر الخیل ای توسع فی الجری وقد تزجر به الناقه ایضا
وعدس لزجر البغل وفی القاموس اسم رجل کان عنیفا بالبغال ایام سلیمان صلوات الله علیه
ملت ولا یبعد ان یکون هذا اللفظ لزجره ناشیا من کونه اسم هذا الرجل وهید بکسر الهاء و
فتحها مع کسر الدال وفتحها فهذه اربع لغات وها وبفتح الدال وجای وعای بناء مکسوره
منونه وعه منونه لزجر الابل کذا فی الرضی والتسهیل وعد ایضا فی التسهیل ده وعه بالفتح

والسكون وعاه وجوب بالفتح وعيه بالكسر مكسورتين وهاب بالكسر وفى ارتعى عا، وجاء
بالهمزة المكسورة منونة وغير منونة وقد يقصران كهاى وحى مهموز على وزن عم وجوت
بفتح الاول والآخر وسكون الواو دعاء لها الى المشرب وحلا لفتح فى الاول والسكون وتهج
بفتح الهاء وسكون التاء وكسر الجيم وسكونها وعاج بالمهملة وكسر الجيم منونا وغير منون وحب
بفتح الاول وسكون الباء وكسرها منونة زجر للجمال وفى التسهيل حلا بالفتح وحل بالكسر و
التنوين وحاب بالكسر ايضا كذلك وهدع بكسر الهاء وفتح المهملة وسكون الآخر ليسكن صغار
الابل اذا نفرت ودوه بفتح المهملة وسكون الواو وكسر الهاء وقد تسكن لدعاء الفصيل المولود
فى الربيع وهس بكسر الهاء وسكون السين وهل بضمها وفتح السين المشددة وماس بكسر الهمزة
وسكون المهملة وكذا هج بفتح الهاء وسكون الجيم وقد تكسر الجيم منونة وهجا منونة وفع بالفاء
المفتوحة وسكون المهملة وقاع بالكسر لزجر الغنم وبس بضم الباء وسكون المهملة لدعائها
وهلّ السين مفتوحة مشددة وفى بالمثلثة والهمزة على وزن عد لدعاء التيس عند السفاد
وفى التسهيل ثاه على وزن خف بالمثناة والمثلثة فى التسهيل وسع بمهملتين فتح مهملة و
جيم كلاهما على وزن دع لزجر الضأن وحيه بمهملتين كدع وعز بمهملة ومعجمة كبع وعس بمهملة
مكسورة ومثناة تحتانية ساكنة ومعجمة مكسورة وحس بمهملة مفتوحة ومثناة تحتانية ساكنة
ومعجمة مفتوحة لزجر العنز وفى الرضى دح وعه كدع وروى فتح العين زجرا للضأن وشا
بمعجمة وهمزة كدع وتشؤ بضم المثناة الفوقانية وضم المعجمة وسكون الهمزة لدعاء الحمار الى الشرب
وعوه بفتح المهملة وسكون الواو وكسر الهاء دعاء للجحش وهى ساء مساء تحاسن دعاء للفرس
ودح بمهملة مفتوحة وجيم ساكنة صاح للدجاج وموس بفتح ضمومة وساكنة ومهملة ساكنة
وقس بقاف مفتوحة ومهملة ساكنة دعاء له ودد بمهملة مفتوحة ثم ساكنة مخففة او مشددة
زجر مطلقا بمعنى اضرب واصله فارسى وقد يأتى بمعنى المصدر مبنيا على الكسر رعاية
لاصله وهو نحو الاده فلاده يعنى ان لم يكن ضرب الآن فلا يكون ضرب بعده ووى كلمة
للتعجب او التندم وحس بالفتح ثم الكسر فى المهملتين يقال عند اصابة المكروه بغته ولح كلمة
بموحدة تحتانية واخرى فوقانية يقال عند الاعجاب والرضا بشئ وتكرر للمبالغة فان وصلته

زجر للناقه وجاه بالجيم وكسر الهاء منونا وغير منونه صح

كسرتها وتوسيطها بالشين مكسورة اسوياً وآخ بكسر الهمزة وفتحها وخاء مشددة مكسورة
وكذا كخ بكاف مكسورة وخاء مشددة مكسورة ومص بكسر الميم والصاد المهملة المشددة
على المشهور ونقل الفتح في صاده وهو اسم ما يخرج عند التطوع بالتمسين اي المصوب بالدراج
احدهما عن الاخرى عند حد المحتاج وليس الرد بمثله ردا اما سيأتي لكلمة بل فيه اطماع ما من
حيث العادة ومن ثمة قيل ان في مص لطعما ولما لم يكن هذا الصواب الخارج عند التمطق
مما يمكن ان يركب من شكاله وشبهه كل صيغت كلمة وهي مص وسمي الصوت بها مص كالحكاية
عن ذلك الصوت فالحق في البناء بما حكى به الصوت المركبات كل اسم اورد عليه الرضي
بان الكل لا حاجة في الحد اليه لانه لا يطلب فيه العموم انما يطلب فيه بيان الماهية قلت
لا وجه لتاخير هذا البحث الى تعريف المركب وعدم التعرض به في تعريف الصوت وليس للاشكال
في ذكر كل بحيث ذكر ما لا حاجة اليه بل لا يصح حمل كل اسم على المركب اذ لا يصدق كل اسم على
مركب من المركبات وانما صرح في تعريف المركب بقوله كل اسم ولم يكتف في شان كونه اسما بوقوعه
في بحث الاسم لان التعبير بالمركب توهم انه ليس باسم فربما يتوهم انه كغيره اعني الاصوات ذكر
في بحث الاسم على ضرب من التبيين والتذييل مركب من كلمتين اسمين او فعلين او حرفين
او مختلفين فلهذا العموم نقل من اسمين الا ان التحقيق والتباعد عن التسامح يوجب
ذكر لفظين بدل كلمتين ليشمل المركبات مثل سيبويه فان الجزء الثاني منه صوت وهو
ليس بكلمة كما عرفت وتطويل ما قصد به ان يستعمل بتأويل الكلمتين وقد اخرج بقوله كلمتين
المركب من الحروف والهيئة كضارب ومضروب واخواتهما واخرج بقوله ليس بينهما نسبة
مثل عبد الله وتابط شرا قال الرضي اي ليس قبل العلمية بينهما نسبة ولا يخفى ما فيه من
الاهمال لانه لا يصح في خمسة عشر والمجرد قبل الاسمية وقال شارح آخر اي ليس بينهما نسبة
لا في الحال ولا قبل التركيب ومن البين ان نفي النسبة في الحال مما يكفله التعبير عنه بالاسم
ولا يتصور نسبة قبل التركيب الا ان يتكلف ويقال اراد بالتركيب كونه مركبا بمعنى اسم
من كلمتين ليس بينهما نسبة قبل واورد عليه الرضي خمسة عشر ونحو ونحو مما يتضمن نسبة
العطف وما يتضمن معنى حرف الجر كما ستعرفه ويمكن دفعه بان القول بتضمن هذه المركبات

العطف ومعنى حرف الجر بمعنى بمنزلة منزلة مركب فيه العطف وحرف الجر لان المؤدي
واحد والمقصود بوجه البناء وتحصل المناسبة بمبنى الاصل والا فخمسة عشر بمعنى
العدد المخصوص وبيت بيت بمعنى كمال تقارب البيتين فحصول التعريف انه اسم مركب من
كلمتين ليس بينهما نسبة او اى ارتباط بل جمعهما كجمع حروف الكلمة فكما لا نسبة بين الحروف
بل ليس الا توالى حروف فكذلك ليس هنا الا توالى كلمات كيف اتفق وههنا اشكال
قوى وهو انه لا وجه لايراد بعلبك فى المركبات المبنية لانه معرب وجزؤه الاول مبنى
لكنه ليس من المركبات المبنية بل هو داخل فى ما ليس بمركب تركيبا يتحقق معه العامل ولا
لايراد خمسة عشر لان جزئيه مبنيان لعدم تركيبهما كذلك نعم لو جعل المجموع اسما مبنيا
على الفتح لكان مركبا مبنيا لكن قوله بيان ذلك ولما عرف المركب فصلها باعتبار البناء
فجعلها ثلثة اقسام مبنى الجزئين ومبنى الجزء الثانى ومبنى الجزء الاول وقدم الاول لكونه
اعرف فى البناء والثانى لشدة مناسبته بالاول فقال فان تضمن الثانى حرفا قال اى
حرف عطف او غيره وهذا مبنى على ان يكون بناء بعض المركبات لتضمنه حرف الجر
كما فى بيت بيت اى ملاصقا بيتا ببيت واما اذا جعل بناء ما لم يتضمن فيه حرف العطف
للالحاق بخمسة عشر للتشبيه به فالحرف المتضمن هو حرف العطف حقيقة او حكما لا غير
بنيا على الفتح ان لم يكن آخر الجزء الاول حرف علة فان حرف العلة فى الجزء الاول من هذا
المركبات ساكن وكذا ما لم يتضمن حرفا نحو معدى كرب كخمسة عشر كان الانسب كاحد
عشر وحادى عشر كما لا يخفى واوضح بالتمثيل بحادى عشر امرين احدهما ان بناء الجزء
الاول المعتل على السكون والثانى ان اسم الفاعل المشتق من العدد المركب مبنى كالعدد
المركب مع خفاء التضمن لمعنى الحرف اذ لا يصح ان يقال المعنى حادى عشر واختلف فى وجه
بنائه فقيل حادى عشر مغير احد عشر فهو متضمن بمعنى الحرف فى اصله وقيل تركيب عشر
مع معنى احد معتبر فى المعنى اذ معنى احد عشر واحد من احد عشر ونحن نقول حادى عشر
ملحق باحد عشر لانه حمل بيت بيت ملحقا به وحادى عشر احق بذلك فهو مبنى ايضا على ان
تضمن الحرف اعم من التضمن حقيقة او حكما واراد بقوله واخواتها اخوات حادى عشر وخص التعرض

واخواتها الا من لحفا فيما دون اخوات خمسة عشر الا اثنى عشر مستثنى من
الف عدة لا من المثال فالمثال معترضة بين المستثنى والمستثنى منه والحاجة الى الاستثناء
على مذهب الجمهور حيث تمسكوا الى اختلاف الجزء الاول لاختلاف العوامل لا على مذهب ابن در
ستويه حيث جعل هذا الاختلاف كاختلاف اللذان واللذين وهذان وهذين وجعل
تلك المركبات على نحو واحد وهو اقرب الى الضبط وابعد عن التحكم في الفرق بين اللذان
واثنى عشر ووجه الجمهور اعرابه بان الجزء الثاني منزل منزلة نون اثنان ولا يثنى اثنان
مع النون والدليل على التنزيل عدم جواز اضافة اثنا عشر على خلاف اخواته فيقال
ثلثة عشرك ولا يقال اثنا عشرك وخمسة عشرك فعند سيبويه الاسمان باقيان على بنائهما
لتمام موجبه والاضافة كاللام لا تنافي البناء ولاحد عشر مبنى اتفاقا والفراء والاخفش
بجلان الاضافة محلله بناء المركب فالاخفش يعرب الى الاسمين قياسا اجزاؤه بجري تمليك
والفراء يجعلها كالمضاف والمضاف اليه لشبهه بهما فيكون خمسة عشر زيد كابن عرس زيد
والا اى ان لم يستعمل الثاني جزءا فاعرب الثاني لا يخفى ان المعرب هو المركب لان المعنى المقتضي
للاعراب فيه دون شيء من جزئيه فلعلهم تسامحوا في اسناد الاعراب الى الثاني وجزئه
وانه عن اجزاء الاعراب على اجزاء الثاني لكونه اجزاء المركب كبعلبك مثال لبناء
الجزء الاول واعراب الثاني فالاخفش اخرج عن قوله وبنى الاول في الافصح فسره
الشارحون بان جاء اعراب الاول باضافته الى الثاني في صورة تشبيها بالمركب الاضافي حيث
يسقط سوى الاول بالتركيب وجاء في الثاني الصرف وعدمه فان قلت في الرضي انه
ربما لا يعرب الثاني تشبيها بخمسة عشر فلم لا يحمل قوله على الافصح متعلقا بالاعراب والبناء
معا قلت لانه صرح الرضي بان بناء الثاني ضعيف فلو جعل الافصح اشارة اليه لزم كونه
فصيحا ولا يخفى انه لا بد من تقييد اعراب الثاني بما اذا لم يكن غير قابل للاعراب لئلا ينتقض
بمثل سيبويه فان الاولى والاشهر فيه الابناء على بنائه على ما في الرضي وبعد ان بنى بان
المص على غير الاولى والاشهر وانه لا بد ان يحمل قوله وبنى الاول على الافصح على الاعم من
الابناء على البناء ومن البناء ليشملها اذا كان الجزء الاول مبنيا على غير الفتح فانه يجوز

انفاده على بنائه كما يجوز بناؤه على الفتح وما يكون جزؤه الاول مبنيا على الفتح نحو ان حلى
فانه سوى على بنائه لا بحاله على ما في الرضي ومن المركبات المتضمنة لمعنى الحرف
ظروف مسموعة ويحصل بناؤها حال الظرفية حتى اذا اخرجت عن الظرفية بحسب اضيف
الاول الى الثاني وهي يوم يوم وتقديره يوما فيوما والمراد منه يذاهب يوم ليوم للاتى
احد وتطمه المسمى بمجرد التكرير وصباح مساء وحين حين وكلا منهما كيوم يوم وبين
بين اى بين هذا وبين ذاك ومنها احوال لا يستعملان سيس الا حالا وهي شغر بغر
بمعنى متفرقين وشذر مذر اى متفرقين وخذع مذع اى متقطعين واخول اخول اى
متفرقين وحيث بيث اى متفرقين وحيص بيص اى متفرقين وبادى بدا او بدى وابدى
بسارا بادى بساوب بب وكفة كفة وصحرة صحرة بحرة وقد فصل الرضي معانى هذه
التراكيب الكنايات قال الرضي الكناية في اللغة والاصطلاح ان تعبر عن شئ معين
لفظا كان او معنى بغير صريح وكانه اراد انه لا اصطلاح فيه لا ان النحاة اصطلحوا على
تعميم ما عينه اللغة لانه يلغوا لتعيين منهم ولذلك لا يوجد لفظ يحد معناه اللغوى
والاصطلاحي وقال المص المراد بالكنايات الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع مفسرا في كلام
متكلم اما لايهام على المخاطب او لنسيانه فخرج عنه كم وذكر حملا على كذا في كونها للعدد
هذا وانما اقتصر على كم مع ان قولك عندى كذا درهما مثل قولك كم درهم عندى لان كذا
يعتبر به عن المبهم المفسر في كلام الغير كما تقول قال فلان عندى كذا درهما اذا اتهب وقد
اورده مفسرا فقول الرضي كما اخرج كم خرج كذا في قولك عندى كذا درهما ليس مدالك فان
قلت فلم يخرج كم ايضا لانك اذا قلت قال فلان كم درهم عندي مبهما لما فسره يصدق
عليه الحد قلت ليس كم بمجرد العدد المبهم بل لم مع انشاء التكثير فلا يصح ابهام مفسر الغير
لانه لا معنى لنسبة انشاء التكثير اليه وقد فاته كاين وهو بمعنى كذا لا يقال لم يذكره
لانه لم يرض بكونه مبنيا لانه كاف التشبيه مع اى او لم يرض بكونه اسما مبنيا لانه كاف
الجر دخل على اى اى مثل العدد المبهم من اى جنس كان لان كذا ايضا كاف التشبيه دخل
على ذا اسم اشارة اشير به الى عدد في ذهن المتكلم قال المص ليس الكنايات وسيد الظروف

بالبعض بحكم الا انه سمع فى ذلك النحاة كم هى كلمة مفردة عند البصريين وعند الكوفيين كلمة مركبة
من كاف التشبيه وما الاستفهامية وحذف الفها مع حرف الجر قياس وسكون ميمه للتركيب
وكانهم جعلوا كم الخبرية حاصلة بتجريد الاستفهامية عن الاستفهام وكذا العدد ويفرق بينها
انّ كم لانشاء التكثير كما ان رب لانشاء التقليل ولا يحصل الانشاء فى جزء الجملة الجملة انشا
حتى يكذب كونها لانشاء التكثير احتمال الجملة فيها كم الخبرية الصدق والكذب قال الرضى
قد يكون لغير العدد ايضا نحو قال فلان كذا وكيت وذيت بفتح التاء على الاشهر وجاء
الضم والكسر وحكى ابو عبيدة كنه بالهاء مفتوحا ومكسورا لا يستعملان الا مكررين بالعطف
يقال قال فلان كنت وكان من الامر ديت وديت قيل بنيا لانهما نابا مناب القصة ولهذا انما
بالتاء وانما طولت التاء ولم تصرها فى الوقف لانه بنت عوض من الياء المحذوفة والاصل كية
بالتشديد ويرد عليه ان الجملة ليست مبنية ولا معربة فكيف بنى المناسب لها واجيب بان
الجملة لا يستحق الاعراب لخلوها عن المعنى المقتضى فالمفرد الواقع موقعها جعل كما لا مقتضى للاعراب
فيه فبنى على البناء لعدم علة الاعراب وفيه انه ينبغى ان يكون فى عداد مبنى لم يركب
مع غيره لا فى عداد ما ناسب مبنى الاصل للحديث الاولى للتقصيم فكم الاستفهامية مميزها
منصوب مفرد لا يناسب البحث عن مميز كم باب المبنى انما هو من وظائف باب التمييز او العدد
الا انه اراد الفراغ من مباحث كم فى محل واحد لانه اضبط له ووجوب نصبه اذا لم يكن
كم مجرورا بحرف واما الخبرية فمجرور مميزها اما باضافة كم اليه عند الزجاج واما بتقدير من
عند الجمهور وكان جملة المصنف داخلا فى قوله ويدخل من فيهما فلم يتبين من وجوب النصب
وهل يجوز عطف الجمع على مميز كم الاستفهامية منعها البصريون واجاز بعض النحاة كم رجلا و
نساء لان المعطوف قد يحتمل ما لا يحتمله المعطوف عليه والخبرية مميزها مجرور باضافة كم
اليه عند الجمهور وبتقدير من عند الفراء وثمرة الخلاف تظهر عند فصل التمييز عنها فان
الجمهور يوجب نصبه على مميز الاستفهامية لامتناع الاضافة والفراء يجوز جره لمساغ تقدير
من مفرده ومجموعه ويدخل من فيهما اى فى مميزى كم ويجب الدخول اذا فصل بين كم ومجرور
بفعل متعد لدفع الالتباس بمفعول هذا الفعل واكل الرضى المفصل بين مميز كم الاستفهامية

وتمسرها متمسكا بانه لم يعثر عليه في استعمال ولا في كتاب من كتب النحو وقد جوز الزمخشري
في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ان يكون كم خبرية واستفهامية
وطهما اي يسمى كم لا يعبر بهما من الكتاب فيتقدم الخبر نفي الصدارة عن غيرهما صدر
الكلام ولا يتقدمهما الاحرف الجر والمضاف اليهما كما ستعلم فيما بعد وكلاهما كان لا نسب
بقوله كم الاستفهامية وكم الخبرية كلتاهما الا انه نبه على ان ما سبب كم تا وبلى لتاويله بالمتلفظ
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ولا يخفى انه لا يختص كم بل غيرها من الكلمات يقع كذلك فقول
قال زيد كنت وكتب وصلى كتب وكتب وبحث من كتب وكتب الا انه ذكر هذا الحكم ٣
لهما توطية لمباحث تعقبه وبعد بيان اقسام المرفوع والمنصوب والمجرور استغنى عن
البحث عن جزئياتها الان كم بعينه لما كان مبنيا وكان في معرض مرفوعه ومنصوبه نوع غموض.
استعمل بيان مرفوعه ومنصوبه وذكر مجروره استيفاء للاقسام وتنبيها على انه لا يمنع
تقدم الجار عليه مع اقتضائه صدر الكلام فقال وكلها اي كل لفظ من لفظي كم مما نكره
موصوفة لا موصولة لان المقصود هنا هو الكل الافرادي والداخل على المعرفة مجموعي ولولا
قوله وكذلك اسماء الاستفهامية والشرط يحمل ما على عمومه فلا يختص الضابطة بكم
بعده والاولى كل ما بعده فعل لم يشتغل كم رجلا ضربته بتقدير ضربت كم رجلا ضربته
فان كم منصوب لا مرفوع مع انه خارج عن قاعدة المنصوب بقوله بعده داخل في قاعدة
الرفع لا يقال لا يصح تقدير ضربت كم رجلا ضربت لان لكم صدر الكلام لانا نقول قال
الرضي ولا يمنع من تقدير الناصب قبل كم لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظي
هو المقصود ولا بعد ان يقال لعل المص يخالفه في ذلك لان المقدر معدوم كالملفوظ
وذكر الفعل ليس عن ذكر الفعل وشبهه كما هو دابه فدخل فيه كم يوما انت سائر وكم
رجلا انت ضارب غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه لم يشتغله استغناء بشبهه في باب
ما اضمر عامله على شريطة التفسير والمراد بعدم الاشتغال نفي مطلق الاشتغال لفظا كان او
تقديرا فيخرج عنه كم رجلا ضرب بتقدير ضربه فانه يجوز على ضعف لانه وان لم يشتغل لفظا
فهو مشتغل تقديرا واورد عليه الرضي كم رجلا جاءني لانه جاءني غير مشتغل عنه لان المشتغل

بسم

عن الشيء ان يعمل فيه لولا العمل في ضميره ولا يدفع له الا ببيان الفعل بما يصلح ان ينصبه كان
منصوبا معمولا على جنسه اي على حسب اقتضاء ذلك الفعل اياه لا على حسب اقتضاء الفعل
المنصوب فان فعلا ربما يقتضي عدة منصوبات وكم لا يصلح الا لواحد والمرجع في معرفة اقتضائه
له معرفة حسن كم هل هو زمان او عين او حدث وذلك بمعرفة مميزه ولذلك قال الرضي
لو قال على حسبه وحسب مميزه لكان اولى قال الرضي وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا بها
او ظرفا او مصدرا او خبر كان او معمولا ثانيا لباب ظن والاولى ترك قوله او ثانيا الا انه داخل
في مفعول به ولو اريد به ما يقابل الثاني لا يختص بالمفعول الثاني لباب اعطيت ويمكن اقامة
الدليل على عدم انتصابه على انه مفعول له بانه لا يصلح تقدير اللام لعدم كونه حدثا صريحا
وعلى عدم انتصابه على انه مفعول معه بان المفعول معه لا يتقدم على صاحبه ومن جملة ما
هو منصوب بفعل غير مشتغل عنه نحو كم يوما سرت فان كم هذه منصوب بفعل وشبهه
وهو حصل او حاصل ولا ينافيه جعله مرفوعا خبرا داخلا في قوله والا فمرفوع لانه مبني على
ضرب من المسامحة لان الخبر هو مجموع الظرف والمستتر فيه لا مجرد كم قال الرضي ان كم
هذه له حيثيتان فمن حيث كونه قائما مقام الخبر مرفوع داخل في القاعدة السابقة ومن
الفعل ومن جملته بكم رجل مررت فان كم مجرور المحل بالجار منصوب بالفعل الغير المشتغل
عنه وكذا لو يسند بعدم تقدم الجار عليه ولا يشكل بقولك غلام كم رجل ضربت لانه ليس
بعد كم فعل غير مشتغل عنه بل غير مشتغل عن المضاف الى كم وكل ما قبله حرف جر نحو
بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجل ضربت ولا ينافيه ما سبق ان لكم صدر الكلام
لان معنى صدارته ان يتقدم سوى اسمها فمجرور باعتبار محله القريب وقد عرفت انه منصوب
باعتبار محله البعيد والا اي ان لم يكن كذلك وذلك بان لا يكون قبله جار ولا بعده فعل
او شبهه اصلا او كان ولكن لم يكن مستقلا ولا غير مشتغل او يكون مستقلا عنه فمرفوع
مبتدا ان لم يكن ظرفا يريد به المنصوب بتقدير في على طبق قوله في بحث خبر المبتدا وما وقع ظرفا
فالاكثر انه مقدر بجملة لا ما يدل على مكان او زمان على طبق قوله وظروف الزمان كلها تقبل النصب
وظروف المكان ان كان منهما فعل والا فلا فعل هذا مبني على مذهب سيبويه وعلى مذهب غيره

بعض نحو كم رجلا علمانك فالمضمن للاستفهام لا يصلح ان يكون مبتدا للمعرفة عندهم وانما
يصح عند سيبويه قالت بعض نحو كم رجل غلمانك عند الكل لانه لا يصلح مبتدا للمعرفة
عند سيبويه ايضا لنكارته وعدم تضمن الاستفهام وخبران كان ظرفا نحو كم يوما
سيرك لا كم يوما زمان سيرك ولا وجه لتخصيص ما ذكر في بيان اعراب كم لان كذا مثله
في جميع ما ذكر ومما يعجب ان المص ان كم ذكر في هذا الباب لمشابهته بكذا وجعله في
الذكر مستقلا وذكر الاحكام له دون كذا وكان ايضا كذلك وكذلك اسماء الاستفهام
والشرط افرد اسم الاشارة وان كان المشار اليه متعددا كما دل عليه كلاهما لا فراد لفظه
ما في ما بعده ولا يصح ان يكون المراد جميع اسماء الاستفهام لان منها كم بان مما فيها ويجب
ان يراد جميع اسماء الشرط فيه اضافة الاسماء الى الاسماء والشرط جزاؤه ولا يبعد ان
يقال اراد بقوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط ذكر اسماء الشرط من المسات في باب الكنايات
لا ستغناء المضاف ورد فما لا يقال فانه بيان اذما ومهما وحيثما وكيفما من المسات والا
يبع ان يحصل وجه الشبه بمجرد الاعراب به تفاصيلها كما في الشروح بل يحصل ساملا لطلب
صدر الكلام ثم المسه مجموع اسما والاستفهام والشرط لان كل واحد منها لا يقع مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا اومنها ما لا يقع الا منصوبا على الظرفية نحو متى واسماء الشرط يدور
فيها الحكم على فعل في الشرط لا على ما هو في الجزاء على الاصح فمن في من تضرب اضربه
منصوب لان بعده فعل غير مشتغل عنه وفي من تضرب اضرب مرفوع لان بعده فعل مشتغل
عنه بضميره وفي كلمات الشرط خلاف سيبويه لان ان مقدر قبلها فهي لا تزال معمولة لفعل
محذوف قبلها واذا كانت اسماء الشرط مبتدا اختلف في خبرها فقيل لا خبر لها اصلا
فهي مبتدا بلا خبر وقيل خبرها مجموع الشرط والجزاء وقيل الشرط وحده او قيل الجزاء وحدها
ولا منصوب في اسماء الاستفهام والشرط الا المعمول به والمفعول فيه بحكم الاستقراء في تمييز كم
عمه لك يا جرير وخالة جعل ما بعده بمميز جرا لمميز ونصبه وجعل مميز محذوفا مع رفع اوجه
ما بعده على الابتداء وذلك المحذوف اما مان واما مصدر الفعل الذي بعده واما
منصوب او مجرور ولا يبعد ان يراد بالمميز عمه وبالوجوه الثلاثة الاعراب الثلث الا ان تسمية

تميزا في حال الرفع حملا على الفاعل ولا يخفى ان حسن الادب يدعوا الى تأخيره عن قوله وقد
يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت وان يجمع باقي مباحث مميز كم ولا يفصل بينهما بمباحث
اعراب كم واعلم ان البيت للفرزدق يهجو جريرا برداءة النسب وانه من الاراذل التي
تتكفل خدمات ذوي له وعمته فدعاء اى معوجة اليد منقلبة الكف من كثرة حلب المواشي
قد حلبت على عشاري جمع عشراء وهي الناقة التي اتت على حملها عشرة اشهر وهي تكون عزيزة الخلف
اسم عنه من ذي الحالب ولا يتمكنه الا من هو في كمال الدناءة والمراد بمثل كم مالك و
كم ضربت ما كان فيه قرينة على المحذوف فان الاول سؤال عن كمية المال فيميز بعشرين درهما
او دينارا والثاني عن عدد الضربات فالتقدير كم ضربة ضربت لا محالة الظروف اللام للعهد
اما لقصد الظروف المبنية واما لقصد البعضية والمراد اسماء الزمان والمكان لا ما
اعتبر فيه الظرفية لعدم صحته في مذ ومنذ ويشكل بكيف لانه اسم للحال والصفة
فاما ان يراد بالظروف الظروف حقيقة او حكما واما ان يحمل ذكره كذكر فعال في مراجع
بحث اسماء الافعال واما ذكر غير ومثل وحسب فمن قبيل ذكر الشيء في باب مناسبه
لا محالة منها ما قطع عن الاضافة الاخص الا نعم ومنها الغايات سميت غايات لانتهائها بحذف
المضاف اليه من وسط الكلام الى غايته ولم يسم كل وبعض غاية مع انهما ايضا
يحذف المضاف اليه كذلك لم يكن لبينهما مرتبة المضاف اليه كقبل وبعد بينه بالتمثيل
على ان بناءها على الضم قبله علة بنائها مناسبتها بالحروف في الحاجة الى المضاف اليه
لكونها امور نسبية وهذه المناسبة غير معتبرة مع وجود المضاف اليه لان الاضافة
الداعية الى الاعراب تعارضها ولا يبعد ان يقال تضمنها معنى لام الاضافة فقيل قد يعرف
الظروف المقطوعة عن الاضافة ويفرق بينها وبين ما بني بان الاضافة منوية فيها معنى
لا لفظا فمعناها مثل الشيء الفلاني وقبله معناه فمثله مبهم وقال الرضي الحق انه
لا فرق في المعنى والاعراب نادر هذا واكتفى المصنف بقوله ما قطع عن الاضافة دون ان
يقول منوية ليصح قوله وليس القطع عن الاضافة مناسبا بل موكول الى السامع قال الرضي هي قبل
وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون ومن علٍ ومن علو

والدوم فتح فانها فى السماء ولم يجئ كسرها كما فى الاعراب وجاء بناؤها على الفتح والكسر ايضا
واول واحرى مجراه اى يجرى ما قطع عن الاضافة غير المقطوع عن الاضافة وذلك القطع
فى لا غير وليس غير لا غير وغير التى هى ليس غير بمعنى الا والمضاف اليه المحذوف
هو المستثنى كانه قيل ليس الا كذا فى الرضى والظاهر ان غير فى لا غير وليس غير على نحى
واحد وليس فى ليس ضمير والتقدير ليس غيره حاسا كما ان لا غير بعد ذلا غيره جاء وحيث
لقطعه عن الاضافة لكثرة استعماله ومشابهته بغيره فى عدم اكتساب التعريف بالاضافة
كما ذكر فى بحث الاضافة ومنها اى من الظروف المبنية حيث وقد تبدل ياؤه واوا
وبناها على الضم فى الاكثر وقد يفتح او يكسر ويعرب فى لغة فقعس كل ذلك من التسهيل
ولا يضاف الا الى الجملة فى الاكثر حق العبارة ويضاف الى الجملة فى الاكثر الا انه اراد
التنبيه على مذهب عدم الاضافة الى الجملة فقال ولا يضاف الا الى الجملة ادعاء للحصر والحاقا للقليل
بالعدم ثم نبه على المقصود من الحصر بقوله فى الاكثر وفى التسهيل ندرت اضافتها الى
الاشهر مفرد وعدم اضافتها لفظا ايدها هذا واذا اضيفت الى المفرد فقيل تعرب والبناء لعدم الاعتداد
بحال الاضافة الى المفرد لندورها وعلة بنائها الحاجة الى المضاف اليه فكانه حذف
المضاف اليه لان المضاف اليه فى الحقيقة مضمون الجملة وهو غير مذكور صريحا فشبهت الغايات
فلذا بنيت على الضم واذ وان شاركه فى علة البناء بنى على السكون لشدة مشابهته بالحرف
حيث واحد فى الهيئة والتركيب وهى للمكان وقد يراد بها الحين عند الاخفش ولا يضاف
الى الجملة من الظروف المكانية سواها ويندر تجريدها عن الظرفية ومنه والله اعلم حيث
يجعل رسالاته لان حيث مفعول به لكن لفعل مقدر لا يساع عمل اسم التفضيل النصب فى
المفعول به والكل اجمع على اضافتها الى الجملة مع ذلك التجريد واول الجملة التى بعدها بتقدير
الضمير وجعلها صفة لحيث ومنها اذا وبناءه وبناء كل ما فى آخره الف بالاستدلال
والمقايسة الى امثالها ضرها مما يشاركها فى علة البناء والا فلا بمرهن معرب المقصود وهى
بالحس وهى للمستقبل وضعا وكثيرا ما يستعمل للماضى فكما انه يجعل الماضى بمعنى المستقبل
قد يجعل الماضى بمعنى المستقبل قد يجعل الماضى بمعناه ويستعمل فيهما مهادا وقد يكون

مع حملها للاستمرار نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا اي هذه
عادتهم المستمرة وفيها معنى الشرط لكن لما كان استعماله في الشرط المقطوع بوقوعه بخلاف
ان فانه يستعمل لما لا قطع بوقوعه ولا بعدم وقوعه وبخلاف ساير ما يتضمن معنى ان فانه
يستعمل على طريقه ان لا يجاوزها لم يكن له رسوخ في الشرط يخالف نظايرها في انها كثيرا
ما يجرد عن معنى الشرط ويجي لمجرد الظرفية مع استصحابها الجملتين على ترتيب الشرط
والجزاء نحو اذا غربت الشمس جيتك وناصبه الفعل الذي بعده عند المص كما في ساير الاسماء
المتضمنة لمعنى الشرط على الاصح وقال الرضي العامل في اذا الظرفية ما هو في موقع
الجزاء وفي الشرطية ما هو الشرط وخالفها ايضا في انها لا يجزم وان زيدا بعدها ما الا في
ضرورة الشعر وفي انها قد يجرد عن الظرفية ايضا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وجعل
منه قوله تعالى اذا وقعت الواقعة ليس لوقعتها كاذبة خافضة رافعة اذا رجت الارض
على قراءة نصب خافضة رافعة حيث جعل اذا وقعت مبتدا واذا رجت خبره قال الرضي
انا لم اعثر على شاهد له من كلام العرب وفي دخولها على الجملة الاسمية التي هي خالية عن الفعل
تقليلا نحو اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب وفي جواز كون جزائها مع كونها جملة اسمية
خالية عن الفاء كقوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله تعالى والذين اذا اصابهم
البغي هم ينتصرون فلذلك اي لكونه معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل
وفيه ان ذلك الكون لا يوجب كون الفعل مختارا بل ربما يجب كما في نظايرها اذا فلا بد من
ضميمة عدم الرسوخ كما سمعت وهذا مذهب الاخفش والمبرد اوجب الفعل ويقول و
لذلك لم يجوز خلو الجملة الاسمية الواقعة بعدها عن الفعل ومما استصعب بعض الناس
منه قوله تعالى والليل اذا يغشى فانه ليس قبله وبعده ما يصلح للعمل فيه الا فعل
القسم ولو اعمل فيه يصير القسم معلوما مع انه يجري الابد ولو جعل ظرفا مستقرا حالا عن المقسم به
يلزم ايضا وقوع القسم في حال غشيانه لا في حال التكلم وايضا يلزم في قوله تعالى والقمر اذا
اتسق كون الزمان ظرفا للجثة وهو لا يجوز ولو جعل الحال مقدرة فان الامر اما فيما نحن
فيه فظاهر واما في قوله والقمر اذا اتسق فلانه قد يعد حصوله وقت الاتساق لا يحصل له

فيه فلم يحصل الزمان ظرفا له فتامل وقد يكون للمفاجاة اى لملاقاة الشئ بغتة تقول
خرجت فجاءه بالضم والمد اى البغتة وانت لا تشعر به ولم يذكر انه للزمان او المكان لعدم
اتضاحه فى استعمالات العرب ولذا اختلف فقال المبرد انه للمكان فمن خرجت فاذا السبع
الثانى خرجت ففى هذا المكان السبع فاذا عبارة عن المكان المخصوص بدون اضافته
تقديرا الى الجملة السابقة لان ظرف المكان لا يضاف الى الجملة الا حيث وقال الزجاج
هو بمعنى الزمان فالتركيب المذكور فى تقدير خرجت فما جاءت السبع وقف ووقت
السبع واذا ظرف مفهوم المفاجاة مضاف الى الجملة بعده او فى تقدير خرجت فوقت
خروجى السبع واقف فاذا ظرف خبر جملة بعدها عبارة عن الوقت المعين بما بعده او
مضاف الى مثل جملة سابقة عليه تقديرا ويلزم بعدها المبتدء ينافى ما سبق منه فى
بحث الاضمار على شريطة التفسير من ان المختار بعدها الرفع بالابتداء ويجوز النصب
بتقدير الفعل بعدها والتقصى بان المراد باللزوم المبالغة فى الاختيار بعيد عن الاعتبار
والاولى ان المراد هو اللزوم فى ما سوى باب الاضمار على شريطة التفسير وفى دعوى
لزوم المبتدء بعدها رد على الكوفيين حيث جوزوا ان يكون المرفوع بعدها فاعل الظرف
فيكون خرجت فاذا السبع فى تقدير ففى المكان السبع فيكون كفى الدار زيد فكما يجوز عندهم
كون زيد فاعل فى الدار يجوز كون السبع فاعل اذا اذ لا يشترطون فى عمل الظرف الاعتماد
ويجوزون نصب مفعول به بعد اذا المفاجاة لزعمهم الوجدان منه فيجوزون خرجت فاذا
السبع الواقف بنصب الواقف والمعنى ففى هذا المكان السبع ووجدته الواقف فاذا
فى نصب الواقف واقف موقف وجدته ولهذا وقعت المناظرة فى مجلس هرون بين
الكسائى وسيبويه فقال الكسائى فى جواب كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور
فاذا هو اياها لا يجوز الا نصب اياها لانه تم فاذا هو كما تم فى الدار زيد فذكر اياها ليدل
اذا مدلوله وجدته وقال سيبويه فاذا هو هى ولا يجوز الا الرفع لان الواقع بعده جملة اسمية
فلا بد للمرفوع بعده من خبر ولما طلب هرون العرب للشهادة ظهر ان الحق فى ما قال سيبويه
وان قصدوا الشهادة للكسائى لما راوا من حماية هرون للكسائى وترك سيبويه مجلس هرون

بعد ذلك وتعم هربت عما فعله من الجنابة ومنها اذا لما مضى من الزمان ويقع بعدها
الجملتان الاسمية والفعلية لا معا كما للاسما والمتضمنة للشرط بل على سبيل المناوبة
ووقوع احدهما واوجب اذ لا يخلوا عن الاضافة الى الجملة لفظا او تقديرا بعوض التنوين
عن الجملة المحذوفة ويلزم ظرفيتها الا اذا وقع مفعولا به او مضافا اليه للزمان نحو يومئذ
اذ وبعد ويقبح اسمية خبرها فعل ماض لانه اذا الماضي فلا يرضى بالفصل بينهما وبين
بين ماض في الجملة وبعض بان يد تعم والتزم الرضي صحته واجاب المص بانه لحكاية
الحال ورد الرضي بانه لا يجوز فانها زيد يقوم قال اذ لم يجئ نصوص المستعمل بصورة
الحال كما جاء الماضي بصورته ويرده ما شاع في علم المعاني من ان قوله تعالى ولو ترى
اذ المجرمون لحكاية حال رؤية المجرمين وقد يجئ للتعليل نص بمعنى اللام دون الوقت
نكما تستعار اللام للوقت تستعار اذ للتعليل قال الرضي الاولى جعلها حرفا وكان
للتردد فيه اسميته لم يذكره هنا وقد يجئ للمفاجاة والاغلب في جواب بينا وفي جواب بينما
اذا ولا يجئ بعد اذا الا الفعل الماضي وبعد اذا الا الجملة الاسمية والاكثر جعلوا خلوهما
عنهما ولذا لا يستصحبهما الاصمعي في جوابهما لكن خطئ في انكاره الفصاحة ولما انجر الكلام
الى ذكر بينا وبينما رايتا البحث عنهما وعن كلما مناسبا لئلا يخلو عنها كتابنا وهي الفاظ
كثيرة الاستعمال مجهولة ترددا الرضي في بيانهما على الصحيح واعرابهما ووجه الف بينا والحاق
ما بكلما بان بين لازم الاضافة الى المفرد فلما اضيف الى الجملة الحق ما الكافة ليكفها
عن اقتضائها او الالف الذي يلحق الآخر في الوقف وبان يكون ظرف زمان اذا اضيف
الى الوقت او الحدث وظرف مكان اذا اضيف الى الجثة او المكان مجهولة بين زيد وعمرو
بين الدار وبينا وبينما للزمان لانهما مضافان الى الجملة وفي الحقيقة اضافتهما الى حدث هو
مضمون الجملة وكلما الحق بآخره ما الكافة لتكف كلا عن اقتضاء المفرد ويضاف الى الجملة
ولما فيه من العموم اشبه مشابهة لكلمات الشرط فلزم عملها في الجملتين ومنها انى واين
للمكان استفهاما وشرطا اي في استفهام وشرط يدل لسبيل قوله ومتى للزمان فيهما ومن قال
الوقت استفهاما ومن حيث الاستفهام اوذا استفهام محمد بعد وانى اما بمعنى اين كما في قوله

العباره ويلزمها من لفظا او تقديرا كقوله من اين عشرون لنا من الى محوله انى لك هذا
اى من اين ولا تقال انى زيد واما بمعنى كيف نحو انى تكون وانما بمعنى متى نحو انى القتال
داقل قوله تعالى فأتوا حرثكم انى شئتم بالسلسله ويختص متى شرطا بالمستقبل ونعم
الماضى والمستقبل استفهاما ويجى بمعنى من وفى نحو وهو حرف جر ويجى بمعنى
وسط كما حكى ابو زيد وضعته متى كمه اى وسطه ولا يخفى ان ما حكاه يحتمل معنى
في واما ان اما فقال مأخوذ من اين واستبعد ذلك باختلاف معنيهما اما فعلان مأخوذ
من اى فعل اصله اى اوان فحذفت اى واوان بحذف الآخر والاول فيه اى اوان فادغم
فصار ايان وقيل يمكن قصد المسامحه بحمل اصله اى ان ورد بان الآن لم يوجد بدون اللام
واى لا تضاف الى المعرفه للزمان الذى تقع فيه عظام الامور والاولى للمستقبل وكسرها
همزته لغة سليم وكسر نونه لغة وما فى شرح ان المشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها
ايضا لم يوجد وكيف للحال استفهاما وهو بمعنى على اى حال فى الرضى عد من
الظروف لان الحال والزمان متقاربان وفيه ان الحال النحوى والظرف شعار بانه
لا الحال بمعنى الصفه فالوجه ان لا ان الجار والمجرور الظرف متقاربان ولو جعل فى تقدير
فى اى حال فكان ظرفا مدلولا لكان اقرب الى الظرفيه وكانه بعثهم على تقدير على ما جاء فى السند
على كيف تبيع الاحمرين وكون كيف ظرفا مذهب الاخفش وقال سيبويه هو اسم بدليل ابدال
الاسم نحو كيف انت اصحيح ام سقيم فجعله سيبويه بمعنى الحال القائم بجعله سيبويه بمعنى الحال
المحمول فكيف انت مجملا صحيح انت او سقيم وجعله الاخفش بمعنى الحال القائم بجعله بمعنى
على الصحة انت ام على السقم فان جاء بعد كيف فعل نحو كيف تقوم زيد فهو فى موقع
الحال وان جاء اسم نحو كيف زيد فهو فى محل الخبر ومنها مذ ومنذ ومعنى مذ ومع ان النحاة زعموا
ان الاصل منذ حذف فصار مذ بدليل تصغيره بعد التسميه به على منيذ وجمعه على امناذ اما
لانه لغة عامة العرب بخلاف منذ لاختصاصه بالحجاز بل واما لان قول النحاة غير موثوق
به لما قال صاحب المغنى ان قولهم غير منقول عن العرب ونحن نقول تيسر قول النحاة انه لو سمى
بمذ ولم لو يكن اصله منذ لشدد آخره لان القاعده فى التسميه بثنائى آخره حرف المدة واذا

صغر منذ مشدد العين مديد واذا جمع لعيل امداد فلما قيل منيذ وامناذ علم انه رد
الى الاصل فى التصغير ولا يخفى ان فيه تطويلا اذ لو ثبت انهم جعلوه عند التصغير به منيذ
ثبت ان اصله منذ بلا حاجة الى التمسك بتصغيره وجمعه ثم مذ مبنى على السكون واذا
لقى الساكن يضم آخره فيقال مذ اليوم وفى بعض اللغات مضموم ابدا وكسر ميمه وميم
منذ لغة سليمية ولك ان تقول قدم مذ على منذ فقال مذ ومنذ لما قيل ان بناء مذ
لكونه على وضع الحرف ومنذ محمول عليه ولو ثبت هذا ثبت انه ليس اصل مذ منذ ولا
كيف يكون اصلا فى البناء سابقا على منذ بمعنى اول المدة اى اول مدة معينة باضافتها
الى الجملة السابقة بمعنى ما رايته مذ يوم الجمعة اول مدة عدم الرؤية فمذ مضاف الى الجملة
السابقة بدليل لزوم حذف المضاف اليه للعلم به ولا يخفى ان النكرة لا تعرف بالاضافة
الى الجملة والجملة ليست معرفة بل فى حكم النكرة عندهم ولهذا يوصف بها النكرة فلهذا
لم يرض الزجاج بكونه مبتدء والا لزم كون النكرة مبتدءا للمعرفة فى صور كثيرة فيليها المفرد
المراد به ما يقابل المبنى والمجموع وحينئذ يرد عليه انه ربما يقال ما رايته مذ اليومان اللذان
صاحبتنى فيهما فيدفع بان ما ذكره بيان للاغلب او بان التثنية فى هذا المثال فى حكم المفرد
لان المراد ليس العدد بل تعيين اول المدة وانما ذكر المثنى لتعيين هذا الوقت لا
لبيان عدده المعرفة اورد عليه انه ربما يقال ما رايته مذ يوم لقيتنى فيه وتكلف بان المراد
بالمعرفة المعين وبمعنى الجميع اى جميع المدة المعينة بالجملة السابقة على ما عرفت فيليها المقصود
بالعدد اى ما يقصد باسم العدد سواء ذكر بلفظ المثنى او الجمع او بلفظ اسم العدد فمثاله
ما رايته مذ يومان او ايام او ثلثة ايام او بلفظ المفرد المأول بالجمع كقولك ما رايته مذ
يومان او ايام او ثلثة ايام او بلفظ المفرد المأول اليه امس اى جميع مدة عدم رؤيتى اجزاء
امس وقد يقع بعدهما المصدر او الفعل او ان او ان كذا فى بعض النسخ فحينئذ المعطوف داخل فى ان
بالتخفيف او فى ان بالتشديد وفى بعض النسخ اكتفى بقوله او ان ولعله كان معتمدا فى الكتابة
باعجام التشديد والتخفيف معا واما من قال صحيح كتابه ان مستعمل فى ما كنت بهذه
الصورة فيرد عليه انه ينبغى ان يكون عبارة المتن وما كنت بهذه الصورة لان كل ما يراد

بصورة الكتابة ستلفظ به في وقت القراءة فان قلت لا منافاة من المؤخر المعرفة والمقصود
بالعدد الزمان او ذكر مع دخولها فيهما توطية لقوله مقدر زمان مضاف مفرد فيما اريد
اول المدة نحو ما رايته مذ سنتك ومارايته مذ سنتك وعودك اي زمانا سنتك وعودك
لان مذ قصد به الزمان ولا يصح جعل الحدث خبرا عن الزمان فقوله وهو اي كل واحد
مذ ومنذ مبتدأ ما بعده خبره بمنزلة الدليل على تقدير الزمان خلافا للزجاج اي صانع
الزجاج او بايعه فالصيغة للنسبة ولهذا ربما يقال الزجاجي فان الامر عنده بالعكس
لما ذكرت وقوله اوفق بقواعد النحو لكن لا يساعده القصد وخلافا للكوفيين فانهم
جعلوا ما بعده فاعل فعل محذوف وجعلوا منذ بمعنى من اذ لانه اصله عندهم فالمعنى
في رايت منذ يوم الجمعة ما رايته من اذ مضى يوم الجمعة وفي ما رايته منذ يومان ما رايته
من اذ مضى يومان اي من ابتداء اذ مضى يومان واختاره السهيلي ولم يلتفت اليه
المص لكثرة التكلف وبالجملة هذه الجملة لا محل لها من الاعراب وقال السيرافي محل معترضة
المحل على الحال ولا يرد عليه انه لا بد في الجملة الاسمية من الواو لان ذلك اذا لم يجعل
الجملة مؤولا بالمفرد كما في كلمته فوه الى في فانه بتأويل مشافها وقد فسر السيرافي مذ يوم
الجمعة بقوله متقدما ومع انه جملة مستقلة لا يصح عطفها على ما تقدم حتى يحصل ذلك علامة
انها ليست جملة مستقلة وتعقب بان عدم صحة العطف لصيرورتها كجملة واحدة لا تستقل
وجودها كما لا يستقل بعض الشئ وجودها والا وجب ان عدم العطف لانها ابدا جواب
متى او كم ومنها لدى قال الرضي لا دليل على بنائه والغرض ست مع الظاهر وتقلب ياء
مع المضمر كالف على والى وحكى سيبويه عن قوم لذاك وعلاك ولا تضاف الى الضمير
مقصور لا اصل لا له سوى الناسه ولدن كعضد وهو اصل اللغات وتصرف فيه
باسكان الدال فالتقى ساكنان فكسر النون دفعا لالتقاء فلهذا قال وقد جاء لدن او حرك
الدال فتحا وكسرا او الهما اشار بقوله ولدن وكانه اكتفى بكتابة واحدة وقد الدال
بالفتحة والكسرة وربما يقال ضم الدال الى ما قبلها ويدفع التقاء الساكنين بتحريك النون
بالكسر ويقال لدن فهذه خمس لغات سالمة عن حذف حرف وربما تدفع التقاء الساكنين

بحذف النون فيحصل لغتان لد بفتح اللام ولد بضم اللام وربما يخفف لدن بحذف
النون من غير تسكين الدال ولزوم التقاء الساكنين ويقال لد بفتح وضم الدال ففي لدن
ثمان لغات ولا يخفى ان اللغات الثلثة الاخيرة مبنيات على السكون لان آخرها النون الساكنة
المحذوفة المعتبر في البناء حال الآخر دون الوسط ولو قيل الآخر منسي فالمعتبر هو الدال يرده
ان المحذوف لعلة لا ينسى نعم يصح ذلك في لد بضم الدال ودفع التقاء الساكنين بحذف
الحرف الصحيح لا نظير له لكن جراهم على ذلك حذف النون بلا علة لانه لما حذف بلا علة
واخذ لدفع التقاء الساكنين اولى ولدي بمعنى عند الا انه لا يستعمل الا ما هو حاضر
قريب منك وعند يستعمل بدون معنى الابتداء ويكون للزمان نحو لدن صباح وللمكان
نحو من لدن حكيم واذا اضيف الى الجملة يختص للزمان اذ لا يضاف الى الجملة ظرف مكان
سوى حيث ويلزمها الاضافة الا لدن الذي هو الاصل فانه قد ينصب خاصة لفظة غدوة
لا غير تشبيها لنونه بالتنوين في السقوط واختلاف حركات ما قبلها وما جاء من قولهم لدن
غدوة بالرفع فعلى الاضافة الى الجملة والتقدير لدن كان غدوة فعول لا يبعد ان يقال
لدن غدوة في تقدير لدن لقيت غدوة او رايت غدوة فيكون لدن مضافا الى الجملة ويكون
جميع لغاته على حالة واحدة ولا يضاف بحذوف النون من لغاته الى الضمير قبله علة بنائها
وضع بعضها وضع الحروف وحملة الباقي عليه وفيه انه لا يحتاج تدبيع بناء الاصل على ما يحصل
ما انحرف منه وجوده بعد بنائه كما هو الظاهر وقيل استلزامه الابتداء الذي هو معنى من هذا
والاقرب ان يقال يتضمنه معنى من ويجعل دخول من تأكيدا ولا يتقدر من اذا لم يذكر منها
قط للماضي المنفي وقع امرفيه اذ يعني الزمان لا معنى له الا نفي شيء فيه وحمله على انه للعامل الماضي
المنفي بمعنى انه لا يكون الا معمولا له بعيد جدا او هو لتأكيد النفي في الماضي وقد يستعمل لتاكيد
الايجاب نحو كنت اراه قط اي دائما وفيه لغات تخفيف الطاء بحذف الطاء الاولى او
الثانية واتباع القاف الطاء المشددة او المخففة فهذه خمس لغات ووجه بنائها وضع
بعضها وضع الحرف وحمله وقيل لتضمن معنى لام الاستغراق وفيه ان الاستغراق ليس معنى اللام
بل هو امر جاء من القرينة كما لا يخفى على من له دربة في معنى اللام وعوض والاشهر فيه البناء

في تقدير هو في حين ... لا يكون الا مع من ... تقديرا نادرا ... يستعمل مع

على الضم وجاء الفتح والكسر قيل هو معرب اذا اضيف فيقال لا افعله عوض العائضين
بالنصب فعلة سائها القطع عن الاضافة فروح بحر على المصنف انه من الغايات فلا وجه لافراد
منها ويمكن ان يقال بتضمنه معنى لام الاستغراق وفيه ويؤيده انه اذا اريد به مجرد الوقت
من غير عموم فيقال افعل ذلك من ذى عوض اى فى المستقبل واكثر ما يستعمل عوض مع القسم
للمستقبل المنفى قد سبق بيانه وانما جمع عوض مع قط لشدة شبههما ومن الظروف
المبنية امس اذا اريد به المتقدم على يومك فى التسهيل هو مبنى على الكسر مطلقا عند الحجازيين
ممنوع الصرف رفعا مكسور نصبا وجرا عند التميميين ومن التميميين من يعربه غير منصرف مطلقا
فان نكر او عرف باللام او اضيف اعرب بالاتفاق هذا كلامه ومنها الآن لوقت حضر جميعه
او بعضه ويلزمه اللام وطرحه غالبه لا لازمه ولم يذكر لعله سائها وجه يعرب من القبول
مع كثرة احتلافهم فالمستكلم فيها محانه اسكاد وقيل هو معرب لانه ورد من الآن بالكسر
ورد بانه لم يثبت احتمل البناء على الكسر ايضا ومنها لما فهو ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط
يليه فعل ماض لفظا ومعنى او لم يفعل وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا
او الفاء وربما يقرن الماضى بالفاء وقد يكون مضارعا والظروف المضافة الى الجملة الظاهر
الظرف المضاف لان المسئلة انما يكون حكما كليا يستعمل على الكل لا فرادي اطلاق الظروف
المضافة الى الجملة انما هو مذهب الكوفيين وعند البصريين مقيد بما اذا كانت الجملة فعلية
فعلها ماض لفظا وكان المص اختار مذهبهم لان علة البناء الاضافة الى الجملة لانها محتاج
الى المضاف اليه والمضاف فهى اليه غير ظاهر لان مضمون الجملة المسورة فيها على ما سبق ولا
دخل فى ذلك لبناء الجزء واعرابه لى ان السبع لا يهما تشهد وما فى بعض الشروح ان بناءها
لاكتسابها البناء عن المضاف اليه ليس بشئ لان الجملة ليست مبنية ولا معربة واذا اى
المضاف الى كلمة اذ لان المضاف الى اذ محتاج الى ما اضيف اليه اذ وليس بناؤها لكسبها البناء
عن الجملة بالواسطة كما يوهم نحو بناءها على الفتح ولم يجب لان الاضافة غير لازمة
فلم تقو قوة الايجاب ولا يشكل القاعدة بحيث واذا واذ لانها ظروف مبنية والمراد الظروف
المعربة المضاف الى الجملة والارادة واضحة ولا بد من استثناء يوما قام زيد لتعذر هذا الحكم فيه

سين
والاظهر ان نو مجي قام زيد ايضا مستثنى وكذلك مثل وغير مضافين الى الجملتين كا
مع ما المصدرية وان وان والاظهر العطف بكلمة او وعلة البناء عدم ظهور ما اضيفا
اليه من مضمون الجملة وشبههما بالظروف في التوغل في الابهام ولا يخفى ان هذا التعليل
يقتضي جريان هذا الحكم في تثنية مثل وغير وجمعهما مع انه يتعدد في التثنية بالالف
ويتعدى في التثنية بالياء ويقول صاريه للجمع دون التثنية بعيد جدا المعرفة والنكرة
يعني باب المعرفة والنكرة لما كان معظم مباحث الاسم مباحث الاعراب والبناء قدمها
ولما نوعي ما او قديمة مباحث شتى اوردها في آخر مباحث الاسم وراعى اتصال مباحث
المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل بمبحث الفعل لانها
شبه الفعل فهي اولى بمجاورته الا انه يحتمل ان مرتبة المثنى والمجموع والمعرفة والنكرة و
المؤنث كثيرة الحاجة في مباحث الاعراب لكان اوجه المعرفة ما وضع بشيء بعينه يريد ان
المعرفة ما وضع لافادة شيء بعينه فانه والنحاة كلهم على ان ما سوى العلم موضوع للمفهوم
الكلي كسائر النكرات الا ان هذه المعارف امتازت بان الواضع لم يضعها الا لافادة الموضوع
هو له بل لافادة احد واحد من افرادها بعينه وانما وضع للمفهوم الكلي دون ما قصد افادته
لعدم علم الواضع حين الوضع بخصوص الموضوع له حتى يمكن من الوضع له لكثرتها بحيث
يتعذر استحضارها في زمان الوضع ولتعذر معرفة خصوص الاشخاص قبل الوجود فوضع للمفهوم
الكلي وشرط ان لا يستعمل الا في فرد منه بخصوصه ويحتمل انه لم يضع لكل واحد واحد
بخصوصها بوسيلة استحضارها بهذا المفهوم الكلي الذي زعمتم انه الموضوع له واستحسن
المتاخرون هذا الاحتمال واتخذوه مذهبا وجزموا بان ما ذهب اليه علماء العربية للذهول
عن هذا الاحتمال ولا يتم ما ذكروا من ان المجاز العاري عن الحقيقة عزيز الوجود جدا الا ما
لا اعتراف به بجميع هذه المعارف امثالها ونحن نقول ولولاه لما تم ان المجاز لا بد له من ان يكون
استعماله في غير الموضوع له لعلاقة وقرينة صارفة اذ هذه المجازات لا يلاحظ مستعملها العلاقة
ولا ينصب القرينة بل يتمسك في استعمالها بما قرره الواضع وعرفه المخاطب ثم نحن لا ننكر قوة
كلام المتاخرين لكن نذب على القدماء طعن الغفلة واتجاه ما ذكروه وما ذكرناه فنقول

يحتمل ان يكون اعراضهم عن الوضع للجزئيات بملاحظة المفهوم الكلي لانه خلاف العادة في
وضع الالفاظ فاختاروا المعتاد والمجاز عندهم كالمعرفة ما استعمل في غيرها وضع له اي
لا فادته فهذه المعارف حقائق والطرف في تعريف المجاز اعني ليس له صلة الوضع بل بيان
الغرض كما في تعريف المعرفة واذا عرفت هذا فمن الالتفات الحسنة ومن تعريف المعرفة
وتعريفات المعارف بحيث يمكن حملها على مختار المتاخرين بل هي اوفق له فلك الحمل وسعي ان
ان تعرف ان غيرها قدر التعريف بما وضع ليستعمل في شيء بعينه وهو بعيد جدا والمحصل التعريف
ان المعرفة ما وضع بشيء بعينه من حيث انه متعين وهذه الحيثية مدار الفرق بين موضوع
لمفهوم المعين من غير اعتبار الحيثية فالذهن لا يلتفت من سماعه الا الى ذات المفهوم من غير
ملاحظة تعينه والرجل موضوع لهذا المفهوم من هذه الحيثية فلا نفهم منه الا ما لتعين التفات
وبهذا فرق بين النكرة والضمير الراجع اليه ومن اسامة واسد ومن لم يتوجه لهذا التحقيق
ظن ان علم اسامة والمعرف باللام الجنسي ونظائرهما تعريفات لفظية اصطلاحية حكم بوجوبها
النحاة لتوقف ضبط احوال اللفظ عليه والناظر الى المعنى بريء عنه ومما يعد جمل تعريف
المعرفة على ما وضع لافادة شيء بعينه ان تعريف مقابلها وهو النكرة ما وضع لشيء لا بعينه
ليس بهذا المعنى وهي المضمرات والاعلام والمبهمات يعني بها اسم الاشارة والموصول لانهما
حين يذكران في غاية الابهام تزول ابهامها بما يلحقهما من الاشارة والصلة بخلاف المضمر
فانه لا يذكر الا متضحا وان كان بمرجع متقدم والمضمر المتاخر قليل وما عرف باللام او الميم
واحسن بقوله عرف عن تعريفه اللام نحو الاحد عشر الدرهم وعن حال كذلك نحو مررت
بهم الجماء الغفير او بالنداء لم يقل والمنادى احترازا عن نحو يا رجلا ولم يعف المتعدمين
في تركه لزعم انه داخل في ما عرف باللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل لانه تكلف والمضاف
الى احدها اي احد الخمسة معنى اي اضافة معنى اي اضافة معنوية اذ المضاف اللفظي لا
معرف ولا بد من استثناء ما توغل في الابهام كمثل وغيره ولا يخفى ان الاضافة الى احد الخمسة
لا توجب صحة الاضافة الى كل واحد منها ويخرج عن الضبط المضاف الى المضاف المعرفة
بالاضافة اذا المضاف الى المضاف الى شيء لا يسمى مضافا الى الشيء وما في بعض الشروح ان

فی ذکر المعارف اشاره الی انها علی مذهب سیبویه فاسد لان المبهمات لا تقدم المعرف
باللام عنده بل الموصول وذو اللام سیان والمضاف فی المضاف الیه ولا مضاف ادنی من
المعرف باللام العلم ما وضع لشیء بعینه اما شخصا کزید واما حقیقه متعقله متعینه فی الذهن
عینا کاسامه بحسمه الاسد المتعینه عند العقل نفسها حین دخول لام الجنس واما معنی کبره
علما بحسمه المبره وذوبر علما للکلبیه وسبحان علما بحسمه التسبیح علی رای والقول بانه
الحکم بتعریف الحقائق لا حقیقه له انما هو مجرد جریان احکام المعارف لیس بالمرضی وان کان
منه الرضی لان الموصول مع کونه موضوعا بشیء بعینه یعد من جمله معینا ثم المهیه النوعیه
والجنسیه غیر متناول غیره المتبادر من المتناول احاطه المفهوم بالافراد وهو لیس
براد بل الاطلاق ای غیر مطلق علی غیره فلذا نبه علیه بقوله بوضع واحد وقیل احترز
به عن خروج العلم المشترک والاعلام اما منقولات وهو الاکثر فامن الاسماء فهو مع اللام
او الاضافه لان النقل یکون بعلیه استعمال العام فی الفرد المعین وطریقه اراده مع
اللام العهدی او الاضافه العهدیه لیصیر علما مع احدهما ولا یجرد عن الاضافه اصلا وقد
یجرد عن اللام فیقال فی النابغه نابغه وهذا فی الصفات والمصادر لا غیر فلا یقال فی النجم
نجم ولا فی البیت علما للکعبه بیت واما مرتجلات وهو ما لیس له معنی قبل العلمیه او کان
لکن غیر مناسب مع العلمیه کمحبب وحیوه ومکوزه فانه قبل العلمیه محب وحیه ومکازه و
المرتجل ماخوذ من الرجل فکانه فعل من غیر تمهید للتامل بل علی راس العدم فکاه ایضا
ینقسم العلم الی اسم ولقب وکنیه فالکنیه الاب والابن والبنت والام المضافات و
اللقب ما اشعر بمدح او ذم والاسم غیرهما هکذا فی کتب النحو لکن قد ذکر فی القاموس غیر
مره ان ابو فلان اسم مثلا فهما هکذا فی کتب النحو لکن قد ذکر لا کنیه ولعل وجهه
ان ابو فلان مثلا انما یصیر کنیه اذا قصد فی مقام التکنی التلمیح الی ابویه وقد یسمی به
لیوافق اسمه کنیته غیر تمرکا من غیر قصد الی ابویه وهذا اسم والظاهر ان یحمل قولهم الاب
والابن والبنت والام المضاف علی ذلک واذا سمی به لیس لعرب فان کان اقل من ثلثه
احرف یعتبر انشائی الصحیح الاخر بعد العلمیه بحذوف العجز مثلا فاذا سمی رجل بلفظ

كم بعشر اصله كي ونصير على كمي ويراد من جنس حرف العلة في المعتل الآخر فيقال لوي وفي مشدد
ولا ايقلب الالف الزائدة همزة في القسمة بلوي في ولا هذا اذا لم يكن الثاني محذوف
فان كان فيه ولا يراد شي واذا كان على حرف كلام الجارة والباء كذلك يزاد حرف
مشدد من جنس حركته ان كانت كسرة او ضمة فيقال بي ولي والف ممدودة ان كانت
فتحة فيقال في التسمية بلام الابتداء لاء وان كان الحرف ساكنا فيحرك بالكسر لان الساكن
يحرك بالكسر ويجعل ثلاثيا بالحرف المجانس للكسر هذا انموذج من هذا البحث لاسع
كما اما زيد عنه فان اردت اليد الطولى فعليك بالرضي ومما يهم ان يعلم ان العلم
اذا اثني او جمع يلزمه اللام لانه لا يثنى ولا يجمع بدون التنكير فيجبر بعضه بالتعريف
الا قليلا نحو ابانين وعمايتين لجبلين ونحو حمادين ونحو عرفات كانه سمي كل موضع منها عرفه — غير تمام
فجمعت واما اذرعات اسم بلد بالشام فهو من تسمية البلد بالجمع لا جمع العلم وفي التسمية
والجمع قليل وانما كثر في التسمية والجمع تجوزا عنه استماع ان تقال زيد وزيد لانه كرجل
ورجل في رجلان بحسب الظاهر واذا سمي بالمثنى اعرابه كاعرابه قبل التسمية وقد يعرب
كالمفرد فيلزم الالف وكذا الجمع لكن الملتزم فيه الواو وشذ البحرين حيث اعرب كالمفرد
مع التزام الياء واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب ثم العلم ثم اسم الاشارة
ثم الموصول والمعرف باللام والنداء والمضاف كالمضاف اليه هذا مذهب سيبويه
وفيه اختلاف كثير والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي غير معين هذا اذا كانت موضوعة
لفرد ما من الجنس كما ذهب اليه الرضي او لشيء لا ملتبس بعينه اي من غير اعتبار تعينه اذا كانت
موضوعة للماهية المطلقة وتكون اعتبار الفرد من الخارج كالتنوين وغيره ورجحه السيد
السند في تصانيفه اسماء العدد العدد اسم والعد بالادغام مصدر بمعنى الاحصاء
وترك الادغام في الاسم دفعا للالتباس وهذا من جهات ترك الادغام كانه لا يثبت ذكره
متصلا بالاسماء العاملة لكونها ناصبة للتمييز ومحتاجة الى معرفة التذكير والتانيث
والجمع مستدعي تقدمها الا انه راعى شدة مناسبتها بالنكرة في الابهام بل بالمعرفة ايضا
على قول من قال اسم العدد اذا اريد به نفس العدد علم واذا اريد به المعدود نكرة ولهذا

يقال سنة صويت بالسنة فيمنع صرفها للعلمية والتأنيث واسماء العدد في تعديد هذا
اسماء العدد او اسماء العدد هذا وقوله ما وضع خبر مبتدأ محذوف اى هو ما وضع
والمقصود تعريف اسم العدد لكمية بتشديد الميم والياء اى للصفة المنسوبة الى لفظ
كم لان الاسم الثنائي المراد به لفظ اذا كان آخره الفا تمد وان كان غيره تشدد مثل المنسوب
الى لفظ كم قد يكون الذراع والمن والمكيل ولا يتوهم ان الذراع اسم للجسم لانه اسم للقدر
القائم بالجسم وكذا المن والكيل وقد يكون العدد فقوله ما وضع لكمية يتناول الجميع
فلما قال آحاد الاشياء خرج ما سوى العدد وفيه اذ كم سؤال عن العدد ولا يجاب عنه
بغير العدد والذراع والمن والكيل انما يقع في الجواب من حيث العدد والكمية على المسامحة
باصطلاح غير هذا العلم نعم فيه تنبيه على ان العدد مركب من الوحدات لا من مراتب
الاعداد ولا يرد الواحد والاثنان لانه ليس معهما آحاد الاشياء معهما لانهما ايضا موضوعان
لكمية آحاد الاسماء المفردة دون المجمعة فان الواحد به كمية هذا وذاك الى غير النهاية
قال الرضى كمية آحاد الاشياء العدد المعين لان ما يجاب به عن السؤال بكم العدد المعين
فيخرج منه الالوف والمآت وينبغي ان يقول ما وضع لكمية الشيء يحسب ليخرج عنه البسيطة
والمفرد وفيه نظر لانا لا نسلم انه لا يجاب عن كم بالالوف والمآت ولو خرجا عن التعريف لا
يكون البحث عن مميز الالوف بحثا عن اسماء العدد ولو قيل ما وضع بكمية الشيء يحسب
يخرج عنه ما سأل والغنى ان يقال ما يجاب به عن السؤال بكم هو المعدود لا العدد لان
كم انما يسأل به عن المعدود وان قالوا انه موضوع للعدد فيقال كم رجلا فلو لم يكن المراد
بكم المعدود لما صح جعل الرجل مميزا والجواب عنه عشرون رجلا فكان الاصوب ان
يقال اسماء العدد ما وضع للعدد ولما لم يفد التعريف معرفة اسماء العدد وكان الغرض
من التعريف معرفة ما وضعت لما عقب التعريف بضبطها فضبطها مع عدم تناهيها ضبطا اسها
فقال اصولها اثنتا عشرة كلمة واشار بترك تعيين عدد الفروع الى انه لا يحتاج لضبطها
عدد ونبه بقوله واحد الى عشر على ان الاصل في باب العدد في العشرة وامثالها ذو الياء
لانه اول ما وضع والمجرد عن التاء نوع حصل باسقاط التاء ومائة والف ووجهها انها

يحصل بالتصرف في تلك الاصول اما بالتثنية نحو ماتين والفين وانما يجمع نحو مئات والوف
واما بالحاق علامة الجمع نحو عشرين واخواته واما بالعطف واما بالتركيب الاضافي
نحو ثلثمائة واما بالتركيب المزجي نحو خمسة عشر ومن عبر عنه بالتركيب الامتزاجي
فقد خرج عن الاصطلاح فشرع في بيان الاصول باعتبار ما وضعت له من المذكر والمؤنث
وبيان كيفية يحصل الفروع للمذكر والمؤنث وقال تقول واحد واثنان واعتمد في افاده
كونهما للمذكر ان الاحق بالتقدم المذكر واحدة واثنتان وثنتان ولو كان تقول على صيغة الخطاب
للمتعلم فهو امر في صورة الخبر وان كان على صيغة المؤنث بارجاع الضمير الى العرب
فالخبر على حقيقته ولكل وجهة هو موليها فحملك فطنتك موليها وجه عطف اثنتان
وثنتان وترك عطف واحد خفي ثلث الى عشرة ثلثة الى عشرة بذكر التاء للمذكر و
تركها للمؤنث وكذلك يضبع بكسر الباء في الاشهر ويصح للثلثة الى تسعة فصول لصفة
رجال ولضع نسوة اعلم ان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء وعدمها في غير الصفات
المشتقة قليل نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة مطرد فيها وانما كثر في اسماء العدد
لانها في الاكثر يستعمل بمعنى الصفات حيث يراد بها المعدود بالعدد لا نفس العدد على
ما هو وصفه ولهذا ربما يجري على الموصوف فيقال رجال ثلثة لكن الاكثر استعمالها على
سنن الجوامد غير جارية على موصوف بايراد موصوفها مضافا فيه هي اليه ومميزا ولما كان
الصفة التابعة للعدد اذا وردت لونث اذا لم يكن جمعا بالواو والنون فيقال رجال
ضاربة اثبت العدد التابع لجمع المذكر فلم لونث لجمع المؤنث فرقا بينهما فاحفظ هذا
الوجه البديع الذي سبحانه يحيى لم وجوده ذكروها والمعبر لما تب العدد با ثبت
واحد التمييز واعلم انه لما كان الاصل المذكر استعمل اسماء العدد اذا اريد بها الاعداد
استعمال المذكر على ما صرح به الرضي فيقال ستة ضعف ثلثة ولا يقال ست ضعف ثلث فان
قلت ما ذكرته لا يتم في ثلثة مسلمين وثلثة الزيدين قلت الصفة فلا يقع مميزا اسما جمع السلامة
والعلم وكذلك لا نجمعه لا يعرى عن اللام وذلك يخالف مقام التمييز فلعله التمييز الذي
هو جمع المذكر السالم لم يعتبر منصاه واما جمع المؤنث السالم فلا يقع مميزا اذا وجد مكسر في

الاغلب وجاء سبع سنبلات مع وجود سنابل وان لم يوجد مميز بالسالم نحو ثلث
عورات فاحفظه فانا لا نعيده في بحث المهر فان قلت جاء عشر امثالها في التنظير المعجز
والمثل مذكر قلت هنا مؤنث معنى لانه في معنى الحسنة وستعرف انه اذا كان المعدود
مؤنثا واللفظ مذكر فوجهان وقيل المميز محذوف اقيم صفته اي امثالها مقامه والتقدير
عشر حسنات امثالها وينبغي ان يعلم ان الاعتبار بتأنيث واحد المميز في تأنيث اسم
العدد الى لفظ المميز ثلث ساعات عرس وثلث ساعات آوى لان مفرديهما ابن عرس وابن آوى
وانه اذا كان المميز جاز التأنيث والتذكير كساقي في العدد مثله وان كان التمييز صفة
نائبة عن موصوف تعتبر الموصوف اختص بالمونثات لو نث وان اشترك فان نصيب باحد
المحتملين فالحكم له الا ان تفصل المميز بين النص والعدد فالاعتبار بلفظ المميز ان كان
مؤنثا يؤنث العدد وان كان مذكرا يذكر احد عشر الاحد كالواحد مشتق من الوحدة
بمعنى الانفراد واصله وحد على انه صفة مشبهة قلبت واوه همزة على خلاف القياس وقد
يجي على القياس وحد عشر ولا يقع في سبق العدد غير الاحد والاحدى الا قليلا فيقال
واحد عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون وواحدة وعشرون ويستعمل احد واحدى
في غير السبق ايضا لكن مع الاضافة مطردا وبلا اضافة يستعمل احد دون احدى في النفي
والاستفهام والشرط لعموم العقلاء وفي غيرها قليلا نحو قل هو الله احد قال ابو علي
همزته في النفي واخواته اصلية وانكره الرضي اثنا عشر مذكر الجزئين احدى عشرة اسا
عشرة شأنها بعده الى تسعة عشر ثلثة عشر الى تسع عشرة وكذلك تقول بضعة عشر وبضع عشرة
لسكون السين وكانه اكتفى بالاعجام او اعتمد على التعلم في القراءة قال الرضي لما كرهوا
توالي اربع فتحات فيما هو ككلمة واحدة مع امتزاجها بالنصف الذي في آخره فتح هذا كلا
ويتبادر منه اختصاص هذا الحكم بثلث عشرة الى تسع عشرة من غير تعلقها باحدى عشرة
واثنتا عشرة وليس كذلك فان القراءة اثنتا عشرة عينا بسكون الشين او كسرها على قراءة
عن الاعمش وهو فتحها على لغة من لا يعرب السين في حالة التركيب وهو قليل فلذا لم يذكره
المص ولم يحترزوا عن توالي اربع فتحات ست فتحات في احد عشر لانه ليس فيما هو ككلمة

واحدة بخلاف عشر للعرى بان امتزاج الشا مع الاسم وبين امتزاج كلمتين مستقلتين من
جملة الوجه اجتماع خمس فتحات فى ثلث عشر الى تسع عشر واجتماع اربع فتحات فى ثلث
عشر الى تسع عشر واجتماع اربع فتحات فى احدى عشر واثنا عشر مع ثقل التركيب يرد
عليه احد عشر وانه عقل عن ست فتحات فى اربع عشر وقد جاء اسكان اول عشر فى
التركيب مع متحرك الاخرى قرئ احد عشر كوكبا بسكون العين عشرون واخواتها فحوى صر
عطف على مفعول القول منصوب المحل مرفوع على الحكاية والانسب بالسابق واللاحق رفع
اخواتها الا انه لا وجه لرفع اخواتها فلذا قيل هو منصوب مرفوع معطوف على محل عشرون
وبعد فيه انه لا معنى لقولنا بقول اخواتها والاوجه انه محمال وضع موضع مفصل هو
ثلثون واربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون فاعرب باعرابها المحكى فيهما
اى فى المذكر والمؤنث احد وعشرون احدى وعشرون بالعطف لا بالتركيب بالعطف
بلفظ ما تقدم من اثنان واثنتان وثلثة وثلث وقيل عشرون انضم اليه بما تقدم
واستغنى عن ادراجه بمعرفته لكان اوجه ولم يكتف بقوله بالعطف عن قوله احد وعشرون
لئلا يلتبس احد واحدى بواحد وواحدة والمتبادر من قوله ثم بالعطف عطف الاكثر
على الاقل ويجوز العكس فى الكل لكنه اقل الى تسعة وتسعين بل تسع وتسعين ومائة واصله
مئية كسدرة حذف لامه والتزموا التاء عوضا وكتب الالف تحرزا عن الالتباس بكلمة منه
وحكى الاخفش رايت مئيا وقد يتم كسرهم مائة شيئا من الضم والاسكان والضم وذلك
هو الاخفاء والف ولا يقال عشر مآت اذ المائة لا تقع مميزا الا لسلسلة الى تسع عشر الا عشره
صرح به فى التسهيل وقال واختص الالف بالمميز مطلقا هو شائن ولا يكتب الالف كما لا
يكتب فى مآت كذا فى الرضى مما اشتهر من كتابة الالف فى التثنية خطاء والفان فيهما
فى المذكر والمؤنث بالعطف على ما تقدم شرحه على ما تقدم تذكراه كنت تعلم فى ثمانى عشرة
فتح الياء على خلاف ساير المركبات التى فى اخرها ياء فانها تسكن وجاز اسكانها على القياس
وشذ حذفها مع فتح النون وابقاء الكسر اشذ كما فى الرضى فلم يذكر الكسر بعدم الاعتناء به
وليس المراد انه لا شذوذ فى الكسر كما يتبادر من عبارته وظاهر عبارة التسهيل انه لا شذوذ

في ثني من الاربعة وقد تحذف اليا من ثماني وهو مفرد او يحمل النون معتقب الاعراب وفي
الحديث صلى ثمان ركعات وقد نقل ذلك بمثل جوار ولا يخفى ان حق البيان ثماني
عشر مع احد عشر بل في بحث المركبات المبنية ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض لكونه مضافا
اليه او مجرورا عن مجموع لفظا او معنى بان يدل على فوق الاثنين من غير تمييز وذلك
بان يكون اسم جنس كالتمر والعسل او اسم الجمع كالرهط والقوم والاكثر فيهما دخول من وذلك
لكراهة اضافة العدد الى ما هو مفرد لفظا لكن لا يمتنع الاضافة كما زعم الاخفش لانه قال
تعالى تسعة رهط وقالوا ثلثة نفر والغالب اضافة الى جمع القلة ولذا اختير القلة عند
حسن الجمعين وسمي كل منهما عند قصد الآخر الا في ثلثمائة الى تسعمائة فان المميز فيها مائة
وهي ليست بجمع لا لفظا ولا معنى لدلالتها على عدد معين وكان قياسها اي قياس ثلثمائة
الى تسعمائة انث الضمير لعوده الى متعدد وجعله للسلسلة المضاف اليها بمعنى الى تسع خلاف
الشيوع ومردود في الذوق مئات بكسر الميم وجوز الاخفش ضمها او مئين وبعضهم
بضم ميم مئين وفي كونه مئين جمعا خلاف للاخفش حيث جعله فعالين كسلاسين حذف اللام
ويرده عدم اطلاق مئين بمعنى مائة الا ان يجعله اسم جمع وبعضهم قال هو فعيل
كعصي ابدل الياء الاخيرة نونا ويستفاد من الرضي ان قوله او مئين عن مئين لان الجمع بالواو
والنون لا يقع مميزا فلا يقال ثلثة مسلمين فيسمى على القياس بثلثمات فلذا ترك الى مائة
لئلا يجيء مميزا بعد الجمع بالالف والياء بعد ما يعود الجيء بعد ما هو في صورة
الجمع بالواو والنون اعني عشرين واخواتها وفيه نظر اما اولا فلجواز ان يكون قوله او
مئين على قول الاخفش او قول من جعله كالعصي واما ثانيا فلان ما ذكره من وجه ترك مئات
يوجب انه لا يجوز وا ثلثة آلاف رجل لكراهة المجيء بعد جمع المكسر وقد تعود المجيء بعد ما
هو في صورة الجمع المصحح فان قلت قد فصل بينه وبين عادته بحسنه بعد المفرد في ثلثمائة
الى تسعمائة قلت قد يقع ذلك الفصل قبل ثلثمائة بجنسه بعد مائة ولا يبعد ان يقال فرق
فصل بين المميز والفصل التقليل ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب الفصل
مفرد لان احد عشر نزل منزلة العشر منزلة التنوين والنون في لذا لا يجامعه نون اثنين فلا يضاف

مع ان ما هو بمنزلة التنوين والنون ولا يحذف ما هو بمنزلتها للاضافة ولما لم يضف احد
عشر واخواتها لم يضف عشرون لانه يشبه هذه المركبات احد وعشرون الى غير ذلك
فاحفظه فانه وجه بديع واما الافراد فلانه لو جمع لكان انتص في الدلالة على العدد
مع كونه مقصودا وهذا وجه بديع وتمييز مائة والف وضعفهما وجمعه اي جمع الف
وهذا البيان توهم ان تمييز جمع مائة على خلاف ذلك وليس كذلك لانك تقول مائة
رجل صرح به الرضي فالاولى ان يتكلف ويقال افرد الضمير بتأويل كل واحد مخفوض
مفرد وجاءني مائة رجال ومئين عاما واعلم ان المميز يستصح ان يكون صفة وقد سوّغ
جماعة من النحاة لكونها قاصرة في المقصود من التمييز وهو التنصيص اذ هو معدوم في
الصفات الا اذا كانت مختصة ببعض الاجناس فيقال ثلثة علماء ومائة فاضل وان
عشر درهم واربعون ثوبه وخمسة اثوابا وبثلثمائة سنين بالاضافة على قراءة حمزه والكسائي
قلت واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس فيه اي اسم العدد وجهان ورجح غاية اللفظ
وليس بثلثمائة رجل من هذا القبيل لان المميز هو عقد المائة وهو مؤنث لا محالة مثال
الاول ثلثة اشخص اذا اريد به النساء ومثال الثاني ثلث انفس اذا اريد به الذكور واذا
اما اسم العدد المركب بمذكر ومؤنث فان كان عاقلا فالحكم للمذكر والا فلسابقهما بشرط
الاتصال نحو اشتريت ستة عشر جملا وناقة وست عشرة ناقة وجملا وللمؤنثها ان فصل العدد
عن التمييز بكلمة بين وعدم الفصل نحو اشتريت ستة عشر بين ناقة وجمل وست عشرة بين جمل
وناقة واذا اضيف العدد الى مذكر ومؤنث فالحكم للسابق مطلقا فتقول عندي عشرة
اعبد واماء وعشر اماء او عبد وبين عشرة من نافة وجمل ان خمسة من البقر وخمسة
من الجمل بخلاف ان يقال عشر يوم وليلة فانه يراد به عشر ليال وعشرة ايام كذا في التسهيل
ولا يميز واحد واثنان وقوعهما استغناء بلفظ فان قلت كالاولى تركه لانه لا فائدة
فيه بل توهم القصد الى نفس المضاف اليه قلت مقاد من التمييز ماله وصف كونه مميزا او
بادراج اللفظ عماد ذات التمييز مع قطع النظر عن كونه مميزا كما هو المراد فاعرفه
فانه دقيق التمييز عنهما لانه يعتقد مميزا الواحد الوحدة وتمييز الاثنين الا تثنية لان

المفرد جامع بين الجنس والعدد وكذا التثنية فهما بمنزلة المميز والعدد كما ان التسمية احتصار المعطوف والمعطوف عليه كذلك احتصار للعدد والمميز فان قلت في لا تسعنا بحث لان للابهام ثم التفسير بوقت بالاكتفاء بالتمييز ولهذا احسنهم رجلا على نعم الرجل قلت وضع مميز الاعداد ليس للابهام ثم التفسير بل لافادة العدد والجنس قال الرضي هذا الاستدلال لا يتم في واحد رجال وثلاثة رجال وثلاث رجال ولذا جاء في ضرورة الشعر نحو حنظل هذا وعدم التمام في واحد رجال ظاهر لان رجالا تفيد جماعة واحدة من الرجال على ان نتيجة الاستدلال ان العرب استغنوا بتوحيد ما يحصل المميز عن الواحد وتثنيته عن الاثنين بخلاف سائر الاعداد فانه لا يمكن تصرف في مميزه بوجه يغني عن ذكر العدد واذا قصد تعريف العدد ادخل اللام على غير المضاف والمركب واحد كان كالعشرين فما اكثر نحو الاحد والعشرون رجلا وان كان مضافا فعلى المضاف اليه وان تعدد المضاف اليه فعلى الاخير كثلاثة الدراهم وثلاثمائة الف الدرهم وان كان مركبا دخل على الاول نحو الاحد عشر ويقول اي انت او العرب وعلى الاول فهو امرها في صورة الخبر لانه اكد فتامل في المفرد اي في افادة الواحد او الذي افرد ومن المتعدد اي المعدود لا مطلق المتعدد اذ لا يقال ثالث الرجال على الابهام بل ثالث ثلث او اثنين باعتبار تصيره العدد للاقل من اصله بواحد اصله والاولى التعرض بالمفعول ليكون فيه التصريح برد قول انه يكون لتصير اصله ذلك لا اصل حيث جوز بان اثنين بمعنى جاعل الاثنين اثنين بتصيره واحدا منهما وقبله الاخفش مطلقا وابن مالك قبله في ثان اثنين لا غير الثاني والتاسع الى العاشر والعاشر بالتذكير للمذكر والتانيث للمونث لا غير بخلاف العدد فان فيه التذكير للمذكر والتانيث للمونث بعض والعكس في بعض على ما عرفت ويعرف انه لا يقال في ما تحت الاثنين لعدم معقوليته ولابتداء البيان من الاثنين وانه لا يقال في ما فوق العاشر من جعل العاشر والعاشر عاشر ولم يقل فيما هو باعتبار الحال لا غير لتقرره تنكره وقالوا معنى لا غير انه لا يقال في ما تحت الاثنين وما فوق العشرة ولهذا لم يقل في اعتبار الحال لا غير ولك ان يجعل لا غير اوسع فانه ولا يقع وقد اثبت سيبويه التصيير في ما فوق العشرة

فيقول ثالث عشر اثنى عشر او ثالث اثنى عشر فيعرب الاول كما ستعرفه وباعتبار حاله
فان ملت التصيّر ايضا حاله فكيف جعل حاله مقابل تصيّره قلت في التصيّر اعتبار حال
الغير وجعله عددا فوقه لا الى كونه في درجة من العدد في المقابلة بحسب الاعتبار فاحسن
التامل اى باعتبار حاله ووصفه الحاصل له باعتبار كونه في درجة من درجات العدد
الاول عن لفظ الواحد الى الاول لعند ما قصد من الدرجة فاذا لم يقصد بيان الدرجة
قيل واحد الانسان او السلبه ولم يكتفوا بالحادى الذى يذكرونها للنعت لما اعتاد وا ايراد
النعت مغايرا للعدد المميّز في الواحد حيث كانوا يقولون واحد اثنان واحد عشر
والاول افعل متصل من الوال ولذا لم يصرف اذا جعل صفة فيقول فصلته عاما اول و
اذا لم يجعله صفة فيقول فصلته اولا كذا في الصحاح والثانى للاولى والتاسع الى العاشر
والعاشرة واما في ما فوق العشرة فيعرب الاول والاولى الى الحادى والحادية كما اشار اليه
بقوله والحادى عشر والحادية عشرة الى التاسع عشر وهذا غاية التركيب لا عانة المقول
باعتبار الحال فانك تقول في العقود بلفظ العدد فيقول لمن هو بعد تسعة عشر عشرون
وفي النعت على ما عرفت في التركيب لكن يعطف ولا تركيب كما كان في العدد فيقول الحادى
والعشرون والحادية والعشرون ومن ثم اى من اجل ان المقول المذكور لتصيير العدد
الاقل بواحد مثل العدد الذى هو اصل هذا المقول او لبيان حاله باعتبار الدرجة او ما
منه كما اشرنا اليه قبيل فاعلم المحذوف العرب وهذا لئلا جعل يقول سابعا بمعنى يقول
العرب في الاول ثالث اثنين بالاضافة الى اقل منه بواحد اى مصيّرهما ثلثة من ثلثهما
من حد ضرب فيما لا حرف حلق فيه ومن حد منع فيما فيه حرف حلق وفي الثانى ثالث ثلثة اى احدها
الواقع في الدرجة الواقعة فوق الاثنين ولما كان مقصوده مجرد الفرق بين الاضافتين بان
الاول اضافة الى المفعول والثانى اضافة الجزء الى الكل لم يبيّن المفعول الثانى لمصيّرهما
ولم يعيّن احدهما وذلك اذ يقول معنى قوله ومن ثم انه من اجل ان الفاعل في الاول بمعنى المصيّر
وفي الثانى ليس بمعنى اسم الفاعل صح في الاول ثالث اثنين بالتنوين والاعمال وفي الثانى ثالث
ثلثة بالاضافة ولم يبيّن الاضافة في الاول لانه كسائر اسماء الفاعل في الاضافة لكن قال الرضى

تعلت صح

الاضافة فيه اكثر من الاعمال بخلاف سائر اسماء الفاعلين فان الامر فيها بالعكس فان قلت
يستحيل صيرورة الاثنين ثلثة فكيف صح تفسير ثالث اثنين بمصيرهما ثلثة قلت قال الرضي
اذا انضم الثالث الى الاثنين تبدل اسم الاثنين في المقام بالثلثة فكانه صير الاثنين
ونحن نقول فيه مسامحة والمراد مصير الاثنين جزء الثلثة وقال الرضي الفاعل باعتبار
الحال في صورة اسم الفاعل خال عن المعنى لانه لم يشتق عن فعل حتى يدل على قيام مصدر
بشيء قلت لا يبعد ان يكون مأخوذا من لفظ العدد للنسبة فيكون الثاني بمعنى المنسوب
الى اثنين بمعنى كونه جزءا حاصلا فيكون كالتامر لبائع التمر والناعل لبائع النعل ونقول حادي
عشر احد عشر على الثاني خاصة اضافة احد المركبين الى الآخر وان شئت قلت حادي احد عشر
بحذف الجزء الثاني من المركب الاول لكن عند قرينة الحذف والا لكان من قبيل اضافة
الحادي الى العدد الاكثر لا الى المثل فلا يعتد كونه بعد العشرة فعرب الاول اي
الاسم الاول لان بناءه لكون الثاني بمنزلة تاء التأنيث وعند تعريه البناء تعرب الاسم كما في
قدم وانما بني على الفتح عند ذكرها وان شئت حذفت الجزء الاول من الثاني ايضا فيقول
ثالث عشر ويريد ثالث ثلثة عشر قال سيبويه فيهما لقيام الجزء الثاني من المركب
الثاني مقام الجزء الثاني من المركب الثاني الاول وجوز الكوفيون اعراب الاول وروى
الكسائي الوجهين من العرب وانما لم يذكره المصنف لانه انكر في ثالث عشر ان يكون من
قبيل حذف جزئي المركبين بل جعله من قبيل الاكتفاء بالمركب الاول لكن ينبغي ان نقول و
ان شئت قلت ثالث عشر لانه المتفق عليه انما الخلاف في تقديره المذكر والمؤنث
اي هذا باب المذكر والمؤنث وهذا يدل دلالة واضحة على ان قوله المرفوعات خبر
مبتدء محذوف وليس مبتدء ما بعده المؤنث ما فيه علامة تانيث هذا تعريف للمؤنث
الغير التام وفي فان التاء وفي كل حال ليس فيه علامة تانيث لا لفظا ولا تقديرا لفظا او تقديرا
والمقدر لا يكون الا التاء ولو قال ما فيه الالف او التاء الملفوظة او المقدرة لكان
اخصر ويخرج عن التعريف المؤنثات الصيغة كحبلى وانت وهي وهما وهن واشباه الى
غير ذلك لفظا او تقديرا وعلامة التانيث التاء المبدلة هاء في الوقف وكان اطلاقها لانه المتبادر

الى الفهم عند الاطلاق سمي علامة تأنيث لانها قد تكون للدلالة على التانيث او لانه يعامل
معه ذي التاء معاملة المؤنث سواء كان بإزاء للدلالة على التانيث وهي في الصفة غير افعل
الفعلى وافعل الصفة ومفعال ومفعيل ومفعل ليس من ذلك الا نادرا كذكر بمعنى شبيه
بالرجل وفعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل وفي المنسوب بالياء قياس وفي الاسم
الجامد سماع قليل كرجلة وما تشابه وعلامة او للفرق بين الواحد والجنس والمصادر و
الاجناس المخلوقة كضرب وضربة وتمر وتمرة والمراد بالجنس هنا ما يقع على القليل والكثير بلفظ
الواحد فنحو فرس ليس بجنس بهذا المعنى وهو قياس ومجيئها للفرق بين الاجناس المصنوعة
وواحدها قليل كسفين وسفينة ولبن ولبنة وقد يجي للفرق بالدخول على الجنس فيعرف
الجنس بالتاء والواحد بالتجرد نحو كماة للجنس وكمء للواحد وهو قليل او للمبالغة في فاعل
وفعال وفعول ومفعال كعلامة وراوية وهمزة ومطرابة وجعلها للتانيث باعتبار تقدير
موصوف وهو جمع لجعل الواحد كالجماعة للمبالغة تكلف لا يخطر بالبال عند سماع هذه
الالفاظ او للنسبة على ان مفرد الجمع اعجمي معرب وهي مخصوصة بالجمع الاقصى فيقال جواربة
في جمع جورب وموازجة في جمع موزج معرب موزه وهذا التاء غير لازمة فيقال جوارب
وموازج او للنسبة على ان مفرده مع تاء النسبة وهو ايضا من خواص جمع الاقصى فيقال
اشاعثة في اشعثي ومشاهدة في مشهدي او لتعويض التاء المحذوفة عن نحو مصابيح فيقال
فرازنة لحذف ياء فرازين وهذا التاء لازمة مع حذف الياء ولا يجامعها او لتأكيد
تانيث الجمع وهي لازمة في مثال اغربة وغلمة وجائزة في ضلالة كجمالة وقد تلزم كما في حجارة وفي
فعولة كصعودة وقد تلزم كعمومة وخؤولة وفي الجمع الاقصى كصياقلة وملائكة او لتأكيد
التانيث كما في ناقة ونعجة وهي لازمة وقد يجي في الصفة نحو عجوزة وعجوز او للتعويض
عن فاء الفعل كما في عدة او عن لامه كما في سنة او عن ياء الاضافة نحو يا ابت او للنقل من
الوصفية الى الاسمية كالنطيحة والذبيحة والغالب عدم لزومها او لا يكون لمعنى من المعاني
كما في ظلمة وعمامة وهي لازمة هذه اثنا عشر قسما للتاء جمع الكل في علامة تأنيث وفعلت
في فاعل ومفعول لم يقصد بها معنى الحدوث وهما مختصان بالاناث المجرد عن التاء كحائض

وطالق ومرضع وطفل وقد يلحق التاء فيقال حائضة ومرضعة وان قصد بها الحدوث
فالتاء لازمة كحائضة وطالقة وقد تجرد الصفة المشتركة بين المذكر والمؤنث اذا لم
تقصد بها الحدوث وفي قوله التاء رد على الكوفية حيث قالوا العلامة هي الهاء
صارت في الوقف تاء والبصرية قالوا الاصل الوصل فهي التاء وتصير في الوقف هاء
وترجح قول الكوفية ان الوقف يرد الى السكون الذي كان في الاصل فالظاهر انه رد
التاء الى الاصل والالف مقصورة كانت او ممدودة والالف الممدودة ما بعده همزة
فيستفاد انه علامة التأنيث الالف مثل الهمزة وليس الامر كذلك فانها زائدة مثل
المقصورة والهمزة هي المقصورة قلبت همزة لكونها بعد الالف زائدة عند سيبويه و
عند الاخفش غير منقلبة عن شيء بل اصلية وبالجملة علامة التأنيث الهمزة لا الالف
الا ان يجعل وصف الهمزة بالممدودة تجوزا لكونها سبب مد الف قبلها ويحصل اطلاق
الالف عليها لانها في الاصل الف على ما هو مذهب سيبويه او لان الالف اسم للمتحرك
والساكن وههنا بحث وهو ان معرفة المؤنث موقوفة على معرفة علامة التأنيث وقد
عرفها بالالف المقصورة والممدودة فيلزم ان يكون كل ما فيه الف مقصورة او ممدودة
مؤنثا مع انه يحتمل ان يكون مذكرا ولو قيد الالفان بكونهما للتأنيث لدار لو كان تعريفنا
بالمجهول وغاية ما يمكن ان يقال ان المؤنث لا يمكن معرفته بالتعريف ولا بد في الكثير
منها من السماع فان المؤنثات السماعية لا يعرف الا بالسماع فليس مقصوده من التعريف
الا تعيين مفهوم المؤنث عند النحوي وبيان علامة التأنيث ليعرف بوجه ما يمكن في
هذا المقام واما معرفتها بوجه يتوجه بمعرفة عامة افرادها فلا بد لها من ضبط الفاظ مؤنثة
لاسيما كتابه فاحالها الى المبسوطات وللالف المقصورة والممدودة اوزان
مختصة بالف التأنيث واوزان مشتركة بينها وبين الف الالحاق والف زيد لتجرد تكثير
الكلمة وهي ما يكون سادسة كقبعثرى وكمثرى وقد ضبطها التسهيل فاحلناها اليه مخافة
التطويل وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي ولا يخفى جريان هذا التقسيم في المذكر ايضا
الا انهم لم يسموه لعدم تعلق غرض به بخلاف المؤنث فالحقيقي ما بازائه ذكراي

مذكر وهو ما يوصف بالذكورة فيدخل فيه النخلة اذ يقال نخلة ذكر لما الاثمر ونخلة انثى
للمثمرة فلما قال من الحيوان اخرجها ومن جعل تأنيث الحيوان الغير العاقل كالمؤنث اللفظي
في الاحكام كان الانسب بحاله جعل المؤنث الغير العاقل داخلا في المؤنث اللفظي وتعبيره
ما بازائه ذكر بالعقل لا بمجرد الحيوانية قال الرضي الاولى تعريف الحقيقي بذات الفرج الا
لئلا يخرج عنه مؤنث لا مذكر له على سبيل العرض وهذا كلام خارج عن التحصيل على ان
حال هذا المعروض غير معلوم هل هو ملحق باللفظي في الاحكام او بالحقيقي وانه منقوض
بما قيل في الغراب ان يقع على انثاه بالطبع فان الظاهر منه ان لا يكون لها فرج كالمرأة
والناقة واللفظي بخلافه سواء كان علامة تأنيثه في اللفظ او في التقدير كظلمة
وعين واذا اسند اليه الفعل المتصرف بخلاف نحو منذ او شبه الفعل فالبس ذلك
الفعل او شبهه بالتاء لكن بشرط ان لا يكون المؤنث على المذكر فانه في حكم المذكر مطلقا
الا في منع الصرف والجمع فانه يجمع كذي التاء وانت في ظاهر غير الحقيقي وظاهر الحقيقي
ايضا اذا فصل عنه وبين المسند نحو حضر القاضي امراة دون ضمير غير الحقيقي فانه كالحقيقي
في وجوب التاء الا اذا كان جمع المذكر فانك في ضميره اتصال بالخيار نحو لحمامة حسن
وحسنت بالخيار نبه به على ان المراد على بالتلبس بالتاء هو وجوب التلبس والا عذب
ان يحمل هنا مستثنى من الحكم السابق وقد يحمل قرينة على اعتبار الوجوب في السابق فان قلت
كيف حكم الامام ابو حنيفة رح بان النملة في كلام الله حيث جاء وقالت النملة كانت انثى
بدليل قالت علمه مع في ذلك قول ابن السكيت ان الجنس المحتمل للذكر والمؤنث المراد
به مذكر لا يونث الفعل المسند اليه بالتاء لئلا يلتبس المراد به لعل ان المختار في ظاهر غير
الجمع المتصل بالفعل التأنيث وفي المنفصل المذكر فنقول طلعت الشمس وطلع الا
ان الشمس على ما في الرضي وحكم ظاهر الجمع مطلقا سواء كان جمع مذكر او مؤنث حقيقي او
غير جمع غير المذكور السالم حكم ظاهر غير الحقيقي فيه ان الاولى طلعت الشمس كما سبق
والاولى طلع الشموس وجاء النسوة على ما في الرضي والمراد بالمذكر السالم ما كان جمعه السلامة
ولا يكون جمعه بالواو والنون خلاف القياس نحو سنين وارضين وسنين فان الاولى في حكم لا شار

والاحرين في حكم الجمع بالالف والتاء قال تعالى امنت به بنوا اسرائيل وضمير العاقلين غير المذكر
السالم فعلت هذا من المبحث وفعلوا ليس من المبحث ذكرا استطرادا او بجموع فعلت وفعلوا
في هوه جار ما سبق فالكل من المبحث تامل والنساء اما المراد بجمع المؤنث مطلقا او العاقل
فيدخل غير عاقل مطلقا في الايام مؤنثا كان او مذكرا فعلت وفعلن قال النون لغير العاقلين
استعملت في المؤنث لبعضان عقلها منزلا لها منزلة غير العاقلين فلت كان لا ولي ان تقول
والنساء كالايام فعلت وفعلن اشاره الى اصالة غير العاقل في ذلك الا انه خالف فهم لا اصالة
في فعلن ايضا والتزمه من جمع المذكر العاقل وغيره جار في جميع الضمائر على اختلافها فعولك
لجمع المذكر السالم هم لا غير وتمثل الرجال هما وهم وتمثل النساء واما هي او هن وهكذا
والمثنى ما لحق آخره اي آخر مفرده اذا المثنى مجموع مسلمان ولم يلحق آخره شيء بل آخر مسلم
وبهذا اندفع ان تعريف المثنى لا يصدق عليه بل على مفرده لكن يتجه انه صادق على المجموع
فانه يصدق عليها انه لحق آخر مفرده ذلك ولو قال ما لحق آخر مفرده فيه لم يتعرض لكن يتجه
ان المراد بالمفرد ما ثنا بل المثنى والمجموع فيدور ويخرج عن التعريف رجالان وانما ادرج
الآخر ولم يكتف بما لحقه لان اللحوق في السنتهم شاع في الطارئ على الشيء سواء كان في اوله
او آخره ومنه قوله سائقا ويلحقها اي اسماء الاشارة حرف التثنية الف او ياء يشمل حتى
ومسلمان جمعا وخرج الثاني بقوله مفتوح ما قبلها والاول بقوله ونون وبعده يشمل
عطشان واخرجه بقوله مكسورة وفيه نظر لانه يخرج عنه المثنى على لغة من يفتح نونه
على ما رواه الكسائي عن لغة بني زياد بن فقعس وقال الفراء هي لغة لبعض بني اسد ولانه
يخرج عنه المثنى على لغة ضم النون وجاء عن فاطمة رضي الله تعالى عنها يا حسنان ويا
حسينان بضم النون ليدل للالف او الياء وفيه انه مع بعده عن العبارة لا يصح ان يكون
دلالة الالف او الياء عرضا من الحاق الالف او الياء والنون مع ان النون عندهم كالتنوين
وناب عنه ومن قال المراد ليدل الالف والياء والنون على دلالة المجموع لا يجب ان يدل
كل جزء يرد عليه انه ليس الغرض من الحاق دلالة المجموع فالاظهر ان المص جعل النون ايضا
من الدوال ولم يبال بحذف النون مع ان العلامة لا يحذف لانه لا نسلم امتناع حذف

العلامة عند تعددها ولا بد ان يحصل الدلالة بحمولة على التسمية لان الالف والتاء بدلان
على المعانى المعقودة على الاسم ايضا على انه معه فى الارادة مثله فى العدد واللفظ من
جنسه الذى نسده اللفظ من المفهوم الكلى الشامل لهما حقيقة او ادعاء كما فى التغليب
نحو عمرين لابى بكر وعمر وقمرين للشمس والقمر ادعاء كون احد سماه داخلا تحت المسمى بمراد وتحت
مفهوم العمر ويسمى تغليبا ويعتبر فى التغليب تغليب الاخف على غيره والمذكر على المؤنث ولهذا
لا يقال شمسان فبل التغليب محفوظ لا يقال س وبهذا اندفع ان جاءنى رجلان لا يقتضى
كون الرجلين معا وانما يتدقوله من جنسه سهما على عدم كفاية المماثلة فى اللفظ فقط فلا يثنى
اللفظ المشترك بين المعنيين للاشتراك فى اللفظ عند المص وان صح لاندلسى بجوازه ولا
يرد تثنية العلم لانه يشبه اللفظ المشترك لانه يؤول بما يوجب الاتحاد فى الجنس لان الجنس هو
المفهوم الشامل سواء كان مجازيا او حقيقيا فيراد بزيد حين التثنية المسمى به على ما هو المشهور
وعند ابن الحاجب المص المميز بهذا الاسم لان غرض الواضع فى وضع العلم مجرد التمييز بالاسم بخلاف
وضع اسماء الاجناس فان الغرض منه تمييز الافراد بمفهوم يختص بالاسم ولذا اكثر تثنية العلم
دون اللفظ المشترك بهذا التأويل ثم التثنية معتبرة لافادة ذلك المتعدد فلا يقال جاءنى
زيد وزيد الا للضرورة او على سبيل الشذوذ او للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه
حسما نحو جاءنى زيد رجل فاضل ورجل تاجرا وحكما نحو جاءنى رجل فاكرمت الرجل ورجلا
معه فانه فى معنى الرجل الجائى ورجلا معه او لقصد التكثير نحو جاء رجل ورجل اذا لم
تقصد اثنان فقط ويجئ التثنية للتكثير بدون عطف نحو قوله تعالى صفا صفا رد كادكا و
منه كل فرد فان قلت لا يستعمل التعريف المثنى للتكثير نحو لبيك وسعديك قلت التكثير معنى مجازى
للتثنية فيتحمله التعريف باعتبار معناه الحقيقى والمقصود لفظ مشترك بين الالف وما فيه الالف
اللازم لفظا او تقديرا نحو فتى والعصى واحترز بالالف اللازم عن نحو زيدا فى حال الوقف
فانه لا يسمى مقصورا وكذا من اضربا فى وتقفا ضربن سمى مقصورا وكذا من اضربا لانه ضد الممدود
او لانه محبوس للحركة والقصر الحبس ان كان الفه عن واو اى منقلبة عن واو والمتبادر
منه معلومة الانقلاب عن الواو ولان الاحكام انما تعلق على ما تعلم هو ثلاثى اى على ثلاثة احرف

قلت ذلك الالف واو والاولى ردت الى الواو لان رد الشيخ الى اصله لا يسمى قلبا
والا اى ان لم يكن كذلك اما بان يكون معلومة لانقلاب عن الياء او عن مجهله عن شيخ
بل يكون الفا اصليا كالف الى وعلما ومتى وعلى واذا كذلك فان الالف فى الاسماء العربيه
المبنى اصلى او مجهوله الاصل وذلك بان تقع فى متمكن لا اصل ولم يعرف اصلها او كان
عن ثلاثى فالياء هذا مذهب البعض والاشهر فى الالف الاصليه ومجهوله الاصل التى
لم تمل او املت ولم يخرج جهة لامالة فى كونه اصلها الياء الواو كذا فى الرضى ومن جعل فى
مجهوله الاصل وجعل الممالة مطلقا مردوده الى الياء فقد خالف الرضى ولا بد من سند قوى
حتى يكون المرضى ومن تصدى لحمل كلام المتن على ما هو الاشهر فقد وقع فى التعسف الى
غير المرهذا ولو اكتفى المص بقوله فان كان الفه عن واو لكفاه لان الالف فى غير الثلاثى
مطلقا منقلبه عن الياء لان كل واو وقعت رابعه فصاعدا تقلب ياء لا محاله والممدود
كالمقصور ان كانت همزته اصليه اى غير منقلبه عن اصلى او زائد ولا زائده فقلبه بما للتاء
لكونها زائده او منقلبه عن زائده ثبت مستعمل او ماض ويؤيد الثانى قوله فيما بعد
قلت وحكى ابو على جواز قلبه واوا امثاله قراء صيغه مبالغه لحد القراءه او للتمسك من قراء
بمعنى تنسك اجمع قارى فالكل هى مع ثبوت الهمزه فى الاشهر وان كانت للتأنيث قلبت واوا
اما القلب فلانها فى الاصل مقصوده سلب واما القلب بالواو فللتحرز عن اجتماع ياس
فى حال النصب والجر وقد جاء سويها وقلبها ياء وحذفها مع الالف اذا كان بعد اربعة
احرف نحو قاصعان وخنفسان دفعا للتطويل وليس بقياس خلافا للكوفيين والا اى ان
لم يكن اصليه ولا للتأنيث فالوجهان القلب واوا والاثبات سواء كانت زائده للالحاق
كعلباء فانه ملحق بقرطاس او منقلبه عن واو او ياء والمتبادر تسويه الامرين لكن فى الرضى
ان ابدال همزة الالحاق اولى من الاثبات وابدال همزة كساء ورداء مرجوح والاثبات هو
الاولى وفيه ايضا ان الهمزه المبدله قد تبدل ياء ولا يقاس عليه خلافا للكسائى وفى
الترجمه الشريفه ان المشهور رداءان ولو صح فمبنى على ما فى الرضى ولا يصح ان يقاس عليه
لما فيه ان الصحيح ان يترك المص فوجهان ليحمل على الاثبات والرد الى الاصل واما قوله فالى

بعد ان الامر منحصر في الرد الى الواو او الاسبات مع ان المنقلب عن الياء لا يكون الا بالاستعمال
ردا مان قلنا بشئ لان ردا بان لا يجب ان يكون المنقلب عن الفاء مردودا الى الياء
لجواز ان يكون شاذا لا يقاس عليه وربما لا يهتدى وجه عن معرفته كمعنه نسبه ماخذ فلا نم
نسبا فلا يعود في التثنيه الا في خمسة الفاظ اخ واب وحم وهن وذات دون ذو وربما
يقال اخان وابان ويقال حمان وهنوان للضروره وابعد منه ثنيان واما يدان فيقال
يدى كعصا وهو لغة في يد وكذا دموان ودميان يقال دما او دمى على اختلاف في ان
اصله واو او يا وهو لغة في دم ودميان شاذ عند من جعله واو يا وبالعكس عند من خالفه
ويحذف نونه بالاضافة اى وجوبا وقد يحذف جوازا في الصفه العامله اذا كانت مع
اللام وحذفت تاء التانيث في خصيان واليان تنبيه على حال اللفظين ورد على من قال هما
تثنيان خصى والى ومما المثنان في خصيه واليه او الخصيان والاليان موضوعان بها
من غير الا سى الخصيه والاليه دليل المقصود بان قاعده يسمه خصيه والية حتى يحب انه
سد الوجوب مع انه جاء خصيان واليان بل المرجح بدون الياء الا للضروره وانه لا وجه
لتغير الاسلوب والعدول عن يحذف الى حذفت ويجوز يسمه اسم الجمع والجمع المكسر
الغير الاقصى بتاويله بالجماعتين فيقال جمالان وجمالان وقد يثنى الجمع في ازالوا جد
لارادة تكرير الفعل فيقال الناس اراد به الولي وبه فسر القيا في جهنم ورب ارجعوني
اى ارجع ارجع ارجعني وقد يقدر يسمى كل جزء من الشئ باسمه فيسمع المبني مقامه
او الجمع وقد ينزل المتعدد منزله الواحد لعدم تفارق اجزائه او لغير ذلك فيطلق عليه المفرد
نحو عينى الانسان وقوله تعالى ويكونون عليهم ضدا وقوله وهم لكم عدو واذا اضيف
المثنى لفظا او معنى الى تثنيه والاولى جزء الثانيه يجمع او يفرد الاولى كراهة توالى
المثنيين مع كمال الاتصال بينهما لفظا ومعنى والجمع اولى نحو قلوبكما وقلوب لكما واذا فرق
المتعدد فالافراد لا غير نحو زيد وعمرو واما اذا لم يكن الاولى جزء من الثانيه فان لم يؤمن
اللبس نحو غلامى زيد وجب التثنيه وان من جاز الجمع قياسا عند الفراء ويونس وغيرهما
يدعى السماع نحو ضع رحالهما لانه لا يكون في الاغلب للمعرفين الارحلان المجموع احساره على

الجمع الاشهر منها على ما خص من اسم ما دل على احاد خرج به ما ليس بجمع ولا اسم
جمع والمراد الدلالة وضعا لئلا يخرج المساجد ونحوه في تغيير المساجد ونحوه لانه وان كان المراد به
واحدا الا انه لكن لا وضعا بل تجوزا لكن ينبغي ان يراد بالاحاد اعم من الوحدات وما
يتصف بها ليشمل الرجال والمآت والالوف الا ان يقال كل ما هو والف متصف بالوحدة
حين جمع فالمراد بالاحاد المتصف بالوحدات فقول الرضي ان قوله ما دل على احاد يشمل اسم
الجمع كرهط واسم العدد كثلثه وعشره محل نظر اذ الثلثه والعشرون لا يدلان على
احاد بمعنى المتصفه بالوحدات وضعا بل على الوحدات فقط وقوله مقصوده بحروف مفرده
اخرج اسم الجميع لانه لم يقصد احاده بحروف مفرده ولو حذف المقصود لم يسب مقصوده
لانه يخرج اسم الجمع بسبب الدلالة بقوله بحروف مفرده فقوله بحروف مفرده متعلق بمقصوده
لا يدل لئلا يكون مقصوده تطويلا فمن قال بحروف مفرده جاز ان يتعلق بدل فقد نزل من
قال جاز ان يتعلق بهما على سبيل التنازع فقد تكلف لاعتبار قيد للدلالة يستغنى عنه
بقيد القصد ولا معنى للمفرد هنا الا ما يقابل المثنى والمجموع فيدور التعريف ويخرج اكالب
فانه جمع اكلب فهو بحروف اكلب والاكلب ليس بمفرد فضلا عن ان يكون مفردا كالب الا ان
يقال الكالب مفرد الاكالب ايضا تامل والمراد بمفرده ما يعم المفرد المحقق والمقدر فان
نحو جمع لظهور خواص الجمع فيه من الرد الى الواحد في النسبه واسناد المصغر وما
الفعل المسند اليها ونحو ضمير المؤنث اليها مع انه لا مفرد لها فقدرناها لها نساء كغلام ومحمل
النسوه جمعا له كغلمة كغلام والمراد بحروف مفرده حروف الاصول لئلا يشكل بطلبه لطالب
والمراد اكثر حروفه لئلا يشكل بسمارج جمع سرجل ولا يخفى ان مفرده لا يكون مفرده الا
بغير ما له ليحصل الجمع فقوله بتغيير ما توضيح لا مدخل له في الاحتراز ولا بد من قيد
الحيثيه ليدخل فيه حضاجر علما ويخرج عنه قال الرضي لا يخرج بقوله بتغيير ما حما السلام
فانه كفى تغيرا ما فيهما من كون الواو والنون والالف والتاء من تمام الاسم يعني كفى للتغيير
انتقال المفرد من الاستقلال الى الجزئيه لا يشكل في شمول تعريف جمع الصحيح عليهما لانه عرف
بما لم يتغير فيه بناء الواحد ويمكن ان يفرق بين تغير بناء الواحد وتغير الواحد فان الواحد

يعتبر بالاشتمال من الاستقلال الى الجزئية ولا يعتبر بناؤه وصيغته فنحو تمر وركب ليس
الضمير للجمع فافراده على مقتضى اللفظ بجمع اما نحو تمر فللوجهين احدهما انه لا يدل على احاد
على جنس ربما يطلق على واحد وربما يطلق على اثنين وعلى كثير وثانيهما انه ليس بحروف
مفرده بتغير اذ ليس تمر بمفرده ولا تمر مغير تمرة بل تمرة مغير تمر لانه زيد التاء على الجنس ليدل
على واحد مميز عن سائر احاد الجنس ولذا لا يزاد في تراب وخل فلا يقال ترابة وخلة لانه
ليس لهما واحد مميز واما نحو ركب فلانه ليس راكب مفرده ولا ركب مغير راكب اذ ليس الركب
من اوزان جمع القلة ويصغر ويحمل منصوبا وتوحيد الضمير الراجع اليه فلو كان جمع راكب
يعتبر فيما جاز فيه هذه الامور على الاصح جملة معترضة في تعليل هذا على الاصح فلا يرد
ان الخلاف لا يتفرع مما سبق وفيه اشارة الى مذهب الفراء حيث جعل نحو التمر والراكب
جمعا والى مذهب الاخفش حيث جعل اسم جمع له مفرد من حروفه جمعا واما ما ليس مفرد يوافق
لفظه في الحروف فليس بجمع اتفاقا والمراد بقوله نحو تمر وركب ما له واحد توافقه في حروفه
ونحو فلك اي ما يطلق على الاحاد المقصودة وفيه خواص الجمع وليس له واحد اصلا او
واحد يغايره في اللفظ جمع اما ما له واحد لا يغايره فلاعتبار تغييره كما في فلك فانه
حكم فيه بان فلك المفرد اسكن على موازنة قفل وباجمعه الى موازنة اسد فصار ضمه بمنزلة عارضة
حكما وهجان للابل البيض اسكن باجمعه الى موازنة رجال عن موازنة حمار كانت له كسرة النفر
الابيض واما ما ليس له واحد اصلا كما في نسوة فيقدر مفرد له محذوف كما عرفت ولا يخفى ان في ما
ـه ما قيل في فلك وهجان تكلفا في الغاية والاقرب ان يقدر لهما ايضا مفرد فيقدر للفلك
فلك كاسد وللهجان هجن كرجل ومن البين ان المصادر المستعملة في الاعيان ليست بجموع
فيما لا يعتبر اعتبار الاصلها فلا يثنى ولا يجمع وربما يثنى باعتبار حالها لكن لا يؤنث اصلا كذا في
الرضي والمستفاد من القاموس انه اختلف في فلك هل هو مشترك بين الواحد والجميع او ما
للجميع جمع لما للواحد فينبغي ان يعتمد قوله نحو فلك جمع بقوله على الاصح كما قيد سابقه وهو صحيح ومكسر
ويستفاد من قوله جمع المكسر فيما بعد ان يسمى الصحيح ايضا جمع الصحة فالصحيح ما لم يتغير
بناء واحده والمكسر يتغير فيه فالصحيح لمذكر اي لاحاد مذكرا وبمفرد مذكر كذا وينبغي ان يراد به كونه

بمذكر غالبا لئلا تشكل بسنين وارضين واخواتها وكذا قوله ولمؤنث لئلا تشكل بسجلات
ولهذا سمي الاول المذكر والثاني جمع المؤنث ولا يخفى ان التقسيم بالمذكر والمؤنث لا
يخص الصحيح لكن تخصيصه عرض التقسيم فلذا خصص فالمذكر اي لجمع المذكر بحذف المضاف
لان المسمى جمع المذكر لا الجمع المذكر كما قدمه الشارح ما لحق اي جمع مصحح مصحح لحق
آخره واو مضموم ما قبلها او يا مكسور ما قبلها ولا يخرج نحو مصطفون ومصطفين لكسر ما قبل الياء
وضم ما قبل الواو في الاصل والفتح طار لكن قوله وان كان مقصورا حذفت الالف يدل
على ان الواو نحو المقصود لا اصله فلم يلحقه واو ما قبلها ضمه بل واو ما قبلها الف فما قيل
وبعض ما يتعلق بشرح التعريف يحال الى مظنته المستعدة بمعرفته مما سمعت في تعريف
المثنى ويخرج عن التعريف نحو سنين وارضين فانه ليس جمعا مصححا لتغير بناء الواحد مع
انه جمع المذكر كما يدل عليه قوله وشذ نحو سنين وارضين الا ان يتكلف بدعوى ان
تغير سنة وارض بعد جمعهما على الصحة ولا يعتبر في وقت الجمع وقولهم في تعريف جمع الصحيح
ما سلم بناء واحده محمول على انه لا يكسر للجمع اما لو طرأ انكسار بعد الجمع فلا يضر في الصحة
ولو ان مسوحه ذكر المزيد لتوضيح وقوله ليدل على انه معه اكثر منه لمزيد توضيح ولهم
يذكر قوله من جنسه لانه لا يتوقف عليه التعريف حتى يجب اتيانه وقيل اعتمد على السابق
الذهن اليه مما ذكر في تعريف المثنى والاولى ان يدل الاكثر بما يزيد عليه اذ لا كثرة في مزيده
وههنا بحث يتجه على المثنى ايضا وهو ان الجمع موضوع للآحاد والمثنى للاثنين لا لآت
مع الواحد اكثر منه او مثله فالالف علامة الاثنينية والواو علامة الجمعية لا للدلالة على
معية شيء لشيء فاحفظه لا يقال قوله ليدل الخ لاخراج عشرون واخواتها لصدق باقي
الحد عليه لانا نقول لم يدخل في الجنس وهو جمع مصحح نعم ما ذكرت بان توضيح مما يتعلق
فان كان آخره ياء قبلها كسرة احترز به عن ما قبلها سكون نحو ظبي فانه كالجاري الصحيح
والواو المضموم ما قبلها وان كان يستحق الحذف لكن لا يوجد اسم متمكن يكون في آخره واو
كذلك فلذا لم يتعرض له ولو كان الياء مبدلة عن الهمزة وجوبا لا يحذف كما يجيء في علم التصريف
حذفت اي حذفت الآخر اشعر الآخر لكونه ياء وجعله للياء خلاف السوق يدركه صاحب

الذوق وينبغى ان يقول حذفت بعد نقل ضمتها الى ما قبلها ليستبين حال ما قبل الياء اذ لا وجه
لبيان حال ما قبل الالف دون الياء وان كان اى الاسم او آخر الاسم مقصورا حذفت الالف
من وضع الظاهر موضع المضمر على السالى فالراجح الاول وبقى ما قبلها مفتوحا لا محالة خلافا
للكوفيين فى الالف الزائدة نحو عيسون فانهم يجوزون ضم ما قبلها مثل مصطفون لا وجه لحمل
المقصور دون ما آخره ياء وشرطه اى شرط صحة الجمع بالواو والنون ان كان ما يجمع اسما ان يكون علما
او مصغرا نحو رجيلون صرح به فى التسهيل يعقل اى فان يكون مذكرا علما يعقل كما ارشد
اليه قوله وان لا يكون افعل فعلاء ففى العبارة ما يرى من آثار الاهمال لكن ما ذكره ارضى
ان فيه الفاء الشرط بين المبتدء والخبر مع امكان جعل ما جعل خبرا جزاء وجعل مجموع
الشرط والجزاء خبرا لا يجوز نحو اما ان جئتنى اكرمك فانه يجوز جعل اكرمك جزاء وجعل
مجموع الشرط والجزاء خبرا فلا يجوز جعل اكرمك خبرا وما نحن فيه ليس من هذا القبيل
كما لا يخفى ويرد ايضا انه ان اريد بالمذكر مذكرا بمعنى سواء كان فيه علامة تانيث اولا يلزم
صحة جمع طلحة بالواو والنون وهو ممنوع عند البصريين وان جوزه الكوفيون طلحون بسكون
اللام وابن كيسان بفتحها كما فى جمع المؤنث والسماع مع البصريين وان اريد المذكر من كل وجه
يلزم عدم صحة جمع حبلى ورقاء علمين لمذكر بالواو والنون مع انه لا خلاف فى جوازه وقيد
قيد فى التسهيل العلم بقوله وهو ان لا يكون معربا بحرفين كزيدين وزيدين وعشرين اعلاما
وان لا يكون مركبا اسنادا ولا مرجا مجمع سيبويه وبرق نحره علمين بالواو والنون وان كان
الاسم الذى يجمع صفة مذكر يعقل اى فان يكون مذكرا تعقل حقيقة او حكما بان نزل منزلة العقلاء
نحو رايتهم لى ساجدين وينبغى ان يراد به مذكرا بالمعنى بقرينة قوله ولا تاء التانيث مثل ينبغى ان
تعمل يعلم ليشمل قوله تعالى فنعم الماهدون لورودهم تعالى عن العمل وفيه انه ليس قياسيا
بل مقصور على السماع كنحن الوارثون ولا يقال نحن الرحمون صرح به التسهيل وانه جمع بمجاز
لجعل الواحد بمنزلة متعدد وان لا يكون افعل فعلاء ولا احصر الاوضح لا يكون افعل فعلاء
بدون العاطف وان يكون صفة لمذكر يعقل مثل احمر لا افعلان فعلى مثل سكران ولا
مستويا فيه المذكر مع المؤنث هكذا كان حق العبارة وكانه سقط المذكر عن قلم الناسخ مثل

وصبور صه

جريح بمعنى به فعيلا بمعنى مفعول وكذا الت*** بمعنى به فعولا بمعنى فاعل والمراد باستواء
المذكر والمؤنث الاستواء في الجملة والا فعند حذف الموصوف يلحق التاء فيقال مررت
بقتيلة بني فلان واستثنى منه الرضي الخماسي لانه يكسر ويكسر فلم يبق الا التصحيح فقالوا
صهصلقون وصهصلقات في جمع صهصلق كجحمرش وهي العجوز الصخابة والصوت الشديد
على ما في القاموس وكأنه وجده الرضي للرجل ايضا والا فكيف يصح صهصلقون ولا تاء
التأنيث فعل بمعنى عنه قوله مذكر ويحترز به عنه ولا مستويا فيه مع المؤنث ويحذف
نونه وجوبا بالاضافة وجوازا بغير الاضافة في اسم فاعل مع اللام والعمل وسيأتي وفي
الضرورة وفي الاختيار قبل اللام الساكنة ومنه ما جاء في السواد اكم لذائقوا العذاب
بنصب العذاب وقد شذ بحوستان جمع ... بكسر سينه في الجمع وقد يضم غير للتنبيه على
انه ليس بجمع سلامة في الحقيقة وارضين بفتح الراء وقد يسكن فان قلت ينبغي تقديم بيان
شذوذهما على حذف النون لانهما متعلقان بقاعدة الجمع بالواو والنون ولا تعلق لهما
بحذف النون بالاضافة قلت كأنه اراد شذوذ سنين باعتبار عدم حذف نونه بالاضافة
ايضا كما في قوله دعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا والجموع الشاذة
بالواو والنون على ما ضبطها الرضي عدة منها بنون في جمع ابن جعل شذوذه لان قياسه
ابنون وانما بني من اصل ابن وهو بنو كعنس وحذف اللام في الجمع نسيا كما حذف في الواحد
والا لقيل بنون بفتح ما قبل واو الجمع فان قلت كيف جعل شذوذه لان القياس ابنون ولم
يجعل لانه غير علم قلت نبهم من القاموس انه صفة حيث قال وبنت لبس على بنيه وانما هو
صفة على حدة الحقوها التاء للالحاق ثم ابدلوا التاء منها ومنها ابون واخون ومنون
وشذوذها لكونها غير علم ولا صفة ومنها ابينون واختلف في وجه شذوذه اذ لا شذوذ
في جمع المصغر العاقل فقال البصريون هو مصغر ابنى على افعل كاضحى بمعنى ابن وشذوذه
لانه لم يوجد ابنى وانما قدر لتصحيح هذا المصغر وقال الكوفيون هو مصغر ابن كادل جمع ابن
على الاصل وبجمع فعل على افعل على سبيل الشذوذ كاجبل وازمن في جبل وزمن وشذوذه
لشذوذ جمع فعل على افعل وقال الجوهري هو مصغر ابن بجعل همزة الوصل قطعا وشذوذه

لذلك فعلى كل من هذه التوجيهات ليس شذوذه باعتبار الجمع بل باعتبار مفرده
واما جمعه فعلى القياس فليس مما نحن فيه ومنها هيدهون جمع دهيده تصغير دهداه كصلصال
وهو صغار الابل ومنها انكرون تصغير انكر كارنب بمعنى بكر لولد الناقه ولو وجد انكروا
بما قدر تصحيحا لانكر فرده لجمعه ساذ ومنها اهلون في جمع اهل وهو اسم غير علم ومنها
عليون لو جعل جمع عليه بمعنى المكان المرتفع ولو جعل علما لديوان الخير منقولا من الجمع بمعنى
المنسوبين الى العليه فلا شذوذ فيه ومنها البلغين والترجمين والبرحين والفتكرين
للدواهي ومنها العالمون ان لم يكن صفه واما سنه ونظايرها مما لم يأت لها تكسير من الاسم
الذي عوض من لامه تاء التأنيث المفتوح ما قبلها فشاع جمعها بالواو والنون على حذف
القياس ولا يخفى ان هذه الضابطه لا تغني عن السماع او معرفه ما لم يكسر وما عوض من لامه
الياء سماعي وربما يجعل نون بعض هذه الجموع الغير القياسيه معتقب الاعراب منونا فلا تحذف
بالاضافه ومنه ستين واربعين وسنين فيلزم الياء ومما ينبغي ان يعلم ان اشتراط التذكير
معناه انه لا بد من المذكر في المفرد فاذا كان البعض مذكرا والبعض مونثا يجمع بالواو والنون
لان المذكر يغلب المونث وكذا اشتراط العقل فيغلب العاقل غير العاقل ومنه العالمون
للجميع ومما يجب التنبيه عليه كيفيه جمع المركب فالذي مركب غير اسنادي يثنى ويجمع فيقال
بعلبكا وبعلبكون والذي مبني او جمله لا يثنى ولا يجمع بل يقال ذوا خمسه عشر وذووا خمسة
عشر وذوا تأبط شرا وذووا تأبط شرا وذاتا شاب قرناها وذوات شاب قرناها
وذوات شاب قرناها وذوات شاب قرناها والاضافي يثنى ويجمع منه المضاف لا غير فيقال
عبدا مناف وعبدو مناف الا الكنى فانه ربما يثنى ويجمع منها الجزآن والاولى الاقتصار
على المضاف وان كان المضاف ابن كذا وذو كذا علمين كانا او لا فيقال للعاقل بنو كذا
وذو كذا وابناء كذا وذوا كذا ويقال لغير العاقل وان كان مفرده ذوا وابن نحو ذو
القعدة وابن عرس بنات عرس وذوات القعده والمونث ما لحق آخره الف وتاء
لم يرد بالتاء ما شاع ارادته مما يقلب في الوقف هاء وما عبارة عن الجمع بل الجمع المصحح فلا يرد
مفرد لحق آخره الف وتاء كسعلاة ولا خفاء في ان الحاق الالف والتاء كالواو والياء في جمع المذكر

لدلالة على ان معه اكثر منه من جنسه ولا اختصاص لهذا العرض بجمع المذكر كما توهم بما به
وشرطه ان كان صفة ولم مذكر فان يكون مذكره الاخر ان كان صفة لها مذكر فان يكون
جمع بالواو والنون واورد عليه ربعة وعلامة للمؤنث فانه يقال فيهما ربعات وعلامات
ولهما مذكر لم يجمع بالواو والنون بل بالالف والتا، وهي ربعة وعلامة للمذكر وان لم
يكن مذكر فان لا يكون مجردة عن علامة التأنيث يرد عليه صفة مذكر غير العاقل ونصغره فان كثيرا
منهما ليس له مذكر مع انهما يجمعان بالالف والتا، اطرادا وكذا الخماسي لاصلي الحروف نحو
جحمرش وصهصلق فانه يجمع بالالف والتا، لاستلزام جمع تكسيره كحايض اذا اريد به الثبوت
وطالق كذلك واما اذا اريد بهما الحدوث فيقال حائضة وطالقة فلم يجمع المجرد هذا الجمع
بل جمع جمع التكسير فرقا بين المجرد وغيره كذا في الرضي ويستفاد منه ان غير المجرد لا يجمع جمع التكسير
فلا يقال لحائضة حيض كما يقال لحايض والا اي لم يكن وعند حراده لانه عطف على ان كان صفة
فهو في حيز شرطه وفي تقدير شرطه ان لم يكن صفة جمع مطلقا ولا يخفى سماحته لفظا ومعنى
لا نحو لا شرطه فلا معنى لجعله في حيز قوله وشرطه قال الرضي والسهيل لا يجمع لاسم المؤنث
العنس لحقيقي المجرد عن العلامة الاسماعا فلا يقال قدرات وعقربات ومارات ويقال سموات
وكاسات وسمالات في الرياح ويستفاد من تفصيل الرضي لما يجمع من الاسماء هذا الجمع ما
انه لا يجمع هذا الجمع ان يكون علما لمؤنث او يكون التاء فيها ظاهرة او يكون فيه الف تأنيث
ولا يكون اسما لمذكر حقيقي او علم غير العاقل المصدر باضافة ابن اوذ ونحو ابن عرس وذي
العقدة وفي ما سوى ذلك سماعي الا انها غالبة في جنس مذكر لا يعقل ولم يات فيه التكسير
كحمامات وسرادقات وفي الخماسي لاصلي الحروف كسجلات وحبالة الفزا، قياسا وللجموع
التي لا تكسر كجمالات وصواحبات وسوبات فلا يقال اكلبات لجمع اكالب ومن المباحث
المهمة في هذا الباب معرفة جمع فعله مثلثة ملفوظة اليا، ومقدرها كما في دعد وهند وام
فانها في التقدير دعدة وهندة وامة وقد استوفها المصنف في التصريف وستعرفها
ان شاء الله تعالى جمع التكسير من قبيل اضافة المسبب الى السبب لان الجمع حصل بالتكسير
ما تغير بناء واحده كرجال للعقلاء او للكره وافراس لغير العقلاء او للقلة فنسبه بالمثالين

على انه لا يختص بالعقلاء وبجمع الصحيح او لا يختص بالكثرة والقلة جمع القلة اى الموضوع للقلة
فما فوقها الى العشرة دون ما فوقها افعل وافعال وافعلة وفعلة كاكلب وافراس وارغفة
وغلمة وزاد بعضهم فعلة كطلبة بدليل هم اكلة رأس فى مقام التقليل والدليل انما يكون
قويا لو افيد القلة مع اطلاق الاكلة من غير اضافة الى الرأس وزاد بعض آخر افعلاء كاصدقاء
وجمعا الصحيح ويرد فيهما الرضى وصوب كونهما مطلق الجمع والدليل على كون
الاوزان الاربعة للقلة انك اذا استعملتها فيها واعلم ان اوزان الاربعة للقلة اذا وجد
للكثرة جمع فاذا لم يوجد فهى مشتركة وكذا ما عداها للكثرة مما جاء منه جمع قلة والا فهى مشتركة
واذا وجدا فقد يستعار احدهما للآخر ذكر الاسماء المتصلة بالفعل متصلة بالفعل لشدة
التناسب فلذا اخرها وقدم المصدر لانه اصلها عند البصرية والبواقى فرعه فقال المصدر
اسم الحدث اى ما قام بالغير فدخل فيه اسماء المصادر وجميع اسماء المعانى كالسواد والبياض
بل اسم الفاعل والمفعول واسم التفضيل والصفة المشبهة فانه لم يرد باسم الحدث ما يكون
تمام معناه الحدث والا يخرج عنه الصوغ والمنوى بل ما يدل عليه وضعا لكونه موضوعا له
او جزؤه فاخرج ما عدا المصدر بقوله الجارى على الفعل مريدا به مذكورا بعد الفعل المسبق
منه معمولا له منصوبا على انه مفعول مطلق على ما هو احد معانيه الاصطلاحية وبهذا استبان
انه يكفى فى التعريف الجارى على الفعل وهو معدود من الثلاثى سماع اى مسموع لا يحصل الا
بالسماع ومن غيره فى تقدير وهو من غيره لئلا يكون من عطف معمولى عاملين مختلفين من غير
تقدم المجرور فانه لا يصح عنده ومن غير قياس فله فى كل باب قياس فيقول كل ما هو مصدر
افعل افعال نحو اخرج اخراجا من غير توقف على سماع من العرب واستخرج استخراجا
كذلك فالجملة مؤكدة للحكم السابق او معللة وليس القياس ان كل فعل من غير الثلاثى مصدر
بزيادة الف قبل آخره فان كان قبل الآخر متحركا كسرت الاول فقط وان كان ثالث متحركات
كسرت حرفان من اوله لانه على هذا القياس لا يكون مصدر تفعلل وتفاعل وتفعل ونظائرها
قياسا ويعمل عمل فعله المتعدى او اللازم من غير تفاوت ولا يبعد ان يدرج فيه عمله
عمل الفعل المجهول اذا كان مصدرا مسندا للمفعول بان يقال اعجبنى اخراج زيد بان يكون زيد

مفعول ما لم يسم فاعله للاخراج لانه بمعنى الكون مخرجا على صيغة المفعول لا بمعنى الكون مخرجا على
صيغة الفاعل وانما صرح بقوله ماضيا او غيره بيانا للتفاوت في العمل بينه وبين اسم الفاعل
والمفعول المشروطين بان لا يكونا بمعنى الماضي ذلك ان تقول صرح به للرد على من قال لا يعمل
المصدر بمعنى الحال لان عمله لكونه في تقدير ان مع الفعل والفعل مع ان لا يكون بمعنى الحال
لان ان يخص المضارع بالاستقبال وان لا يعمل الماضي وعبارته اوفق بالمقصد لا ولحث
لم يقل حالا او غيره ومعنى كون المصدر ماضيا وحالا ومستقبلا مع عدم دلالته على الزمان
ان يكون الحدث الدال عليه في الماضي او الحال او المستقبل وكذا في غيره من الاسماء فاحفظه
اذا لم يكن مفعولا مطلقا لانه لا يعمل في جزء من هو اصل في العمل لئلا يلزم ترجيح المرجوح
ولا باس بايهام العبارة ان القصد لعموم العمل لا لاصله حتى ان كونه مفعولا مطلقا لا ينافي
عمله بل عمله ماضيا او غيره لانه تداركه بقوله وان كان مطلقا الخ ولا بد ان لا يكون مصغرا انضا
وكذا ساير الاسماء المتصلة بالفعل وكانه لم يذكره اعتمادا على ما سيقول في قسم التصريف ان
الاسم العامل لا يصغر ولا يخفى انه فات المص حسن الترتيب لان مقتضاه اتصال قوله واذا
كان مفعولا مطلقا بهذا القول وباخر قوله ولا يتقدم معموله عليه لكونه في تقدير ان مع
الفعل ومعمول مدخول ان لا يتقدمها وكل ما يرى متقدما على المصدر يقدر له عامل ويحمل
المصدر المذكور بعد هذا المعمول مفسرا للمقدر وذلك تكلف لا يساعده الوجدان ان يكذبه لاتمام
هذه الدعوى المناسبة منجعلهم اياه في تقدير ان مع الفعل مصححا بعمله فلذا خالفهم
الرضي في الظرف لكثرة تقديمه على المصدر فلم يرض بالتكلف في ذلك الكثير على ان الظرف
يكفيه رائحة الفعل ولا يجب ان يكون المؤول في حكم المؤول به من كل وجه ولا يضمر فيه الاولى
ولا يستتر فيه لان معمول المصدر يكون مضمرا في المصدر ولا يكون مستترا فيه ومن قال فرق
بين الاضمار وبين الاضمار في الشيء فان الاول ايراد الضمير والثاني جعله مستترا في الشيء
فقد غفل عن عبارة المص في بحث تنازع الفعلين حيث قال فاذا اعملت الثاني اضمرت الفاعل
في الاول وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار ولا يخفى ان الاستتار
لا يكون الا للفاعل فهذا من احكام فاعل المصدر لا معموله مطلقا فالاولى تاخيره عن قوله ولا

يلزم ذكر الفاعل والاولى ويجوز ترك الفاعل فان فاعله لا يتقيد ايضا وقوله ذكر الفاعل
لا يشتد عدم تقديره ايضا ويجوز اضافته الى الفاعل : مع بقاء كونه فاعلا ويكون
مرفوع المحل بخلاف الصفة فانه اذا اضيف الى الفاعل وكلمة قد لتحقيق هذا المعنى لتصرفه
فاعل ويصير الفاعل فضلة فى التقدير منصوب المحل وقد يضاف اقل من الاضافة الى
الفاعل وكلمة قد لتحقيق هذا المعنى الى المفعول اى مفعول كان سوى مفعول معه ويجوز
حمل توابع المضاف اليه المصدر على محله وقال الاندلسى ظاهر كلام سيبويه المنع واعماله
باللام قليل وقالوا اكثر عمله مع التنوين وخالفهم الرضى وجعل اكثره مع الاضافة الى
الفاعل قيل لم يوجد فى القرآن اعمال المعرف باللام الا بالتسوية بحرف الجر لا يحب الله الجهر
بالسوء والسر فى كون عمل المعرف باللام ضعيفا فى المصدر قويا فى اسم الفاعل والمفعول ان
اللام الداخلة عليهما موصولة بجعلهما بمنزلة الفعلين واللام فى المصدر تمنع تاويله بان مع
الفعل وهو مدار عمله وان كان مطلقا تفهم منه انه قد يسمى المفعول المطلق بالمطلق
فالعمل للفعل : اى حق الفعل فهذا للتنبيه على جهة عدم اعمال المفعول المطلق او المعنى
انه اذا وجد معمول عند المفعول المطلق فالعمل ليس له بل للفعل وان كان المفعول المطلق
بدلا منه اى من فعله والمراد بالبدلية كون فعله يحذف وفاقا فوجهان ان شئت فهو
معمول للمفعول المطلق وان شئت فهو معمول للفعل اسم الفاعل ما اشتق من فعله هذا التعريف
صادق على المذهبين الا انه عند البصريين الفعل بمعنى المصدر قال سيبويه يسمى المصدر فعلا
وحدثا وحدثانا وعند الكوفيين بعبارة المشهور وكانه بجعل التعريف صالحا للمذهبين اختار
لفظ الفعل على المصدر لمن قام به يريد لما قام به على سبيل التغليب فلا يرد انه لو كان
كذلك لا يكون اسم الفاعل صفة لان الذات فيه لا يكون فى غاية الابهام ولا ما قيل انه يخرج
منه اسماء الفاعلين المخصوصين بغير العقلاء كالصاهل والناهق والعاوى لا يقال
يشكل بنهاره صائم اذ لو كان موضوعا لمن قام به لما صح هذا التركيب لانا نقول وضعه لمن
قام به لا يمنع اسناده مجازا الى من لم يقم به والمتبادر من التعريف انه حقيقة فيمن قام به
الحدث فى المستقبل والماضى مع انه مجاز فى الاول اتفاقا وفى الثانى عند بعض بمعنى الحدوث

بخلاف الصفة المشبهة فانه بمعنى الثبوت عند المص او اعم من الثبوت والحدوث كما
صرح الرضى وبخلاف اسم التفضيل فانه معتبر فيه على الاطلاق من غير تقييد بالحدوث
ولا بالثبوت ولاعتبار معنى الحدوث فيه يعدل من صيغ الصفة المشبهة الى الفاعل اذا
قصد الحدوث فيقال حاسن وفارح وصاعب وهذا مطرد على ما قال الرضى ويحكم بان
المستعمل فى الثابت مما هو على وزن الفاعل كالرازق والعالم فى اسماء الله مجاز وصيغته
من مجرد الثلاثى اى غالبا فلا ينتقض بصيغ المبالغة ومحب من احب كما فى التسهيل وبيان
الصيغة من تتمة التعريف لانه يصح بمعرفتها اسم الفاعل بحد انضاح فلا يرد انه خروج من
وظيفة النحو الى وظيفة التصريف والمراد بالثلاثى ما يكون ماضيه على ثلثة احرف فقوله من مجرد
الثلاثى يحصر صيغة الفاعل فى الثلاثى او ما يكون الحروف الاصول من ماضيه ثلثة فقوله
من مجرد الثلاثى للاحتراز عن الثلاثى المزيد ويؤيد هذه الارادة ما فى بعض النسخ من
الثلاثى المجرد على فاعل كضارب قال المص ولكثرة الثلاثى وعليه اسم الفاعل على هذا
الوزن سمى اسم فاعل ولم يقولوا اسم المفعل والمستفعل وفيه ان اسم الفاعل ليس بمعنى اسم
على هذا الوزن بل اسم ما فعل الشئ والمفعل والمستفعل لم يأت بهذا المعنى نعم لو قيل
اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والمتدحرج والجاهل لان الاغلب
فيما يبنى له هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد يصح لكان شيئا كذا في الرضى
ويمكن دفعه بان المص لم يرد ان اسم الفاعل بمعنى اسم على وزن الفاعل بل اراد انه جاء على
شخص فاعلا كالمفرح فانه جاعل شخص فرحا ولا المستفعل باعتبار انه طالب الفعل كالمستخرج
فانه طالب الخروج لان هذا الوزن غالب نعم له وجه اختيار الظهر منه وهو ان معنى
الفاعل اكثر وجودا فى افراده من معانى اوزان آخر وبناء التسمية على الاغلب بناء على جعل
الفاعل اسم فاعل مشتق من الفعل اما لو جعل صيغة النسبة اى ما له نسبة الى الفعل
ليشمل الكل بلا كلفة لكن جعله اسم فاعل انسب بالتسمية باسم المفعول ومن غيره اى غير الثلاثى
او غير مجرد الثلاثى وهو الثلاثى المزيد فيه والرباعى المجرد والمزيد فيه والملحق على صيغة
المضارع بميم مضمومة متعلق بالظرف اى حاصل بوضع ميم مضمومة موضع حرف المضارعة

وكسر ما قبل الآخر كمدحرج ومستخرج وفي بعض النسخ كمخرج ومستخرج فان قيل كثيرا ما يكون كسر ما قبل
الآخر بعينه ما كان في المضارع فلا يصح انه حاصل بكسر ما قبل الآخر قلت هذا اذا كان اسم فاعل
اسم الفاعل من المضارع لكنه من المصدر فكما كسر ما قبل آخر اسم الفاعل كسر ما كان في
المضارع وللتنبيه على ان الكسر يحصل في كل اسم فاعل كرر مثال اسم فاعل كان ما قبل آخره
في المضارع مفتوحا لظهور عمل الكسر فيه ثم قال لو مثل بمخرج ومستخرج مثال الكون مثالا لكل مما كان
حرف المضارعة فيه مضموما وغير مضموم وما كان ما قبل آخر مضارعه مكسورا او غير مكسور مذكورا
لكان اولى فتدبر ولا خفاء ان بين قوله على صيغة المضارع وبين قوله بميم مضمومة وكسر ما قبل
الآخر تنافيا اذا الحرف الزائد من جملة الصيغة والحركة ايضا لكن المقصود واضح وهو انه قريب
من صيغة المضارع ولا تفاوت الا هذا وما ذكره هو القياس ومحصن على صيغة المفعول من
احصن وكذا مشهب من اسهب ووارق من اورق على ما في التسهيل وملفج اي مفلس من الفج
وطايح من اطاح ولايح من الح وبين بكسر الميم او ضم الياء من ابان شواذ ويعمل جميع عمل فعله
من رفع الفاعل ونصب ما ينصب فعله بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه
او الهمزة او ما واما اذا فقد شرط معنى الحال والاستقبال فلا ينصب المفعول به واذا فقد الاعتماد
لا يعمل في الفاعل والمفعول به والعمل في الظرف والجار والمجرور يكفيه اذ في رائحة الفعل و
الظاهر ان الحال والمفعول المطلق مثل الظرف كذا يستفاد من الرضي فعبارة المتن غير واضحة
والمراد بالاعتماد الاعتماد في العمل على هذه الاشياء والمراد بصاحبه ما سوى اللام لانه لا
حاجة معه الى كونه بمعنى الحال والاستقبال وما سواه المبتدأ وذو الحال والموصوف وسميت
صواحب لتشابهها في الاغلب وانما قلنا في الاغلب لئلا يشكل بزيد ضارب ابوه لان صاحب
الضارب الاب لا زيد والاولى تبديل الهمزة بالاستفهام وما بالنفي كما في عبارة الجزولي قال
الرضي اشتراط معنى الحال والاستقبال مع الاستفهام والنفي ظاهر عبارة النحاة والاولى انهما كاللام
وقال الرضي والهمزة اعم من ان يكون مذكورا نحو قائم الزيدان ام قاعدان والنفي اعم من الصريح
وغيره نحو انما قائم الزيدان والاخفش لا يشترط في عمله وعمل نظايره شيئا فان كان للماضي وجبت
الاضافة معنى في بيان ما يتعلق به ولا يصح ايراد المتصل معمولا هذا في المفعول به كما نقلناه لك

عن الرضى فانه يوقع الفاعل مطلقا خلافا للكسائى وهذا الخلاف مبنى على خلافه
فى اشتراط معنى الحال والاستقبال وكذا قوله وان كان معمول آخر فيعمل متعديه فيه
خلاف الكسائى فكان الاولى ذكر الخلاف بعد قوله بشرط معنى الحال والاستقبال نحو زيد
معطى عمرو درهما امس فانه نصب درهما ولا يصح عمل المعطى فيقدر له فعل كانه سئل ما اعطا
فاجيب درهما اى اعطى درهما ولا يخفى انه تكلف لا يساعده الفهم ولهذا قال الكسائى بعمله
مطلقا والسراجى بعمله عند امتناع ايراد المفعول بطريق الاضافة للضروره والظاهر انه لا يخص
وجوب الاضافة فيه معنى باشتراط شرط معنى الحال والاستقبال بل بشرط بينه وبين اشتراط الاعتماد
فالتخصيص بلا مخصص فان دخلت اللام اى اللام الموصولة وانما اطلقها لانها المتبادر من
اللام الداخلة على اسم الفاعل سيبويه وقيل غيرها والاولى الالف واللام فانه لا يعلم خلاف
فى ان الموصول الالف واللام والمعدود فى الموصول الالف واللام وفيه خلاف المازنى لانه
نكر اللام الموصولة ولا يثبت الا حرف التعريف استوى الجميع اى جميع الازمنة لاسم الفاعل
المعتمد وغير المعتمد لانه اعتمد على الموصول وفيه خلاف ابى على والزمانى فانهما قالا
لا يعمل اذا دخله اللام الا اذا كان بمعنى الماضى ونقل عن سيبويه ذلك ايضا وجعل الرضى
ذلك النقل وهما لكونه ماخذه محتملا ومما اشكل على اشتراط عمل اسم الفاعل باطلاق حلاله
فى اهل النحاه حتى قال الرضى هذا مثال مصنوع لا اعتداد به وما وضع منه اى من
اسم الفاعل للمبالغة وهذا الكلام صريح فى ان صيغ المبالغة داخل فى اسم الفاعل لكن الرضى
صرح فى بحث الاضافة فيه انها للاستمرار فقد خرج عن تعريف اسم الفاعل بقوله بمعنى الحدوث
لكنه ذكر هنا ان البصريين قالوا انما تعمل مع فوات المشابهة اللفظية جبرا بالمبالغة فى المعنى
ذلك النقصان ومنهم من لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال وقال ابن الشاذ لا تعمل بمعنى
الماضى كاسم الفاعل فانه يدل على انه يكون بمعنى الماضى والحال والاستقبال كضراب وضروب
ومضراب قال الرضى هذه الثلثة تعمل اتفاقا من البصريين وعليم وحذر مختلف فيه
فعند سيبويه يعمل ومنعه غيره مثله اى مثل ما سواه من اسم الفاعل ومنع الكوفيون عمل
صيغ المبالغة مطلقا وقد عرفت ان المماثلة لا يصح عند من قال بالشاذ والمثنى والمجموع

لاسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة مثله اى مثل المفرد منه سواء كان الجمع مصححا او مكسرا
لكنهما فرع الواحد ومن قال لعدم تعرضها بما كان علامتي التثنية والجمع لم يأت بوجه
تام ويجوز حذف النون مع العمل فى المذكور فلا يقال الضاربا ستدبر المفعول والنون
تحقيقا وفى قوله والتعريف نظر لان اسم الفاعل مع اللام ليس معرفا بل المعرف هو الموصول
ولا ساية للتعريف فى اسم الفاعل فالاولى ويجوز حذف النون مع العمل واللام اسم المفعول ما اشتق
من فعل لمن وقع عليه لما لم يحتج الى اخراج الصفة المشبهة به لم يذكر بمعنى الحدوث لا لانه
فرق بينه وبين اسم الفاعل فى ذلك وربما يقال ينبغى ان يذكر لاخراج نحو اعلى والوم واسهل
واشهر ولسلا سويم عدم اعتباره فى معنى اسم المفعول وصيغته من الثلاثى اي ماكان
ماضيه على ثلاثة على مفعول كمضروب ومن غيره على صيغة الفاعل بفتح ما قبل الآخر
هذا هو القياس وما عداه شاذ كالمحبوب من احب والمضعوف من اضعف بمعنى ضاعف و
المحزون من احزن وامره فى العمل والاشتراط كامر الفاعل شرحه وجرحه وما هو الحق فيه لا يخفى
عليك ان كان ما فصلناه لك جار اليك مثل زيد معطى غلامه درهما الصفة المشبهة
اى المعتبر مشابهتها باسم الفاعل فى انه يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث فكذا اعملت ولم يعتبر ذلك
الشبه فى اسم المفعول لضعفه لعدم لزوم ذلك فيه كما فى الصفة المشبهة ولوجود معارض
لذلك الشبه فى اسم المفعول وهو عدم المشاركة فى المعنى بخلاف المشاركة فى المعنى بخلاف
الصفة ما اشتق من فعل لازم يرد عليه رحيم من رحم فانه صفة مشبهة اسمه من راحم المتعدى
واجيب بان رحم جعل لازما بنقله الى رحم بضم العين وجعل الرحم منزلا منزلة الطبيعى ثم اشتق منه
فهو مشتق من فعل لازم وهذا كاخذ اسم المفعول من الفعل اللازم بعد تعديته بحرف الجر
فانه لما كان مسمعا بعد التعدية فهو مشتق من فعل متعد فلذا خرج اسم المفعول مطلقا بعد التقيد
وما ذكر الرضى ان اسم المفعول المشتق من اللازم خرج بقوله لمن قام به غير مرضى ولا يخفى ان
جعل رحيم مشتقا من رحم بضم العين مقدرا اهون من اعتبار نقل رحم الى رحم كما زعموا وخرج
بقوله لمن قام به اسم الزمان والمكان والالة المشتقات من الفعل اللازم وقوله على معنى الثبوت
خرج اسم الفاعل المشتق من اللازم لانه بمعنى الحدوث قال الرضى الصفة المشبهة موضوعة لمن

قام به على سبيل الاطلاق من غير اعتبار حدوث ولا استمرار وقال السيد المحقق الشريف
فى شرح المفتاح ان الصفة المشبهة للاستمرار واسم الفاعل للاطلاق ومعنى كونه بمعنى الحدوث
انه قابل لاعتبار الحدوث فيه بخلاف الصفة فيصح ان تقال زيد ضارب غدا والآن او
امس وصيغها مخالفة لصيغة الفاعل اى لصيغة ما هو على وزن الفاعل ولهذا بغير
حسن عند قصد الحدوث الى حاسن على سبيل الاطراد على ما فى الرضى وكان الاوضح الاخصر
وصيغها لا تكون على فاعل على حسب السماع اى مقصور على حسب السماع ولا تضبطها اما
كحسن وضعف وشديد قد نبه بايراد الامثلة المختلفة من باب واحد على عدم بعده عن القياس
قال ابن مالك من المزيد قد على صيغة اسم الفاعل فقال هو مستقيم النفس ومنطلق اللسان
وقال الرضى من الالوان والعيوب على افعل كاسود وابيض واعور وارعج وتعمل عمل
فعلها مطلقا قال الرضى فيها لا يصح الاطلاق الا عن شرط معنى الحال والاستقبال واما الاعتماد
فلا بد لها ايضا منه بل هى اولى بالاشتراط به لضعفها ونحن نقول المراد به بيان اطلاق العمل
لا كنفسه والا فالعمل لا نسيا فى تفصيل كيفية عملها فينبغى ترك قوله عمل فعلها على ان فيه نوع
مخالفة لما يأتى اذ لا نصب فيها على تشبيه بالمفعول وتقسيم مسائلها المسئلة هو الحكم
الكلى وللصفة المشبهة باعتبار الاسماع والاختلاف فى الاسماع والحسن وزيادة الحسن
والقبح مسائل كلية ترتقى الى ثمانية عشر فكل صفة مشبهة معرفة باللام مضافة الى معمولها المضاف
الى ضمير موصوفه ممتنع وكل صفة مشبهة غير معرفة يكون كذلك مختلف فى امتناعها وهكذا الى
تقدير وقد سمى تلك المسائل ببيان مختص مشتمل على التسمية على وجه المدح ومما ملخصه
ومن لم يعرف هنا مسئلة قال سمى كل قسم مسئلة لانه يسأل عن حكمه ويبحث فيها فجعلها مسئلة
لغة ان تكون اى يحصل بيان ان تكون الصفة باللام او مجردة عنها ومعمولها مضافا او
باللام او مجردا عنها اى اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة اما اى بهذه الجملة لبطر
بالتقسيم الثلاثى للمعمول صيرورة الاقسام ثمانية عشر والمعمول فى كل منها مرفوع ومنصوب ومجرور
الجملة حالية فانها معنى الاشارة فيستظم حمل بيان صيرورة الاقسام ثمانية عشر ولو كان الواو
عاطفة كان حق الانتظام والمعمول فى كل منهما منها مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ليكون فى حيز ان

يكون قال الرضى انما لم نقسمها باعتبار اعرابها فى نفسها لان الكلام فيه قد مر فى باب النعت
والكلام ههنا فى عملها ولا يخفى ان اعرابها لا ينحصر فى اعراب النعت بل يكون بالاصالة ايضا
بان يكون خبرا او حالا فالاولى لان الكلام فيه تقدم فى المعربات ولا يخفى انه لا فرق بين حسن
وجهه وحسن وجهه غلام وبين حسن الوجه وحسن وجه غلام وبين حسن الوجه وحسن وجه
الغلام فلا فائدة فى تقسيم المعمول الى المضاف وغيره بل المقصد كون المعمول معرفة ونكرة ومضافا
الى الضمير وغير مضاف اليه فان كونه مميزا او نسبته معمول يدور على كونه معرفة ونكرة
وكونها خاليه عن الضمير او مشتمله على الضمير الواحد او المتعدد يدور على كون المعمول مضافا
الى الضمير او غير مضاف اليه صارت الاقسام ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب على
بالمفعول فى المعرفة لانكار البصرى تعرف التمييز والاولى عندى انه على التشبيه بالتمييز اذ
المعنى على التمييز وعلى التمييز فى النكرة ولما لم يشترط نكارة التمييز عند الكوفيين جعل الكل منصوبا
على التمييز والجر على الاضافة وانما قال فالرفع على الفاعلية رفعا لاحتمال البدلية باعتبار ضمير
فى الصفة وبهذا يبطل قبح زيد الحسن الوجه بالرفع لانه ليس خاليا عن الضمير ويصير زيد
الحسن وجهه بالرفع حسنا لا احسن لاشتماله على الضميرين لا ضمير واحد كما هو على تقدير الفاعلية
والدليل على ان الرفع الفاعلية دون البدلية هذا الحسن وجهها حيث لم تؤنث الصفة
فان قلت لعل البصريين جعلوا النصب على التشبيه بالمفعول دون التشبيه بالتمييز لان المفعول
هو الاصل فى النصب والالحاق بالاصل اولى قلت رعاية شدة المناسبة اهم ولهذا صح
منهم جعل الصفة المشبهة عاملة للمشابهة باسم الفاعل دون الفعل الذى هو الاصل فى العمل
فان قلت قد استعار الضارب الرجل الجر عن الحسن الوجه فاراد وا استعارة الحسن الوجه
النصب عن الضارب الرجل بالنصب ليصير كالمتعاوضين قلت رعاية شدة المناسبة
اهم من ذلك وتفصيلها اى الاقسام ومن قال اى المسائل فقد سها حسن وجه تلميذ
منصوب حال من حسن وجهه لانه فى المعنى فاعل المفصل كانه قيل منها حسن وجهه
ذا تلميذ او وجه وكذلك حسن الوجه وحسن الوجه الحسن وحسن وجه الحسن ووجهه الحسن الوجه الحسن وجه
معطوفات بتقدير العاطف وقوله كذلك بمعنى تلميذ حال من الخمسة قدمت ليعلم انها حال من الجميع

اثنان منها ممتنعان الحسن وجهه الحسن وجه وجه حسن بعد حسن والتركيب من
قبيل هذا حلو حامض اما امتناع الاول فلعدم حصول التخفيف لعدم حذف تنوين ولا
ضمير بارز والاستتار تيسر كما في الحسن الوجه فانه كان في الاصل الحسن وجهه فلما استتر استغنى
عن التنوين في وجهه فحصل التخفيف بل يزاد بالاضافة ضمير مستتر ولا يخفى ان هذا يقتضى
ان لا يمتنع الحسنا وجههما والحسنون وجوههم واما امتناع الثاني فلانه اما في الاصل الحسن
وجها فلا تخفيف واما الحسن وجهه فهو في صورة ما لا تخفيف فيه وقيل لانه في صورة اضافة
المعرفة الى النكرة وهو عكس المقصود واختلف في حسن وجهه فسيبويه ان الاختلاف في جوازه
وامتناعه مطلقا وليس كذلك بل البصريون جعلوه ممتنعا في السعة قبيحا في الشعر والكوفيون
جوزوه مطلقا ووجه الامتناع انه لا اضافة فيكونه بحذف التنوين والتخفيف بحذف الضمير
اعلى منه فلا وجه لترك الاعلى مع امكانه واختيار الادنى وما هو الا ترجيح المرجوح ووجه
الجواز حصول التخفيف بالاضافة ولا يخفى ان هذا يقتضى ان لا يخالف في حسنا وجههما لان
حذف النون يستفاد من حذف الضمير لانهما لفظان متحركان الا ان اتصال النون لكونه
قائما مقام التنوين في حكمه والبواقي من الاقسام وهي خمسة عشر ما كان فيه اي تركيب
كان فيه الصفة كان فيها ضمير واحد لم يكتف بافراد الضمير وصفه بالواحد وصف تاكيد
ليحسن مقابله بقوله ضميران احسن مما فيه ضميران لانه فرع حتى يقتضى ثبوت الحسن
في السبع لاشتماله على المحتاج من الضمير وبرائه عن المستغنى عنه من الضمير وما كان فيه ضميران
الاولى اكثر ولعل التعبير بحرف التعدد وحسن ساوت حسنه بقلة الضمير وكثرتها
في حسن وجهه والاسيما اقل حسنا من زيد حسن وجهه وذلك لاشتماله على المستغنى
عنه وما لا ضمير فيه قبيح لعدم ما يحتاج اليه ولما كان معرفة عدم الضمير وعدده متوقفة
على معرفة ما هي خالية عن الضمير وما فيها ضمير بحسب علامة تعرفها ذكرها فقال ومتى رفعت على
صيغة الخطاب بها اي الصفة فلا ضمير فيها فهي كالفعل فحسن مررت برجل حسن غلامه
ويضعف حسنون ويجوز حسان غلمانه والا فيها ضمير الموصوف مبتدا كان او حالا او منعوتا
ومتى رفع على صيغة الخطاب كما يقتضيه قوله متى رفعت وعلى صيغة الغائب وهي ارجح لان مرجعه

المفعول هنا اهم من الفاعل وفي الاحتمال الاول حذف المفعول وهنا حذف الفاعل
وذكر المفعول لاهم وسمى وجمع لم يذكر التذكير لانه لا مدخل له في الفرق بين الحالي عن
والمشتمل عليه لاشتراكه بينهما وذلك فيما لا يستوي فيه المذكر والمؤنث كذلول ولم
يقل بدل قوله فيؤنث وسمى وجمع فطابقه اى الصفة الموصوف مع انه احصر لئلا يتبادر
المطابقة في الاعراب والتعريف ايضا واسم الفاعل والمفعول غير المتعدي الى الاخص
اللازمين وفيه الجمع بين الحقيقة والمجاز لان وصف اسم المفعول باللازم لشبهه باللازم
في اكتفائه بالمرفوع وعدم التجاوز الى المنصوب مثل الصفة فيما ذكر المتبادر منهما
ذكر من التقسيم وتوابعه قيده لانهما ليسا مثل الصفة مطلقا اذ اللام فيهما لاسم الموصول .
د ومنه الصفة اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره اى وضع للموصوف بالزيادة
فلا يرد زايد لانه لم يوضع للموصوف بالزيادة بل لمن قام به الشيء الا انه حصله كونه ذلك العام
الزيادة زايدا ولا طائل بمعنى الزايد في الطول لانه لم يوضع له بل لمن قام به الطول الا ان
عدم وصف العرف بالمتصف بالطول الا من له زيادة في الطول والمراد بالغير اعم من الغير
بالذات او بالاعتبار كما في قولك زيد شابا ازكى منه شيخا والمراد بالزيادة على الغير اعم
من الزيادة في قيام الفعل به او في وقوع الفعل عليه وهو اى مفرده المذكر افعل فلا يرد
افعلان وافعلون وفضلى وفعل وفعل وانما خصه بالبيان لانه لا يتوقف قوله وشرطه ان يبنى من
ثلاثي مجرد ليمكن الا عليه وخير وشر في الاصل اخير واشر اذ لا يمكن البناء من غير الثلاثي
من غير التباس اذ لا يسع افعل اكثر من ثلاثة احرف من مصدره فلو حذف الزايد على الثلثة
لم يتبين انه اشتق منه وفيه ان الامكان لا يصلح ان يكون غرضا من اشتراط البناء من الثلاثي
لان امكان البناء متحقق شرط او لم يشترط فالصحيح لانه لا يمكن من غيره وان العلة في اشتراط
انه ليس بلون ولا عيب ايضا انه لا يمكن البناء منهما بلا التباس فتخصيص
التعليل بالثلاثي المجرد تخصيص من غير مخصص وقد خالف المص فيه سيبويه حيث جعل
سيبويه بحسبه من باب الافعال قياسا وغيره جعله سماعا مع الكثرة واما ما نقل من الاخفش و
المبرد انه يجيء من جميع الثلاثي المزيد فيه قياسا فغير موثوق به ليس بلون ولا عيب صفة ماسم

للذى فصل بينهما بالمعمول ولا فساد فيه لانه جملة معترضة اى هذه الشرائط لتمكن و
الجملة المعترضة لا تمنع فى موضع ولا بد من قيد آخر وهو ولا حلية فان المفضل لا يبنى
من الحلية ويختص بافعل الصفة وزاد الرضى ان يكون تام المعنى احترازا عن مصادر
الافعال الناقصة فانه لم يسمع منها اسم المفضل وان يكون مصدرا اشتق منه فعل متصرف
فلا يبنى من مصدر نعم وبئس وعسى وان يكون قابلا للتفاوت فلا يقال الشمس المنعم
اغرب والتعريف يغنى عن الشرط الاخير واورد نحو اجهل وابلد وارعن مما لا يحصى فينبغى لا
يمن يسد الغبس بالظاهر ومع ذلك يشكل ما اشتهر فلانا احوى من مبتقة شاذ وكلام
الرضى يدل على عدم الوثوق بالحكم لشذوذه لان منهما افعل لغيره اى لغير المفضل
نحو احمر واسود واعرج فلو بنى اسم المفضل لالتبس واورد عليه الرضى انه جار ارعن للمفضل
مع مجيئه لغير المفضل مثال ارعن رعناء ولم يظهر وبمكن دفعه بانه اراد ان منهما افعل
لغيره قياسا مطردا فيحسن للالتباس فلا ينقض بما جاء منه افعل من غير اطراد ولا ينقض
القاعدة بما جاء في حديث في وصف الكوثر ماؤه ابيض من اللبن لانه شاذ ومثله لانت اسود
فى عينى من الظلم وهما اى فعا الكوسون بتجويزه استقاقه من السواد والبياض لانهما اصلا
الالوان مثل زيد افضل الناس فان قصد غيره اى غير الفعل الثلاثى المجرد الخالى
من اللون والعيب بان يقصد المزيد فيه او الرباعى المجرد او المزيد فيه او اللون او العيب او
الجامد لانه يفضل منه لا لان يفضل كما توهم شارح توصل اليه باشد ونحوه مما يدل
على الشدة او الزيادة او الكثرة او الحسن على حسب تفاوت المقاصد ولما كان طريق
التوصل بهما اوضحه بالمثال فقال مثل هو اشد منه استخراجا وبياضا وعمى يعنى يجعل
ذلك المفضل فيه تمييزا عن نسبة الاشد الى ذلك المفضل قال الله تعالى انا اكثر منك
مالا وولدا والظاهر انه لا يختص التوصل بصيغة افعل بل يصح هو زايد عليه استخراجا بل
هو اقوى بالمقصود اذ المقصود جعله زايدا في استخراج لا زايدا في الزيادة في الاستخراج ولا
سعد ادخاله في قوله ونحوه وقصد الغير يختص بالتوصل لكن لا يختص التوصل بقصد الغير
لكما يصح زيد افضل او اعلم يصح زيد اكثر فضلا وازيد علما وقياسه اى مقيس افعل للفاعل

اى ليفصل الفاعل وقد جاء للمفضل المفعول سماعا نحو اعذر اى اكثر عذرا ولوم
اى اكثر ملومية واشهر اى اكثر مشهورية واشغل اى اكثر شغلا مشغولية واحب اى اكثر
محبوبية واذا اقصد فى هذه الامور المفضل للفاعل على توصل باشد ونحوه قال الله
والذين آمنوا اشد حبا لله قال المحقق التفتازانى لم يقل احب لله لان احب شاع فى المفعول
واذا قصد المفضل للمفعول فما لم يجئ افعل توصل ايضا كذلك اذا عرفت هذا كان
الاولى ان يؤخر قوله فان قصد غيره توصل اليه باشد ونحوه على هذا الحكم ايضا لتعلق
به ايضا ويستعمل على احد ثلثة اوجه قوله على احد ثلثة اوجه حال من ضمير فيه
يستعمل ابدل منه قوله مضافا لفظا او بمن لفظا او معرفا باللام العهدية والاصل استعماله
بمن لان وضع اسم المفضل يطلب ذلك لانه لا يعقل الا بمفضل ومفضل عليه والتصريح
بالمفضل عليه انما هو مع من لكنه قدم المضاف لمزيد الاهتمام به لكثرة مباحثه فلا يجوز
زيد الافضل من عمرو لان الشايع فى اللام العهدية المغنية عن ذكر المفضل عليه لتعينه عند المخاطب
بالمفضل عليه فلو جامع اللام ذكر المفضل عليه ولم يجوز جمع لام الجنس ايضا مع من لانه
يستهجن جمع لام العهد مع من لا نادر نحو لست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر وتأول
بان من ليس للتفضيل والمعنى لا كثر من بينهم من الغير حصى ومثله هذا اظهر من ان يخفى
فان من فيه ليست صلة افعل بل متعلق بالتباعد المفهوم من المفضل اى هذا الاظهر من كل ما علاه
بعيد من الخفاء وله نظائر لا تحصى فاعلم ذلك تسلم الجمع ولا زيد افضل الا ان يعلم المفضل
عليه من نحو الله اكبر اى من كل شئ ولا يصح ان يكون التقدير اكبر كل شئ كما قال الرضى لانه
حذف المضاف اليه لا يصح بدون التعويض بالتنوين نحو يومئذ او بالضم نحو قبل او وجود
مضاف اليه مثله لاسم بعده نحو بين ذراعى وجبهة الاسد اى بين ذراعى الاسد وجبهة الاسد
ثم فصح ذلك فى مثل زيد اكرم واجل الناس بتقدير اكرم الناس واجل الناس فقوله الا ان
يعلم استثناء من القاعدة لا من قوله فلا يجوز زيد افضل ولا بد من تقدير ولا زيد افضل
اذا لم يعلم فتامل ولك ان تجعله استثناء من قوله ولا زيد افضل وتقدير فى القاعدة الا ان
يعلم واذا لم يستعمل المفضل على معنى التفضيل كالدنيا والحلى يستعمل بدون احد الوجوه

لفظا وتقديرا لانه لا يستدعي مفضلا عليه والمراد بالدنيا العاجله وبالجلى الخطة العظيمة
وذلك البعيد عن الفصل قياس عند المبرد سماع عند غيره وهو الاصح فاذا اضيف فله
معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزياده على من اضيف اليه من الاولى ما اضيف اليه من
مشاركيه في مفهوم المضاف اليه مثل زيد افضل الناس المفضل منهم اى من المضاف اليه
والظاهر من الجمع ان المضاف اليه يجب ان يكون جمعا فينتقض بقولنا زيدا افضل الرجلين
مثل زيد افضل الناس فالمقصود تفضيل زيد على جميع الناس سوى نفسه ولو صرحت
بالمفضل عليه وقلت افضل مما عداه والثانى ان تقصد زياده مطلقه غير مقيده ببعض
ما عداه فتريد الزياده على كل ما عداه اما حقيقه او عرفا كما يقول زيد اعلم بغداد اى اعلم من
كل ما عداه من اهل زمانه وتضاف للتوضيح اما الى ما دخل هو فيه نحو نبينا افضل قريش
واما الى ما لم يدخل فيه نحو يوسف احسن اخوته وفلان اعلم مصر لكن شرط في الاضافة الى
ما هو داخل فيه ان لا يلتبس بالمعنى الاول فيجوز يوسف احسن اخوته لخروجه اى يوسف عنهم
باضافتهم اى الاخوة اليه ويجوز في الاول اى في المضاف الاول الافراد ذكرنا الافراد
هنا بدون التذكير مع تقيده في متن بالمذكر توهم ان لا يذكر هنا لكن في بعض الشرح
اعتبر التذكير هنا ايضا فيقول زيدا افضل الناس والزيدان افضل الناس وهند افضل
الناس وهكذا في البواقي والمطابقة لمن هو له ثنية جمع مسمى كان او مسندا او ذا حال
واما المضاف الثانى والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقه وذلك انه لا تعدد فيهما
ويربط الجمله بالمسند اليه سوى المطابقه لانه في قوة فلا بد من مطابقتها والذى بمن مفردا مذكرا على
وما جاء فيه التفضيل اول وقد استوفى المفصل اسماءه والاوائل فيه في قسم التصريف
فانه استعمل مع موصوف او بمن صار غير منصرف وان جرد عنهما يكون منصرفا لخفاء الوصفية
لان وصفه لا يكاد يذكر وصفه لكونه بمعنى اسبق وذلك لازم معناه تصرف بين التكلف باعتبار
فيه فعول عاما اول وهذا اول وصلت اولا ولا يعمل اسم التفضيل سببه عملا قويا بخلاف
التميز والظرف وما يشبهه من الحال فانه ينصب هولا كما مر جوابه والظاهر ان المفعول معه و
المفعول له والمستثنى في حكم هولاء وقد عرفت ان النصب على التشبيه بالمفعول من خواص الصفة

المشبهة واسم الفاعل والمفعول غير المتقدمين وانما قيد بالعمل بنفسه لانه يعمل بواسطة حرف
الجر فانه يعمل بلام التقوية في المفعول به نحو انا اضرب منك لزيد وبالباء فيما يراد في معموله
التاء في فعله نحو انا اعلم بانطلاق زيد وانا اجهل بزيد وبما تعلق به حرف جر كانت تتعلق
بفعله نحو انا امهر منك بزيد وارمى منك بالسهم واذا تعدى باول المفعولين بلام التقوية
يبقى الثاني منصوبا بفعل مقدر عند البصريين فنقول انا اكسى منك لزيد الثياب والتقدير
اكسوه الثياب وعند الكوفيين الثاني منصوب به للضرورة لانه لا يصح تكرار لام التقوية
بل لا يصح تعلق حرفي جر بمعنى واحد بعامل فلا نقول جلست في الدار في الارض الا على
سبيل البدل واما جلست في الدار في يوم الجمعة فحرفا الجر فيه بمعنيين بل احدهما للظرف
الزمان والآخر للمكان ويتعدى اذا كان بمعنى المفعول الى فاعله بالى نحو انت احب الي
والعمل القوي هو العمل في الفاعل المظهر وفي المفعول به بلا واسطة والثاني اقوى وليس له
العمل الثاني اتفاقا واذا وجد مفعول به بعد افعل يقدر له الفعل كما في قوله تعالى هو
اعلم من يضل عن سبيله اي يعلم من يضل وكذا قوله واضرب منا بالسيوف القوانسا اي
الرؤسا واما العمل الاول فقد حكى يونس نحو مررت برجل افضل منه ابوه وبرجل خير منه
عمه ولم يشتهر ذلك والمشهور ما ذكره المص وهو انه لا يعمل في فاعل مظهر بخلاف
المضمر فانه لاستتاره غالبا في حكم العدم فيسهل العمل فيه ولا يحتاج الى شرط والعرض على
ان المراد بالمظهر الفاعل هو المسمى كذا قيل وذلك ان اريد بالمظهر اعم من الفاعل
كما هو الظاهر فيستبعد من لا استتار عدم عمله في المفعول به لانه ليس الا عملا في الفاعل
الا اذا كان افعل لشيء بحسب الذكر حالا او خبرا او صفة مما يقتضي كونه صفة له في الواقع
ان لم يصرفه المسبب ولهذا لم يقل صفة لشيء لئلا يتوهم التخصيص بالصفة مثال الخبر
ما زيد احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ومثال الحال ما جاءني زيد احسن في عينه الكحل
منه في عين زيد وهو في المعنى لمسبب على صيغة المفعول اي ما جعل سببا لكون افعل
لشيء في الذكر فانه لولا الكحل لم يصح جعل احسن صفة لرجل واختار المسبب على السبب
مع ان المشهور في عباراتهم مشتملا على انه لا يجب ان يكون سببا في الواقع بل يكفي جعل المتكلم

اما سببا ومن لم يتنبه لذلك قال عبر عنه بالمسبب لان رعين زيد وعين الرجل سبب
للكحل ولا يخفى سماجته وانما قال وهو فى المعنى لمسبب نفسا لكونه فى المعنى للشئ واشاره
الى ان كونه للشئ فى اللفظ لا ينفى كونه فى اللفظ للمسبب لانه فى اللفظ ايضا للمسبب لانه
المسند اليه ورافعه مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اى اول ما له اسم المفضل
وهو الشئ ولو قال باعتبار الشئ لكان اوضح على نفسه باعتبار غيره اى غير الاول
ولا يخفى انه يتبادر منه الثانى وهو المسبب لكنه بدفعه ظهور عدم الصحة ويصرف
الى غيره ولو قال باعتبار الشئ مقام باعتبار الاول لم يتبادر منه الثانى فتامل منفيا
حال لكان او حال من فاعله او فاعل الظرف وعاملا او مفعول مطلق لمفضل وهو انسب تقوله
لانه بمعنى حسن واحترز باشتراط كونه المغاير المفضل والمفضل عليه بالاعتبار عن
مثل ما رايت رجلا احسن فى داره زيد من عمرو ولا عن قوله ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل
من كحل عين زيد كما توهم بعض الشارحين لان المغاير بين المفضل والمفضل عليه كالمغاير
فى المثال المذكور بلا تفاوت على انه صرح الرضى بالمماثلة حيث جعل قوله ما رايت عينا احسن
فيها الكحل منه عين زيد سيده من كحل عين زيد لانه بمعنى حسن على مفهوم الاستثناء معنى
عمل فى المظهر فى هذه الصورة لانه بمعنى حسن فى المثال المذكور او يحسن كما فى قولك لا
يوجد رجل احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد وذلك لان النفى يوجه الى الزيادة فيبقى اصل
الحسن فصار المعنى حسن كحل الرجل دون حسن كحل زيد لان احتمال المساواة يعسر مقام المدح
او لان النفى جعل مفهوم التركيب حسن كحل الرجل مثل كحل زيد او دونه وبهذا القدر
استحق العمل وان خص العرف بكون حسنه دون حسن كحل زيد ولما كان يتوجه عليه انه ينبغى
ان يعمل فى ما رايت رجلا افضل منه ابوه ضمم دليل تسويته على العمل وقال مع انهم لو رفعوا
احسن بالخبرية للكحل لفصلوا بين احسن ومعموله باجنبى وهو الكحل الذى لم يعمل فيه
والفصل بالاجنبى بين العامل والمعمول لا يجوز مطلقا كما هو المشهور وشاع منعه فى نفس السفاوى
وبين معمول افعل وافعل لا يجوز لكمال ضعفه فى العمل كما فى الرضى حتى صرح بجواز زيدا ابوه ضارب
وقوله بين احسن ومعموله يشعر بذلك وقد عرض بذلك لسوء بان ما توهم ان مجرد لزوم

الفصل بالاجنبي علة للعمل ليس بشئ ووجهه انه يلزم ان يصح العمل بدون النفي ايضا
ويرد عليه بعد انه يمكن دفع الفصل بتقديم المعمول على الكحل بان يقال ما رايت رجلا احسن
في عينه منه الكحل في عين زيد واجاب عنه الرضي بانه يبقى الضمير في منه راجعا الى غير
مذكور وفيه ان المرجع وان آخر لفظا متقدم حكما فالجواب انهم لم يرضوا بالتزام خلاف
الاصل من تقديم الضمير على المرجع لفظا واما ما يقال من انه لو قدم لم يبق العبارة المشهوره
والكلام في العبارة المشهورة في هذا المقام فخروج عن التوجيه اذ الكلام في وجه اختيار
عمل اسم التفضيل وحمل العرب تركيبه على الوجه المشهور وكيف لا ولو كان الكلام مع التزام
العبارة المشهوره لم يقع ان يقال لو رفعوا لم يبق العبارة المشهوره بحالها لان المشهور جعله صفة
لرجل والحق ان التعليل لا يتم فانه لا محذور في ان يقال ما رايت رجلا الكحل في عينه احسن
منه في عين زيد وقد يختلج اشكال قوي وهو اما ان يكون بيان القاعده فاسده واما ان يكون
التعليل فاسدا لانه اما ان يجوز العمل في ما رايت رجلا احسن في عينه منه الكحل الكحل
في عين زيد فيلزم الامر الثاني واما ان لا يجوز فيلزم الامر الاول لصدق القاعده في حقه فان قلت
التعليل جار في قوله ما رايت رجلا افضل منه ابوه فلم لم يعمل لان جهة التفضيل فيه قويه لما
المفضل والمفضل عليه فيعارض عروض كونه بمعنى حسن بخلاف ما نحن فيه لان جهة التفضيل
فيه ضعيفه اذ لا مغايره بين المفضل والمفضل عليه الا بالاعتبار وحاصله ان معنى قوله لانه بمعنى
حسن انه كذلك ولا معارض له فان قلت التسامح للعمل للتحرز عن الفصل بين العامل ومعموله بالا
كالتحرز عن التراكيب بالمراتب قلت لا لان عمله واقع في الضمير وبعض المعمولات الظاهره كما عرفت
فارتكابه اهون من الفصل بينه وبين معموله بالاجنبي ذلك ان يقول احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
اي جاز لك اختصار هذا التركيب لا يسبق الذهن الى المقصود اذ من البين ان المراد من كحل عين
زيد وما ذكره بعض الشارحين انه يجب تقديم منه في عين زيد لئلا يختلف المفضل والمفضل عليه
بالذات فقد عرفت ما فيه على ان صحة هذا النوع من التقدير ممنوع فان قدمت ذكر العين
اي ذكر العين المفضل عليه قلت اي وجوبا ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل يعني هذا
الاختصار وجب في الاستعمال لم يات غيره وذلك يستفاد من ذكر الاختصار في الاول بقوله قلت حيث

جعل القول لازم تقديم العين وقوله كعين زيد مفعول رايت والكاف اسم اى ما رايت مثل عين
زيد وقوله احسن منها الكحل صفة الكاف وبكار منه عنها نعته لان مثل المضاف الى المعرفة لا
يعرف فلا حاجة الى تقدير موصوف لقوله كعين زيد اى عينا كعين زيد ولا لقوله احسن لكن
الصحيح المشهور تقدير الموصوف لاحسن وح قوله كعين زيد حال متقدم على المفعول مثل
اى قولا مثل قول الشاعر ولا ارى اوله مررت على وادى السباع ولا ارى كوادى السباع
حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تاية . واخوف الا ما وقى الله ساريا . والمماثلة
ظاهرة واضاف الوادى الى السباع اما لكثرة السباع لانه ادا قل مرور الانسان بالوادى تكثر
السباع فيه واما المراد بالسباع شرار الناس وقطاع الطريق وقوله اتوه فانه استيناف بيان
سبب قلة الركب به وهو ان اتيانهم اياها على سبيل التانية اى التوقف والتثليث فى الشروع
فى الاتيان اياها واخوف بمعنى المفعول اى اخوف الا وقت وقاية الله السارى من الخوف
بان يعينه بما يأمنه اللهم انعمت علينا بسلسلة الاسماء ونعم خارجة عن حد الاحصاء نسالك ان
تمن علينا بالتوفيق لمعرفة الافعال وحسن الاداء الفعل ما دل على معنى فى نفسه مقترن باحد
الازمنة الثلثة قد تخرج معرفة هذا الحد من القوة الى الفعل فعليك باستحضارها ان كنت صاحب
عقل بالفعل ولم تقف فى العقل الهيولانى وصرت من اصحاب ملكة العلم الانسانى ومن خواصه
دخول قد لان وضعها لتقريب الماضى الى الحال وتحقيقه وجعله متوقعا او لتقليل المضارع
والسين وسوف الموضوعان لتخصيص المضارع بالمستقبل والجوازم الموضوعة للعمل فى الفعل
وانما دخل الماضى مع عدم العمل لانها كدخول الجار المبنى مع عدم عمله وجعل الجوازم من الخواص
احسن من جعل الجزم منها لان الجازم اشمل من الجزم لوجوده فى ان تضربن وان ضرب دون الجزم
بخلاف الجر فانه لا ينفك عن الجار فلذا جعل الجر فى الاسم من الخواص وهنا الجازم ولحوق
تاء التانيث ساكنة لانها وضعت لكون فاعل الفعل مؤنثا ونحو الظاهر انه عطف على تاء التاء
تاء فعلت الاولى ان يراد بها الضمير المرفوع البارز ولا يخص بالمتحرك وان يراد منه ليشمل
الف التثنية وواو الجمع ايضا وانما خص بالفعل لانها وضعت للدلالة على فاعل الفعل ولا يصح
ان يراد نحويا فعلت مطلق الضمير المرفوع المتصل لان المستتر يعم الاسم والفعل ويختص الفعل

فى الماضى والمضارع والامر عند النحاة فينبغى ان تقسيم الفعل بعد بيان خواصه كما قسم الاسم بعده
بل الفعل احوج الى التقسيم لئلا يتوهم ان انقسامه الى الماضى والمضارع والجحد والامر الغائب
والحاضر ونحوهما كما عند الصرفيين الماضى ما دل على زمان قبل زمانك اى قبل زمان انت
فيه وهو المسمى بالماضى ولاكما ان زمان انت فيه مسمى بالحال وزمان تترقبه مستقبل
سمى النحاة الافعال الدالة عليها بها تسمية للدال باسم المدلول كما اعتادوا ونصب قبل بالظرفية
يوهم ان للماضى زمانا هو فيه ولا يدفعه ان المراد التقدم الذاتى لا الزمانى ولاجزاء الزمان
تقدم بعضها على بعض لا بالزمان السابق لزمان الماضى طرف الخاص للعام لان قبل للسبق بالتلك
ولان الظرفية طرفية الكل للبعض لان قبل ليس لها على انه لا يصح فى جميع ازمنة الماضى بحيث
لا يشذ عنه شئ والجميع فرد للماضى ولو قال الماضى ما دل على زمان كنت فيه لم يرد شئ ويكون
اولى بتعريف الحال بزمان انت فيه والمراد بما قبل ما يخرج امس والمراد بالدلالة الدلالة بحسب
الوضع الافرادى لانه المعتبر فى التعريفات فيخرج ما دل على الماضى بالوضع التركيبى نحو لما يضرب
ولم يضرب ولم يخرج ما انقلب الى المستقبل بما دخل عليه ان وما تضمن معناه وما استعمل فى
الدعاء وما يليه بلا وان فى جواب القسم نحو والله لا فعلت وان فعلت وحينئذ لا يجب تكرير
لا فى الماضى كما يجب ان لم يكن فى جواب القسم فلا يقال لا قعدت الا بقال ولا قمت مبنى على الفتح
مع الضمير المرفوع المتحرك والواو لم يقل مبنى على السكون مع الضمير المرفوع المتحرك مع انه اخصر وانفعه
او ولان البناء على الفتح هو الاصل وما عداه عارض فيحتاج بيان الاصل ولا يخفى انه مخصص ويجى
ودعا ولا يدفعه انه فى الاصل مبنى على الفتح والسكون لعارض لانه لا يصح قوله مع غير الضمير
المرفوع المتحرك لان الاصل فى الكل الفتح والسكون والضم العارض المضارع اسم فاعل من
المضارعة وهى المشابهة مأخوذ من الضرع كان المتشابهين ارتضعا من ضرع واحد ما اشبه الاسم
باحد حروف نايت اى بسبب احد حروف نايت لانه اذا دخل على الماضى اشبه من الاسم الى الاسم
وفيه بحث لان زيادة الحروف لتحصيل اللفظ فزيادة حروف ايس سبب وجود اللفظ دون
اشتراكه واشتراكه بسبب وضعه لمعنيين فمشابهته الاسم بالاشتراك والتخصيص ليس بسبب احد حروف
نايت وكان الاولى باحد حروف نايت كرسه او رهست ممى ما جرت كما لا يخفى وانما عدل عن هذه

المضارع بما كان يقرب من تعريفه الماضي من قولك ما دل على زمان يقرب الى هذا التعريف لتضمنه
وجه التسمية بالمضارع ووجه اعرابه من بين الافعال وقوله لوقوعه مشتركا في بيان وجه
المشابهة احسن لا لاجل المذاهب الثلثة فانها كونه مجازا في المستقبل حقيقة في الحال وبالعكس ان ضعف
بدعوى انه يتبين عند عدم القرينة وبالعكس كذلك ويخصصه بالسين او سوف كما ان الاسم
قد يتخصص بما يمتزج معه ويصير معه كالكلمة الواحدة كالرجل فانه يتخصص باللام ونحوه فانه
يتخصص بالكلمة المنقطعة عنه كما في غلام زيد فان الغلام يتخصص بزيد وكما في نحو رجل ولا يبعد
ان يجعل علة حسن هذا البيان البديع ان كنت ذا شأن رفيع فان قلت المشابهة بالاشتراك
والتخصيص مشترك بين الماضي والمضارع لان عسعس مشترك بين اقبل وادبر وله عين بطريق قلت
ليس التخصيص على ما قررنا مشتركا بل لا مشترك في الافعال الا المضارع واشتراك امثال عسعس عائد
الى اشتراك الاسم لانه اشتراك في المصدر فتامل ومما يليق ان يضبط في هذا المقام ما يخص
المضارع باحد الزمانين فيخصصه بالحال بلام الابتداء عند الكوفيين وبليس عند بعض وهو المرجح عند
المص كما سيأتي وبما النافية وكذا بان خلافا لابن علي ويخصصه بالاستقبال بحمله للطلب بلام
الامر ولا للنهي او بحمله دعاء او تمنيا وبدخول حرف التحضيض وجعله للترجي وجعله للوعد او
بالنون او لام القسم وبدخول كل اداة شرط سوى لو وبصيرورته منصوبا وبكونه المصدرية وبلا النافية
عند سيبويه ومن تبعه خلافا لابن مالك فالهمزة للمتكلم مفردا المراد بالمفرد الواحد وهذا واحد
من معاني المفرد وقد سبق في بحث اسماء العدد والنون له اي للمتكلم مع غيره والتاء للمخاطب
مطلقا وللمؤنث وللمؤنثين غيبة اي وقت غيبة فغيبة مصدر مبني وقع حالا وفي صحة
وقوع المصدر حالا كلام والياء للغائب غيرهما بالحصر الغائب لان غير المثنى والمجموع معلوم لغائب
يعرف بالاضافة وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف
مفتوحة فيما سواه سواء كان على ثلثة احرف او اكثر من اربعة وبيان معاني الحروف وحركاتها كالتتمة
من التعريف لانه يتضح به المضارع كمال الاتضاح ومن لم يتنبه قال هذه وظيفة تصريفية ذكرت
استطرادا ولا يخفى ان تعريف المضارع لا يخص المضارع المعروف وكذا احكامه المذكورة وما
ذكره لا يتم في المضارع المجهول ولا يقرب من الفعل شيء حال تقدم على صاحبه وهو غيره

والظاهر ان قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد الخ يستلزم ما لا عدم اعراب الفعل المقيد
بعدم اتصال نون التاكيد وبنون جمع المؤنث به وهو ظاهر الفساد بل المتبادر اعراب الفعل
المضارع فلذا اول بانه قيد لما يفهم من الكلام وهو انه يعرف فعل المضارع والا عرب ان
يتقدم له عامل اى يعرب اذا لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث ومن قال يعلق بنفس هذا
الكلام لانه فى قوة انما يعرب المضارع لم يأت بشئ لانه يلزم ان يكون سببا للحصر فلم يرد
الا سعر الاشكال ولم يكتف بقوله اذا لم يتصل به نون لئلا يرد ما يتصل به نون الوقاية وفيه
رد على الكوفيين حيث جعلوا الامر معربا وبه لم هم جعل ولم يجعلوا امر الا انه مضارع محذوم عند
النحاة وليس بامر واعرابه للمشابهة المذكورة عند البصريين فاعرابه لا يدل على معنى بل هو صورة
اعراب وعند الكوفيين معرب بالاصالة كالاسم لتوارد معان مقتضية لها عليه واضحه غالبا
لولا الاعراب فاعرب فى مقام الوضوح ايضا طردا كما فى الاسماء فان لا تضرب عند قصد النفى
مستعمة بالنهى وبالعكس فاوضح باعرابهما ولا تأكل السمك وتشرب اللبن بالعطف على المنهى
ملتبس بالعطف على مصدر النهى وكون الواو للجمع يتقدير ان اى لا يكن منك اكل السمك مع
شرب اللبن ولا يصح الا باعرابهما ولم تضرب معناه ما الجزم ملتبس بقولنا لم تضرب بالنصب فاوضح
باعرابهما فاطرد الاعراب فى يضرب ولم يضرب ولن يضرب وان يلتبس واعرابه رفع لا بمعنى
على الفاعلية ونصب لا بمعنى على المفعولية وجزم مكان الجر فى الاسم فلفظ الرفع والنصب
مشترك لفظى بين اعرابى الاسم والفعل ولم يجد قدر مشتركا بين افراد الرفع او النصب حتى يكون
معنى للفظ الرفع او النصب فى كلامهم ولا يصح ان يكون معنى الرفع فى الفعل ما يشبه على الفاعلية
ومعنى النصب ما يشبه على المفعولية ومعنى الجزم ما هو بمنزلة الجر فى الاختصاص فالصحيح اى
ما ليس آخره حرف علة المجرد عن ضمير بارز احترازا عن المستتر فيه مرفوع احترازا عن المنصوب نحو
ضربك للتثنية والجمع والمخاطبة المؤنث احترازا عن نحو زيد عمرو يضربه هو ولا يرد انه لو اخذ
الجمع مطلقا يشمل قوله والمتصل به ذلك بالنون وحذفها لدخول جمع المؤنث فى المتصل به
ذلك وان قيد بالمذكر يدخل جمع المؤنث فى الصحيح المجرد عن الضمير البارز المذكور مع انه
ليس بالضم والفتحة والسكون لان التقسيم للمضارع المعرب ولولاه لا يشمل المضارع المؤكد

باحدى النونين المجرد والمتصل به ذلك ايضا بالضمة والفتحة والسكون نحو يضرب مثال للصحيح
المجرد لا للكون بالضم والفتحة والسكون حتى يرد انه قاصر نعم كان الاولى تقديمه على قوله
بالضم الخ والمتصل به ذلك ظاهر العطف على المجرد والاولى جعله عطفا على الصحيح
المجرد لعدم اختصاص الحكم اعنى قوله بالنون وحذفها بالصحيح والقول بان حال المعتل
متروك بالمقايسة بعيد مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربين الاوضح مثل يرميان
ويرميان ويرمون وترمين فافهم والمعتل بالواو والياء المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية
والجمع والمخاطب المؤنث والمراد بالمعتل ما يقابل الصحيح المذكور بالضمة تقديرا والفتحة
لفظا والحذف اى حذف حرف العلة والمعتل بالالف كذلك بالضم والفتحة تقديرا والحذف
والاخر الاوضح ان يقال المتصل به نون التثنية والجمع المخاطب المؤنث بالنون وحذفها والمجرد
عن الصحيح بالضم والفتحة والسكون والمتصل بالواو والياء الخ ويرتفع اذا تجرد عن الناصب
والجازم كان الانسب بما قبله ان الارتفاع عن الانتصاب والانجزام ليس معه على معرفة الناصب
والجازم الا انه راعى كون الرفع اقوى الحركات وانما قال اذا تجرد عن الناصب والجازم ولم
يقل اذا وقع موقع الاسم مع ان مذهب البصرى ان عامل الرفع وقوعه موقع الاسم
وكون العامل هو التجرد عن الناصب والجازم امر واضح فى غاية الوضوح بخلاف الوقوع
موقع الاسم فهو احق لضبط مواضع الرفع لا للاشارة الى ان العامل هو التجرد ويؤيده انه
لم يقل ويرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم كما قال وينتصب بان وينجزم بلم واما الترجيح
مذهب الكوفى لما يرد على البصرى من بعض يحتاج دفعها الى تكلفات بعيدة منها نحو يقوم زيد
فانه لا يصح وضع قائم مقام يقوم حتى يصح الحكم لو وقع يقوم مقام الاسم ومنها نحو سيقوم
فانه لا يصح سقائم ومنه الذى ضرب فانه لا يصح الذى ضارب ومنها كاد يقوم فانه لا يصح
كاد قائما ولا بعد ان يكون احسن يقوم زيد فى التمثيل على زيد يقوم اشاره الى مرجح لاختيار
مذهب الكوفى فى ان التجرد عن الناصب والجازم محل حاصل قبل التركيب مع انه كما ان
التجرد عن العامل اللفظى حاصل لكل اسم قبل التركيب فلا بد من قيد يخرج عنه المركب كما قيد
تعريف العامل المعنوى للاسم بالتجرد عن العامل اللفظى بقولهم للاسناد حتى خرج نحو غير

المركب عن التعريف فضا بطه الارتفاع كتعريف عامل الرفع مسمص ويمكن ان يقال لم
يقيد والا لان الفعل لتوقف فهم معناه على ذكر الفاعل لا يستعمل بدون التركيب مع الفاعل
وينصب بان ما لفظه اذا لم يكن زايدة خلافا للاخفش ولم يكن مفسرة ولا مخففة وتسمى مصدرية
وسيأتي تميز مواقع ان المخففة عن المصدرية ومواضع احتمال ان من المفسرة والمخففة و
المصدرية والناصبة ولن ومذهب سيبويه انه مفرد كان وليس فرع لا وعند الفراء ان اصله
لا كما ان اصل لم لا ابدل الالف في احدهما نونا وفي الآخر ميما وقال الخليل اصله لا ان والظاهر
مذهب سيبويه اذ لا وجه لرده الى اصل ولورد فالظاهر ما خطر بالبال ان اصله لا الحق
به النون الخفيفة للتاكيد فصار لن واذن وحمل الرضي اصله اذ التنوين العوض عن المضاف
اليه وهي على الفتح لكونه على صورة الظرف وانما هي في يومئذ على الكسر لكونه على صورة
المضاف اليه وسياتي مزيد تحقيق وكي اختار فيه مذهب الكوفيين من انها ناصبة
مطلقا ومذهب الاخفش ان ان مقدرة بعدها مطلقا وهي حرف جر وكذا مذهب الخليل
اذ لا ناصب عنده سوى ان وعند البصريين انه اذا دخل عليه اللام الجارة فهي الناصبة و
اذا بعد وقع بعدها ان فهي الجارة وفي غير الصورتين يحتمل الامرين وبان مقدرة بعد حتى
ولام كي ولام الجحود والفاء والواو واو فان وقد لا تنصب حملا على ما المصدرية كما في قراءة مجاهد
لمن اراد ان يتم الرضاعة وقوله ان تقرآن على اسماء ويحكما معنى السلام وان لا تشعرا احدا
كما قد ينصب ما حملا على ان ومنه قوله عليه السلام كما تكونوا يولى عليكم في رواية مثل ازيدك
تحسن الي ونحو ما لنا ان لا نقاتل في سبيل الله فان التقدير عند الجمهور ما لنا في ان لا نقاتل
فلا تكون ان زايدة وعند الاخفش ان زايدة لكنها تعمل عنده والتي تقع بعد العلم اي بعد
اليقين وصار متعلق اليقين سواء كان الواقع قبله لفظ العلم او الرؤية او الاعلام او الوجدان
او التبيين او الظهور او الانكشاف او غير ذلك فلا حاجة الى تقييد العلم بما لم يحمل بمعنى
الظن حتى يخرج علمت ان تقوم زيد بالنصب بمعنى ظننت فهي المخففة من المثقلة لا لان
المصدرية للرجاء والطمع وهو ينافي اليقين لان الماضي ايضا ينافي الرجاء ويدخله المصدرية
بالتجريد عن الرجاء وان قلت التجريد خلاف الظاهر قلت التخفيف ايضا كذلك وبالجملة لا نرى

بين الماضي مع ان يمكن ان مع العلم بل لان العلم بان المخففة التي للتحقيق انسب فالتزم رعاية
تلك المناسبة والتزم الفصل بين المخففة وفعلها الغير المتصرف بالسين او سوف او قد او
حرف النفي ويمتنع ذلك الفصل بين المصدرية وفعلها الا الفصل بلا وقد يكون اكثر الحصر المستفاد
من تعريف الخبر بقوله وليست هذه اي المصدرية مبالغة للرد على الفراء والانباري حيث
جوزا كونها مصدرية او اشارة الى ان الحصر بالاضافة الى المصدرية اذ يجوز ان يكون ان المفسرة
اذا كان ما سبق العلم متضمن معنى القول ايضا كامر ونزل ونادى واوحى فان فيها معنى الاعلام
وانه لبسها محتمل قوله تعالى فنودي ان بورك من في النار كونها مخففة اي انه بورك من في
النار وان يكون مفسرة اي بورك وقد ينزل الخوف منزلة العلم لتيقن المخوف خلافا للمبرد كما في قوله
اذا مت فادفني الى جنب كرمة ٭ تروي عظامي بعد موتي عروقها ٭ ولا تدفنني بالفلاة فانني
اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم ان لم يمنع مانع عن المصدرية
من الفصل بغير لا وكون الفعل غير متصرف ولا مانع عن كونها مخففة كعدم الفصل بين ان والفعل
نحو ظننت ان تقوم فانها ناصبة لا غير فيها وفيه وجهان نحو ظننت ان لا تقوم وفي المغني ان التي
تقع بعد غيرها فهي مصدرية لا غير فلا يقال اعجبني ان سيضرب زيد وفي الرضي انه لا يكون المخففة
مجرورة المحل فلا يقال عجبت من ان سيخرج هذا والاولى فلا يقال علمت بان سيخرج لان
الامتناع في مثاله يجوز ان يكون من جهة ان الواقع بعد غير العلم والظن لا يجوز ان يكون مخففة
ولا يتقدم معمول معمولها عليها خلافا للفراء متمسكا بقوله كان جزائي بالعصا ان اجلدا واجاز
بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختيارا ومنعه سيبويه والجمهور ولا يجزم
بها خلافا لبعض الكوفيين وحكى اللحياني ان الجزم بها معروف في لغة بني صباح وهو حينئذ
بمعنى ان الشرطية وجوز البعض كونها بمعنى ان النافية ولن مثل لن ابرح في قوله تعالى لن
ابرح الارض حتى يأذن لي ابي ومعناها نفي المستقبل مطلقا من غير تأبيد لكن مع تأكيد بدليل
هذه الآية فاختار هذا المثال ليكون على ما بعده بمنزلة الاستدلال ولو ذكر ثمة الجملة لكان
اظهر ولا يكون الفعل بها دعاء او اذ لم يستعمل في الدعاء غير لا من حروف النفي ويجوز تقديم معمول
معمولها عليها واذن كذا كتبت بالنون في جميع النسخ وينبغي ان تكتب بالالف لما روي عن الفراء

مثل علمت ان سيقوم وان لا [illegible]
والتي تقع بعد الظن فيها [illegible]
نحو ظننت ان [illegible]
اذ المصدرية [illegible]
المخففة [illegible]
المتصرف [illegible]

انه قال اذا اعملها فاكتبها بالالف واذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية واما
اذا اعملتها فالعمل يميزها عنها وهذا انما يتم لو جاز الوقف عليها بالالف لكونها حرفا كان فالقياس
ان لا تكتب بالالف ولا يجوز الفصل بينها وبين معمولها الا بالقسم والنداء والدعاء وكونها ناصبة
مذهب سيبويه والمروي عن الخليل تقدير ان بعدها اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
قال الرضي الاعتماد بحكم الاستقراء منحصر في ثلاثة اقسام كون ما بعده خبرا عما قبله وربما نصب
مع ذلك نحو انا اذن اكرمك وكونه جزاء لم يخو ان تكرمني اذن اكرمك بالجزم وكونه جواب
قسم نحو والله اذن لا اخرج وكان الفعل مستقبلا احترازا عما اذا كان بمعنى الحال كما تقول لمن
يحدثك بحديث اذن اظنك كاذبا وينتقض ما ذكره من الضابطة بنحو اكرمك اذن سأخرج
اذن فانه يرفع المضارع فيه لا محالة واجتماع الشرطين فيه وبنحو اذن زيد اضرب فانه لا يعمل
للفصل بغير الاشياء الثلاثة المذكورة والصحيح ان يقال واذن اذا تصدرت ولم يفصل بينها
وبين معمولها بغير الثلاثة وكان مستقبلا واما اذا تصدر من وجه دون وجه كما اذا كان بعد
الواو والفاء فالوجهان مثل اذن يدخل الجنة واذن حرف جواب وجزاء فانه جواب
لمن قال اسلمت كما مر قالت اذا اسلمت يدخل الجنة وقد يكون ما يحصل ما بعد اذن جزاء له في كلام
المجيب باذن كما يقال اسلمت اذن او يدخل الجنة فانه جواب لمن لا يرضى باسلامه وبيان الجزاء
اسلامه وقد اطلق النحاة كونه جوابا وجزاء وقيده الرضي بما اذا لم يكن فعله حالا لانه لا يكون
الجزاء الا للمستقبل او الماضي قال صاحب الكشاف في سورة المؤمن في تفسير قوله تعالى ما كان
معه انه اذن لذهب كل اله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض سبحان الله عما يصفون فان قلت
اذن لا يدخل الا على كلام هو جواب وجزاء فكيف وقع قوله لذهب جزاء وجوابا ولم يتقدمه
شرط ولا سؤال سائل قلت الشرط محذوف تقديره ولو كان معه آلهة وانما حذف لدلالة وما
كان معه من اله عليه وهو جواب لمن معه المحاجة قال الرضي اذا كان فعله ماضيا جاز اجراؤه
مجرى لو في ادخال اللام في جوابه واذا كان مستقبلا جاز دخول الفاء في جزائها كما في جزاء ان
وقد يستعمل بعد لو وان تاكيدا لهما نحو لو زرتني اذن لاكرمتك وان جئتني اذن ازرك فكانك
كررت كلمة الشرط مع الشرطين للتوكيد وقد يكون المضارع بعد اذن ذات اوجه ثلثة الجزم

والنصب والرفع نحو ان تأتني آتك واذن اكرمك الجزم بالعطف على المجزوم والنصب و
الرفع على عطف الجملة ولا يحتاج توجيه رفعه الى تقدير المبتدا اى واذن انا اكرمك كما قاله
الرضى على ما لا يخفى واذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان يعنى الرفع والنصب او جعله
معتمدا لان المعطوف لارتباطه بالمعطوف عليه كالمتعلق به وجعله غير معتمد لاستقلال الجملة
بالافادة وكان الاقتصار على ذكر الواو والفاء لعدم العثور على وقوع اذن بعد غيرهما من
حروف العطف وكى مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها
والمراد السببية الخارجية بان يكون تحقق ما قبلها فى الخارج سببا لما بعدها باعتبار تصوره
سببا لما قبله او المعنى سببية كل مما قبلها وما بعدها للآخر الا ان سببية ما قبلها بحسب
الخارج وسببية ما بعدها بحسب الذهن وقد يجمع كى واللام فان تقدم كى فاللام بدل وان
تأخر فكى بدل او فصل بالتاكيد ولا يتقدم معمول منصوب كى عليها وقد يذكر بعدها ان نحو حيث
كى ان تقوم فيقال ان زائدة ويقال بدل من كى وبدل هذا على ان كى يجعل المضارع مصدرا
وقد يدخل عليه ما فيقال كيما نصبا او رفعا فيقال ما كافة وقد يقال ما مصدرية وكى جارة و
المعنى لمضربة حتى تقدر بعدها ان اذا كان المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبله وان كان
ماضيا او حالا بالنسبة الى زمان التكلم بمعنى كي انما اطلق كى مع انه قد جاء لغير السببية
بمعنى ان اذا كان بعد فعل للارادة نحو قوله تريدين كيما تصمد بصمد بى وخالدا وهل يجمع
السيفان ويحك فى غمد لانه لا يتبادر منه الا كى للسببية لانه الشايع والسابق فى هذا المقام
او الى ان وفى التسهيل او الا ان وانما اختاره على حتى ان سيها على انه بمعنى انتهاء الغاية
من غير اشتراط دخول ما بعدها فى ما قبلها وكون حتى بمعنى الى ان يراد به فهم معنى الى ان
حين يذكر حتى لا ان ان داخل فى معناه حتى يلزم عدم صحة تقديره ومن البين ان كونه حتى
بمعنى كى او الى ان يستلزم كون المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبله فلا حاجة الى قوله اذا كان
مستقبلا بالنظر الى ما قبله الا انه ذكر لدفع توهم وجوب الاستقبال الحقيقى والظاهر كفاية
مطلق الاستقبال وفى كونه حتى بمعنى الى ان نظر لانه بمعنى الى وقت ان كما يظهر عند التامل الصادق
فالاولى بمعنى الى من غير ذكر ان كما لا يخفى مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال حتى بمعنى كى مع المستقبل

الخفي وكنت سرت حتى ادخل البلد لم يكتف بقوله سرت حتى ادخلها لبلد لئلا يتوهم
كون سرت بمعنى اسير لامضيا قوله ادخل ذلك فذكر كان الذى هو نص فى الماضى حتى ذهب
بعض النحويين الى انه لا ينصب مستقبلا بدخول ان الشرطية عليه وهذا مثال حتى بمعنى كى او الى
مع المستقبل الحقيقى فذكر مثالين للمستقبل الحقيقى ومثال للمستقبل الغير الحقيقى محتملا لكون
حتى بمعنى الى وكى وحتى بمعنى كى لا يدخل الاسم الصريح كما لا يدخل كى فلا تقال اسلمت حتى دخول
الجنة وحتى بمعنى ان يدخله مثال سرت حتى تغيب الشمس وسرت حتى تغيب الشمس واسير حتى
تغيب الشمس فرع على اشتراط الاستقبال فى نصب المضارع بعد حتى وجوب رفعه عند اراده
الحال واشاره الى فائده تقيد النصب بكونه الفعل مستقبلا ولو قال فان كانت حرف ابتداء
فرفع لتم الضابطه الا انه حاول التنبيه على انه لا يكون المراد الا الحال والاشاره الى فايدة
التقييد بكونه الفعل مستقبلا اما حقيقتا اى حال كونه الحال محققا بان يكون زمان التكلم او
حكاية اى حال كونه الحال محكيا بان يحكم مع وصف الحالية ويجعله منزلة الحال بان
يحمله نصب العين بحيث كانك فيه كانت حرف ابتداء اى حرفا هى علامة ابتداء كلام وفراغ
عن الكلام السابق وزعم البعض ان المراد انه حرف دخل على المبتدأ فقوله مرض حتى لا يرجونه
تقديره حتى هم لا يرجونه وهو مردود بانه تكلف فى تراكيب البلغاء لا يدعو اليه داع ورده
الرضى بانه لا يطرد لامتناعه فى قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول وفيه انه لم ان يقول
التقدير حتى الشأن يقول الرسول والمستفاد من الرضى انه يكفى للحال المحكى ان يحمل الفعل
الاستقبالى للجزم بحصوله منزلة الحاصل المحقق والذى مضى وانه يصح العطف على المرفوع بعد
حتى لتوهم النصب كما فى قول الشاعر ولا صلح حتى تضبعوه ونضبعا حيث رفع يضبعون مع كونه
مستقبلا لانه مع العزم الجزم عليه كانه حصل ومضى او كانه حصل ومضى او كانه حاصل
وعطف عليه بالنصب لتوهم النصب فيه فرفع على صيغة المجهول والضمير للمضارع او على صيغة
الخطاب وضمير المضارع محذوف وحذف السببية بل قصد السببية سواء كان مطابقا
للواقع اولا ولا يكون السببية من غير قصد وكانه فايدة حتى ان ما قبلها تدرج حتى انتهى الى ما بعدها
نحو مرض حتى لا يرجونه اما للحال محققا او حكاية وتخصيصه بالاول من غير مخصص وخلم

واسير حتى تغيب الشمس
مثال حتى بمعنى الى مع المستقبل م

فان اردت الحال م

اى من اجل ان حتى حرف ابتداء للسببية اسع الرفع تارة لامتناع كونه حرف ابتداء و
تارة لامتناع السببية ما اشار الى الاولى بقوله في كان سيرى حتى ادخلها وذلك لان
قوله حتى ادخلها لو كان ابتداء كلام لبقى كان بلا خبر ومنشاء الامتناع كان الناقصة فلذا قال
في الناقصة اى لاجل كان الناقصة فهى للتعليل كما فى قوله عليه السلم عذبت امراة فى هرة
والى الثانى بقوله وفى اسرت حتى تدخلها لانه لو كان قوله حتى تدخلها كلاما مستانفا كان
مقطوعا به مع الشك فى السير الذى هو سببه ويمتنع القطع بالمسبب مع الشك فى السبب
وفيه نظر لجواز ان يكون السبب محتملا مع الجزم بالمسبب لجواز تعدد السبب فالاولى ان
يقال على تقدير الرفع يكون القطع بالدخول المسبب عن السير مع الشك فيه ويمتنع الجزم بالمسبب
عن الشئ وكونه مسببا عنه مع الشك فيه وجاز فى كان التامة كان سيرى حتى ادخلها لتحقق
الشرطين واسم حالد حتى يدخلها لحصول الشرطين لان الشك فى السائر لا يوجب الشك
فى السير الذى هو سبب الدخول وهو عطف على كان سيرى حتى ادخلها ولا يتسامح ان جوازه
مقيد بقوله فى التامة لظهور انه غير مقيد به فلا جاحة الى جعله عطفا على جاز سعد بن الفضل
تحرزا عن هذه الايهام ولا يجوز الفصل بين الحروف التى يقدر بعدها ان والفعل المنصوب
خلافا للاخفش حيث اجاز الفصل بين حتى واو وبين الفعل المنصوب بالشرط الحرفى او
الظرفى وقال ابن السراج الفصل بالشرط الحرفى قبيح وبالظرفى اقبح ولام كى مثل اسلمت لادخل
الجنة وقد تزاد لام كى للدلالة على كون الشئ مقصودا لا وسيلة الى مقصود آخر نحو امرت
لاعدل اى كلامه بالعدل للعدل لكونه العدل كمالا مطلوبا لا بحمله وسيلة امر آخر مما يترتب
عليه من المنافع ونحو يريد الله ليذهب عنكم الرجس اى يريد ذهاب الرجس لنفسه لا لما
يترتب عليه ونحو يريد الله ليبين لكم اى يريد التبيين لنفسه وفيه من تخصيص المخاطب و
تخصيصه على اهتمام ما دخل عليه اللام ما لا يخفى فقوله ولام كى شامل لتلك اللام فلم يفته شئ
من مواضع تقدير ان ولو حذف اللام يجوز حذف الجار عن ان وان نعود المقدرة معمولا اسلمت
ان ادخل الجنة وتقدير ان بعد اللام مشروط بان لا يكون مع لا وسيطهر ولام الجحود لام تاكيد
النفى لكان اى المؤكدة لقوله كان ونفى مدلول كان اما بدخول حرف نفى عليه او بدخول لم او لما على المضارع

م الجحود يختص بما كان ولم يكن واللام في قوله لكان لام التقوية زيد في مفعول النفي لضعف
عمل المصدر سيما المعرف باللام مثل وما كان الله ليعذبهم وجعل الرضي افادة زيادة
هذا اللام التاكيد انه لام المناسبة واللام كما تقال انت لهذه الخطة اي مناسب لها و
مناسبة فزيادته تحصل بقوة الشيء بين اللام والمناسبة وفي نفي اللياقة في مقام نفي الشيء كمال
المبالغة في نفيه وفي جعل ان المصدرية حرفا اشكال جعل المصدر خبرا عن الذات وتاويله
من وجوه لا يخفى وادعى العباب انه لا حاجة الى التاويل في الفعل مع ان كما في المصدر وان
كان مؤولا بالمصدر ومال اليه السيد السند في حواشي الرضي في شرح عبارة المتن في اول بحث
الكلمة واذا حذف لام الجحود بعده ان وجعل منه قوله تعالى وما كان هذا القران ان يفترى
اي ليفترى والفاء بشرطين احدهما السببية بل قصد السببية سواء كانت فيكون الكلام صادقا
او لم يكن فيكون كاذبا ولا يسع السببية بدون القصد والثاني ان يكون قبلها امر والاولى
او لام امر لان الامر باللام هو المضارع المجزوم وليس داخلا في الامر عند النحاة فادراجه في الامر
ليس بواضح لكن لا فرق عندهم بين الدعاء والامر والالتماس بل كل ما هو على صيغة الامر
امر فلا تكلف في ادراج الكل في الامر ولا يدخل في الامر ما ليس على صيغته وان استعمل في معناه
من الخبر نحو رحم الله واسم الفعل نحو عليك ولا باس بعدم الدخول لانه لا نصب بعده المضارع
الا عند الكسائي مطلقا وعند ابن جني في نحو نزال لانه في حكم الامر في الاطراد والمراد بكون
الامر قبلها كونه قبلها لفظا فلا نصب المضارع في نحو لا سد الاسد فتنجو خلافا للكسائي وقد
نصب بعد الامر من غير ان يكون جوابا له تشبيها بالجواب في الكون بعده وجعل الرضي منه
قراءة ابي عمرو واذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون بالنصب وعندي ان النصب فيه لكونه
بعد الجحر بانما نحو تجيئني فيكرمني زيد بالنصب فانه ذكر الرضي انه قد جاء النصب بعد انما
لما فيه معنى الحصر القريب من النفي او نهي نحو لا تشتمني فتندم او استفهام نحو هل عندكم
ماء فاشربه او نفي صريح نحو ما تأتينا فتحدثنا او في حكم الصريح بان يستعمل في معنى النفي ويجري
مجراه نحو قلما يكرمني فتسرني واقل رجل يكرمني فيسرني وكذا اقل رجل ونحو غير مضروب الزيدان
فاحرك بخلاف انت غير امير فتضربني ونحو قد يجيء فيكرمني بحمل تقليل قد في المضارع في كلام النفي

كذا فى الرضى واثبت النصب بعد قد فى التسهيل قليلا واثبت الرضى النصب بعد الشرط
قبل الجزاء وبعده بين الشرط والجزاء لكونهما مفروضين فى قوة المنفى او تمن سواء كان
بلفظ الترجى او لو او بلفظ التمنى نحو لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة النصب و
نحو لوتاتينا فتحدثنا بالنصب او عرض ذكر العرض مع انه عند لفظ لا سيما مع منها على ان المراد
بالاستفهام ما هو على حقيقته وما سوى العرض من معانيه المجازية ليس بمعتبر فى النصب وفى
ما ذكره نظر لان النصب ليس مشروطا باحد الاشياء الستة لانه يكون بعد التحضيض ايضا نحو
لولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع اياتك وانما تصدى لدخوله فى
النفى لو كان النفى الاول معتبرا على اطلاقه كما جوزه بعضهم لكن ذكر الرضى انه قياس لا سماعى وقد
يجئ السببية المقصودة فى النفى منصوب الجواب نحو كانك وال علينا فتمننا لكن ما ليس بمطرد ليس
بعضا على القاعدة وما جاء منصوبا بدون سبق شئ من هذه الامور من ترجيه فمخصوص بضرورة الشعر
نحو سارتك منزلى لبنى تميم والحق بالحجاز فاستريحا وله احتمالان اخران اقربهما ان يكون الخبر بمعنى
الامر اى لاسيرنك ولا يحتمل يكون النصب على ما عليه الكسائى وثانيهما ان فاستريحا مؤكد بالنون
الخفيفة موقوفا ويكون الضرورة الشعرية فى تاكيد المضارع الذى ليس فيه معنى الطلب ثم
النصب بعد الفاء والواو واو هو الافصح الاكثر ويجوز الرفع كقوله تعالى لا يؤذن لهم فيعتذرون
وقوله تعالى ما ملونهم او يسلمون اذا امن اللبس ولا يفوت المعنى المقصود بالنصب ووجه النصب
بعد هذه الاشياء ان ما بعد الفاء بمنزلة الجزاء لما قبلها فزرنى فاكرمك فى معنى ان تزرنى اكرمك
فعدل عن الرفع لكونه منافى انه لو قصد عطف ما بعد الفاء على ما قبلها عطف قصة على
قصة فى الانشاءات السابقة وفى النفى السابق عن اعتبار عطف القصة على القصة منذ ما حصل
فتوهم العطف فيه اقوى وبعد النصب لم يتوجهان المشهور انه معطوف على السابق عطف
مفرد على مفرد والتقدير فليكن منك زيادة فاكرام منى وهكذا عند الرضى الفاء للسببية دون
العطف والتقدير زرنى فاكرامى ثابت والخبر واجب الحذف ولو جعل للعطف صح عطف
الجملة على الجملة وهو المتحقق فى العطف بالفاء السببية مع فائدة لا غير وهو المناسب لجعلهم ما بعد
الفاء جوابا للاشياء الستة لان الجواب يكون جملة مستقلة ولا يكون من تتمة الجملة السابقة وكانهم

حكما بكونه جوابا نظرا الى الحال لان قولنا فليكن منك زيادة فاكرام منى فى معنى ان تزرنى اكرمك
وكانه لعدم ظهور كونه جوابا لم يقل المص وان يكون جوابا للامر ونحوه وان يكون قبلها امر
هذا قال الرضى لما كان ما بعد الفاء مبتداء محذوف الخبر وجوبا صار الفاء مع ما بعدها
اشد اتصالا بما قبلها من الجملة الجزائية بالجملة الشرطية بجاز فى هذا الجواب ما لا يجوز
فى الجملة الجزائية وذلك انك تفصل به من الفعل الذى قبل الفاء ومعموله نحو هل اعطى
فاسلك زيدا وتوسط ايضا من اداة الاستفهام التى هى هل او الظرف او كيف او لم و
بين الفعل المستفهم عنه نحو هل فاسلك يحج ومتى فاكرمك تزورنى ويجوز ايضا حذف المستفهم
عنه للوضوح نحو متى فاسير معك اى شئ تسير فاسير معك ولا يجوز شئ من ذلك فى صريح
الشرط والجزاء لان كلا منهما فى اللفظ جملة ظاهرة ولا جواب للجواب بالفاء ولا جاب لشئ
واحد نحو لا تنه واعلم ان المنصوب بعد الفاء فى غير المنفى يجزم بعد سقوط الفاء فتقول
فى زرنى فاكرمك بالنصب زرنى اكرمك بالجزم ولذا يعطف على المنصوب بالفاء المجزوم
نحو فاصدق واكن والواو وشرطها الجمعية اى قصد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى زمان
والاولى المعية لان الجمعية فى المشهور اعم من المعية ولا يخلو عنها الواو وكانه اعتمد فى ظهور المعية
على ان الواو لا يخلو عن المعنى المشهور فلا معنى للاشتراط به وان يكون قبلها مثل ذلك
لفظ مجمل لا معنى له وكان للاختصار والواو بالشرط الثانى والمعية مثال النهى ونعم المثال قوله
لا تنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك اذا فعلت عظيم واو بشرط معنى الى ان اى بشرط
تحقق معنى الى ان معه لا يشترط كونه بمعنى الى ان حتى يرد ان الظاهر بشرط معنى الى لان ان ليس
من جملة معناها واختار كونه او بمعنى الى دون كونها بمعنى الا وهو مذهب سيبويه لانه مذهب
الجمهور ولا حذف فيه بخلاف مذهب سيبويه فانه يحتاج الى تقدير الوقت قبل او وتقدير
المستثنى منه قبله فتقولك لالزمنك كل وقت الا وقت ان تعطينى حقى ويمكن ان يقال
لم يرد الجمهور ان او بمعنى الى ولا سيبويه انه بمعنى الا بل المراد او لاحد الامرين وما بعده حين
التكلم به غير محقق وما قبله محقق فالحكم بان احد الامرين محقق لا محاله يستلزم ان ما قبله
محقق الى ان يحقق ما بعده او ان ما قبله محقق كل وقت الا وقت يحقق ما بعده فلا حذف

على شيء من المعربات وما قالوا ان الوقت محذوف عند سيبويه وان ما بعدا و في محل النصب
عنده وفي محل الجر عند الجمهور من عدم التامل وكفى شاهدا على صدق ما قلنا انه لو بعد
او من ادوات الاستثناء ولا من حروف الجر وعندي ان او بمعنى اللام لان المآل لاكرمنك
لتعطيني حقي والله تعالى اعلم والعاطفة اي بان مقدرة بعد الحروف العاطفة مطلقا
اذا كان المعطوف عليه اسما فقوله والعاطفة معطوف على قوله حتى في قوله وبان مقدرة بعد
حتى وقوله فان الى هنا جملة معترضة مصدرة بالفاء الاعتراضية لتفصيل ما هو مجمل واكتفى
في العاطفة بالذكر مع انه ليس له تفصيل وجعله معطوفا على التفصيل يوجب تفصيل ما لم يذكر في
الاجمال فتمام تفصيل المجمل وانما يتقيد ان ليس المعطوف اسما والقياس يقتضي ان ايضا اذا
كان المعطوف اسما فعالا نحو ضرب زيدا او سمعه ضرب من اكرامه وكانهم احدوا السماع مصاحبا له
فلم يتعرضوا له ويجوز اظهارها ان مع لام كي والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما لان ذكر العاطفة
بهذا العنوان كان مع هذا الشرط مستفادا من قوله والعاطفة العاطفة بهذا الاعتبار
ويجب مع لام في اللام اي لام كي على ان اللام للعهد ويمتنع في ما سوى ذلك ويجزم لم
تقصد المص ان المتعارف في الفعل المرفوع والمنصوب والمنجزم وفي الاسم المرفوع والمنصوب
والمجرور بل نعم التعبير بمجرد الفتن وفي التسهيل يرفع وينصب ويجزم بلم ولما ولام الامر ولا النهي
لا في النفي وكلم المجازاة وهي ان ومهما وهو بمعنى ما لا بمعنى متى وقد انكر الزمخشري كل الانكار
على من جعلها ظرفا في تفسير قوله تعالى مهما باثباته من انه وحكم التسهيل بانه قد يكون ظرفا متمسكا
باثبات لكن ليست نصا في ظرفيتها وكانه زعم المدراسون ايضا انه مثل كلما ومتى حيث
جعلوها سويا لبعضه الكلمة مثلهما واذ ما قال السيرافي ما علمت احدا من النحاة اثبته
الا سيبويه واصحابه وهي حرف عنده غير مركبة من كلمتين بل هي فعل كما ان مهما فعل وقال
المبرد هي اذ الظرفية كونها الحاق ما عن طلب الاضافة وهيتها للشرط كما هنا حيث وجبها
بمعنى المستقبل وجازمة وحيثما ما فيه كافة عن الاضافة لتصير مناسب ان الشرطية المحتملة
للوجود والعدم في الابهام ويحسن نصبتها اياها وا ما ما في ما ان وحيث فليست كافة
بل زايدة ولذا ليست لازمة وان ومتى مع ما وبدونها وذكرهما بدون ما لان الجزم

مع سبق بطريق الاولى وما في التسهيل انه قد يجي ظرف زمان ومنه قوله فما تك يا ابن عبد الله
فينا فلا ظلما نخاف ولا افتقادا وماش واي مع ما وبعدهما واما انجزام المضارع مع
كيفما وكذا الجزاء والانجزام مع اذا فشاذ وكذا مع ايان ولم يذكره سيبويه وحفظه اصحابه
كقوله ايان نؤمنك تأمن غيرنا ومتى لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا والجزم بها اذا للحمل على
متى كما ان اهمال متى للحمل على اذا اما الجزم باذا كقوله استغن ما اغناك ربك بالغنى واذا
تصبك خصاصة فتجمل واما اهمال متى فما ورد في الحديث ان ابا بكر رجل اسيف
وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس وقد يهمل ان حملا على لو كقراءة طلحة فاما ترين من
البشر بسكون الياء وفتح النون والاصح ان ساغ حمل لو على ان خلافا لجماعة منهم ابن الشجري
كقوله لو يشا طار بها ذو ميعة لاحق الاطال نهد ذو خصل وبان مقدرة عطف على قوله بلم
ولو لم يذكره واكتفى بما يأتي بعد من قوله وان مقدرة لكان اعذب فهو لطلب المضارع ماضيا
ولعينه وقلب لفظ الماضي مضارعا ولا يلغى ولا ينفصل منه ويقبل فصله الا للضرورة
ولما مثلها في ما ذكره ويختص بالاستغراق والامتداد من حين الانتفاء الى ان التكلم
ولا يستعمل في غير الاستغراق بخلاف لم فانه لا يختص والغالب فيه نفي المتوقع وفيه
رد على الاندلسي حيث سوى بينهما في عدم الاختصاص بالاستغراق وجواز حذف الفعل
عند القرينة بخلاف لم فانه لا يجوز حذف فعله الا في الضرورة ولم مختصة بالاجتماع
مع ادوات الشرط فيقال ان لم يضرب ومن لم يضرب ومتى لم يضرب بخلاف لما قال
الرضي واذا دخلت همزة الاستفهام على لم ولما فهي للاستقبال على سبيل التقرير كقوله
الم نربك الم نشرح لك هذا ونبه نظرا الى المعنى على المضي وبه فسر في التفاسير ولام الامر
اللام المطلوب بها الفعل من ما اسند اليه الفعل غائبا كان او متكلما فاعلا او مفعولا
او مخاطبا مفعولا او فاعلا على سبيل الندرة ولا قوي في الفاعل امر المخاطب باللام ان
يشاركه غائب فيكون اللام لطلب الغائب وحرف الخطاب لطلب الحاضر وربما حذف
اللام في امر غير الفاعل المخاطب في النظم نحو قوله محمد تفد نفسك كل نفس واجاز الفراء حذفها
في النثر بعد القول وجعل منه قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الا انه في التنزيل يسهل وله عند الجمهور

توجيهان اخران هي مكسورة وفتحها لغة وتسكن مع الواو والفاء وثم نحو فليمضوا وليخوضوا
لتأت طائفة اخرى منه حصل من اجتماع الواو او الفاء او اللام المكسورة وحرف المضارعة
ما هو كيف يخفف كما خففت كتف واما ثم فحمل عليهما ولا النهي ضدها اى نطلب بها ترك الفعل
او عدم على اختلاف فيه وفي بعض النسخ المطلوب بها الترك اى ترك الفعل الذي دخل
عليه لا وان كان تركا وهي اعم من لام الامر يدخل على جميع صيغ المضارع بلا شذوذ ولكن
دخولها على المتكلم اقل من دخول اللام عليه وقد تتصل بها من معمولها بمعموله فقال لا زيدا تضرب
وكلم المجازاة هي الجزاء على ما في القاموس اى كلم تقتضي الجزاء فاضافة الكلم الى
المجازاة كاضافة الادوات في قولهم ادوات الشرط تدخل على الفعلين اى يجوز دخولها
على الفعلين كما سيظهر من شأن ان الجزاء قد يكون جملة اسمية لسببية الاول ومسببية الثاني
اى معلولية الثاني لا عليته على قياس استعمال المسبب في السبب في مسئلة الكحل وكان المسبب
الذى الحق به التاء المصدرية كان بمعنى مسبب له على سبيل الحذف والايصال ولم يقل بسببية
الاول للثاني مع انه اخصر تنبيها على ان كلم الشرط لها نسبة الى الشرط بها تعمل فيه ونسبة الى
الجزاء تعمل بها فيه وبها تمت النسبتين اقتضتهما كما ان كان عمل في الاسم والخبر وما ولا يعملان فيهما
لاقتضائهما مسندا اليه ومسندا فمن قال حرف الشرط ضعيف فلا يستطيع عملين لم يأت بشيء
وان بنى عليه الحكم بان كلم الشرط عاملة في الشرط والشرط في الجزاء او ان الشرط مجزوم
بها والجزاء بالجواب ومنهم من قال بما سيجيء فان قلت لا خفاء في ان السبب هي النسبة التى
في الشرط والمسبب هي النسبة التى في الجزاء فكيف صح جعل الفعلين سببا ومسببا قلت السببان
جزءا مفهومي الفعلين وليس كون تلك الكلم لسببية الفعل لامر سواء كان فعلا او جملة اسمية
ويسميان اى الفعلان شرطا وجزاء وفي التسهيل ان الشرط والجزاء اسمان للجملتين
وهو الصواب يشهد له العرف وان الجزاء اسم لمجموع الجملة الثانية اذا كانت اسمية فلا معنى
لجعله اسما لمجرد الفعل اذا كان جملة فعلية والمراد بسببية الاول للثاني اعم من السببية الحقيقية
او الادعائية كما في قولك ان تسمى اكرمك وكون كلمات الشرط للسببية هو المشهور بين النحاة
حتى اذا ادعى السببية تؤول بان المحكوم بها هي السببية للاخبار بالجزاء ولهذا سميت الثانية جزاء

وحمى الرضى ان مدلول كلم الشرط لا يريد على كون الشرط ملزوما للجزاء بل ربما يكون الجزاء سببا
للشرط كقولك ان كان النهار موجودا كان الشمس طالعة و فيه ان الظاهر انه لا يريد على الاتصال
سواء كان لزوم او لا بل يكون الاتصال على سبيل الاتفاق الا ان يقال لا يفهم اهل العرف
والمحاورات من اللزوم الا الاتصال وللزوم علم آخر ولم يذكر المص هنا الا بعضا من الاحكام
المشتركة بحيث سوفها فى اثناء شرح ما ذكره ان شاء الله تعالى و نقدم لك هنا ما هو من خصايص
ان التى هى ام الباب فاعلم ان سفره من بين الجوازم من كلمات الشرط بجواز دخولها على اسم
بعده فعل هو الشرط ان كان الاسم ظرفا لذلك الفعل نحو ان يوما سرت سرت بخلاف من
يوما سارا سير و مفسر الشرط ان كان غير الظرف نحو ان زيد ضرب و ان زيدا ضربت ولا تقول
من زيدا ضرب الا فى الضرورة ولا يجوز دخولها على اسم ليس بعده فعل فلا تقول ان زيد خارج
ولا يجوز ان يكون الفعل المذكور بعد ذلك الاسم مضارعا الا على سبيل الشذوذ نحو ان نما
البريح يميلها تمل واذا كان المفسر مضارعا يجزم سواء كان مفسر الشرط كما عرفت او مفسر الجزاء
نحو ان تقم زيد يقم فقوله تقم مفسر فعل محذوف والاصل يقم زيد وكذا ان تضربنى
زيدا اضرب او اضرب والاكثر جعل الجملة المذكورة جزاء بدخول الفاء على الاسم و فيه استغناء
عن حذف الفعل ولا يجزم المضارع فى ذلك لان الفاء يمنع عن الجزم و سفره ايضا بجواز حذف
الشرط والجزاء معها فى الشعر خاصة مع القرينة نحو قوله قالت سار العم ما سلمى وان كان معدا
معدما قالت وان و بجواز حذف شرطها فقط فى السعة اذا كان منفيا بلا مع الفاء لا يجوز
قولك اسى ولا اضربك فان كانا اى الفعلان مضارعين غير مجزومين بلم او كان الاول
مضارعا كذلك فالجزم اى جزم كلمة الشرط واجب او الجزام المضارع واجب وكون الاول
مضارعا والثانى ماضيا مستهجن لتأثر اداة الشرط فى الابعد باخراجه عن معناه مع عدم
تأثيره فى الاقرب ولذا لم يوجد فى الكلام القديم بل قال البعض لم يجئ الا فى ضرورة الشعر
والقياس يقتضى ان يمنع عطف الماضى على المضارع الا ان يقال العاطف بمنزلة تكرار
ارادة الشرط وان كان الثانى مضارعا كذلك فالوجهان جايزان اعمال الاداة
والفاءها اوانجزام المضارع ورفعه والثانى اكثر والماضى فى الشرط والجزاء فى محل الجزم

فان قلت ينتقض الضابطة بقوله ما اقرع من حابس ما اقرع ۔ انك ان يصرع اخوك تصرع حيث
رفع الثانى اجيب بان الكلام محمول على حذف الفاء او التقديم والتاخير بتقدير انك تصرع
ان يصرع اخوك وكلاهما جايزان فى ضرورة الشعر ولم يجعل من قبيل توسط الشرط بين اجزاء
الجزاء لان الغاء الشرط بين المبتدا والخبر لا يجوز ولو للضروره نعم ما كان الاول مضارعا
والثانى جملة اسميه لكنه اعتمد على ظهور حكمه مما ذكر ولا ينتقض القاعده بقولك اضرب
ان ضربنى فانه ليس الا الرفع مع كون الجزاء مضارعا لان المتقدم ليس جزاء عند البصرى انما هو جزاء
عند الكوفى والاختلاف مبنى على الاختلاف فى جواز تقدم الجزاء على الشرط او بعض اجزائه
وكذلك اضرب ان ضربنى زيدا فالمتقدم على الشرط والمتوسط بين اجزائه دال على الجزاء
عند البصرى ولهذا الاتراعى فيه شرايط الجزاء او جزاء عند الكوفى وقد يدخل الواو على ان
ولو المستعمل فى معنى ان مع تقدم الدال على الجزاء اذا كان ضدا لشرط اولى بجزائه من الشرط
كقولك اكرمه وان شتمنى فالشتم بعيد عن الاكرام وضده وهو المدح اولى بالاكرام ومنه
اطلبوا العلم ولو بالصين فمنهم من قال الجمله اعتراضيه والواو للاعتراض وفيه انه لا يفيد
ادخال الواو كون الجزاء اولى بنقيض الشرط وقيل عاطفه اى اكرمه ان لم يشتمنى وان يشتمنى
وقيل الواو للحال والمعنى اكرمه والحال انه يشتمنى فرضا وتقديرا واذا تقدم الدال على الجزاء
فلا يكون الشرط الا ماضيا لفظا او معنى ولا يجى مضارعا الا فى الشعر ومما يلتبس بادوات
الشرط ويقع فيه الخطاء ما ومن واى الموصولات فللمتعلم النحو ان يجتهد فى ضبط مواضع
اللبس فاعلم انه اذا لم يكن مع هذه الثلث جملتان فهى موصوله بلا لبس وان كان فان تقدم
احدى الجملتين نحو آكاتى من اتانى او تأسنى فان السراج على وجوب جعلها موصوله لا عنايه عن
اعتبار حذف جزاء وسيبويه لم يقطع لان حذف الجزاء سايغ فى هذه الصوره لا يحترز عنه نعم
لو كان الفعل بعدها المضارع لا يحمل فى السعه على الشرطيه لما عرفت وكذا اذا كان قبلها ظرف
مضاف الى الجمله نحو امدكرا ذمن اتاما اكرمناه لا يحمل شرطيه فى السعه مع انه جاء فى الشعر و
ذلك لان تقدم الظرف المضاف اليه يبطل صدارتها واورد عليه اشكالا لان احدهما انه
لما جاز غلام زيد من تضربه اضرب ولم يبطل بهذا التقدم صدارة الشرط فلم لم يجز نحو

انه كرادمن ايا ما اكرمناه شرطيه وثانيهما انه لما جاز زيد من يكرمه اكرمه لان كلمة الشرط في
صدر جملتها وان يتقدم عليه المبتدا ولم يبطل بتقدم المسند صدارتها في جملتها فلم لم يجز هذا
التركيب وكلمة الشرط في صدر الجملة المضاف اليها الظرف ولم يبطل بتقديم المضاف صدارتها
واجيب عن الاول بان المضاف الى الملزم مضاف الى كلمة الشرط صار معه كالكلمة الواحدة بخلاف
المضاف الى الجملة فانه مضاف الى مضمون الجملة فلا اتحاد له مع كلمة الشرط وعن الثاني بان
الجملة المضاف اليها بتأويل المصدر فان قولك ادرس ايا ما اكرمناه في تأويل وقت اكرامنا
من اتانا فلا يقع الشرط في صدر الجملة بخلاف خبر المبتدا فانه ليس في تأويل المفرد وان ادعى بعض
النحاة لانه دعوى بلا دليل اذ يسد الجملة بلا احتياج الى تأويل كما يسد المفرد ومما يجب ان يعلم
انه لا يتقدم شيء من النواسخ كلمة الشرط ولا يدخلها حرف نفي سوى كلمة لا فلا تقول ما ان ضربتني
ضربتك ولا من ضربني ضربته وانه يجوز حذف الجزاء لقرينة واذا حذف يجب جعل الشرط
ماضيا لفظا او معنى لانه يقبح عمل الاداة في الشرط مع عدم ظهور عملها في الجزاء وانه لا يجوز
الفصل بين اداة الشرط وفعلها بشيء من اقسام الكلمة الا لا ولم في المضارع فلا تقول ان لن
تفعل او سيفعل او قد فعل او لا فعل وانه لا يجوز جعل الانشاء شرطا وان قيل بجواز جعله جزاء
وان الفعل الثاني في قولنا ان تضرب تضرب اضرب تأكيد وفي ان يعلم بدار ارض عنك بدل
وفي ان تضرب تذهب اضرب حال لا يصح جزمه وانه لا يقع الماضي الداخل عليه ان وما يتضمن
معناها على المضي بل ينقلب الى المستقبل لا محالة الا كان فانه يكثر بقاؤه على المضي وان
كان قد ينقلب الى المستقبل وقال الرضي وقد يقع غير كان على المضي لكنه قليل وقال ابن
مالك كل ما دخل عليه ان وهو ماض لا يمكن انقلابه الى المستقبل لا بد من تأويله للزمان
استقبالي وان كان فقولك ان كنت احسنت الي فكرتك مؤول بانه ان تظهر كونك محسنا
الي تظهر كوني شاكرا لك ولا يذهب عليك ان البحث عن دخول الفاء على الجزاء خارج عن البحث
عن الجزم المضارع لان الفاء يمنع عن الانجزام صرح به السهيلي واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد
لفظا او معنى يتصل بالماضي وتصرح بعموم المضارع المنفي بلم والمراد بغير قد بلا قد لا الملابس
بغير قد والمقصود سلب قد مطلقا فيجيء به ما هو بتقدير قد وجعل قوله لفظا او معنى يتصل قد

خلاف المتعارف اذ لا نعرض عن المتبادر بالمعنوي لم يجز الفاء ولا يخفى ان القاعدة من بعض السين
بالماضي المنفي لانه يجب عنه الفاء ولو فصل المساهرة من ماضي بغير قد الماضي المثبت لانه الذي من
كونه بعد و بدونه بعض بخروج المضارع المنفي بلم لانه ليس ماضيا مثبتا وايضا بعض الماضي بان
بالماضي الانشائي دعاء كان او مدحا او ذما او تعجبا او رجاء كعسى او قسما فانه يجب فيه
الفاء و بالماضي الذي مع قد و همزة الاستفهام لانه مع همزة الاستفهام لم يجز الفاء صرح به
الرضي وان كان مضارعا مثبتا مثبتا يدخل فيه سيضرب وسوف نضرب واضرب مع
انه يمتنع بها الفاء فبعض قاعدتا جواز الفاء و وجوبه او منفيا بلا احترز به عن المنفي بلم
فانه يجب قاعدة وجوب الفاء فالوجهان الفاء وعدمه والا فالفاء او ما سوى ما مر من اذا
للمفاجاة بدليل قوله ويجئ اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء وقد دخل فيه الجملة الاسمية ترمها
مع ان المصدرة بهل وبما تضمن الاستفهام يجوز فيها الوجهان فانتقض بها قاعدتا الوجوب و
الجواز واعلم ان القواعد الثلث مذكورة بعبارات هي اسلها اما الاولى فظاهره واما الثانية
فلان قوله فالوجهان بعده فيجوز الوجهان واما الثالثة فلان قوله والا فالفاء بعده فالفاء
واجبة ومتى عرفت ان قواعدها مختلة فاسلك ما حفظ عن الاحلال بعون الله الملك المتعال
فنقول الجزاء الذي يصح وقوعه شرطا ويتلوها حرف الشرط الى الاستقبال ويحدث فيه
الاستقبال يمتنع فيه الفاء وما فيه معنى الاستقبال على الاحتمال ويصرح حرف الشرط دليل
ارادة الاستقبال يجوز فيها الوجهان وما لا يحدث فيه معنى الاستقبال ولا يصرح به ارادته
الاستقبال فيه يجب الفاء وان مقدرة بعد الامر سواء كان مذكورا او مقدرا وسواء كان
بصيغة الامر او اسم الفعل او الخبر على خلاف ما اعتبر في تقدير الناصب بعد الفاء ففي سائر
الغلاق والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها
وقد رد لما هو بيان الخليل من ان عامل الجزم هو تبيين الاشياء الخمسة مثل اسلم يدخل الجنة
ظاهر المثال ان المراد بالسببية مجرد المدخلية اذ الاسلام لا يوجب الدخول ولك ان يريد بالاسلام
الاسلام المستمر ولا تكفر يدخل الجنة وامتنع لا تكفر يدخل النار لان الواجب تقدير ما تلائم ذلك
الشيء المذكور قبله ان تكيا صحي وان اثباتا فاثبات خلافا للكسائي لان المتقدر لا يكفر

دليل الامتناع وفي بعض النسخ لان التقدير ان يكفر وهو وجيه مخالفة الكسائي والاظهر انه
لا خلاف معنويا بل لفظي اذ الجمهور يمنعون صحته بتقدير المثبت لمجرد وقوعه بعد النهي والكسائي
اثبتها عند قرينة بتقدير المثبت ولا نزاع للجمهور في هذه الصحة وكيف ينازع في حذف
الشرط بقرينة كما لا نزاع لهم في ان سبق النهي لا يستدعي تقدير المثبت والظاهر ان الخلاف
قائم في سلم تدخل النار ايضا مثال الامر هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها الامر مطلق
اطلق الامر ولم يقيده لما يخرج الامر المجهول والامر المعلوم الغائب والمتكلم والمخاطب الشاذ
لان الامر في اصطلاح النحاة والاصوليين مخصوص بالامر وصيغة دون الامر بحرف وصورته
فلذا قال مثال الامر وجعل جنس التعريف الصيغة وفي ذلك تنبيه على ان الطلب مدلول الهيئة
من غير مدخلية للمادة فقوله صيغة لا يسمى الامر الا امر ولا بخصوصه وانما يسمى الصيغ والسياق
فلما قيل يطلب بها الفعل خرج صيغ لا يطلب بها الفعل وقوله من الفاعل المخاطب مزيد
توضيح وبهذا البيان صاح ما في الشروح ان قوله من الفاعل لاخراج الامر المجهول وتقييد الفاعل
بالمخاطب لاخراج امر الغائب والمتكلم وقوله بحذف حرف المضارعة لاخراج بخصوصه ومع
ولم يسأل بخروج نحو كلوا واشربوا للاباحة ونحو اعملوا ما شئتم للتهديد لانه صيغة يطلب
بها الفعل ايضا وضعا وهذه المعاني طارئة على الوضع فقول الرضي انه ينبغي ان يقال يصح
ان يطلب بها الفعل ليكون شموله لما للاباحة والتهديد في غاية الظهور ليس بشيء على
انه ان لم يعتبر في التعريف قيد الحيثية يشمله قوله يطلب بها الفعل شمولا في غاية الظهور
وان اعتبر لا يشمله قوله يصح ان يطلب بها الفعل ايضا وبعد تعريف صيغة الامر بحسب المعنى
اراد تعيينه بحسب اللفظ فقال بحذف حرف المضارع اي هو حاصل بحذف حرف المضارع
ونبه بقوله وحكم آخره حكم المجزوم على كيفية آخره ورد قول الكوفيين انه مجزوم باللام المحذوف
مع حرف المضارعة تخفيفا والمراد ان حكم آخره حكم آخر المجزوم وكان الظاهر عدم الفصل
بين قوله بحذف حرف المضارعة وقوله فان كان بعده ساكن لا نه من تتمة تعيين اوله الا
انه ادعاه الجمع مع قوله بحذف حرف المضارعة انهما مشتركان في الحذف لان حذف حرف المضارع
حذف في الاول وكون الاخر في حكم المجزوم بيان حذف في الاخر فانهما مشتركان في جمع الامر

بخلاف قوله فان كان بعده ساكن فانه بقوله وليس برباعي احتراز عن الرباعي اى ما كان
ماضيه على اربعة احرف لانه لا يراد فيه همزة وصل وذلك ليس الا مضارع باب الافعال
فلا يصح ان يقول وليس من الافعال ولا يذهب عليك ان بيانه لتوهم انه يعم الامر في
كل ما كان بعده متحرك بمجرد الحذف وجعل آخره في حكم المجزوم وانما زيادة همزة الوصل او
اعادة الهمزة المقطوعة فيما كان بعده ساكن مع انه لا بد من الاعادة في قوله يتم ايضا فان
قلت المراد بالساكن اعم من الساكن في الحال او في الحال او في الاصل و في يعم ما بعد حرف
المضارعة ساكن في الاصل قلت فلازم زيادة همزة الوصل في تعد و يقول فالاولى ان يقال
بان لم يكن رباعيا وكان بعده ساكن الى فاعل زدت همزة وصل ثبتت في الابتداء
وسقط في الدرج ليمكن الابتداء به مضمومة ان كان بعده اى بعد الساكن ضمة كان رباعيا مه
مكسورة فيما سواه نحو اصل اضرب واعلم وان سواء كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا كما في يكرم
او متحركا كما في يقيم فمفتوحة اى ذكرت همزة مفتوحة مقطوعة والمتبادر از زيادة وزيد
همزة مفتوحة مقطوعة لكن لا يصح لان هناك اعادة الهمزة لا زيادتها فصل ما لم يسم فاعله
الاضافة فيما بيانية لان ما لم يسم فاعله وقيل ما لم يسم فاعله هو المفعول واضافة الفاعل اليه
لادنى ملابسة وقيل هو الفعل فاضافة العام الى الخاص وعلى التقديرين الاضافة لامية
ومن حمله على الاخير سامح عن اصطلاحهم ويرد على الاخير ان اضافة العام الى الخاص
انما هو اذا لم يشتهر الخاص بكونه فرد العام فلا يقال انسان زيد ما اى فعل حذف فاعله
نسيا فلا يرد اضربن جميعا وواحده ونظايره واسمع بهم وابصر مما حذف فاعله لقرينة
ولا يتعرض به احكام يتمتها قوله فان كان ماضيا الى آخر الباب وقال لم يذكر تمام التعريف
وهو واقيم المفعول مقامه اعتمادا على انسياق الذهن اليه مما ذكره في تعريف مفعول ما لم
يسم فاعله ولا بعد ان يقال التعريف مبني على ما اشتهر بينهم من انه لا يجوز حذف الفاعل
بدون القايم مقامه الا انه لا يعم فان كان ماضيا ضم اوله ليس قوله ومعتل العين
للاستثناء عن هذا الحكم لانه ايضا بضم اوله ويكسر ما قبل آخره ويضم الثالث مع همزة
الوصل الا انه يعرضه بعد ذلك ما يغيره فاراد بيان تغيره لكنه يتعرض بما فيه همزة

الوصل اذا كان فى الدرج فانه لا يضم اوله بل يبقى ساكنا ولا يضم ثالثه مع همزة الوصل
لانه همزة وصل حتى تضم معها ولا يتوهم ان همزة الوصل مقدرة لانها انما تولى فى ابتدا
الكلام ولا تولى بها فى الدرج لا انها تولى ويحذف من اللفظ تنويه ويضم الثالث مع همزة
اى حال كونها مع همزة الوصل واما ضم همزة الوصل فعرف من قوله ضم اوله وهكذا قوله وكما
مع التاء حرف اللبس فى الاول حال الدرج والوقف بالامر من نام و فى الثانى بمضارع الفعل
حال الوقف ولا يظهر وجه لتخصيص هذه المسئلة ببيان اللبس ومثل الماضى مطلقا وشاع
اطلاقه على الاجوف ويقال للسب المقرون المعتل العين واللام فلا حاجة الى تم ... يده
تقييد فقط كما ظنه شارحون لاخراج طوى فانه كالصحيح العين الافصح فيه اى فى
ثلاثيه المجرد بقرينة ذكرما يقابله فى مقابلته وقيد الرضى معتل العين بالثلاثى
والطلاق ثم وتشديد قوله فيه لكون جميع ماذكر ومعتل العين بحسب قوله ومعتل العين انسب
كما لا يخفى واورد عليه مالم يقل عنه كعور وصيد ولا نقض للقواعد بالشواذ ولو حمل
معتل على ما اعل عينه لم يحتج شئ مماذكر مثل قيل وبيع اى اخلاص الكسر فى الواوى والثانى
وجاز الاشمام اى جعل الكسر بين الضمة والكسرة واماله التاء نحو الواو لا بمجرد ضم الشفتان
كما فى الاشمام فى الوقف على ما قاله البعض اوان ياتى بضمة خالصه فيلزم ساكنة على ما قال
البعض الآخر فانهما خلاف المشهور والغرض من الاشمام بذكر ضم الفاء المذكور لكون
الكسره فيل اللازم احصار الصيغه المبنى للمفعول ولذا قيل الاصح انه لا بد فى مقام الالتباس
بالمبنى للفاعل من اخلاص الكسر فى الواوى او الاشمام ومن اخلاص الضم او الاشمام
فى الياءى كما اذا قلت بعت وعدت وانما جوازالوجوه فيما لم يلتبس كقولك عدت يا مريض
وبعت يا عبد والواو فى الواوى والثانى باسكان العين وانقلاب الياء واو الضمة
ما قبلها ونبه بترتيب ذكرها للعين على ترتيبها فان الاولى الاكثر هو الاولى والاقل الادون
من الاخرى ومثله اى مثل الثلاثى فى مجئ اللغات الاخرى من ماضيا باب افتعل وانفعل
فعال اختير وانقيد بالوجوه الثلاثة ولما بنى البيان على الغير عن موضوع المسئلة
بالمثال صار عنا عن الاطناب بذكر الباب فى قوله باب احسن بل كان الانسب ومثل الاخير

وانما جعلا كالثلاثي لكسر حرف العلة وضم ما قبلها فيهما دون استخير واقيد اذ ليس فيهما
ضم ما قبل حرف العلة حتى يحفظ او ينبه عليه بالاشمام وان كان فعل ما لم يسم فاعله مضاعفا
ضم اوله وفتح ما قبل آخره مطلقا اذا المبنى للمفعول كالمبنى للفاعل مأخوذ من المصدر وليس
ليس المبنى للمفعول مأخوذا من المبنى للفاعل حتى يتجه انه لا معنى الضم اول ما كان
اوله مضموما ولا لفتح ما قبل آخر ما كان ما قبل آخره مفتوحا فيحتاج الى تاويل عبارته كما
احتاج اليه القاصرون وبما كان يتجه على ما ذكره انه لم يصح ما قبل آخر باع ونحو ذلك دفعه
بقوله ومعتل العين يقلب اى ما قبل آخره فيه الفا وقبل الضم للعين وما ذكرنا ينبغى ان يكون
عندنا اهل الذوق ووجه الدفع انه فتح ما قبل آخره الا انه قلب الفا والمراد المعتل
العين الابواب الاربعة السابقة فلا يرد ما صح عينه نحو سوم ويتاوم ولو جعلت
معتل العين بمعنى ما اعتل عينه استغنيت عن التقييد ولا يتوهم ان الانسب تقديم بحث
المتعدي وغير المتعدي على شأن فعل ما لم يسم فاعله لانه يخص المتعدى فيحتاج في معرفته
الى معرفة المتعدي لانه لا يتوقف على المتعدى بمعنى نفسه بل يجئ من اللازم المتعدى بحرف الجر
المتعدى وغير المتعدى يعنى هذا باب المتعدى وغير المتعدى ولم يقل المتعدى واللازم
لتطهير الحصر فيهما ولا يخفى ان المتعدى وغير المتعدى ليسا قسمين للفعل بل قد يعم لقسميها
لانهما اعم من الفعل لشمولها للمصادر وما يشتق منها من الاسماء والتعريفان المذكوران
لتدى القسمين والمتعدى تعارف في المتعدى بنفسه بحسب الوضع حتى لا يستعمل عند
الاطلاق المتعدى بحرف الجر والفرق بين المتعدى بنفسه والمتعدى بالحرف ان الاول
اعتبر في مفهومه نسبة يقتضى ذكر متعلق بخصوصه والثانى لم يعتبر في مفهومه تلك النسبة بخصوصها
تلك بل حدثت من مقارنة حرف الجر تلك النسبة ولا يخفى ان الفعل متعلق بذلك الشئ
كما ان ذلك الشئ متعلق بالفعل فيصح اعتبار كل منهما متعلقا بالكسر والفتح الا انه
صرح الرضى بان العبارة المتعلق بفتح اللام وهو ايضا اقرب لان الفعل يصدر من الفاعل
ويتعلق بالمفعول وبهذا عرفت ان المتعلق لا يشمل الفاعل بل لا يشمل المسند اليه فقوله
المتعدى ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب لا يصدق على اللازم يتوقف فهمه على الفاعل لان الفاعل

ليس متعلقا للفعل بل مصدر ولا على كان واخواتها لتوقف فهمها على اخبارها لانها لم يتوقف
بحسب الوضع بل بسبب التوقف بعد تجريدها عن الحدث واستعمالها في مجرد النسبة
والمراد التوقف بحسب الوضع ولا على المتعدي بحرف الجر لان التوقف حصل بالاستعمال
مع حرف الجر ولا على اسم المفعول المشتق من المتعدي الى واحد لان فهم كمضروب لا يتوقف
على متعلق بل على ما اسند اليه ولا على افعل التفضيل المشتق من المتعدي اصلا لان اضرب
او اعطى لم يعتبر في مفهومه النسبة الى المفعول ولذا لا ينصب المفعول به اصلا ولا على قرب
لانه لم يعتبر في مفهومه النسبة الى امر مخصوص بل القرب الداخل في مفهومه تقتضي متعلقا اجمالا
وقد اشكل ذلك على الرضي لعدم التدبر الوفي وغيرالمتعدي بخلافه فهو اي بخلاف
المتعدي او بخلاف ما توقف فهمه على متعلق والاول اقرب كقعد وبعد معرفة المتعدي
وغير المتعدي على وجه لم يلتبس عليك عرفت ان ما لا يتوقف فهم معناه على متعلق بدون
مقارنة حرف جر ويأتي بعده متعلقا منصوبا لا بد فيه من تقدير ذلك الحرف لكن ذلك
في غير المفعول فيه والمفعول له وان وان سماعي ولا بد من تضمين ذلك المناصب من معنى
فعل متعد وذلك لا يتوقف على السماع كما ذكره الرضي وان ما يأتي المتعلق بعده تارة منصوبا
وتارة بحرف جر فاحد الامرين فيه عدول عن الظاهر والمنصوب بتقدير ذلك الحرف ان
لم يتوقف فهمه على ذلك المتعلق وحرف الجر زائد ان توقف وقول ائمة اللغة يتعدى
بنفسه وبحرف الجر مسامحة للتنبيه على كلا الاستعمالين وما يتعلق به شيء بحرف الجر مجرورا
للفظ بذلك الحرف منصوب المحل بذلك الفعل اذ عمل الفعل لا يكون جرا ولذا ينصب
اذا قدر حرف الجر لغلبة الفعل الظاهر على الحرف المقدر وما اشتهر ان الجار والمجرور في
محل النصب مسامحة لجعل الجار والمجرور كشيء واحد لكمال اتصالهما واللازم يصير
متعديا بالتاء والهمزة وتضعيف العين وحل الآخر فيما عينه حرف الحلق لاسيما الهمزة ولا يعدى
به الشيء الى مثله والاجزاء موكول على السماع صرح به الرضي ولم يعرف حذف الباء المعدية
للفعل الا في قوله تعالى اسولى زبر الحديد بناء على قراءة اسولى بهمزة الوصل وفرق المبرد بين
التعدية بالباء وغيره بانه يقتضي معية المفعول مع الفاعل لان الباء المعدية بمعنى مع وقال

سيبويه لا فرق بين ذهبت به واذهبته في جواز المصاحبة وعدمها والمتعدي يكون الى واحد كضرب
والى اثنين وهو قسمان ما يتعدى ما تفاصادق على الاول وما هو بخلافه اشار الى الثاني بقوله
كاعطى ولا حصر لهذا النوع والى الاول بقوله وعلم وضبطه في التسهيل ونحن ذكرناه في الفريد والى
ثلثة كاعلم واري بل علم ورأى بالهمزة الى ثلثة مفاعيل ولم يوجد هذا النقل بتضعيف العين
ولا متعدي الى ثلثة الا اعلم واري وقول الاخفش بجوازه في جميع افعال القلوب قياس ولا
اعتداد بالقياس في مثله وقد يصير المتعدي الى اثنين اذا كان من دواخل المبتدا والخبر
متعدياً الى واحد لو جعل مضمون الجملة مفعوله فتقول في علمت زيداً قائماً علمت قيام زيد او
علمت القيام وكذا يصير المتعدي الى ثلثة متعدياً الى اثنين فتقول اعلمت زيداً قيام عمرو وانبأ
ونبأ واخبر وخبر وحدث ولم يوجد احدث بهذا المعنى وهذه الافعال الخمسة كثر ما استعمل
متعدية الى اثنين ثانيهما بواسطة الباء فيقال اخبرت بشأن زيد او اخبرتك بخبر قال الله تعالى
انبئوني باسماء هؤلاء وقال انبئهم باسمائهم وقال يا انباء هم باسمائهم فقيل بعديتها
الى ثلثة مفاعيل لتضمنها معنى الاعلام فعلم انها ليست متعديات الى ثلثة باعتبار معانيها
الوضعية بل بسبب التضمين فهي ملحقات بالمتعدي الى ثلثة ولم يلحق سيبويه الا نبأ والحق الكوفي
غيره وجعل البعض ارى الحلمية سادسها لسماع بجوازه الى الله في النوم عمرا سالماً وبقوله تعالى
اذ يريكهما الله في منامك قليلا في وجه وانما خص نبأ بالالحاق لكثرة استعمالها ناصبة للثلث
كأنها وضعت للمعنى المضمن وبدل تخصيص سيبويه نبأ على انه اكثر استعمالا من اخواتها
حتى جعل الاخوات من المضمنات وجعلها ملحقة بالمتعدي الى الثلثة قال الرضي لم يوجد
بلا في لواحد من الخمسة الاخبر بالكسر بمعنى علم ونحن نقول الظاهر ان اخبر ايضاً ليس من
خبر بمعنى علم بل من الخبر كنبأ من النبأ والا لم يفارق اعلم في التعدي الى مضمون
الثاني والثالث بالباء ويتعدى اليه بنفسه كاعلم وتردد المصنف في كون الخمسة متعدياً
الى ثلثة وقال بل هي متعديات الى واحد والمنصوبان الاخيران منصوبان على انه موضع المفعول
المطلق فاخبرت زيداً قائماً في معنى اخبرت هذا الخبر المخصوص كما ان قلت زيد قائم قلت
هذا القول المخصوص ولا يخفى انه على مقتضى زعمه يجب ان يقال قلت زيداً قائماً وانه يجري الى

في علمت زيدا قائما اي هذا العلم المخصوص فالحق ما ركن اليه في هذا الكتاب حيث جعلها
متعديات الى ثلثة حتى عد ما ذكره مغالطة منه وهذه الخمسة منها الاول بالنسبة
الى الثاني والثالث كمفعولي اي كأول مفعولي اعطيت بالنسبة الى الثاني فسرها الشارح
بانه يجوز الاقتصار على الاول وحذفه بدون الثاني والثالث وكذا فسروا قوله والثاني
والثالث كمفعولي علمت بعدم جواز الاقتصار على احدهما كما لا يجوز الاقتصار على احد
مفعولي علمت كما يجيء وفي هذا متابعة ابن السراج ويخالفه ظاهر مذهب سيبويه انه لا
يجوز ان يقتصر على واحد من الثلثة ونحن نقول لهذه العبارة معان فائقة سوى ما ذكروها احدها
انه لا يعلق بالنسبة الى الاول قبل الاستفهام والنفي واللام فلا يجوز اعلمت ازيد لانه يبطل
صدارته ويجوز اعلمت زيدا اعمرو قائم قال الله تعالى ننبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد
وثانيها انها يجوز الغاؤها اذا توسطت ونقل في ذلك ممن يوثق به البركة اعلمنا الله مع الاكابر
وثالثها ان مفعولها الاول للثاني والثالث والثاني والثالث متحدان ورابعها ان مفعولها
الاول بمنزلة الفاعل لانه العالم والثاني والثالث بمنزلة المفعول لانهما المعلومان فيجوز للاول
التقدم ويجوز ارجاع ضمير في الثاني او الثالث اليه مع تاخره افعال القلوب كل ما يتعلق
بالقلب من المتعدي الى مفعولين يسمى بفعل القلب عندهم وضبطه صاحب التسهيل اربعة
عشر اثنان غير متصرف هب وتعلم بمعنى اعلم نحو تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف
في التحيل والمكر وهب بمعنى ظن امرا نحو فقلت اجرني ابا مالك والا فهبني امرا هالكا والبواقي
متصرفة م   ظن وسط حجا نحو وعد وجعل بمعنى الاعتقاد نحو وجعلوا الملائكة الذين هم
عباد الرحمن اناثا وتعلم المتفق ودرى نحو دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط فان اغتباطا
بالوفاء حميد ولم يشارك غير المتصرف مع المتصرف في خصائص ذكرها المص ومن هذا ظهر
ان ما في بعض الشروح ان حصر افعال القلوب في السبعة اصطلاحي او استقرائي لا يوثق به
وما سيجيء ان ترك المص غير السبعة لان للسبعة خصائص ليس بشيء وخالفه الرضي فجعل تعلم
ودرى مخصوص بحمله اسم مصدره بانه المتوجه واحسانا افعال القلوب على افعال الشك
واليقين نحو اعزا بها منه ان مدلول بعض هذه الافعال شك مع انه ليس كذلك لانه ظن.

للظن هو الاعتقاد دون الشك وكانهم يجوزون وا بالشك عن الظن المماثل للعلمية
جعله الرضي للظن على الظاهر مع مجيئه في بعض المواضع لليقين وجعله التسهيل للظن
واليقين وحسبت وخلت جعلهما الرضي للظن فقط كهب والتسهيل للظن واليقين وزعمت
جعله التسهيل للظن فقط والرضي للقول بان الشيء على صفة قولا عن مستند الى علم
زعمتك كريما وقال وقد يستعمل في المحقق قال امية الله موف للناس ما زعما وعلمت وهو
لليقين انما قال رايت جعله التسهيل للظن واليقين كليهما والرضي للاعتقاد الجازم سواء كان
مطابقا اولا ووجدت جعله التسهيل لليقين والرضي بمعنى اصابة الشيء على صفة وقال
بالزمها العلم فاريد به تحقق تدخل على الجملة الاسمية ولا تقع بعدها المعلقة الا نادرا فقد
صمرسان لتصل اسمه بلى اذا علمت جاز دخولها على المعلقة كقولك علمت بمن تمر وعلمت اى لوم
سرت وايهم رايت لبيان ما هي عنه اى لافادة ما هي عبارة عنه يعني المقصود بالاولام
معاني هذه الافعال لا الجملة الداخلة هي عليها وتلك الجملة فضلة متعلقة بمعاني تلك الافعال بخلاف
الافعال الناقصة فان المقصود بالافادة الجملة المدخولة لها وهل المعنى لبيان ما هي اى تلك
الجملة ناشئة عنه اى الاخبار بها ناشئة عنه من العلم والظن والاعتقاد فتنصب الجزئين
لان المفعول به مضمون الجملة الحاصلة من الجزئين فهما كالكلمة الواحدة في افادة المفعول الحقيقي
فاجري اعرابه عليهما شيئا للحكم ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر ولا يحذف ولو قامت
قرينة لانهما بمنزلة جزء الكلمة كلمة واحدة لانهما معا متضمنان لما هو المفعول الحقيقي فحذف احدهما
بمنزلة حذف الكلمة وهذا الحكم اغلبي لان حذف احدهما واقع وان نذر اما حذف المفعول
الاول فكما في قوله تعالى لا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اى بخلهم
هو خيرا لهم واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى
بنا الاعداء اى لا تخلنا جازعين بخلاف باب اعطيت انما قال ذلك للتنبيه على انها خاصة
لهذه الافعال بالنسبة الى ما يكون مفعوله الثاني غير الاول لا مطلقا فانه يجري في كل ما كان
مفعوله الثاني عين الاول سواء كان امرا من المذكورات او غيره من افعال القلوب او غيرها صرح
به التسهيل واما حذف مفعوليها معا لقرينة فلا باس به لانه بمنزلة حذف كلمة تمامها ومنه من يسمع

تحل اى تظن بحمة قال ناى كتاب ام نابه سنة ترى جهم عارا على وتحسب قال الرضى
وكثيرون ولا يجوز حذف مفعولها نسيا لانه لا فائدة لها معتدا بها بدون مفعوليه فلا تقل
ظننت او علمت اذ كل احد يعلم انه لا يخلو انسان عن ظن او علم بخلاف باب اعطيت
لانك تقول فلان يعطى فهذا ايضا من خصائصها هذا وفيه نظر اما اولا فلان فلانا
يعطى يراد كثيره الاعطاء والا فالانسان كما لا يخلو عن اعطاء شئ وفلان يعلم بهذا المعنى
مقيد اى كثير العلم على انه لا ينحصر الفائدة في ذكر المفعولين بل يصح ان يحصل فائدة معتد بها
بدونه فيقال علمت الآن او ظننت الآن فيعلم حدوث علم او ظن في الآن او يقول علمت
على نافعا او ظننت ظنا السوء الى غير ذلك ومنها اى من خصائصها جواز الالغاء الظاهر
ان المراد بالجواز ما يقابل الوجوب والامتناع فلا بد من قيود لتتم القاعدة وهو ان يكون
المتاخر مما يصح ان يعمل في ما قبله وان يكون ما توسط فيه او تاخر عنه قابلا للعمل فيه
لئلا ينتقض بنحو زيد ظنى قائم غالب او زيد قائم ظنى غالب اذ المعنى ظنى زيدا قائما غالب
لانه يجب الالغاء لان المصدر لا يعمل في ما تقدمه وبنحو ان زيدا اظن قائم ونحو سوف اظن
تضرب زيد وجاءنى زيد واحسب عمرو فان الالغاء واجب لعدم صحة العمل في ما توسط فيه
ولكن مذهب البصرى ان الالغاء في ضرب احسب زيد عمرو واجب بل يجوز ضرب احسب زيدا
على ما في التسهيل مما في بعض الشروح ان المراد التوسط بين مفعوليها ليخرج عنه ضرب احسب
زيد لان الالغاء فيه واجب من قوله المصنف على انه ينتقض بمتى تظن زيد قائما اى فيما
توسط بين معمول المفعولين الثانى والمفعولين فان الالغاء فيه غير واجب بل جائز على ضعف
ولك ان تريد بجواز الالغاء ما يعم الوجوب ويقابل الامتناع فتستغنى عن القيد اذا
توسطت اى بين اجزاء الجملة او تاخرت عنها بخلاف ما اذا تقدمت على الجملة فان الالغاء
غير جائز لعدم ضعفه بالتاخر وقيل جائز لان الفصل الذى لحقا اثره لا يخلو عن ضعف لكنه
صح جاء في الشعر ومن لم يجوزه تأول ما ورد بتقدير ضمير الشان بعد الفعل لتكون الجملة مفعوله
الثانى او بتقدير اللام قبل الجملة لتكون معلقا لا ملغى او حذف كل من ضمير الشان واللام
جاء في الصنعه وجح التسهيل التاويل والرضى الالغاء الاستعمال الجزئى اى جزئى

ما توسطت فيه كلاهما اى حال كونه كلاهما بخلاف باب اعطيت وبخلاف غير افعال القلوب
مما كان مفعوله الثانى عين الاول وبخلاف غير المتصرف من افعال القلوب على ما فى التسهيل
لكن قوله لاستقلال الجزئين من كلاهما لا تفى بتصحيح الغاء فيها لاشتراكه بينها وبين غيرها مما
يكون مفعوله الثانى عين الاول فلا بد من ضميمة ضعف افعال القلوب وعدم الحاجة الى
نصب الجزئين بمعرفة كونهما من افعال القلوب بخلاف الغير المتصرف فانها لكونها ظاهرة فى
غير المعنى الفعل القلبى تحتاج الى نصب مفعوليه ليعلم قصدا الفعل القلبى منها واعلم ان
معنى زيد ظننت قائم بعينه معنى ظننت زيدا قائما فهو فى المعنى متعلق بالجزئين لكن لم
يعمل فيهما للضعف وما قال الرضى ان معناه زيد فى ظنى قائم والفعل فى معنى الظرف يرده
انه لا يصح فى زيد قائم ظنى غالب فانه قال معناه ظنى زيدا قائما غالب ومنها اى من
خصايصها انها تعلق اى يجعل ملغى عاملا فى محل جزئى الجملة او احدهما قبل الاستفهام
الداخل على الجملة او الجزء الثانى وبلغو بالنظر اى لفظى الجزئين فى الاول وبالنظر الى الثانى
فى الثانى فمثاله علمت ازيد قائم وعلمت زيدا قائم هو ولا يجوز تعلقه بالنسبة اليهما فى
الثانى كما قال البعض متمسكا بان الاستفهام سرى فى الجملة كلها لان النفى ايضا سرى مع انه
لا يلغو الاول بدخوله على الثانى اتفاقا نحو علمت زيدا ما هو قائما وقوله قبل الاستفهام كما فى
بعض النسخ اولى مما فى بعض النسخ يعلق بحرف الاستفهام لشموله علمت ايهم عندك وعلمت
غلام من ضربت بلا خفاء والنفى بما او ان او لا فيلغو ما بعدها النفى لفظا مفعولين كانا او ثانيا بتاويله
بجملة فقط واللام اى لام الابتداء نحو علمت لزيد قائم ولم يتعرض لان نحو علمت ان زيدا لقائم
لان المانع من العمل هو لام الابتداء التى كانت فى اول الجملة وتاخرت الى الخبر لمجى ان حتى لو
لم يكن اللام لعمل علمت ان زيدا قائم فينبغى ان فلا يكون علمت معلقا فلا يعد دخول هذه
الصورة فى قوله واللام والاظهر بعد اللام لان اللام المطلقة فى كلامه كانت مصروفة
الى لام التعريف فاطلاقها موهم وقد اشار بقوله ومنها الى بطلان قول يونس انه يجوز
تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايهم فى الدار مثل علمت ازيد عندك ام عمرو وتخصيص
الاستفهام بالتمثيل اختيار هذا المثال مشعر بانه مال الى ما قال البعض انه لا يقع بعد فعل

القلب استفهام جوابه نعم او لا فلا تقال علمت ان زيد قائم وعلمت هل زيد قائم بل لا بد ان يقع

ما يكون جوابه بالتعيين وهو السؤال بالهمزة وام المتصلة ولهذا فصل حصل الدخول بالهمزة

ولا يقع هل بعده فكانه يشير بهذا المثال على ان موقع فعل القلب هذا النوع من الاستفهام

لكن لما كان تمسكهم في ذلك ضعيفا حيث قالوا انما لم يجز علمت ان زيد قائم لان المقصود افادة

العلم بجواب هذا السؤال فكانه قال علمت جواب هذا الاستفهام والمعلوم يكون مضمون الجملة

وجواب هذه الاستفهام نعم او لا وشيء منهما ليس جملة بخلاف جواب ازيد عندك ام عمرو فانه

زيد عندي او عمرو عندي اذ كل احد يعلم ان جواب ازيد قائم ليس مجرد نعم بل نعم زيد قائم

الجواب وجوابه زيد قائم رده الرضي واختار دخوله فعل القلب على كل استفهام فالاولى ان

لا يعتد بما يشعر به التمثيل ويقال اختار هذا المثال لانه اوضح امثلة الاستفهام وابعد

من الاشتباه واكتفى به لان المقصود تمثيل التعليق لا تمثيل كل قسم منه وههنا بحث شريف

وهو انه لما كان يحصل علمت ان زيد قائم علمت زيدا قائما او انه ليس بقائم فاي شيء يدعو العاقل

الى هذا التركيب والى ادخال الاستفهام المفضي الى التكلف والابهام والجواب ان الداعي اليه

ما هو من دواعي الابهام مع امر مختص به وهو افادة ان معلومه امر يستفهم عنه ويسال لابهامه

وفيه من تشويق المخاطب الى معرفته ما لا يخفى ومنها اي من خصائصها انه يجوز ان يكون فاعلها

ومفعولها ضميرين لا بد من ضميرين متصلين لانه مدار الاختصاص والا فيمتنع كون الفاعل والمفعول ضميرين

لشيء واحد مع اتصال احدهما صرح به الرضي وقيد في التسهيل لكن لم يخصصه التسهيل بالافعال

المذكورة في هذا الكتاب بل جعله من خصائص افعال القلوب الغير المتصرفة ورأى الحلمية

والبصرية ووجد وعدم وخالفه الرضي وجعله من خصائص المذكورة في هذا الكتاب

ولعله ذهب من غير المتصرفة ورأى الحلمية والبصرية ووجد وعدم وكذا من خصائصها كون

فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين يكون احدهما بعضا من الاخر صرح به الرضي نحو ما ورد في الحديث

رأيتها مع رسول الله ولا يبعد ان يسامح في قوله لشيء واحد بحيث يدخل فيه امثاله فتامل

مثل علمتني منطلقا وهذا البحث اشمل مما ذكره وهو انه لا يجوز ان يكون الفاعل والمفعول لمتحد

اللفظ والمعنى فلا تقال ضرب زيد زيدا قال الرضي والقياس جوازه في فعل القلب فتعالى

ظن زيد زيدا قائما ولا يجوز في شيء من الافعال كون ضمير الفاعل المتصل متحد المعنى مع
المفعول اذا ظاهر فلا يقال زيدا ضرب بارجاع ضمير ضرب الى مفعوله متصلا مفسرا لفاعله دون
غيرها فيقال ظنه زيد قائما ولا يقال ضربه ومما يهمك ان تعرفه هو ان افعال القلوب يدخل على
قائما الجملة المصدرة بان المفتوحة كسرا فيقول علمت ان زيدا قائم وهو كما تقول علمت زيدا لكن الثاني
قليل والشرقية ان قولك ان زيدا قائم وان كان ماله قيام زيد لكن بينهما فرق يفصل النسبة
المعلقة للعلم واجمالها والاول اوفق بالتصديق والثاني بالتصور وحينئذ تلك الافعال
مكتفية بمفعول واحد على مذهب سيبويه لانه حين نصب المفعولين ايضا لا ينصب عند التحقيق
الا مفعولا واحدا هو مضمون الجملة فاذا وجد مضمون الجملة بعينه لا يحتاج الى المفعولين والاخفش
لما خفي عليه هذا التحقيق قدر حين نسلمه بمضمون الجملة مفعولا عاما فجعل علمت ان زيدا قائما
في تقدير علمت ان زيدا قائم حاصلا وكذا علمت قيام زيد واعلم انه يستعمل القول بمعنى الظن
الاعتقاد الاعم من العلم والظن وظاهر كلام سيبويه انه بمعنى الظن وبالجملة يجوز ان
يلحق بالظن في نصب المفعولين مطلقا في لغة سليم ويشترط عند اكثر العرب بكون القول مضارعا
مخاطبا وقال الاندلسي منهم من شرط المضارع دون الخطاب ومنهم من يعكس وقال ابن
عصفور لا بد عند الاكثر من تقدم استفهام متصل بالقول او منفصل بالظرف نحو اقدامك تقول
زيدا قائما واما سقوط يقول زيدا ضاربا او بأحد المفعولين يجوز اجراء الاصول ... وبعضها
معنى آخر يتعدى به الى واحد فظننت بمعنى اتهمت ووهبت وجدته شيئا وعلمت بمعنى عرفت ورايت
اصبته الضرب ووجدت بمعنى لا اصبت على صفة ولما كان هذه المعاني قريبة من المعنى المتعدي به الى
المفعولين لان الاتهام والرؤية والمعرفة من جنس العلم والوجدان هو الاصابة الا انه في المتعدي
الى المفعولين بمعنى الاصابة الا انه في المتعدي صفة وهاهنا بمعنى اصابة نفس الشيء وعلى التقدير
يستلزم العلم والمعرفة المقصود ينبه على ان التعدية الى المفعولين بمعنى والى مفعول واحد بمعنى
آخر لئلا يتحير في التعدي الى المفعولين تارة والى مفعول تارة مع ظن وحدة المعنى فلا يرد ما ذكره
الرضي حيث قال بل لكلها معنى آخر لا يتعدى به الى مفعولين بل يكون لازما او متعديا الى واحد
الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة اي ما وضع باعتبار مادتها لتقرير الفاعل على صفة

والقرينة على ان التعريف باعتبار وضع المادة ظهور ان الزمان جزء معنى الفعل فلا يمكن ان يكون
ما لم يدخل فيه الزمان موضوعا له للفعل فكلما عرف الفعل بشيء باعتبار الوضع من غير تعرض
للزمان ليس المقصود الا الى التعريف باعتبار وضع مادته فلا حاجة الى تقييد الصفة بان
يكون غير مصدر كما في الرضي لاخراج الافعال التامة لان الافعال التامة لم توضع بحسب مادتها
للصفة بل للحدث والنسبة كالزمان مدلول هيئتها وبهذا التحقيق تم ما ذكره السيد السند في
بعض تصانيفه انه لا حاجة الى تقييد الصفة بشيء لاخراج الافعال التامة لان الافعال التامة
لم توضع للصفة بل للحدث والصفة لكن في قوله بل للحدث والصفة نظر لان الحدث ليس مدلول المادة
بل مدلول الهيئة والافعال الناقصة لم توضع بتمامها للصفة بل للحدث والزمان وبعد فيه
نظر لان الموضوع له في جميع الافعال الناقصة بحسب المادة ليس لتقرير على صفة فان اصبح و
امسى واضحى وظل وبات مستعملة على اوقات مخصوصة الا ان يحمل اللام للغرض ويراد ما وضع
بحسب مادته لغرض تقرير الفاعل على صفة ثم يسمى الكل وبه المص على ان مرفوعها يسمى فاعلا كما نبه
في ما بعد حيث قال ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها على انه يسمى اسما وقال الرضي تسميته
اسما اولى وكذا اكثر استعماله وقل استعمال الفاعل واما الخبر فلا يسمى مفعولا لئلا يتوهم ان الفعل
لا يتم بدون الفاعل ويتم بدون المفعول لكن قال السهيلي ويسمى المرفوع اسما وفاعلا والمنصوب
خبرا ومفعولا والمحققون كونها افعالا ناقصة لنقصان دلالتها لانها لا تدل على معنى بانفسها
لان معناها النسبة بين الاسم والخبر والزمان الذي هو قيد لهذه النسبة ويسمى منها الاسم
بدون الاسم والخبر لكن ما ذكره النحاة في توجيه وصفها به بالنقصان يصح عن التمسك عن
هذا التحقيق فان بعضهم قال ان وصفها به لان معناها الزمان دون الحدث بخلاف سائر
الافعال على انه يتجه عليهم انه لو كان تقسيم الافعال الى الناقصة والتامة بهذا الاعتبار لكان
الافعال العارية عن الزمان جديرة بان يجعل افعالها ناقصة وبعضهم قال وصفها بالنقصان
لان المركب منه ومن المرفوع مركب ناقص بخلاف سائر الافعال فجمل وصفه بالنقصان وصفا
بحال المتعلق الذي هو المركب منه ومن المرفوع ثم بعضها هل نقصه عارض او بحسب اصل الوضع
حتى يكون نحو فاعذب امالة لكونها في هيئتها ظاهر كلام النحاة الاول حيث لم يجعلوا الا في ليس

باعتبار الحرفية والفعلية فقال سيبويه والاكثرون انه فعل وقال ابو علي في احد قوليه انه
حرف والحاق الضمير به لتشبيهه بالفعل في كونه على ثلثة احرف وبمعنى ما كان وكونه رافعا
وناصبا وبني عليه اقسام ما هو ناقص مطلقا وما هو ناقص بشرط مقارنة النفي وما هو ناقص
بشرط ما المصدرية وهذا التقسيم يقتضي جمع ليس مع راح الا انه ربما يسهل ربما يبنى عليه قوله
فيما بعد في قسم تقديم الاخبار عليها الا انه يقتضي جمع اضحى وعاد مع صار لانهما من ملحقاته
وجمع غدا وراح مع اصبح وامسى لانهما من نظائرهما وكانه قصد الى تقديم الاصول على الملحق
والواضح على الخفي وكون غدا وراح من الافعال الناقصة غير واضح لا لعدم كون مضيهما نحو(?)
قسمه ان يكون حالا احتى بن ابن مالك كونهما ناقصين لذلك كما في كون اسحر وافجر واظهر من
الافعال الناقصة لانه دعوى من الفراء من غير ذكر حجة وهي كان وصار واصبح وامسى وظل
وبات واضحى وعاد كلاهما بمعنى صار وزاد ابن مالك آل ورجع وحار واستحال وتحول وارتد و
صار مع هذه اللواحق يكون تامة متعدية بالى نحو صار زيد الى العمرو اي رجع اليه وقد بمعنى
كان في الغداة وراح بمعنى كان في الرواح وربما يكونان تامين كقوله تعالى اغدوا على حرثكم
اي امشوا في الغداة عليه ونحو راح الى بيته اي رجع في الرواح الى بيته ولا يظهر وجه عدم تفصيل
المص غدا وراح ومازال لا يستعمل الا ناقصا ومابرح قد يستعمل تاما فيقال مابرح من مكانه وما
مازال ناقصا وهو مضمون وفعل بالتاء ولم يساعده كتب اللغة وما انفك وجاء ما انفك
من هذا الامر وجعل مازال كما زال وهو في الاصل زول كخوف الا انه اعل اعلال فعل على سبيل
الشذوذ وجعل ما فتئ وما افتأ كما فتى وما رام بمعنى ومابرح وما ولي كمابرح الا ان مادام
اذا كان تاما يتعدى بنفسه نحو ما ولي في امره وليس وقد جاء ما جاءت حاجتك برفع حاجتك
على ان الجر ما الاستفهام هنا مدخلة للاستفهام ونصبها على انها خبر جاءت واسمها ضمير راجع
الى ما وانث لكونها عبارة عن الحاجة يعني قد يجئ جاء ناقصا لا مطردا وهل يتجاوز هذا
التركيب قال الاندلسي لا وقال المص جاء الى قعد في مثل هذا القبيل نحو قعدت كانها حربة
ولا يجوز قعد كاتبا بالاتفاق ويرد المص في تجويز قعد كانه سلطان وتمام هذا التركيب
ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة سمع من اعرابي والشفرة السكين العظيم والارهاف التحديد

تدخل هذه الافعال على الجملة الاسمية التي لم يكن مبتدؤه واجب الحذف نحو الحمد لله الحميد
فلا يقال كان الحميد ونحو نعم الرجل زيد فلا يقال كان زيدا ولم يكن لازم التصدر كاسماء الاستفهام
والشرط فلا يقال كان من اباك ولا دخام التصرف كما التعجب فلا يقال كان ما احسن زيدا ولا لازم الا
لكونه في المثل نحو الطعن نطارا او لكونه بمنزلة الفضل كان يومك كما لا يقال كان سقيا او لكونه بعد
اما نحو اما زيد فقائم او اذا المفاجاة نحو خرجت فاذا السبع فلا يقال فاذا كان السبع وايضا
او لتضمنه معنى الدعاء كسلام عليك ولم يكن خبرها جملة طلبية اذ لو كانت طلبية ولم يكن
تلك الافعال طلبية لزم التناقض لدلالة الافعال على ثبوت الاخبار واستلزام كونها طلبية
عدم الحكم بثبوتها وان كانت طلبية وكان طلب الافعال مخالفا لطلب الاخبار يلزم اجتماع
طلبين متخالفين على امر واحد وان كان مساويا له لزم كون احد الطلبين عبثا وحمل الرضي
قوله وكونوا بالمكارم ذكرني على ضرورة الشعر والسهل بادر الاعطاء المجرى حكم معناها لا لسان
ما هي عبارة عنه يعني ليس المقصود بالافادة مدلولاتها بل الاخبار وانما هي توابع للاخبار
يذكر ليحصل حكم في الاخبار وليفصل الاحكام المغايرة لاخبارها فصل تلك الافعال ترفع
الاول اي الجزء الذي حقه ان يكون اول وتنصب الثاني مثل كان زيد قائما فمن امثلة
للدخول والاعطاء والرفع والنصب فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما وهذه كان الاستمرارية
او منقطعا اي قابلا للانقطاع لان كان لا يدل على الانقطاع بل على المضي مطلقا وقد تكون
للاستمرار وجميع الازمنة الماضية قال ابن مالك وتختص كان بمرادفة لم يزل وقال الرضي
المراد انه لثبوت خبرها ماضيا دائما كان قولك الثبوت في الواقع او منقطعا وفيه رد
على من جعل كان للاستمرار وكان الاولى ان يكتفي بقوله لثبوت خبرها لانه بصدد بيان احكام
معطي هذه الافعال للاخبار ماضية كانت او مضارعة او امرا ولذا لم يقيد ما سواها
بالماضي وكانه خالف هنا ما التزمه فيما بعد لافادة ان كان يكون للاستمرار او لورده
وبمعنى صار ولا يخفى ان حسن الترتيب يستدعي تقديم بيان صار على كان ويكون فيها ضمير الشان
اي يكون في كان بلا معنة ضمير الشان وتقديم الظرف للحصر اي لا يكون في كان التامة ضمير الشان
لانه لا يوجد ضمير الشان الا مبتدءا في الحال او في الاصل وفيه رد على من جعل وفيه رد على

من جملتها منه ضمير الشأن تامه ويكون تامة بمعنى ثبت والمتبادر من ثبت ثبت في نفسه
والا فكان الناقصة ايضا بمعنى ثبت لغيره وكان التامة لا يدخل الجملة بل المفرد وزائده
اي كان فقط دون باقي نظائرها يكون زائدة لا في اول الكلام بل في الوسط وقال قد
يكون في الآخر وهو قسمان ما لم يفد شيئا سوى التاكيد لتجريده عن الزمان وجعلها زائده
ظاهره وما يفيد الزمان وتسميتها زائده على سبيل التسمية بالزائدة في كونها عن عامله و
هل يراد مع الفاعل قال ابو علي لا وقال المبرد وسيبويه نعم متمسكين بقول الفرزدق اذا
مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام ويجاب بان قوله لنا خبر قدم الاصل جيران كانوا لنا
كرام وفيه ان عامل الظرف اذا كان من الافعال العامة واجب الحذف فلا يقال زيد كان
في الدار او كائن في الدار وصار للانتقال اي حكم الذي يعطي الخبر كونه منتقلا اليه وليس
المراد ان مدلول صار الانتقال حتى يرد ما ذكره الرضي ان هذا مدلول صار التامة ومدلول
الناقصة كان بعد ما لم يكن واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها الاظهر
لامران الخبر باوقاتها لكون الحكم الذي اعطيه الخبر ظاهرا والمراد بالاوقات الصبح والمساء
والضحى دون الماضي لان الكلام في الحكم المشترك بين الماضي وغيره وتكون تامة بمعنى الدخول
في هذه الاوقات وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما مجردا عن الدلالة على الدوام
وبمعنى صار
بقرينة المقام بافادة امران مضمون الجملة باوقاتها تمام اليوم والليلة فمعنى ظل زيد نائما كان
في تمام اليوم نائما وبمعنى صار مجردا عن زمانيهما المقام قال تعالى ظل وجهه مسودا قال الرضي
بمعنى بات بمعنى صار بمحل نظر وقال ابن مالك يجي كان واصبح وامسى واضحى وظل بمعنى صار
قال الاندلسي جاءت في الحديث بمعنى صار وهو ابن باب مده وقال ابن مالك ظل بمعنى
دام او طال تامة قال الرضي الهمزة عليه وقال وبات بمعنى نزل ليلا تامة وقال الرضي بمعنى
اقام ليلا ونزول سواء نام او لم ينم وفي كلامهم سروبت وما زال كفرح وما فتى وما
انفك لاستمرارها الفاعلة قيل القول بالمع الاحد كذا في القاموس والمراد هنا اصلا حسر الاخذ
صرح به الرضي وبلزمها النفي المراد بالنفي ما يعم النهي صرح به التسهيل فصل لا نزل قائما وذلك
النفي في الماضي ما ولا في الدعاء ولم والمضارع ولن وما ولا والا ولي ان لا يفصل منها وبين

النفي بلا وبما لظرف وبشبهه مع انه جاز في غيرها ذلك نحو لا السوم حسنى ولا امس ويجوز
حذف النفي عن المضارع وبتقديره وكثر في جواب القسم نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف وما دام
ما مصدرية فما دام بمعنى الدوام المضاف الى مضمون الجملة والمضاف وهو الوقت محذوف
فقولك اجلس ما دام زيد جالسا معناه اجلس وقت جلوس زيد والظاهر ان دام مجرد
عن الزمان الماضي ولذا صح ... اجلس وقت اي بمعنى وقت ... اي بزمان
طويل ثبوت خبرها لفاعلها فما دام يقتضي امتداد زمان ثبوت الخبر للفاعل في القاموس
المدة الزمان الطويل وما في ما دام حرف مصدري وما في الصحاح واما قولهم ما دام فمعناه
الدوام لان ما اسم موصول بدام ولا يستعمل الا ظرفا كما يستعمل المصادر ظروفا بحث تأويله
تامل يعرف وفيه انه لم يبين بما ذكره حكم اكتساب الخبر من ما دام بل فيه ما يفيد اكتساب
الشيء من الوقت فمعنى ان يقول وما دام لثبوت خبرها لفاعلها مدة ... اي من اجل
انه للتوقيت ... الكلام لا ظرف وليس ما بعده كلاما تاما كما يكون غيرها وليس لنفي
مضمون الجملة حالا ... الاولى لنفي خبرها عن فاعلها لينطبق اعطاء الحكم للخبر وقيل مطلقا
وهو مذهب ... وابن السراج قال الاندلسي لا تناقض بين القولين فان كونه للحال
انما هو اذا اطلق وكونه ... اذا قيد بالعين وفيه نظر لان المراد بكونه للحال او لغيره معناه
انه كذلك بحسب الوضع فاذا فهم منه الحال اذا اطلق فهو للحال ويجوز تقديم اخبارها كلها
اي كل الافعال او كل الاخبار ويرجح الثاني ان الكلام في الاخبار بالذات والاول الصحيح
بالسبول لا ... تقديم الاخبار على انفسها فالظاهر ان يكون لبعض الافعال المقابل لقسيمها
على اسمائها ولا ... ان هذا الحكم اعاده لانه سبق في خبر كان ان حكمه حكم خبر المبتدأ وتقديم
الكثر من تقديم خبر المبتدأ عليه ولم يلتفت الى خلاف ابن معط في خبر ما دام لظهور سقوطه
وظهور كونه غلطا والمراد جواز تقديم الاخبار من حيث انها اخبارها يعني لا يمنع هذه
الافعال من التقديم ولا تزجره اما لو عرض لبعض الخبر ما يوجب التقديم نحو كم كان مالك او
ما يوجب التاخير نحو كان مالك او ما يوجب التاخير نحو كان عدوي صديقي فهو خارج
... من عدم ... انه ... يحمل الجواز على الامكان الخاص لا يناقضه بالوجوب والامتناع

ولا على الامكان العام مقيدا بجانب الوجود لا يناقضه بالامتناع ولا مقيدا بجانب العدم
لا يناقضه بالوجوب وهي اي هذه الافعال في تقديمها اي الاخبار عليها على ثلاثة اقسام قسم
يجوز وهو من كان الى راح مع راح وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما غير لا سلوب ولم يسل وهو
من ما زال الى ما دام لا يجوز لاختصاص لانه يجري في لا يزال ولن يزال لان معمول فعل لا ولن
يتقدم عليهما لانهما لا يستحقان الصدارة انما يستحقها ما وان فالمراد بقوله ما في اوله ما ما
في اوله ما وما في حكمه من ان النافية فان قلت القسم الاول ايضا اذا كان في اول ما او
ان لا يجوز تقديم اخبارها عليها لاقتضاء ما وان الصدارة قلت مع ذلك يجوز التقديم
بالفصل بين النفي والفعل في غير هذه الافعال الاربعة نحو ما قائما كان زيد لانها لا يمنعان
الفصل كلم ولن وانما امتنع الفصل في هذا القسم لشدة الامتزاج وصيرورتهما مع الفعل
بمنزلة فعل مثبت يعني انه خرج من القسم الاول نحو لن يزال ولم يزل مع انه مثبت وانهدام الانحصار
فالانحصار الاخص قسم يجوز وهو ما ليس في اوله ما خلافا لابن كيسان من البصريين حيث
وافق الكوفيين في الحكم بالجواز في غير ما دام لانه لبطلان النفي وصيرورة المجموع في معنى
مثبت لم يمنع النفي من التقديم وانما لم يجعل هذا القسم من المختلف فيه مع خلاف ابن
كيسان لانه اعتقد عدم الجواز وحكم بانه لا يجوز بخلاف المختلف فانه لا حكم له فيه اما
ان الحق هو الجواز وعدمه فالتبس ما اصح عنده وليس ذلك لان ابن كيسان منفرد في الخلاف
ولم يعتد به بخلاف المختلف فان الخلاف فيه بين كثيرين وفي كل جانب كثيرة لان ليس
جواز التقديم فيه البصريون ومنعه الكوفيون مع موافقة المبرد للكوفيين كما ان الكوفيين جوزوا
التقديم فيما نحن فيه ووافقهم ابن كيسان فان قلت لا يختص منع التقديم بما دام بل كذلك
القسم الاول اذا دخل عليه حرف مصدري فيقول جلست ما كان زيد جالسا ولا يجوز تقديم
الخبر على كان اصلا قلت ما يلزم ما دام ولا يلزم حرف المصدر القسم الاول فلذا افترقا في
الحكم بجواز التقديم وعدمه وهو ليس وقسم مختلف فيه وهو ليس ويحذف خبر ليس كثيرا ومنه
انما يجري العين ليس المحمل اي ليس المحمل جاريا وقيل ليس هنا للعطف لحمله في حكم لا ويكون في
ليس ضمير الشان وليس بمشهور اصحاب اللسان الا في كان وليس من هذه الافعال والا في كان

من افعال المقاربة ويجوز الاخبار عن النكرة المخصصة في باب كان وان ويجوز الاخبار عن النكرة
بالمعرفة فيهما نحو ولا يك موقف منك الوداعا وليس ذلك للضرورة كما ادعاه الزمخشري اذ
لا ينافي الشعر ولا يك موقفي منك الوداعا على ما قاله ابن مالك وللزمخشري ان يقول
مراد الشاعر انه لا يك موقف من المواقف منك موقف الوداع اشارة الى انه لا يحتمل احد
وداعك ولا يستفاد هذا من موقفي ونحو ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة والاولى
جعل ان مع الفعل اسما لهذا الباب اذا دار الامر بينه وبين معرفة نحو ما كان جوابهم الا
ان قالوا فانهم حكموا بان يجعل ان قالوا اسما اولى لان ان قالوا يشبه المضمر في انه لا يوصف
فهو اعرف من غيره بهذا الاعتبار وهذا وان كان وجهه غير قوي لكنه امضاه ارباب
التفسير في التفاسير وقد يحذف لام يكن في الجزم ولا يكتفى بحذف الحركة لكثرة الاستعمال و
يونس يجوزه مطلقا وخصه سيبويه بما اذا لم يلاق ساكنا بعدها فلا يجوز عنده بخلاف
الحذف في لم يكن الذين كفروا افعال المقاربة اى الافعال الدالة على مقاربة اخبارها من
فواعلها او جعلها لنفس القرب او بمعنى يستلزم القرب فالموضوع للقرب كاد واوشك وكرب
كعلم وضرب والم تقال الم الغلام اى قارب البلوغ واولى والذي يستلزم القرب
ما يستعمل للشروع في الفعل وهو طفق كعلم وضرب وطبق كعلم وجعل واخذ وعلق كعلم و
انشا وهب وقام واقبل وقرب فان الشروع في الفعل يستلزم القرب من الحصول للفاعل
وما يستعمل للرجاء عسى وحرى كعلم واخلولق فان رجاء الشيء ينبئ عن قرب حصوله وبهذا
ظهر ان ما ذكر الرضي ان عسى واخواته لا يدل على القرب ولا ما يستعمل للشروع ولو صح الشارع
في الفعل بقرب الفعل منه فلا يقال للشارع في الخروج انه خروج قرب خروجه ليس بشيء
وقد اوضح وجه التسمية تعريفه بقوله ما وضع لدنو الخبر رجاء هو طمع المحبوب وقد يستعمل عسى
في الاشفاق وقد جمعهما قوله تعالى عسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو
شر لكم وقيل استعمال عسى في كلامه تعالى بمعنى اليقين لانه احدا استحالته وقال الرضي
انا لا اعرف مجيئه بمعنى اليقين في غير كلامه تعالى وبالجملة لا بد من ضم او اسقاط مع قوله رجاء
لتصير التعريف جامعا لانه يعتمد دنوه رجاء او حصولا اى دنو حصولا بان يظهر امارات اسباب

حصوله سوى الشروع دون الحصول (واخذا فيه) اى شروعا فيه اى دون شروع فيه بان
يكون الشروع فيه جا كما بدنوه فالاول عسى ونظيره وهو غير متصرف ولذا زعم الزجاج
انه حرف واتصال الضمير المرفوع به يرده كما ان اتصال الضمير المنصوب بعويه وجاء كسر
سينها ان كان المتكلم او مخاطب او غايبات واتصل به الضمير المرفوع نحو عسى زيد ان
يخرج فالمتاخرون على ان ان يخرج منصوب المحل خبر عسى وفيه اشكال اذ عسى للرجاء
ولا يظهر له معنى يطلب فاعلا وخبرا فعسى زيد بمعنى يرجى زيد وهذا لا يطلب خبرا وصل
ان يخرج مفعول والمعنى قارب زيد الخروج كان ان معنى عسى ان يخرج زيد قرب خروجه فهو
لازم ومتعد وفيه ان عسى لم يجى بمعنى القرب والقرب يستفاد من الرجاء وقيل ان
يخرج بدل فالمعنى يرجى يخرج زيد وجه في ما ذكره المتاخرون جعل تلك الافعال على نحو اجد
فالمقصود من الكل الخبر فالمراد يرجى زيد انه قرب حصول امر منه فقوله ان يخرج خبر عسى عن سيبويه
معنى كان فكانه قيل يرجى زيد كانه ذا خروج في الحكم بكونه ذا خروج مبالغة في القرب وكذا كاد
زيد يخرج في معنى قرب زيد من الخروج كانه يخرج وهكذا اخذ زيد يخرج معناه شرع في الخروج
كانه يخرج ولو ضمن معنى صار لكان احسن وعسى ان يخرج زيد مثل بمثالين تنبيها على استعمال
عسى كونه عامل الرفع والنصب وكونه عامل الرفع فقط بان يكون ان يخرج زيد فاعل عسى ولا يكون
له منصوب وحينئذ لا يجوز حذف ان فيكون قوله وقد يحذف ان من احكام المثال
الاول وكان المناسب تقديمه على المثال الثاني او تنبيها على انه يجوز تقديم الخبر على الاسم
في هذا الباب وان لا يجوز تقديمه على الفعل كما يجوز في باب كان لضعف هذه الافعال حيث
كان ايراد الخبر لها ليس من كان وحينئذ قوله وقوله وقد يحذف ان مشترك بين المثالين
والتنبيه على تقديم الخبر على الاسم غير مختص بعسى كما يشاهد قال الرضي يحتمل ان يخرج زيد
ان يكون من باب التنازع وان يكون العمل للثاني كمذهب البصري وان يكون للاول على مذهب
الكوفي لكن في قولك عسى ان يضرب زيد عمرو ا يتعين اعمال الثاني اذ لو اعمل الاول لوقع الاجنبي
وهو زيد بين اجزاء صلة ان وفيه انه لو لم يصح اعمال عسى في زيد لم يصح ان يكون من باب
التنازع لانه انما يكون في ما اذا جاز عمل كل منهما في المتنازع فيه مع سويه في مكانه فلا يجوز هنا

التركيب للزوم الاضمار قبل الذكر في مذهب البصريين والثاني كاد نحو كاد زيد يجيء وقد
يدخل ان عليه تشبيها بعسى ويلزم هذه الافعال لفظ المضي الا كاد واوشك فانه يستعمل مضارعهما
وبعدها اسم فاعل كاد واوشك نحو فيوشك ارضنا ان تعود خلاف الانيس وحوشا يبابا
واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال في انه يصير منفيا وقد يكون المقصود به عسر وقوع الفعل
الذي وقع وقد يكون المقصود عدم وقوع الفعل مع بعده عن الوقوع فمن الاول قوله تعالى
فذبحوها وما كادوا يفعلون ومن الثاني قوله تعالى لم يكد يراها وقيل يكون للاثبات مطلقا
اما في الماضي فلئلا يكذب قوله تعالى وما كادوا يفعلون منافيا لقوله فذبحوها اذ لا يمكن
تحقق الذبح بدون القرب منه واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد لدلالته
على انه زال حب رسيس الهوى وقول ذي الرمة ذلك وتغيره لم يكد بقوله لم اجد وقيل في الماضي
للاثبات وفي المستقبل كالافعال الاول وفي المضارع يستعمل الحال متمسكا في الدعوى الاولى بقوله
وما كادوا يفعلون وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير الهجر وفي رواية النأي المحبين لم
يكد رسيس الهوى اي راسخ الهوى يريد نفسه من حب مية يبرح اذ المعنى على اشعار
المنازعة من حبه مع بعدها عن الوقوع وانا جعلنا الكلام دليلا بنا على تركب الثلث
لا دليلا واحدا على مجموع الدعوى لامضاء اعادة البناء في قوله ويقول ذي الرمة ذلك ولما
كان الجواب عن التمسك بقوله وما كادوا يفعلون ظاهرا او البعد عن الفعل في وقت لا ينافي
الفعل في وقت آخر ولو كان شعر ذي الرمة دليلا على بعض ما رجح من قوله فهو كالافعال
لم يشتغل بدفع تمسك مخالفه وما يقال ان ذي الرمة غير شعره بعد لا يعارض صدور
الشعر عنه لانه من اهل اللسان ولا يكاد يختفي عليه استعمال لم يكد حتى يحتاج في معرفة فساد
استعماله الى تنبيه من غيره له على انه روي انه خطأه بعض البلغاء في المعنى فقال بديهة
كانت من تامله ويمكن ان يكون التغير لا لانه قصد عسر وقوع المنازعة كما هو احد معنيي
النفي في كاد ويكون اعتراض الشعراء عليه في هذا الابهام وحينئذ يندفع تخطئة في التغير والثالث
جعل نحو طفق وكرب واخذ وهو مثل كاد يتبادر منه الاستعمال الشائع لكاد وقد عرفت ان كرب
من قبيل كاد واوشك واوشك وهو مثل عسى مع ان في وجهه نحو اوشك زيد ان يخرج

زيد وكاد في الاستعمال الشائع وانما صرح بقوله في الاستعمال لئلا يتوهم النسبة بينهما في
المعنى لكن التوهم بعيد واعلم انه لا بد ان يكون فاعل خبر هذه الافعال ضميرا عائدا الى
اسمها فلا يقال عسى زيد ان يقوم غلامه الا ان يكون الفاعل الظاهر مع مسنده في قوة
فعل مسند الى الضمير نحو عسى زيد ان يخرج نفسه فان قوله يخرج نفسه في معنى يموت وقد
يحذف الخبر ان علم نحو قوله تعالى فطفق مسحا ان يمسح مسحا حذف لدلالة المصدر عليه
فعلا التعجب لفظ وجه التسمية من التعريف والتعجب انفعال للنفس يعرض لها عند
ادراك امر خفي سببه ولذا قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب واشار بقوله فعلا التعجب الى رد
من قال هما اسمان تمسكا بتصغير افعله منهما ما وضع اي فعلان وضعا للانشاء التعجب
وخرج بقوله لانشاء التعجب يعجب وتعجب مما ليس للانشاء وليس فعل التعجب كلما منحصر في ورد
كالحسن المنحصر في فرد بل منحصر في نوعين ومن قال بعدم انحصاره في وزنين لم يقل فعلا التعجب
ما افعله وافعل به لكان اخصر اذ التحديد لانبساط الجزئيات المتكثرة المتعسرة الضبط فنقل
لانه لو قال كذلك لكان علت ما اكرم زيدا واحسن بزيد امرا بصره حسنا فعلا التعجب
وما وضع لانشاء التعجب قد يكون غيره نحو ياهيك به ولله دره وآها له وما لك رجلا وكالرم
رجلا وبله رجلا ولفظ ما وان كان ايهاما لكن بحسب الفعل خصصه نفهم يدخل فيه نحو
قاتله الله من شاعر وقولهم لا شل عشره ولا يبعد اخراجه عن التعريف بارادة ما وضع
بصيغة لانشاء التعجب وقاتله الله من شاعر وضع للتعجب بخصوص مادته وليس هيئة مجردة
عن تلك المادة مفيدة للتعجب وقوله وهما صيغتان اوله صيغتان لا يقتضي حصر الصيغتين
فيه بل يجوز ان يكونا مشتركين بينه وبين غيره كما عرفت والمراد بالصيغة هنا الهيئة الحاصلة من
تقديم الحروف وتأخيرها ومقارنة الزائد مع الحركة والسكون ومقارنة كلمة ما قبله منصوب
بعده على نحو اعتبار الصيغة في تعريف العدل حيث جعل متأخرة الاسم لكلمة من في آخر من جملة
الصيغة ما افعله وافعل به ولا يحذف همزة افعله الا في الخير والشر فيقال ما خيره وما
شره في ما اخيره وما اشره كما يقال في اصل التفضيل خير وشر لكن الاخير والاشر في التفضيل
نادر وخيره وشره في هذا الباب نادر وهي غير متصرفة بحمل الماضي مضارعا والمذكور من انشاء

وبعضها الافراد الى احد مقابليهما ويستدل بكلمة ما الى ما يراد هنا وباعلال حرف العلة المقابل
للعين فيقال ما اقوله لا ما اقاله وبالادغام في افعل به فيقال اشدد به لا اشدّ به لكنه يشترط
بالادغام في ما افعله ونبه بقوله مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد على ان الضمير غير مستتر
ولذا لم يقل واحسن به مع سبق ذكر زيد ولما جوز بعضهم الضمير بعد الحكم بتقديم التصرف
فان توهم جواز التصرف بالتقديم والتأخير والفصل فصرح بنفي هذا التصرف ايضا الا انه
لم يراع حسن الترتيب حيث فصل بين المثالين وقوله ولا يتصرف فيهما بقوله ولا يبنيان الا
مما يبنى منه افعل التفضيل وهذا مستغن عن الشرح بما عرفت من التفضيل ولم يقل الا
حذف لانه يحذف الباء من افعل به اذا كان داخلا على ان وان كما هو القياس والتعجب منه
ان كان معلوما فيقول ما احسن زيدا وما اكرم واحسن بزيد واكرم ولا يخفى انه يفهم مما ذكره
انه يبنى مما يبنى منه افعل التفضيل وليس كذلك لانه لا يبنى الا من فعل ماضوي مبهم ولا
يخصه افعل التفضيل ومن اعتذر بانه قصر ما يبنى بانه منه على ما يبنى منه افعل التفضيل دون
العكس فلا قصور في بيانه لا يلتفت اليه والاصل بناؤه للفاعل ويبنى للمفعول نحو ما اعذره
وما اشهر الطعام ويتوصل في المبني للمفعول بما اشد ونحوه وايراد الفعل المجهول مصدرا بحرف
المصدر منصوبا او مجرورا فيقال ما اشد ما ضرب زيدا واشدد بما ضرب زيد ولا يقال
ما اشد ضربه ويتوصل في الممتنع مثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه قد نبه بالمثالين
على وجوب الادغام في افعله وتركه في افعل به وذلك التوصل واجب في الممتنع ويرشد الى
الوجوب الامتناع فاغتنم هذه الجائزة ويجوز التوصل في غير الممتنع بل ربما يجب التوصل عن
بناء افعل او افعل فيقال ما اشد سكره وما اكثر قعوده او جلوسه او ما ابلغه ولا يقال
ما اقعده وما اسكره وما اجلسه وما اقيله ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم
ولا تأخير يعني وضع كل جزء في موضعه واجب فاخراجه عن موضعه يلزم بحذف وان يتقدم
وتأخير وليس بتقديم احسن على ما او وصل احسن ما زيدا ممنوعا الا لاستلزامه جريا يجب تقدمه
بل لانه يقدم ما يجب تأخيره وبهذا اندفع ما قال الرضي ان كلا من التقديم والتأخير يستلزم
الآخر فيستغنى ان يكتفي ببعض ما جاز ولم يحتج في نفيه الى الاضافة الى من قال لا بعض ما شار ولا

فصل واجاز المازني والفراء والجرمي وابو علي الفصل بالظرف والمنع مذهب الاخفش
والمبرد والمراد بالظرف ما يعم الجار والمجرور نحو ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز ابن
كيسان الفصل بلولا الامتناعية نحو ما احسن لولا كلفه زيداً و يفصل بكان لا غير من
الافعال الناقصة بين ما والفعل نحو ما كان احسن زيدا وهي زائدة وفائدتها التنبيه على
انه لم يدم الحسن المتعجب منه الى الآن والفصل باصبح وامسى لا يتجاوز المسموع وهو شاذ
نحو ما اصبح ابردها والضمير للغداة وما امسى ادفاها والضمير للعشية وما ابتداء اي مبتدء
عند سيبويه وما بعدها الخبر ويجوز في التعجب كون المبتدء نكرة كما يجوز في الدعاء وقد
قال هو من قبيل شرٌّ اهرّ ذا ناب فيكون المعنى ما احسن زيدا الا شئ مجهول لا شئ معلوم
ويزعم انه لم يسمع كون ما التامة مبتدءة وموصولة عند الاخفش والخبر محذوف واجب زيدا ه
الحذف مثل التقدير ما احسن شئ عظيم و يقول ما احسن زيدا شئ مجهول لكون المعنى
على ما كان عند سيبويه ورُدّ بان وجوب حذف الخبر من غير ما يسد مسده لم يوجد
في غيره وقال الفراء وابن درستويه ما استفهامية ورده الرضي بانه نقل من الاستفهام الى
التعجب ونقل الانشاء الى الانشاء مما لم يثبت ويرد عليه ان الاستفهام للتعجب كثير ويدفعه
انه لا نزاع في التجوز بالاستفهام عن التعجب انما الكلام في نقله الى التعجب بحيث يكون المعنى معنى
الاستفهام مهجورا وبهذا اندفع ايضا ان كون ما استفهامية ينافي كون الفعل للتعجب لان التعجب
يستفاد من كلمة الاستفهام فتامل وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير في افعل ومعنى احسن
بزيد احسن زيد بمعنى صار ذا حسن والامر يكون بمعنى الخبر في هذا الباب وفي وجوب الشرط
نحو من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا اي فمدّه الرحمن له مدا و يزعم ان زيادة الباء
في الفاعل قليل كثيرة الضرورة في الافعال مفعول به عند الاخفش جعل الرضي في
التسهيل الكون مفعولا به مذهب الفراء والزمخشري وابن خروف والباء للتعدية او زائدة
جعل الرضي زيادة الباء مذهب الفراء والزمخشري وابن خروف وكونها للتعدية مما اجازه
الزجاج بجعل الهمزة للصيرورة فيكون المعنى صيّر زيدا حسنا ويشكل على التقديرين انه كيف
صح افراد احسن وتذكيره مع المخاطبة ومع المتعدد ويدفع بان صيغة التعجب غير متصرفة

وانكر الزجاج اختلاف المخاطب فانه خطاب للحسن اى ما احسن احسن بزيد قال الرضى ثم تكلف
وساحرم واعلم انه لا ينصب فضلا التعجب المفعول المطلق لانهما لعدم التصرف فيهما صارا
كجامد لا مصدر له ولا يذكر للمسر فيه شي من التوابع واجاز قوم ان يذكر التوابع له بعد
المنصوب لسلامة لزوم الفصل افعال المدح والذم اى افعال بعضها للمدح وبعضها للذم
يكشف عن هذا المعنى تعريفه ولولا مقصوده بيان مهيه افعال المدح والذم وكان مستطرا
على ضبط آحادها لقال افعال المدح والذم نعم وبئس وساء وحبذا لان فعل المدح هذه
الاربعة فعل المدح لا غير ما وضع لانشاء مدح او ذم يخرج ما يمدح به نحو شرف زيدا
مقصود ابه المدح وما هو للاخبار عن المدح او الذم نحو مدحت وذممت فمنها نعم بكسر النون
وسكون العين وهو مغير نعم كعلم وجاء كسر الفاء اتباعا للعين ومنها العراء ثان في نعما هي
بكسر الفاء وفتحها ولا يجوز اسكان العين مع ما وقد يستعمل نعم بفتح الفاء وسكون العين ومنه
قراءة ابن وثاب من الشواذ فنعم عقبى الدار وجاء اللغات الاربعة في بئس على ما في التسهيل
لكن لم يأت في القرآن الا مكسور الفاء ساكن العين على ما في الرضى والاظهر الاخصر ان يقول
فمنها نعم وبئس وساء وشرطها مكان وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها
بواسطة او بدونها نحو غلام الرجل ونعم غلام غلام الرجل ولو اعتبر تعميم في المعرف باللام
بان يراد المعرف باللام بواسطة او بغير واسطة لا يستغنى عن قوله او مضافا الى المعرف بها
واختلف في التعريف باللام فقيل تعريف الجنس من حيث هي وقيل وتعريف الاستغراق وقيل
تعريف العهد الذهني والى الاخير ذهب المص ورد الرضى كونه للاستغراق بان علامة صحة
وضع كل موضع اللام ولا يصح ان يقال نعم كل رجل ولو كان المراد ذلك لصح التصريح به قلت
ما ذكره مشترك بين الثلثة اذ لا يصح نعم جنس الرجل ولا جنس الرجل في ضمن فرد ما والحق انه
يصح الحمل على الاستغراق بادعاء ان الممدوح بمنزلة جميع افراد الجنس والجنس بادعاء انه متحد مع
الجنس لا مغايرة بينهما اصلا والجنس في ضمن فرد ما باعتبار انه الجنس في ضمن اى فرد فرضته العقل
اذ لا فرد له الا اياه فاى فرد فرض فهو هو او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة لفظا نحو نعم رجلا او تقديرا
نحو نعم هي والضمير مفرد مذكر غالبا ايضا وقد يؤنث فيقال نعمت امرأة والتاشاهون

من التثنية والجمع والتمييز مطابق للمخصوص خلافا للجزولي او تمييزا ولم يكتف بقوله او مضمرا مميزا
بنكرة منصوبة مع ان ما داخلة فيها لانها نكرة منصوبة محلا لتصدق ان ما في نعما يعظكم به ليس
فاعلا لنعم بل تمييز لضمير مبهم فنبه رد لما ذهب اليه سيبويه والكسائي ان ما تامة معرفة
بمعنى الشيء المعرف باللام ولذا صار فاعلا لنعم ووجه الرد ان ما بمعنى المعرفة التامة لم
تثبت في غير هذه المواضع ويلزم جعل نعما يعظكم به بمعنى نعم الشيء شيء يعظكم به جملة صفة
لبيان استحقاق الشيء المدح وهو تكلف وما ذكره مذهب الزمخشري واحد قولي ابي
علي الفارسي قالا ان ما نكرة منصوبة المحل تمييز اما موصوفة بالجملة نحو نعما يعظكم به ونعما
اشتروا به انفسهم او غير موصوفة نحو نعما هي ولا يجوز ذكر شيء من التوابع لهذا الضمير ولا يجوز
التأكيد المعنوي لفاعل نعم وبئس وساء مطلقا وفي النعت خلاف وعلى الضمير المبهم
بلا تمييز ومنه قوله عليه السلام من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت اي فبها الخصلة الحسنة
ونعمت خصلة وقد يجمع التمييز مع الفاعل الظاهر للتأكيد عند المبرد والفارسي قال فنعم
الزاد زاد ابيك زادا او نظيره التمييز في قوله تعالى ذرعها سبعون ذراعا وفي صدق تعريف
التمييز على زادا نظر وقل نعم حاملا زيد قال نعم ودرها فارس حاملا وقال فنعم صاحب قوم
لا سلاح لهم وجوز المبرد والفارسي جعل الموصول الجنسي وهو ما لا تقصد صلته معنى مخصصا
فاعل نعم ويرد بالفصل بالمخصوص بين نعم وتمييز الضمير فيقال نعم زيد رجلا وندر نحو
فراً بقوم نعموا قوما ونعم بهم قوما بزيادة الباء في فاعل نعم تشبيها بفاعله من فعل التعجب
لان في المدح تعجبا وجاء زيادة الباء في المخصوص تشبيها له بالمتعجب منه ومنه الحديث نعما بالمال
الصالح للرجل الصالح وندر نعم عبد الله زيد وبئس عبد الله انا لحمل العلم فاعلا وقد تلحق
نعم وبئس مع تذكير الفاعل لتأنيث المخصوص فيقال نعمت الانسان هند وبعد ذلك المخصوص
لانه للمبين بعد الابهام فلابد ان يكون بعده والمراد بكونه بعده ليس كونه بعده بلا واسطة
لتخصيص نعم رجلا زيد قال الرضي وقد يتقدم المخصوص على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل
وهو قليل وفي التسهيل وقد يذكر المخصوص قبل نعم وبئس معمولا للابتداء او لبعض نواسخه
نحو اذا ارسلوني عند تقدير حاجة امارس فيها كنت نعم الممارس او بعد فاعلهما مبتدأ او خبر

مبتدأ لا نظهر او اول معمولي فصل بالسح نحو نعم زيدا النعم السيدان وجد بما على كل حال من تحميل
ومبهم فقوله وهو مبتدأ وما قبله خبره او خبر مبتدأ محذوف على اطلاقه فيه صحيح كما ان قوله
وبعده المخصوص كذلك والفاعل الضمير مبهم لا يرجع الى المخصوص سواء كان مبتدأ او لا
سواء كان متقدما او مؤخرا ورابط الجملة بالمبتدأ ادعاء كونه فاعله ضميرا مبهما كان او معرفا
باللام باحد المعاني السابقة عن المخصوص وما يقال لام التعريف قائم مقام الضمير ليس
بشيء لانه انما يكون رابطا لو كان للعهد وجاعلا للاسم الظاهر عن المخصوص على انه لا يصح
في الضمير وشرطه مطابقة الفاعل الظاهر ان المطابقة مضافة الى الفاعل والاظهر مطابقة
الفاعل المفسر الضمير ويميز الضمير لئلا يتعرض نعم رجلان الزيدان وبئس مثل القوم الذين كذبوا
وشبهه تناول اما يحذف المضاف مما سوهم مخصوصا او يجعله صفة ما اضيف اليه الفاعل
وتقدير المخصوص فيكون التقدير بئس مثل القوم الذين او بئس مثل القوم الذين كذبوا
مثل هؤلاء المذكورين هذا ما اتحد كلهم فيه وههنا بحث شريف وهو انه لم لا يجوز ان
يكون المخصوص مطابقا لما اضيف اليه الفاعل لانه يزول ابهام الفاعل بعينه فلا مانع
ان يكون السؤال عنه ولو قلت المخصوص مبتدأ ما قبله خبره فلا مانع ايضا لان الجملة كما شرط
بما يحذف مع الفاعل يربط بما يحذف مع ما اضيف اليه الفاعل فيقال مثل هؤلاء المذكورين
بئس مثل القوم الذين كذبوا لانه انما ادعى كونه القوم المكذبين عين هؤلاء المذكورين كان المال
مثل هؤلاء المذكورين كان المال مثل هؤلاء المذكورين بئس مثلهم وقد يحذف المخصوص
لم يقل وقد يحذف بالضمير على طبق الاحكام السابقة لانه قصد مطلق المخصوص لا خصوص
مخصوص نعم وبئس اذ قد يستغنى عن مخصوص حبذا بدليل التمثيل نحو باسم الاله وبه بدينا
ولو عبدنا غيره شقينا فحبذا ربا وحب دينا اي حبذا ربا الاله او بدليل فيه كقوله
الاحبذا لولا الحياء وربما اي حبذا حالي ولذا لم يذكر حذف مخصوص حبذا ولو قال والمخصوص
مبتدأ ما بعده خبره ليستغني عن بيان اعراب مخصوص حبذا لكان انسب اذا علم اما بلا
سد شيء مقامه نحو نعم العبد اي ايوب لان الكلام فيه ونحو فنعم الماهدون اي نحن واما
بجعل صفته مقامه نحو نعم الصديق حليم كريم اي رجل حليم كريم ونحو نعم الفتى تحت به اخواته

يوم السبع حوادث الايام اى فتى نجمت وساء مثل بئس لم يقل مثل نعم سهما على انه
فعل الذم كبئس لكن هذا يكون حسنا لو فرق بان نعم وبئس ويستعمل استعمال بئس ونعم
فعل لحسن اصليا او منقولا كرمو وقضو مستعملا فى مقام التعجب فيقال لحسن الرجل
زيد ويقال لجيد يده وقضو الرجل زيد ومنها حبذا وهو مركب من حب وذا اسم اشارة
مبهم كضمير يكون فاعل نعم وحب هذه لازم لسلمه من حب على وزن ضرب ينقل الى حب
على وزن حسن فصار بمعنى صار حبيبا ولا يستعمل بعده الفعل الا للمدح او التعجب ويدغم باسكان
الباء الاول اما بحذف حركته او نقلها الى الحاء لكن لا يستعمل مع ذا الا مفتوح الحاء صرح به
السهيلي وفاعله ذا لا المرفوع بعد ذا كما ظنه قوم لتوهمهم ان حبذا بتمامه فعل لان
شدة الامتزاج جعلها كلمة واحدة وغلب الفعل المقدم على الاسم وذا لا يثنى ولا يجمع ولا
يسوى فيه المؤنث والمثنى والجمع مع خلافها وبعده المخصوص تعديه مطلقه ولا يجوز تقديمه
على حبذا رأسا واعرابه كاعراب مخصوص نعم فى انه على احد الوجهين وليس لكونه خبر حبذا
كما ظنه المبرد وابن السراج ومن وافقهما لظن ان سدد امتزاج حب مع ذا جعلهما اسما لغلبة
ذا الشريف على الفعل فصار مبتدأ ولا يدخل النواسخ مخصوصه ويدخل لا على حبذا فص
الكسس ويجوز ان يأتى قبل المخصوص او بعده تمييز او حال على وفق مخصوصه وفى كلا الحالين
يتعلق بالمخصوص هذا آخر شرح قسم الافعال من مواهب من اعان السائل وايده فى
حل الاشكال وحركة اللسان بحسن البيان واحسن المقال نسأله وهو جدير بالسؤال ان يجعل
صدر الجمع المعانى من احسن الظروف ويوفقنا بختم كتابنا باحسن شرح لبحث الحروف
اللهم كما انعمت ابتداء وكلما رزقت اتمم الحرف ما دل على معنى فى غيره قد عرفت
ما يتعلق به فى اول الكتاب وصدره وشمه اى من اجل عدم الدلالة الا على معنى فى غيره احتاج
فى جزئيته لما يفاد به سوى كلامه ما كان او غيره كما يذكر فى مقام التعداد فيقال زيد عمرو وغلام
لزيد غلام مع عمرو بجل على السطح ولهذا لم يقل فى جزئيته للكلام فمن قيده فقد بعد عن تحقيق
المقام الى اسم او فعل على سبيل مع الحلق الا انما يحتاج اليهما لانه ربما يدل على معنى فى الكلام
كحروف الشرط والتحضيض فانه يدل على معنى متعلق بالنسبة الكلامية التى من اسم وفعل فيحتاج

بحث الحروف

فى جزئيه الى اسم وفعل يعنى ان احتياج الحرف ليس امرا تعينا كما احتياج الفعل فى جزئيه الى

اسم دون فعل لانه احتاج فى جزئيه الى اسم لانه احد مدلوليه ابدا منسوبا فلا بد له من منسوب

اليه لا يكون الا اسما والاسم لم يحتج فى جزئيته الى شى من الاسم والفعل لان الاسم يكون منسوبا

ومنسوبا اليه فلا يحتاج فى جزئيه الى القسمين الآخرين وقد رتب المص رزقه الله مراتب

الخواص اقسام الحرف ترتيبا اسما ما لبيته عليه حسبما لكونه عمادا فما قدم العوامل فى الاسماء

ومنها العامل بالاصالة ثم ما يشبه العوامل فى الاقتضاء يكون ما بعده مشاركا لما قبله

فى الاعراب ثم ما يشبه الحروف المشبهة فى التحقيق والتشبيه ثم ما يشبه ذلك العشر

من حروف النداء ثم ما يشبه كلها الحروف المشبهة فى التحقيق والاثبات وبعضها بعضها

فى اللفظ ثم حروف الزيادة التى بعضها عاملة ثم ما يوافق بعضها فى اللفظ من حرف التفسير

ثم ما يوافق بعضه ذلك فى اللفظ من حروف المصدر ما يوافق بعض حروف المصدر

فى لزوم الفعل من حروف التحضيض ثم حرف التوقع الذى يناسب حرف التحضيض

فى التوقع لان من تحضيص احدا يتوقع منه الفعل ثم حرفى الاستفهام الذى منها هل التى بمعنى قد

فى الاصل ثم حرف الشرط الذى كالاستفهام لها صدر الكلام ويخرج الجملة عن كونها متعلق

الاعتقاد ثم حرف الردع الذى يرادف اما ثم تاء التأنيث التى لا يختص حال الوقت واكثر

ثم التنوين الذى يلحق الآخر كتاء التأنيث الا انه يلحق آخر الاسم ثم نون التأكيد التى يلحق

آخر الفعل ويشبه بعضه التنوين وقد عجب حيث جعل فى آخر الكتاب امورا يكون فى الآخر

وختم بما هو للتأكيد لان المتعلم يحتاج حين الفراغ الموجب للاعراض عما قاسى سمعه فى

تحصيل الى تأكيد فى المحافظة عليه واعجب من الكل انه ختم على قوله الف الا هو على صورة

الالف المذكر لما اشتهر من السنى بحيث ان يكون حرفا والتكرار يجب ان يكون الفا حروف الجر

لم يعرف فى هذا القسم الا حروف الجر والتنوين لانه لا يمكن معرفة الحروف بالتعريف بل لا بد

من التعداد ولا يظهر وجه لتخصيصها بالتعريف ما وضع لافضا اى لغرض ايصال

الفعل وشبهه او معناه اى معنى الفعل وقد عرفت الفرق بين شبه الفعل ومعناه وانه

كثيرا ما يكتفى بذكر الفعل عن ذكر شبهه وذلك ان يدرج شبه الفعل فى معناه على عكس ما وقع

الفاعل في تعريف الفاعل من ادراج معنى في ضبطه وانما جعلنا حلفنا اللام بمثله لا باصله
الوضع لان الالصاق ليس ما وضع له حروف الجر كما نظهر من بيان معانيها وسرنا الافضاء
بالالصاق مع انه معنى الوصول ليعد سمنا ما لسان الى ما يليه ضمير الفاعل الى ما الموصوله و
المفعول الى ما المنصوب وذلك العكس باذا نقطه ولا يمض لتعريف بحروف العطف
مثل جاء زيد وعمرو فانه يوصل جاء الى عمرو لانه لم يوضع لغرض الالصاق مثل الجمع وانما يلزم الجمع
في بعض المواد اتصال الفعل او معناه الا ترى انه لا اتصال في عطف الجمله على الجمله وهي من والى
وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها وواو القسم وتاءه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ
وحاشا وعدا وخلا ولما كان بتوجيه على تعداد المص تلك الحروف انه فانه حسن لكن
ادعى جمع الوحدات ثم الثنائيات الثلاثيات ما لم ما زاد وجهه في شرحه بان العشره
الاولى واصل وضعها باعتبار ما يناسب المعنى الحرفي لم يكن الا حروفا والخمسه التي منها
مشتركه بين الاسم والحرف والثلاثه الاخيره بين الفعل والحرف واحترز بقوله في اصل وضعها
عن على فانه مشترك بين الاسم والفعل والحرف لكن ذلك الاشتراك عارض بعد الوضع لا
على حرفا لفه اصليه واسما فصلا البه في الاصل واو فلم يكونا في الاصل على لفظ على واحترز
بقوله باعتبار ما يناسب المعنى الحرفي عن نحو من فانه امر من مان يمين وعن لفظ في فانه امر من
وفي يفي وبعد سبح كلامه على هذا الوجه لا يجد محصلا لما قال الرضي وفي ماله نظر لان
على الاسميه اذا اضيف الى المضمر يقلب الالف ياء تشبيها بعلى الحرفيه ثم يتجه عليه
ان حاشا وعدا وخلا الفعليه لا تشارك الحرفيه في اصل الوضع لاصالة الالف الحرفيه و
انقلاب الف الفعليه عن واو او ياء الا انه بالغ في التكلف له فقال لما اشبهت الفعليه
معنى الاستثناء اشبهت الحرف في عدم التصرف فصارت كانها الاصل لا لفاتها قال الرضي
هذا عذر بارد اقول ومع ذلك يتجه عليه انها لما اشبهت الحرف نزلت منزله ما اختص بالحرف
فامضى ذلك جمعها مع ما لا يشترك من يعني اذا عرفت حروف الجر اجمالا فتفصيله ان من
للابتداء اي لابتداء الغايه اي الامر الممتد فان الغايه كما يطلق بمعنى النهايه يا بمعنى الامر الممتد
والامر الممتد الذي من يتعلق تداء اعم من ان يكون ممتدا بنفسه او بنسبه الامر ممتد نحو خرجت

من الدار فان الخروج وان ليس ممتدا لكن يترتب عليه امور ممتدة كالسير والجلوس الى غير ذلك
ومذهب البصري انه لابتداء الغاية في غير الزمان نحو سرت من البصرة وهذا الكتاب من
زيد الى عمرو وعند الكوفي انه لابتداء الغاية مطلقا زمانا كان او مكانا او غيرهما والمرجح المؤيد باستعمال
باستعمال العرب مذهب الكوفي ولقد احسن المصنف حيث قال للابتداء فحذف الغاية لا
الغاية في النهاية فيلبس المقصود ولقصد تعميم الابتداء واصل من عند الفراء مسالما راى استعمال
بعض العرب منا وكان المصنف جرى في من بمعنى القسم مكسورة الميم ومضمومها على انها محذف ايمن
وايمن كما قيل فلم يحصل القسم من معانيها وهي للقسم مختصة بلفظ الرب كما ان تاء القسم مختصة
بلفظ الله وتشديد ربي وترب الكعبة ومن الله والتبيين اي لاظهار المقصود من مبهم قبل لا يكون
الاستقرار وعلامته صحة وضع الذي مقامه نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانه يصح
فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان وبعض هذه العلامة بقولك عندي ثوب من خز
حيث لا يصح وصف النكرة بالذي من ضيق النطق لان المقصود صحة وضع الذي مقامه و
اداء مؤداه بكلمة الذي وذلك لا يقتضي انه لا يعطي معناها الا ترى انه لا يصح المؤذن بعد
الذي فذكر مبتدأ بعده ولم يكن بعده من ولا يصح التقديم على المبين فلا يقال احسنوا من
الرجس الاوثان اذ المقصود وذكر الشيء مبهما ثم مفسرا فانه اوقع في النفس فلا وجه لتقديم
المفسر ويحمل المتقدم على المبهم ما امكن على التبعيض كما في احدث من المال ما يكفي او بتقدير
مبهم قبل المجرور ويحمل المبهم المتأخر عنه عطف بيان للمحذوف فمثال التقدير احدثت
شيئا من المال ما يكفي كذا في الرضي فما قيل ان من في قولنا علم من البيان ما لم يعلم لبيان ما لم
يعلم لا يصح فان قلت قد شاع مثل اما من حطه في روضة واما من وقاته في حرم ملك
جعل الرضي من هذه تجريدية تعليلية اي اما من اجل حطه في روضة لئلا يلزم تقديم البيان
على المبين والتبعيض اي بيان ان ما قبلها بعض من مجرورها اما مذكورا او مقدرا نحو اخذت
شيئا من الدراهم وعلامته صحة وضع البعض مقامه ولا يلزم ان يكون ذلك البعض اقل
من النصف لانه يرده اخذت من الثلثين عشرين ومن عشرين تسعة كذا في الرضي ولعل من قال
ذلك قال انه اقل من النصف حمل الاطلاق فالمتبادر من احدثت من الثلثين اقل من النصف

فلا يرده ما ذكره واعلم انه يصح رد جميع معانى من الى الابتداء بتكلف ويستدعى الاحسان من
الكلفة سوى معان آخرها ذكرها فى التسهيل اما جنسه او بحونه فلا وجه لامثالها التعليل ورده
نحو من اجل ذلك كتبنا والبدل نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة اى بدل الآخرة والمجاوزة
نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله اى عن ذكر الله والاستعلاء نحو نصرناه من القوم اى
عليهم والفصل وهى الداخلة على ما فى المتضادين نحو الله يعلم المصلح من المفسد ومعنى الباء
نحو ينظرون من طرف خفى ومعنى فى نحو ارونى ماذا خلقوا من الارض وزائدة عطف على خبر من
مهملة فى غير الموجب اى فى الكلام غير الموجب على طبق قوله فى ما سبق ويجوز النصب ويختار
البدل فيما بعد الا فى كلام غير موجب او فى غيره الكلام الموجب داخلة على نكرة اما لعموم النفى
ورفع احتمال عدمه كما فى ما جاءنى من رجل فانه بدون من يحتمل نفى اكثر من رجل احتمالا مرجوحا
ومعها لا يحتمله واما لتاكيد العموم نحو ما جاءنى من احد فان ما جاءنى احد نص فى العموم
وزيادة من لتاكيده وزيادتها فى المبتدأ والفاعل والمفعول كثير وقد تزاد فى الحال كقراءة
زيد بن ثابت ما ينبغى لنا ان نتخذ من دونك من اولياء على صيغة المبنى للمفعول خلافا
للكوفيين والاخفش فى اشتراط الشرطين استدلالا بما اشار الى دفعه بقوله وقد كان
من مطر وشبهه بما يخرجه عن زيادة من فى غير الموجب وعن دخول الزائدة على غير النكرة بحمل من
للتبعيض او بيانا للمبهم محذوف اى قد كان شئ من مطر والمراد بشبهه يغفر لكم من ذنوبكم
وقد يجاب عن قولهم قد كان من مطر وعلى هذا فالمراد بغير الموجب اعم من غير الموجب
لانه جواب عن قول السائل هل كان من مطر وعلى هذا فالمراد بغير الموجب اعم من غير الموجب
حقيقة او حكما ويمكن ان يقول ولو لم يساوق هذه التراكيب لم يرد نقضا لان قاعدة الحذف لا تبعض
بما لا يطرد والى لانتهاء الغاية فى الزمان والمكان وغيرهما اتفاقا والاكثر عدم دخول الابتداء
والانتهاء فى الحكم وقد يدخلان بقرينة وبمعنى مع قليلا والاسم ان المعنى ما ل ... للانضمام
فقوله تعالى لا تأكلوا اموالكم الى اموالهم فى تقدير مضمومة الى اموالهم ويكون للاختصاص نحو
الامر لك اى لك كذا فى التسهيل والاظهر انه فى تقدير منتهى الملك وفيه وبمعنى فى نحو
هل لك ميل الى ان تزكى ويعود الفراء بإثبات الزائدة وحتى وحاء فى لغة هذيل على بالابدال

وقرأ ابن مسعود لنسجننه حتى حين كذلك اى كالى بمعنى انتهاء الغاية ويشار اليه اسم الاشارة
للبعيد ومعنى انتهاء الغاية انه ينتهي به الحكم ولا يتجاوزه او ينتهي عنده ولا يصل اليه والاول
اكثر على عكس ما في الى وجعل الرضى الكثير الاول منشأ لتوهم المص ما ذكره بقوله ومعنى كلا
مع كثير او لا فهو لا يكون بمعنى مع والقياس ان يكون الحكم يكون الى بمعنى مع قليلا ايضا
موهوما من دخول ما بعده فيما قبله الا انه لم يذكره الرضى ويختص بالظاهر ولا يدخل المضمر
بخلاف الى وحتى العاطفة والابتدائية فانه يقول جاءني القوم حتى انت وركب القوم
حتى انت راكب ومن الابتدائية الداخلة على المضمر قوله ولكنه ما يخشى واعطيه سوله
والجمع بالعوم حتاه لاحو اى حتى هو اذ قد يحذف واو هو في الشعر نحو فيساء لشرعب
النصب وليس حتى في البيت جارة كما وهم المبرد مخالف كما اشار اليه بقوله خلافا للمبرد والا لم
يكن لرفع لاحو وجه ومن شبه المبرد ما يجاب عنه بانه شاذ فمن قال بان ما تمسك به
المبرد فهو شاذ فقد قال بصحته وحتى يكون بمعنى كي بخلاف الى ولا يدخل الا المضارع فتقول
اسلمت حتى ادخل الجنة ولا تقول اسلمت حتى دخول الجنة صرح به الرضى وقيل لا يدخل حتى
الا على آخر جزء او ما يتصل به فلا يقال اكلت السمكة حتى وسطه بخلاف الى وانكره ابن
مالك وكانه مذهب المص وفي الرضى انه يقوم المجرور بالى مقام الفاعل فيقال سير بهم حتى
اليه دون المجرور بحتى فلا يقال سير بهم حتى زيد وفي للظرفية اى بحلول الشيء مستقرا لشيء ومحله
اما حقيقة نحو زيد في الدار والماء في الكوز او شبهها وهو لا نحو نظرت في الكتاب لتنزيل
احاطة الكتاب بالنظر منزلة احاطة الظرف بالمظروف ونحو ان هذه النسبة في جميع
مواقع في كما ذكر الرضى نحو في لعنة النظر فيه لكن المص لما لم يسلك ذلك المسلك وقال وهي
على قليل والمثال المشهور له قوله تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل لم يحسن اكتفاؤه بما
ذكر الى ان يكون للتعليل نحو لمسكم فيما اخذتم وللمقايسة نحو قوله تعالى فما متاع الحيوة الدنيا في الآخرة
الا قليل وللمصاحبة نحو فادخلوا في امم اى معها وبمعنى الباء نحو فلان بصير في القضاء
وبمعنى الى نحو قوله تعالى فردوا ايديهم في افواههم والباء للالصاق الاظهر للصوق فان قولك
بزيد داء معناه لصوق الداء به لا الصاق ولو جعلت الالصاق مستعملا في افادة اللصوق

فكان اللام للغرض لا للالصاق قوله والاستعانة الى غير ذلك والمراد بالالصاق اعم من اللصوق
حقيقة او تنزيلا ليصح في مررت بزيد فانك لم تلصق بزيد والا مرورك لكنك تقصد كمال
قربك به في المرور بحصل مرورك او بقربك ملاصقا به والاستعانة هذا اخص من السببية فانه
لا استعانة في برد الماء بالبرد الا ان يراد بالاستعانة اعم منها حقيقة او حكما في عبارة التسهيل
حيث قال للسببية اسد وقد يكون للسببية للعلم وهي التي عبر عنها التسهيل بالتعليل
نحو انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل اي لاتخاذكم والمقابلة نحو بعت هذا بهذا قال الرضي اي
اشتريته وبذلته به وجعل التسهيل البدل عديل المقابلة ومثل له بالماثور ما يسرني انّي
شهدت بدرا بالعقبة اي بدلها والظاهر انه بحسب المقابلة والتعدية اي لجعل الفعل ما تعدّ
ويعبر عنه باحداث التصيير في مفهومه من اللزوم الى التعدي وقد عرفت اختلافا في مفهومه
بين المبرد وغيره في بحث التعدي وهذه التعدية تعزيها البارسين بين حروف الجر وللتعدية
معنى آخر هو ايصال مفهوم الفعل الى شيء بواسطة حرف الجر بعم حروف الجر كلها في الصحاح
كل فعل لا يتعدى فلك ان تعديه بالباء والالف والتشديد تقول طاربه واطاره وطيّره
وهذا يدل على ان التعدية بهذه الامور مطردة لكن في الرضي ان التعدية بالتاء غير موكول
والظرفية — على السماع ومن تعديه التعدية بالزيادة تفهم ان التعدية بالتاء غير موكول بالسماع
اشارة الى ان تقول وبمعنى في اشعارا بانه حقيقة فيها لا انه بمعنى حرف آخر تقصد التجوز
ولم يذكر القسم لئلا يتكرر وبالى بمعنى عن نحو فاسال به خبيرا وبمعنى على نحو ومنهم من ان
تأمنه بقنطار اي على قنطار وبمعنى من التبعيضية نحو عينا يشرب بها كذا في التسهيل وجعله
الرضي في هذه الآية انه بمعنى من لكن قال مثل جاءت للتبعيض نحو قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم
قال ابن جني ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل يوردها الفقهاء ومذهبه انها زائدة لان
الفعل يتعدى الى المجرور بها بنفسه هذا كلامه فكانه اراد بمعنى من الابتداء وزائدة كذا انه بسبب
بلا زيادة في الخبر في النفي بما وليس دون ان واجاز في التبرية بمسكا بقوله لا خير بخير بعده النار
وقال الرضي والاولى انها بمعنى في والاستفهام بهل اي صورة الاستفهام من غير ارادة الاستفهام
بل لارادة التصريح الكلامي في معنى النفي فان هل زيد بقائم للتعريض في معنى ما زيد بقائم لتقر

المخاطب بما يعلم قياسا فاطلاق القياس لا يخلو عن الباس ومن قال كانه اراد الاكثر
والنوع المعهود من في هذا الباب في اصطلاحهم المشهور فيه تكلم بالمبتدى ونحو ليسا
ممن يعرفه وفي غيره اي في غير الحمل المذكور سماعا وفيه انه كثير منه قياسي مرفوع كنفي
ومنصرفا به ومفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وسعيت واحسبت وحسبك مبتد
به السماعي منه ما هو كثير وهو المفعول به نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ونضرب بالسيف
ونحو بالفرج وما هو قليل مرفوع هي ان مع ما يتعلق به نحو الا فهل الى تماما والحوادث جمة بان
امرى القيس من تمالك بيقرا وخبر لكن ويضم كسر مع اسم في القسم فسال الله لا فعلن بالحب
اي بالله ويستاذ ما يستلا في غيره كقول رؤبة خيرا لحمد لمن قال له كيف اصبحت نحو حسبك زيد
قد عرفت حاله والتى يتبعه اى التي بنفسه واللام للاختصاص كل ما هو على حرف واحد حقه
الفتح وعدل عنه في عوامل الجر الى الكسر لموافقة معمولها الا الكاف لجعلها موافقة لكان
والا واو القسم لتقبل الكسر عليها والا التاء لانها بدل كالواو فحملا مثل فعلى والا اللام
الداخلة على المضمر الذي هو غير ياء المتكلم والداخلة على المنادى ويكسرهما في لغة خزاعة
وقد يتبع صلى ان المضمر ويستلا الفتح مع جميع المظهرات والاختصاص عبارة عن اضافة و
ارتباط للشي بمجرورها اما باعتبار الملكية نحو المال لزيد او التملك نحو وهبت لزيد او الاستحقاق
نحو الحبل للفرس) او النسب نحو الابن لزيد فدخل في هذا اللام لام الملك والتملك والاستحقاق
والنسب وليس معنى الاختصاص هنا الحصر كما ظن فقيل الحمد لله مشتمل على حصر الحمد فيه تعالى بناء
على لام الاختصاص والتعليل اي جعل ما بعده علة لما تعلق به نحو ضربتك للتأديب وجئت
للكرام وزائدة ومنها اللام المقوية للعامل تزاد قياسا في المفعول المتقدم على العامل نحو للرؤيا
تعبرون ويشترط السهيلي ان يكون متعديا الى واحد دون اكثر وفي مفعول الاسم نحو انا ضارب
لزيد وضربي لزيد حسن وفي مفعول المحذوف نحو بالزيد هذا عند السهيلي وعند الرضي انها
لام الاختصاص فالمالسهيل والزيادة في غيرها سماعي وبمعنى عن مع القول نحو قال الذين
كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اذ لو لم يكن اللام بمعنى عن لقيل ما سبقتمونا فان قلت
لا معنى للفصل بين معاني اللام بذكر الزائدة قلت جعل الزائدة في سلك اللامات السابقة

للالصاق بخلاف ما ذكر بعدها الزائدة فانه متعدد و بمعنى الواو في القسم فتدا الواو و بمعنى
الواو للتعجب او وجب التعجب ولو قال او للقسم لكان احصر الا انه اراد التسمية على انه معنى
مجازي و انه مشارك الواو في احكام القسم دون التاء او التاء في التسهيل جعله لمجرد التعجب
قال الرضي اراد بالتعجب الامر العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه وقال لم يسمع لام التعجب الا في
القسم وقول من قال انه لا يلازم القسم للتعجب منه قول ضعيف و قد يجئ بمعنى الى نحو سمع الله
لمن حمده اي سمع الله الى من حمده استجاب في التسهيل ويكون بمعنى في نحو نضع الموازين القسط
ليوم القيامة اي في يوم القيامة و بمعنى عند نحو كتب لخمس خلون و بمعنى بعد نحو اقم الصلوة لدلوك
الشمس اي بعد دلوكها و بمعنى على نحو للاذقان اي عليها و بمعنى نحو قولهم لنا الفضل في الدنيا
وانفك راغم ويحن لكم يوم القيمة افضل اي منكم ورب ولغاتها وهي ثمانية على ما في الرضي
ضم الراء و فتح الباء مشدده و مخففه مع الباء المفتوحة و بدونها و فتحهما مشدده و مخففه
وضمهما مخففه مع سكون الثاني وروي في التسهيل سكون الباء و في حواشيه سكون الباء مع
تخفيف الباء ايضا و رب ساكنة الباء بوجهين فهذه اثنتا عشرة وكون رب حرفا مذهب
البصري والمعنى لا يساعده لان افضاء رب عامله الى مجرورها لا يعمل ولا يعرف له معنى صحيح
حد
لان رب رجل لقيته ان جعل لقيته عامل رب فلا معنى لتوسط رب بينه وبين مجرورها لانه
مفعول بنفسه وان جعل صفة لرجل وتقديره له عامل فان قدر كما قدر المص باب التقدير
رب رجل لقيته حصل لانه ربما ظهر فيصير ان رب رجل في المعنى فاعل حصل ولا معنى
لتوسط رب بينه وبين رجل كريم فالوجه مع الكوفي حيث ذهب انه اسم مضاف كما ان بعضه
وهو كم كذلك ومحلها مرفوع ابدا على انه مبتدأ لا خبر له على ما حكمه الرضي لانه نظير اقل رجل يقول
كذا في التسهيل فكما انه لا يطلب خبرا لا يطلب رب و قد مر شرح اقل رجل يقول ذلك في بحث
المبتدأ واما على نحو كم في الاعراب في رب رجل لقيت منصوب بلقيت و في رب رجل لقيته
مرفوع مبتدأ للتقليل اي لا يشابه وهو جواب السؤال محقق كان تقول لك احد ما لقيت
رجلا فتقول رب رجل لقيته يعني لقيت شيئا وان كان قليلا او مقدر بان تعلم القائل ان
المخاطب يكون ملاقاته لرجل ولكونه جوابا لنفي الفعل في الماضي لا يكون فعله الا ماضيا هذا

اصل وصفه لكنه كثر استعارته للتكثير تنزيل الكثير منزلة القليل لنكتة كان يستعمل في
الصفات الحميدة لممدوح يجعل المدائح الكثيرة له بالنسبة الى كماله قليلا ويستعمل الى ان صار
حقيقة عرفية في التكثير ومجازا في التقليل فلو قيل ورب للتكثير لكان انسب من قوله للتقليل
ولا يبعد ان يحمل قوله للتقليل اعم من التقليل الحقيقي والتنزيلي فيستوفي معنى رب بتمامه
لها صدر الكلام لانها للانشاء فهي مثل كم مستحق للصدر وقيل كما ان النفي له صدر الكلام
كذلك الدال على التقليل لان القلة بمنزلة النفي مختصة بنكرة او ما في حكمها لان الضمير المبهم
كالنكرة ولا يبعد ان يحمل دعوى الاختصاص بتشبيه على قلة الضمير حتى كانه ملحق بالعدم ووجه
الاختصاص بالنكرة انها المحتملة للقلة والكثرة فيحتاج الى التقليل موصوفة لان الوصف معين
لمعنى التقليل على الاصح وهو مذهب المبرد وابن السراج وابي علي الفارسي وخالفهم الاخفش
والفراء وجماعة والصفة قد يحذف بقرينة وهي اما جملة فعلية او اسمية او ظرف او صفة
مفسرة بفعلها يعني لا يكون متعلقها الا فعلا ماضيا لما عرفت يحذف وقيل لانه يكون جوابا لسؤال
محقق او مقدر يتعين فعله لذلك السؤال غالبا فقد يحذف وقد تدخل على مضمر مبهم
خلافا للكوفيين فانهم جعلوه راجعا الى ما في السؤال ولم يلتزموا المطابقة والا وفق بان المراد التمييز
اعتبار البصريين مميز بنكرة منصوبة مطابقة للمعنى ولا بد من ذكر هذه الصفة ليتضح قوله وفي
التمييز والضمير مفرد مذكر خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز لو اريد الكافة فلا تدخل الا على الجمل تقول ولنحوها منه
فتدخل على الجمل بيان للوجوب ولو اريد ما مطلقا فاذا كانت كافة فتدخل على الجمل وان
كانت زائدة فتدخل على الاسم ويجره نحو قوله ربما ضربة بسيف صقيل فقوله فتدخل على الجمل
بيان لنحو والجمل التي يدخل عليها ربما فعلية عند سيبويه ووقوع الاسمية شاذ والتزم
ابو علي في ... وابن السراج كونها ماضوية وجعلا وقع مضارع اولته بالماضي والمشهور عدم
تأويل المضارع وهو قول ابي علي والجزولي يشترط يدخل ربما على مطلق الجمل وكان اطلاق
المص لاختياره قوله واوها تدخل على نكرة موصوفة يعني لا تشارك رب في الدخول على مضمر مبهم
سوى وفي الباقي تشاركها فلا يرد انه لا معنى للاكتفاء بهذا من احكام واو رب نعم استعمال
كلمة الاختصاص انسب بهذا المقام وترك قوله على الاصح يشعر بان وجوب النكرة الموصوفة

مسق وكون واو رب حرف جر مذهب الكوفي والمبرد فانهم يقولون انها كانت حرف عطف
ثم صارت بمعنى رب فعملت عملها وعند سيبويه انه حرف عطف قدر بعده رب كما تقدر
بعد بل وبعد الفاء الجزائية لشرط محذوف مع بقاء عمله وذلك في الشعر خاصة وبعد
هذه الحروف قياس وبدونها شاذ واختار المص مذهب الكوفي لان حذف حرف الجر مع
بقاء عمله نادر وجعل الواو عاطفة كثيرا ما يحوج الى تقدير معطوف عليه بتكلف ولا تدخل
على هذا الواو حروف العطف رعاية لاصلها ويدخل على واو القسم لانها لم يكن في الاصل عاطفة
وواو القسم كان الظاهر ذكر باء القسم في سان لتاء ذكر الواو والتاء مع الباء الا انه
رعاجع الواو بين التأخيره الى هذا المقام وكون التاء بدلا منه الى ذكره مع الواو وكونهما بدلين
عن الباء الى ذكر الباء في هذا المقام على ان سان الفرق بينها يدعوا الى الجمع بينها انما يكون عند
حذف الفعل لكثرة استعمالها في القسم اكثر من اصلها فاستغنى بظهور كونها للقسم عن ذكر
فعل القسم لغير السؤال فلا يقال والله اخبر وقوله لغير السؤال خبر مبتدا محذوف اي هي
لغير السؤال وليس متعلقا بقوله يكون والا لكان آخر جزء كلام دخل عليه انما فيصير المعنى لا يكون
عند حذف الفعل الا لغير السؤال وهو فاسد والله الذي ذكر في التعداد مثلها والاختصاص
بحذف الفعل وبغير السؤال مختص باسم الله وانما خصصنا المراد بالمماثلة لان بيان الاختصاص
باسم الله مغن عن بيان الاختصاص بالاسم الظاهر والمراد باسم الله اسم هو لفظ الله فيعني
قوله تعالى على ما في بعض النسخ تعالى عن صفات اسماء المخلوقين وذلك ان يريد بالله ذاته
ونريد بالاسم قسم العلم وحينئذ قوله تعالى بمعناه المتعارف والباء اعم منها في الجميع
اي في العامل فانه يكون محذوفا ومذكورا في المدخول فانه يكون الاسم للظاهر وغيره
وفي الجواب فانه يكون السؤال وغيره وليس المعنى انه اعم في حذف الفعل والكون لغير
السؤال و[illegible] على المظهر فانه يتعدد الاعمية في حذف الفعل كون حذف الفعل فيه اكثر
وهكذا نحو فاسد وانما قال في الجميع لان الاعمية لا تعدد كونه اعم في الجميع بل يحصل باختصاص
واحد وكان يكفي ان يقول اعم من الباء ولو قال والتاء لا اختصاص فيها لكان اوضح وتلقى
في الصحاح تلقاه استقبله اي يستقبل الجواب القسم باللام اي مع اللام وفي القاموس تلقاه

الشيء لقتاه السر اي يلي الجواب الى القسم مع اللام والمآل انه بجواب القسم مما للام اي لام الابتداء
وهي اللام المفتوحة ويكسره بعض العرب مع المضارع في جواب القسم وهي تكون في الجملة الاسمية
والفعلية التي فعلها مضارع ويؤكد بالنون ان دخل اللام على نفس المضارع الاستقبالي
الا نادرا ولا يكتفى عن اللام بالنون الا في الضرورة والتي فعلها مضارع حالي يكون باللام من غير
النون لانه لا يدخل الا المستقبل والمبرد يمنع كون الحال جواب القسم واذا لم يدخل اللام على
نفس المضارع يجيء باللام نحو لالى الله تحشرون ونحو ولسوف يعطيك وان كان فعلها
ماضيا غير متصرف او في معنى التعجب او في معنى المدح يدخلها اللام والا فلا بد مع اللام من
قد او ربما او بما بمعنى ربما واذا اكتفى باللام فقط فمقدرة لان اللام لا تدخل الماضي المجرد عن
قد اذا كان متصرفا الا في معنى المدح والتعجب ولا يكتفى بقد الا اذا طال القسم او كان في ضرورة
الشعر نحو قوله تعالى قد افلح من زكيها لم ياب باللام لطول القسم وان في الاسمية المثبتة وقد
يجمع بين ان واللام نحو والله ان زيدا لقائم ولا يستغنى الاسمية عن اللام وان منذ ونا استطالة
الا نادرا كقول ابن مسعود والذي لا اله غيره هذا مقام الذي انزلت فيه سورة البقرة اي
لهذا المحذوف اللام للطول وقيل والله زيد قائم وحرف النفي اي ما وان ولا في الاسمية و
الفعلية الاستقبالية والحالية عند غير المبرد والماضوية لكن الماضي يغلب في الجواب مع لا وان
مستقبلا فلذا لا يكرر فيه لا وجوبا كما يجب تكريره في الماضي الباقي على مضيه في غير الشعر منع
الرضي ووقع لم ولن في جواب القسم وجوزه التسهيل على سبيل الندرة ومنه قول ابي طالب
والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوارى في التراب دفينا وحكى الاصمعي انه قال الاعرابي الك
بنون قال [illegible] وخالفهم لم يقم عن مثلهم بمجيء ويحذف اداة النفي مع المضارع المجرد عن
التأكيد كثيرا مع ثبوت القسم وقليلا مع حذفه وقد يحذف مع الماضي عند الامن ويكثر
عند تقدم النفي على القسم نحو لا والله ضربت اي لا ضربت ويحذف من الاسمية عند الامن كذا في
التسهيل وانكر الرضي الحذف من الماضي والجملة الاسمية هذا كله اذا لم يكن الجواب شرطية
امتناعية فانه لا يصدر الا بلو او لولا نحو قوله فالله لو كنا الشهود وغبتم ، اذا لملأنا جوف
جيرانهم دما ونحو والله لولا الله ما اهتدينا او طلبا فانه يصدر في الطلب بفعله او اداته

وبالا او لما بمعنى الا ويحذف جوابه الجواب معروف وهو مقابل السوال وانما سمى المقسم به جواب
القسم اما لان القسم كالسائل يطلب منك المقسم به فيجيبك بذكره سواله واما لان المقسم
به جواب سائل او منكر يجعفا او مقدرا فلذا تؤكده بالقسم ازالة لشكه او انكاره ولهذا علم
آخر اذا اعترض القسم اى حال بين اجزاء ما يدل عليه من اعترض الشئ فى الطريق اذا وقع
فيه ما يمنع السالك وحال بين طى الطريق او بعده اى القسم ما يدل عليه سابق فانه اعترض وتقدم
والامر سيان فى العمل وهذا مع كونه بيان قاعده بحذف جوابه القسم دفع ما يتوهم على ما سبق
من انه يخالف فى مثل زيد والله قائم فانه لو سلو القسم بان والله وكذا فى زيد قائم والله فقد فهم
بان الجواب هنا محذوف وما توهم انه جواب دال على الجواب اذ القسم لا يعرض ولا تاخر
عن الجواب ولهذا خص هذا الحذف بالبيان مع ان الحذف الجواب مواضع منها تقديم
بعض حروف الاجابة على القسم نحو اليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا ومنها ان يجى بعد الجمله
القسميه ما يدل على الجواب نحو والفجر وليال عشر فان جوابه وهو لتبعثن محذوف لم سبقه
الم تر كيف فعل ربك الآيه ومنها الاكتفاء بمعمول الجواب عنه يوم ترجف الراجفه اى لتبعثن
ويحذف القسم ايضا مواضع وهو ان يدل معمول القسم على القسم كعوض فانه لا يستعمل على اكثر
وكثرة استعماله مع القسم يدل عليه فيقال لا يسئلك عوض ولكونه دالا على القسم ربما تقدم
على عامله لعموم مقام القسم فيقال عوض لا يسئلك مع ان معمول الجواب لا يسبقه وكذا معمول
المؤكد بالنون ومنها ان يكون خبرا مقام القسم نحو خبرا لا فعلن ومنها ان يكون الجواب موكدا
بالنون ولا يكون لايراد النون جهة صحيحه سوى كونه جواب القسم نحو لا يسئلك فانه لا ... من
تقديرا لقسم ومنها الاعتناء بلا جرم عن ذكر القسم فانه كثيرا ما يكتفى به .. لا جرم لافعلن
ولنا و ... تحمل هذا المقام ذا حظ كامل رانيا ان ائمه يذيل ذا ايل مملوء من بيان ما يقسم
به اعتناء لكل سائل وبالله التوفيق فانه يغنى كل عامل اعلم انه مما جعله سيبويه من
حروف القسم من الله مكسور الميم ومضمومها وهى مختصه بلفظ الرب وقد يدخل
اسم الله مضموم الميم والنون ومكسورهما ومفتوحهما الا ساع النون المهم فى الاولين وبالعكس
فى الثالث بعد فتح النون لالتقاء الساكنين وبعض الكوفيين جعل مضموم الميم مقصورا من ايمن الله

ومكسورة مقصورة من ايمن الله ويزيده ان ايمن مختص بلفظ الله والكعبة ومن بلفظ الرب
وبمعنى غير مختص وانه لا وجه لبنائه لان اختصاص المعرب لا يوجب بنائه كما في يد ودم
وايمن لا يخلو اما يقال فيه عن اشكال فقول سيبويه انه جمع كيمين مفرد مشتق من اليمن بمعنى
البركة فمعنى ايمن الله بركة الله قسمي وهمزته للوصل مكسورة في الاصل ولذا قد يكسر الا انه
فتحت تخفيفا لكثرة الاستعمال والاشكال عليه انه لو كانت اصلية لثقل بالانتقال من الكسرة
الى الضمة ولذا ضم همزة انصر ولو جعل فتحة اصلية يشكل ايضا ان افعل ليس من باب مزيدا
وعند الكوفيين جمع يمين ويشكل كون همزته همزة وصل وقيل كانت قطعية صارت
همزة وصل لكثرة الاستعمال وبالجملة لا يكون الا مرفوعا سماعا فهو مبتدأ كما سمع والناس روي
مرفوعا سماعا فهو مبتدأ ومنصوبا اجماعا ومجرورا عند الكوفيين والنصب والجر بحذف
حرف القسم ومما يستعمل في القسم ايم مضموم الميم مكسور الهمزة ومفتوحها ويقال هيم
بقلب المفتوحة هاء وكلها مختصة باسم الله وقد جاء م الله بالضم والكسر عند سيبويه
هما مقصوران من ومن وعند الكوفيين مقصوران من ايمن ويمين وقيل هما بدلا التاء وبالجملة
مختصان باسم الله ومما يحمل قسما علمت ووالتقت تقول علمت لتأتين او والتقت والعهد
والنذر تقول لله علي كذا لا افعلن او عهدت لا افعلن واذا حذف حرف القسم ولا يحذف
الا الاصلي اعني الباء نصب الاسم بتقدير الخافض اذا لم يعوض من الجار الا لفظ الله فانه
يجوز جره واذا عوض يلزم الجر ويعوض مع لفظ الله بقطع همزته وها التنبيه وهمزة الاستفهام
اما للاستفهام او الانكار وفي تعويض ها اربعة اوجه اكثرها اثبات الف ها وحذف همزة الله
وعدم المبالاة بالتقاء الساكنين وثانيها هو الكثير حذف الالف لالتقاء الساكنين وثالثها
وهو دون الثاني قطع همزة الله لدفع التقاء الساكنين ورابعها وهي الاقل تحريك الف ها
كما في جاء ولا الضالين ودابة ولا يدفع ها التنبيه من ذا بعد الله فيقال ها الله ذا وقع الحلف
في بيانه فقيل صفة الله وقيل نفس جواب القسم والتقدير ذا كذا ولتكونن ذا او لا يكون ذا
وقد جاء ها الله ذا لافعلن او لا افعل فقيل بدل من الجواب ولا يقاس عليه وفي تعويض همزة
الاستفهام وجهان قلب همزة الله الفا وعدم التحرز عن التقاء الساكنين تحرزا عن الالتباس

بالحذف وجعل همزة الله بين بين دفعا للثقل وتحرزا عن الحذف والاول اكثر والتعويض
بقطع همزة الله اذا كان قبله فا نحو افالله لتفعلن كذا او فالله لتفعلن كذا ويكون
الفا بعد الهمزة اكثر واذا انجر هذا الى بحث ابقاء الجر مع حذف الجار فلنعلمك ان
كنت حريصا على المقاصد غير شاك من التطويل مقبول قد عرفت حذف رب مع بقاء
الجر في مدخولها فاعرف ما في هذا المفصل الذي نروي لك من التسهيل قال في حذف
الجار مع بقاء عمله في جواب ما تضمن مثله نحو زيد في جواب بمن مررت اي مررت بزيد
او في مقرون بالهمزة او هلا او ان او الفاء الجزائية كما اذا قلت بعدما سمعت مررت
بزيد ازيد بن عمرو وبعدما سمعت جئت بدرهم هلا دينار ونحو مررت برجل صالح الا
صالح فطالح اي ان لم يكن المرور بصالح فقد مررت بطالح ويحكم من المحذوف عن مميز كم نحو بكم
رجل مررت وبالمحذوف عن خبر ليس نحو بدا لي اني لست مدرك ما مضى بحر مثلها وعن
اسم لا لنفي الجنس نحو لا رجل جزاه الله خيرا اي الا من رجل واذا نكر المقسم به بالواو فمذهب
سيبويه والخليل ان الواو الثانية وما بعدها عاطفة والقسم واحد والمقسم به متعدد
وذلك لان جعل القسم متعددا يلزم امرين مخالفين للاصل الحذف الجواب لقرينة ما ذكر
من الجواب واما الاكتفاء بجواب واحد لمتعدد من القسم ولهذا اشكل قوله تعالى والليل
اذا يغشى والنهار اذا تجلى عند من لا يجوز عطف معمولين على معمولي عاملين مختلفين
ولو بعثت طالبا لدفعه فصالك ستفسد بالحجر وهم يسألونك فانا اشبعنا الكلام فيه
ولم نر ايراده في هذا الكتاب لانه يبلغ الاطناب حد الاسهاب وعن للمجاوزة اما حقيقة
نحو رميت السهم عن القوس فانه يفيد مجاوزة السهم عن القوس واما توهما نحو اخذت
عنه العلم فانه يوهم مجاوزة العلم عن المعلم ووصوله الى المتعلم ونحو اديت عنه الدين
فانه يتوهم مجاوزة الدين عن المديون ووصوله الى الداين يوهم ان ما ياخذه الداين
من مثل الدين هو الدين وفي التسهيل يكون بمعنى في نحو فلا تك وانيا عن هذا الامر والاصل
في قوله تعالى ولا تنيا في ذكري وللتعليل نحو وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك وبمعنى
بعد لتركبن طبقا عن طبق اي حالا بعد حال وللاستعلاء نحو لا افضلت في حسب عني

وللاستعانة نحو وما ينطق عن الهوى اى بالهوى ويزاد عن وعلى والباء عوضا فقال لا بد
لم اجد من اتكل عليه لم اجد على من اتكل وزيد على عوضا عن حذف عليه ويقال ضح
قد نال فانظر بمن يثق موضع انظر من تثق به وانظر عمن سكت موضع انظر من سكت
عنه هذا ولا يخفى ان الظاهر ان يكون عن بمعنى بعد اسما وعلى للاستعلاء حسا نحو زيد على
السطح او لو هما نحو عليه دين كانه ركبه الدين وهو يحمل ثقله ومنه كان على ربك حتما
مقضيا وفى التسهيل وللمصاحبة نحو آتى المال على حبه وللمجاوزة كما اذا تعلق بالرضا
نحو قوله اذا رضيت على بنو قشير لعمر الله اعجبنى رضاها وللتعليل نحو ولتكبروا الله
على ما هداكم وللظرفية نحو اتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان اى فى ملكه.
وبمعنى من نحو واذا اكتالوا على الناس اى منهم وبمعنى الباء نحو حقيق على ان لا اقول
وفى الرضى ان رضيت على محمول على ضده اى سخطت ولا نعرف له تحقيقا لانه ان لم
يحمل على بمعنى عن كيف يصح المعنى وان جعله فليس محمولا على ضده لان ضده يطلب حتمه
على نعم لو قيل رضيت محمول على سخط لكان له وجه وقد يكونان اسمين بدخول من
اى يكون عن وعلى اسمين فى وقت دخول من عليهما والاولى ترك قد لانهما دائما يكونان
اسمين فى هذا الوقت عن بمعنى الجانب وعلى بمعنى فوق وعن لا يسلك عن الجر وبه فهو لازم
الاضافة وعلى وقد يكون بلا مجرور نحو بانت تنوش الحوض نوشا من علا وبعد اسميتها
بوقت دخول من سان للضابط لا لانه لا يكون اسما بدونه لان عن فى قوله تعالى عن اليمين
وعن الشمال قعيد اسم والكاف للتشبيه اى لم تشترك بين المجرور فقام ولم يعرض لكونه للتعليل
نحو اذكروه كما هداكم ولا لكونه بمعنى لعل كما فى نحو لا يسلم الناس كما لا يسلم
اى ولا للقران نحو سلم كما طلع الفجر لان كلا منه من معانى الكاف الجارة والكاف بالحاق.
ما الكافة يخرج عن عمل الجر وعن افضاء الفعل او معناه الى ما يليه لان افضاء الفعل
بواسطة حرف الجر الى المعمول ولا معمول بعد عزله عن العمل وهذه المعانى حدثت بعد
تركب الكاف مع ما صرح به الرضى والكاف الحرفى غير متطوع الشوب لانه يحمل الاسمية
مطلقا وانما اعترضوا به مسامحة لما هو الاولى وما هو على ما حمل انه قولهم الذى كزيد شايع

الاستعمال فلو سلم ان الكاف فيه اسم لا يحتاج الى حذف المبتدأ في الصلة وهو في غاية
قلة جدا اذ لم يطل الصلة وعلى ما نقول انها تكون زايدة والحرف اولى بالزيادة وزيادة
قدم سابق على الكاف الاسمي لتعلم ان الزيادة في الحرف لان الحرف بالزيادة اولى ولهذا
يحكم بزيادة الكاف في ليس كمثله مع ان الحاجة الى الحكم بالزيادة نشأت من ذكر المثل ومنشأ
الحكم بالزيادة اولى بكونه زايدا كما حكم بزيادته في قوله فاصبحوا مثل كعصف ماكول فان قلت
لا بد لمثل من مضاف اليه بجره والعصف بجره الكاف الزايدة فكيف يحكم بالمثل قلت
اللازم الرضي عدم انجرار المضاف اليه لكونه مضاف اليه لظهور حدوث الجر فيه من
جهة اخرى ويختص بالظاهر سواء كان اسما او حرفا ولذا اخره عن سايرها وعلل ما يدخل
على الضمير الغايب واقل منه دخوله على المخاطب والمتكلم كذا في المسهل ومذ ومنذ وقد
يكسر ميمهما للابتداء اى لابتداء الغاية في الزمان الماضي اى مدخوله الذى مضى
ما رايته مذ يوم الجمعة اذا كان يوم الجمعة ماضيا لم يبق منه جزء وانكر صاحب الصحاح الجر
بعد مذ ومنذ للابتداء وجعلهما اسما والظرفية في الحاضر اى في زمان لم يمض
تمامه وانت في بعض اجزائه نحو ما رايته مذ شهرنا ومذ عامنا ومذ جمعة زيد ومذ يومنا
ولقد نبه بالسكوت عن المستقبل انه لا يستعمل فيه ولم يثبت صاحب الصحاح الا هذا المعنى
لهما جرهما ولم يثبت اللباب الا المعنى الاول والظاهر مع المص قال الزجاجي ذهب النحاة
الى ان مذ غالب في الاسم ومنذ في الحرف لان مذ مخفف منذ وما لحذف لا يلحق الحروف وهذا
عجب لانه لو لم يغلب منذ في الاسماء كيف يكون مذ غالبا فيها وهو مخفف عنه وفيه انه يجوز
ان يغلب المخفف في الاسماء لبعد المخفف والاصل في الحروف وليس هذا بمحل استبعاد
وحاشا للاستثناء عن سوء لا مطلقا بخلاف عدا فتقول اساء القوم حاشا زيد ولا تقول
اجتمع الناس حاشا زيد وعدا وخلا للاستثناء وبعض النحاة لم يجعل خلاء الجار وما
بعدها حرف جر بل مصدرا مضافا وانكر سيبويه فعلية حاشا لامتناع ما حاشا ولا فعل
يمتنع عن دخول الموصول عليه كذا في الصحاح ولم يجعل الصحاح في حرفيه علاجه فالحروف
المشبهة بالفعل لاعمالها للنصب والرفع لمشابهتها لها في الانقسام الى ثلاثي ورباعي وخماسي

١

وفى الوزن فان كفرو ان كعنب وكان كتطعن ولكن كضاربن وليت كليس ونعم وشهد
ولعل فى بعض لغاتها وهى كعن كتطعن ولا يبعد ان يكون من جملة اسباب المشابهة
فتح الاواخر وان كان فتح الاواخر لمشابهة الفعل لان المشابهة الخاصة من مشابهة
سابقة يصح ان يكون منشا لتسميتها الحروف المشبهة بالفعل لتشبيهها بها للاعمال وكذلك
حفظ حركات اواخرها بنون الوقاية لمشابهة الفعل فما قال الرضى من ان جعلها حروفا
مشبهة لهذين انما يصح لو لم يكن بحقوقها فيها للمشابهة من نفس فصل كان الظاهر الاحرف
المشبهة بالفعل الا انه حافظ على مشاكلة الحروف الجارة والحروف العاطفة ولك التحصيل
ان الحرف بمعنى الطرف يجمع على حرف ككتب وليس هذا الوزن لجمع الفعل الا له ولطلل فانه
يجمع على طلل على ما فى القاموس والحرف بمعنى حرف الهجاء يجمع على الحروف والحرف بمعنى
الكلمة على الاحرف فالنحاة لما اصطلحوا فى تسمية قسم الكلمة حرفا لم يجمعوه الا على الحروف
واذا لم يعهد جمع التكسير لشئ يكون مشتركا بين القلة والكثرة وما يقال ان هذه الستة
مع فروعها تستحق جمع الكثرة ففيه انه لم يعبر عنها الا بالستة ان وان وكان ولكن جمع بين
اربع لا يخرج الجملة عن الاخبار وبين اثنين يخرجانه الى الانشاء حيث قال وليت ولعل
والا مكن بها بالاثنة ورباعية وخماسية يستدعى خلاف هذا الترتيب لها صدر الكلام
هذا الحكم يجب ان يخص منه ما وقع بعد اما نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم فان يوم الجمعة
معمول قائم على ما هو مختار المص ويبعد فيه نظر لانه ان اراد صدر الكلام دخل عليه هذه
الحروف فيشكل استثناء ان المفتوحة لانها لا بد ان يكون صدر كلام دخلته وان اريد صدر
كلام مقصود لذاته يشكل بمثل زيدا ان عمرا قائم وجاءنى زيد وانه قائم سوى ان فهى بعكسها
اى بعكس ما له صدر الكلام ولم يكتف بالاستثناء لانه لا يفيد الا انه يجب لها صدر الكلام
واما انه يمتنع له ذلك فلا وهو المقصود بقوله فهى بعكسها لكن فى افادتها الامتناع خفاء يجوز
يكون خبر ليت ولعل وان كان لا يكون اخبارها متضمنة بمعنى الطلب مفردات كانت او جملا
وان ولكن يمتنع كون خبريهما المفردين متضمنين له وصح كون خبريهما جملة طلبية نحو انك لكن
ملك وان زيدا اهل ضربه واضرب زيدا لكن عمرا لا يضربه وبينهما ما قيل على الافصح

المتبادر انه جاء في الشمسة مع الحاق بالاعمال والالغاء والاستعمال الاكثر الالغاء وليس كذلك
لانه لم يسمع الاعمال الا في ليت عند سيبويه ولم يجوز اعمال غيره وروى ابو الحسن وحده
في انما واما على مله وضعف وعدم السماع في غيرها وسوغ الكسائي واكثر النحاة اعمال الكل
فقوله على الافصح معناه ان الاعمال اما الحق على الافصح كما في ليتما او القاموس على غير الافصح و
المس على غير الافصح فخر الافصح فاذا الغي فما كافة واذا اعمل فزايدة وما الكافة حرف عند
الجمهور اسم عند ابن درستويه مبهم كضمير الشان تفسره الجملة بعده ونحن نقول اذا كان بمنزلة
ضمير الشان فيمكن ان يكون اسما لهذه الحروف ولا يكون كافة ولا يخفى ان المراد بقوله يلي وجوب
الالغاء وبقوله وتدخل حينئذ على الافعال جواز الدخول ففي البيان الغاء فان لا يتغير
معنى الجملة بل توكدها ولزوم صدر الكلام اياها لان الجملة في الحال فاعل مضمونها لانه حرف
بمعنى فان زيدا قايم بمنزلة يحق قيام زيد والفاعل لا يتقدم الفعل وان مع جملتها اي جملة
دخلها واضافة الجملة التي دخلها اضافة حقيقية لا لادنى ملابسة لان ملابستها لها تامة
متعارفة فيما بين النحاة وحكم المفرد لانها تصير مع جملتها مصدرا ماخوذا من الخبر مضافا الى الاسم
اما في الخبر المشتق فلاخذ مصدره مضافا الى الاسم نحو اعجبني ان زيدا قايم اي اعجبني قيام
زيد واما في الخبر الجامد نحو اعجبني ان زيدا الشاذ فيجعل الخبر مصدرا مضافا الى الاسم بالحاق
ياء مشددة وتاء التانيث المتحركة به اي اعجبني انسانية زيد كذا في الرضي وتفصيله ليس
بالوفي لانه لا يتم في قوله تعالى وذلك لانهم قوم لا يفقهون فانه لا يواخذ المصدر من الخبر
بل من صفته ولا يوخذ مصدر مضاف الى الاسم بل مصدران احدهما مضاف الى الاسم والاخر
الى ذلك المصدر فيجعل امثال ذلك باسناد مامر ولا في مثل بلغني ان زيدا ان يعطم يمكن
ابوه فانه لا يوخذ المصدر بل من الخبر بل من جزء الخبر ويضاف الى المضاف الى الاسم ولا في
مثل بلغني ان زيدا ابوه قايم فان المصدر لا يوخذ من الخبر بل من جزء الخبر ويضاف الى المضاف
الى الاسم ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل الجمل الاولى في مواضع الجمل او في موضع الجملة على
طبق قوله والفتح في موضع المفرد فكسرت خبر في موقع الامر وهو ابلغ من لفظ الامر كما تقرر في محله
ابتداء اي في ابتداء الكلام وذلك اذا لم يكن ما يذكر من تتمة كلام قبله بان لا يكون قبله لفظ

او كان ولكن لم يجعله متعلقا به بل استأنفت في الكلام به نحو ان زيدا قايم ونحو قوله تعالى
لا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا ووجوب الكسر ابتداء كما صرح به ووجوب الفتح في موضع
المفرد صرح به امتناع كون المستوجب في صدر الكلام ولا بد في تفريع هذا الحكم وما بعده على
وجوب الكسر في موضع الجمل من ضميمة ما علم ان تقديم خبر مبتدا هو ان مع حملها عليه واجب
والا فيرد ان وجوب الكسر في موضع الجمل لا يمنع الفتح ابتداء في مثل انك قايم عندي والفتح
بعد القول في مثل قال زيد انك قايم عندي والفتح بعد القول الموصول في مثل الذي
انه قايم عندي وبعد القول بمعنى التلفظ لان معمول القول شيء لحكايته فلا يصرف القول
في مضمونه الجملة مع انها مفعوله لان المفعول هو اللفظ فالجملة بالقياس الى معناها باقية
على حالها لانها لم يصر باعتباره مفعولا بل باعتبار نفس اللفظ ولذا لم يدخل في قوله و
مفعوله لان المراد به وقوعها معمولا وقوعها باعتبار معناها فلا يحتاج الى سد مفعوله
فيما بعد بما سوى مفعول القول كما توهمه الواهم وانما قيدنا القول بكونه بمعنى التلفظ لان
القول بمعنى الاعتقاد يجب الفتح بعده واطلاق المص لانه المتبادر وبعد يشكل بمثل
اني ملت زيدا قايما فانه يجب فيه الفتح فالاخصر الاصح بكسرت ابتداء ومقوله وصله
والموصول قال تعالى ما ان مفاتحه لتنوء وكذلك يجب الكسر في جواب القسم خلافا
للكوفيين حيث جوزوا الفتح وفي الحال نحو لقيتك وانك راكب وانك راكب وصح
في الثاني الفتح لجعله مصدرا بمعنى اسم الفاعل لان ذلك انما يتاتى في المصدر الصريح
دون غير صريح به الرضي وفي جعلها لام الابتداء وفتحت فاعلا مثل ان فاعله نحو
مما ذكر مما مجه سبق مثلها في بحث المبتدا والخبر حيث قال او خبرا عن ان ومفعوله
نحو سمعت ان زيدا قايما وتاملت الى ما افعل وصدت عن الحرب الى حنت ولك ان
تجعل مفعول ما لم يسم فاعله داخلا في ما سبق من قوله فاعله ومفعوله ومبتدا وخبرا عن
عن الجثة نحو زيد انه قايم ومضافا اليها لوجود افراد هذه الامور ولا يتعرض بها لصاحب
اسم حيث وما يضاف اليه مثل يوم نحو خرجت يوم انك قايم لانه ايضا واجب الفتح
لان ما يضاف اليه حيث جملة بحسب اللفظ مفرد بحسب المعنى فاذا دخله ان صح لا محالة

صرح به اللباب والرضي وذلك ان تدخل المجرور بحرف الجر داخلا في ما اشتمت من المضاف
اليه والمفعول نحو قوله تعالى ذلك بان الله هو الحق وقالوا لولا انك لانه مبتداء ذكره
ردا على الكسائي والفراء حيث جعلاه فاعلا او لولا وجدا انك لانه فاعل فيه ورد على الكو
حيث جوزه وادخول حرف الشرط على الاسم فهو يحمل كونه مبتداء وما في الرضي انه قوله
لولا امكن جواب انه صحت في موضع الجملة لان ما بعد لولا جملة اسمية فاجاب بان تمام
الجملة مبتداء لوجوب حذف الخبر ولو كسرت لم يكن الخبر يحذف فامع انه يجب حذفه
ضعيف لانه لا يجري في قوله ولو انك فاذا جاز التقديرات اي تقدير كون الكلام جملة
وكونه مفردا وليس المعنى تقدير المفرد والجملة كما في الشرح والمراد بالجواز ما يجامع ترجيح
احد الطرفين لان الخلو من الحذف ارجح جاز الامران صح ان وكسرها مثل من يكرمني فاني اكرمه
يريد به ما بعد الفاء الجزائية وما يناسبها من اذاء المفاجاءة نحو من يكرمني انا اني
اكرمه ولك ان يدخل هذه الصورة في قوله اذا انه عبد القفا الاول ادق واعذب فالكسر
ظاهر والفتح لتقدير احد جزئي الجملة لان الموضع موضع الجملة والتقدير فاني اكرمه ثابت
على ما ذكر الرضي وفيه ان تقديم الخبر هنا واجب فالتقدير فثابت اني اكرمه وههنا
بحث وهو ان تقديم الخبر انما وجب لرفع الالتباس بين المكسورة والمفتوحة فينبغي ان لا
يجوز حذفه لانه يفوت غرض التقديم بالحذف وفي بعض الشروح ان التقدير فجزاؤه
اني اكرمه فالكلام محذوف المبتداء ويرد انه لم يعهد بعد الفاء الجزائية ابراز الجزاء
لان تحقق التضمن جزاء بعد كونه جزاء فلا يقال ان ضربتني فجزاؤك اني ضربتك بل يقال
ان ضربتني ضربتك واذا انه عبد القفا واللهازم يريد به ما بعد اذا المفاجاءة فانه تقتضي
جملة اسمية فمع الكسر يحصل مقتضاه ومع الفتح يحصل بتقدير الخبر اي اذا انه عبد القفا
واللهازم ثابت واللهزمتان العظمتان الناتئتان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما الشاعر
كما جمع المذكر في قولهم حب مذاكيره لادخال ما حوله في الحب ومعنى البيت على ما في بعض
الشروح انه يسمى بخدم قفاه واللهزمة ياكل ويتعطل ليسمن قفاه ولهزمتاه ولا يرتاض لجز
الفضائل ولا يلزم قومه وقيل ما فسل من كان همه ما يدخل في جوفه همته ما يخرج من جوفه

وانا اذكره بهذه العبارة من كان همته ما يدخل في فاه فقيمته ما يخرج من معاه وفي الرضي

ان المعنى انه لشتم صفعا ان نصبي الحرب في معاه ولهزمته فكانه عبد المعا والهزمة وتصله

ضربها والله) علم في بعض النسخ وشبهه بالجر والاظهر وشبههما لانه لو يرد به ماله مزيد

اختصاص بالمصرع الثانية بل اشار الى مواضع آخر لجواز التقديرين وهي اول قولي اني

احمد الله فانه يجوز ان يراد اول مقولي اني فح يكسر ليكون الجملة مقول القول وخبرا للمبتدا، وان

يراد ظاهره فيكون حمد الله خبرا وله القول بالمعنى المصدري فان حمد الله قول خاص و

قولهم هذا وان زيدا قائم وان يكون هذا سرا للامر السابق فالتقدير الامر هذا محذوف

وفي المعطوف اسبح بالعطف على الجر والكسر بالعطف على مجموع الجملة على ما في الرضي و

نحن نقوله بالعطف على الخبر عطفا لجملة على الخبر المفرد قال الله تعالى ذلكم وان الله موهن

وقولهم اما انك ذاهب بحسب اما روي سيبويه فيه الفتح والكسر اما الكسر فظاهر

لان اما حرف تنبيه يدخل الجمل واما الفتح فلما في التسهيل ان اما بمعنى حقا فالتقدير

حق حقا انك ذاهب او في حق انك ذاهب فالمفتوحة فاعل او مبتدا، قال احقا ان احطكم

هما

هجاني وقال افي حق مواتاتي اخاكم ومنه اما والله انه ذاهب بالفتح اي في حق والله انه ذا

ولو جعلت اما حرف التنبيه وجب الكسر لكونه في جواب القسم وقولهم عرفت امورك

حتى انك صالح فلك الكسر لكون حتى ابتدائية والفتح لكونها جارة او عاطفة وقولهم لا جرم

انك قائم فالفتح لكونه لا جرم بمعنى لا بد والكسر لاستعماله استعمال القسم والغالب

الاول وعند الكوفيين في لا جرم لغات لا جر بحذف الميم ولا ذا جرم بزيادة ذا ولا ان

ولا ان ذا جرم بزيادة ان ولا عن ذا جرم بابدال همزة ان بالعين فهلك بكسر لصور يحسن

التدبر والفكر فاسال العون من خالق الغيوب والعتدب ولذلك اي لاجل ان ان المكسورة

لا تغير معنى الجملة وكانه في حكم العدم فكان النصب لاسمها كاثر حرف زائد ويكون المقصود المنظور

رفعه جاز العطف على اسم المكسورة لفظا اي كسرا لفظا او حكما اي كسرا حكما بان يكون

مفتوحة في حكم المكسورة وهي المفتوحة الثانية مناب مفعولي علمت بالرفع واما العطف بالنصب

على محل اسم ان اذا كان مسافتشرك بين الكل وينشأ الحكم بالجواز في المفتوحة الحكمية اشد يسبق

للعطف على محل اسم المكسورة من قوله تعالى واذان من الله ورسوله ان الله برئ من المشركين ورسوله برفع ورسوله وقوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق ولولا ان المفتوحة بعد فعل القلب كالمكسورة لما صح منه التمثيل المذكور وبعض النحاة توهم من ذلك التمثيل ان الحكم لمطلق المفتوحة ذلك وكانه جعل قول سيبويه على محل المكسورة قولا على سبيل التمثيل فقرنه التمثيل بالمفتوحة فالمص فسر المكسورة في قوله بما هو اعم منه حقيقة او حكما وجعل باب معمولي علمت في حكم المكسورة لانه في موضع الجملة لان علمت طالب الجملة وللرد على توهم البعض قال دون المفتوحة والا فلا يختص الشيء بالمفتوحة عند الجمهور بل نقصد ما سوى لكن ولم ينسب على ابي سعيد السيرافي سيبويه ومنع العطف على محل اسم المفتوحة لما رأى فيما اورد من احتمال الغير بان يكون رسوله عطفا على فاعل برئ وان يكون ماسينا في شقاق خبران وانتم بغاة معترضة وفي قوله على اسم المكسورة رد لقول الجزولي على ان مع اسمها حيث جعل الرفع مجموعهما لئلا يلزم كون اسمها مرفوعا لان المرفوع هو الخبر ولا يجر له وبرده ان اعتبار رفعه لا يخالفها بالعدم لعدم تغير معنى الجملة ومع الحاقها بالعدم هو الخبر وان المبتدا هو الاسم والمجموع ليس اسما ولا في تأويله وانما خص الحكم بالعطف لان اعتبار محل المعرب خلاف القياس فيقتصر على المورد ولم يلتفت الى ان الجرمي والزجاج والفراء جوزوا ذلك في الوصف وعطف الشان والتاكيد ايضا وسكت عنهم عنها وههنا بحث شريف وهو انه اذا كان للمعطوف على اسم ان خبر فلم يشاركه العطف مع الاسم في كونه مسندا اليه متسنده فيعني العطف الا ان يكلف ويقال افاد المشاركة في مجرد كونه مسندا اليه دون خصوصية له وان نرح مسند ذلك المعطوف ايضا يجب ان يكون معطوفا على محل اسم ان والا لكان معربا بالاصالة بابتداء قايم باسم ان مع انه ليس خبر له نعم انه لم يحتمل عطفا على الجملة حتى يصفوا عن هذه التكلفات وكيف يجب العطف على محل اسم ان مع قيام هذا الاحتمال عمهما والعطف على محل المعرب خلاف القياس نحو ان زيدا قايم وعمرو وان زيدا وعمرو وقايم وشرط في العطف على الاسم بالرفع مضي الخبر لفظا بان يكون خبر ان مذكورا قبل المعطوف كالمثال المذكور في المتن او تقديرا بان يكون المذكور بعد المعطوف خبر ان

ويكون لكونه متقدما رتبة في حكم المضي بخلاف ان وما بعدها لوجوب الفصل يكون خبر ان محذوفا
وانما اشترط ذلك احترازا عن مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لو عطف عمرو على
محل زيدا لكان مرفوعا بالابتداء ويكون ذاهبان لكونه خبرا له كذلك ولكونه خبر ان مرفوعا
فيلزم اجتماع عاملين على اثر واحد وبما ذكرنا اندفع ما في الرضي انه لا يلزم ذلك في ان
زيدا وهند قائم خارجة على سبيل اللف والنشر فلا يجب لذلك مضي الخبر لا شك عرفت
انه ليس هناك مضي الخبر تقديرا خلافا للكوفيين حيث لا يشترطون المضي ولا اثر لكونه مبنيا
في جواز العطف بالرفع من غير اشتراط المضي خلافا للمبرد والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان
توهم تخصيص خلافهم بالمبني الضمير فالاولى مثل انك وزيد ذاهبان بترك ..
ذهابا ان المسهل يخالفه حيث قال يجوز رفع المعطوف على اسم ان يكون بعد الخبر باجماع
لا قبله مطلقا خلافا للكسائي ولا بشرط خفاء اعراب الاسم خلافا للفراء هذا وجعل ما ذكره
مذهب الكوفيين مذهب الكسائي وما ذكره مذهب المبرد والكسائي مذهب الفراء
ولم يحصل الاثر لكونه مبنيا بل جعله مشتركا بين الكون مبنيا ومعربا باعراب تقديري
وصوبه الرضي وقال هو المذكور في كتب النحو ولكن كذلك في العطف على اسم بالرفع
ولذلك اعاده ولم يكتف بالعطف على جاز العطف لئلا يتوهم انه قصد التعليل ولا يتوهم
انه بيان حكم من غير التعليل اي لاجل ان الجملة الاسمية بعد دخوله ان على حالها دخلت
اللام التي كان يدخل الجملة قبل دخول ان على اول جزيها من المبتدا او الخبر او معمول الخبر
لا غير لان لها صدر الكلام كان مع المكسورة دون اخواتها اي دون المفتوحة على الخبر ... لاجتماع
ان واللام اللتين كلاهما للتاكيد والتحقيق سواء او على الاسم اذا فصل بينهما اي بين اللام
وبينها اي بين ان ولم يقل بينهما لئلا يتوهم رجوع الضمير الى الاسم والخبر او الى ان واللام
وهو وان كان صحيحا لكنه لا يساعده قوله او على ما بينهما هذا على ما شرحه الشارح ...
ولا يخفى ان دخول اللام على الخبر ايضا مشروط بالفصل بينه وبينها فقوله اذا فصل قيد
للدخول على احد الامرين لا لمجرد الدخول على الاسم فالصواب جعل ضمير بينه الى الامر المراد يعني
الاسم والخبر بعد انه لا يجوز ان لفي الدار زيدا او على ما بينهما لكن لا مطلقا بل بشرط ان

يكون ما بينهما معمولا للخبر فلا يجوز في قوله ان الحمامين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان
ان الحمامين لبلغتها مع ان بلغتها ما بين الاسم والخبر فاطلاق المص موجب الاعلاق رعا
واهماله موجب الاخلال وليس كل خبر مما يصح دخول اللام عليه بل ما كان اسما او مضارعا
او ماضيا مع قد او غير متصرف ولا يكون منفيا ولا يدخل على خبر فعل وليه اداة شرط ولا
على جزاء الخبر على الاصح وقد يدخل على الفصل نحو ان هذا لهو القصص الحق اما بجعل
الفصل بمنزلة جزء من الخبر لانه بصلاحيته او لكونه في صورة مبتدأ للخبر وقد يدخل على خبر
الخبر الجملة لكنه ضعيف فكذا لم يلتفت اليه المص نحو ان زيدا وجهه يحسن وقد يدخل على
الخبر وعلى ما بينهما معا للتأكيد نحو اني لبحمد الله لصالح وقد يدخل على ان بعد قلت
هم زيد ها نحو الا يا ستارق على قلل الحمى لهنك من برق على كريم وكما شرط الفصل
بين اللام وان شرط الفصل بين ان المفتوحة الواقعة مع جملتها اسما لاحدى من تلك
الستة نحو ان عندي او ليت عندي انك قائم الى غير ذلك ومع ان المكسورة
مع جملتها خبرا للستة نحو ان زيدا ان اباه قائم الى غير ذلك وفي لكن ضعيف اى الحاق
لام الابتداء في لكن ضعيف هو مذهب الكوفي ووجه ضعفه انه لكونه خلاف القياس
فان لا قياس عليه لكن وما تمسك به في لكن لعله شاذ مع انه يحتمل التأويل وهو لكنه
من حبها لعميد اى كثير على ما في الصحاح والتأويل ان لكنني معنى لكن انني وفي التسهيل
او اللام زائدة وتخفف المكسورة بحذف النون المتحركة مع حركتها فتلزمها اللام المتبادرة
اى اللام المذكورة وهو مذهب سيبويه والاخفش سعيد بن مسعدة والاخفش على بن
سليمان وغيرهم خلافا لابي على الفارسي وابن العافية والشلوبين زعما منهم انها
لام اخرى اجتلبت للفرق ولزوم اللام مطلقا ذكره المص وهو خلاف ما صرح به سيبويه
وسائر النحاة حيث جعلوا لزوم اللام بالاهمال لانه للفرق بينه وبين ان النافية ولا
التباس مع الاعمال وقال ابن مالك قد يكون الالتباس معه لكون الاسم خفي الاعراب فيلزم
ح لكن اللزوم مشروط بان لا يكون بعد ان نفي فانه كان يمتنع اللام فيقال ان زيد لن يقوم بلا
لام واللام بعد المخففة لا يدخل الا على الخبر وان كان قبله يدخل الاسم وما بينهما ايضا

ويجوز الغاؤها وهو الغالب وجعل المصرح بالالغاء اشارة الى رجحانه ويجوز دخولها على فعل
من افعال المبتدء احترز عن فعل لا يدخل على المبتدء فانه لا يجوز دخولها عليه فعلم انها
بعد الدخول على الفعل يجب دخولها على هذه الافعال فلا يخفى عليك ان اعتراض الرضي ان
قول المص ليس بوجيه والاولى ان يقول واذا دخلت على الفعل يجب كونه من نواسخ الابتداء
خلافا للكوفيين في التعميم الخلاف في الشئ معناه ارتكاب نقيضه وهو لا يصح هنا اذ الكوفيين
عمموا الفعل فكان ينبغي ان يقال خلافا للكوفيين في التخصيص ولا يبعد ان يحمل في التعليل اي
خلافا لهم لتعميم الفعل ويبعد فيه نظر لان الكوفيين لم يعترضوا بدخول ان المخففة على الافعال
مع اللام اذ الكسائي جعل ان في الافعال نافية واللام بمعنى الا فان كان زيد لقائما عنده بمعنى
ما كان زيد الا قائما وغيره من الكوفيين جعلوا ان مع اللام مطلقا نافية واللام بمعنى الا فكيف
صح انهم عمموا دخول ان المخففة على الافعال بدليل بالله ربك ان قتلت قلت لمسلما وجبت
عليك عقوبة المتعمد وقولهم ان يزينك لنفسك وان تشينك لهيه ومن العجب انه حوى هذا
النظر على الرضي مع ايراد هذا المنفصل ويخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شأن مقدر فتدخل على
الجمل مطلقا لا تضمير الشأن وان لا يكون مفسره الا جملة اسمية لكنه اذا دخله شئ من النواسخ
يدخل على الفعلية وشذ اعمالها في السعة في غيره لكن في الشعر يعمل في المضمر مطلقا نحو فلو انك
في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق وبانها مع الفعل الحرف وسوف او قد او حرف النفي
والمراد بالفعل المتصرف فلا يرد ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب واما
مع الاسمية فلا يلزم شئ نحو وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وكان للتشبيه ... الزجاج ان الخبر اذا كان مشتقا فهو للشك نحو كان زيدا قائم لان الخبر بعينه هو الاسم ولهذا قال
كاني امشي ولو كان الخبر صفة مشبهة به بحذف الموصوف لقال كاني يمشي اي رجل يمشي وذلك فوق
دفعه بانه لا يلزم حذف الموصوف وجعل المشبه به كانه المشبه جعل الضمير راجعا الى المشبه
لا الى الموصوف ضعف والمص اكتفى بالتشبيه متابعة لغير الزجاج او بيانا للاصل وضعفه وجعل استعماله
في الشك علي وقيل قد يجئ للتحقيق نحو كانك في الدنيا حال كونها لم تكن وكانك بالآخرة لم تزل
وكانك بالآخرة لم تزل وكانك بالليل قد اقبل فان المعنى انك في الدنيا

حال كونها لم يكن وكونك في الدنيا بحسو قلت المعنى كانك في الدنيا في حالي العدم متابعة
لكونها في معرض العدم وكونك في الدنيا حال كونها معدوم لم يحسو وقس عليه نظيره يخفف
فتلغى على لا فصيح ظاهر عبارته انها لا تعمل اصلا لا انها تعمل في ضمير شان مقدر له كما كان في
المفتوحة من انه احق بالعمل من المكسورة لان مشابهته بالفعل اقوى فلو لم تقدر لها اسم ولم يحكم
بعملها لزم ترجيح الاضعف وقد يقال لزوم ما يلزم الفعل بعد ان لما بعدها اذا كان فعلا يقوي
جعله في العمل كان على ما ذهب اليه ابن مالك ولكن للاستدراك : في القاموس استدرك
الشيء بالشيء حاول ادراكه به يعني لكن للدلالة على استدراك المتكلم وطلبه ادراك ما فاته في
الافادة حيث اوهم الكلام السابق بعضه طلب افادته مما بعد لكن وشارح قال هو لطلب
ادراك السامع بدفع ما عسى ان يتوهم فقد غفل لان المستدرك هو المتكلم والمستدرك
من يطلب ادراكه ما فاته لا من يطلب ادراك غيره ما فاته قال الرضي الاستدراك دفع توهم
تولد من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء ومن ثم قدر المستثنى المنقطع بلكن فاذا
قلت جائني زيد فكانه يوهم ان عمروا ايضا جائك بما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك
لكن عمروا لم يجئ تتوسط بين كلامين متغايرين معنى في الرضي اي نفيا واثباتا ولا يلزم التضاد
الحقيقي بل يكفي تنافيهما بوجه ما كقوله تعالى وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس
لا يشكرون فان عدم الشكر غير مناسب للافضال قلت ينبغي ان يكون الكلام السابق بحيث
توهم نقيض الكلام الذي بعده فان قوله ان ربك لذو فضل على الناس يوهم شكر جميع
الناس وتخفف فتلغى خلافا ليونس والاخفش ولم يلتفت الى خلافهما لضعفه قال الرضي
لا اعرف مستندهما وجوز معها اي لكن مخففة ومشددة الواو قال الرضي هي عاطفة و
جعلها اعتراضية اظهر الطف من حيث المعنى قلت انما يكون اظهر لو كان مجي الجملة المعترضة
لدفع الوهم وفي آخر الكلام اظهر لكن المصرح في كتب المعاني ان الاعتراض لا يكون لدفع الوهم
ولا يكون في الاخر واجازه للفراء ليت للتمني قال الرضي معنى التمني محبة حصول الشيء سواء كان يمكن
حصوله اولا ويستعمل في الممكن المرتقب وغير المرتقب وفي المحال واجاز الفراء ليت زيدا قائما
اول اجازه هذا التركيب لا يختص الفراء بل يجوزه النحاة كلهم انما الخلاف في توجيهه فعند الفراء

لاحذف في الكلام وليت ناصبهما لتأويله بتمنيت ولهذا جوّز ليت ان زيدا قائم وقال الكسائي
التقدير ليت زيدا كان قائما وقال المحققون تقديره ليت زيدا لنا قائما ولعل للترجي قال الرضي
الترجي ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فلا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل فيه الاشفاق
وهو ارتقاب المكروه والطمع وهو ارتقاب المحبوب ولاعتبار عدم الوثوق في الترجي يستحيل
على الله تعالى فيحتاج استعماله في القرآن الى التأويل فقال قطرب وابو علي معناه التعليل قال
الرضي ولا يصح في قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب وفيه انه يصح على التقرب
في النظر اي ما يدريك لتقرب الساعة في نظرك ويكون فائدة هذا الادراك حضور قربك عندك
وقال بعضهم هو لتحقق مضمون الجملة كان واورد عليه لعله يتذكر او يخشى فان فرعون لم يتذكر
وفيه ان المتيقن احد الامرين ويحتمل انه خشي والحق ما ذكره سيبويه هو لرجاء المخاطبين او اسماعهم
كاو الواقعة للشك فانه للتشكيك فهنا لك للاطماع في الرجاء والاشفاق لان الاصل في اللفظ
ان لا يخرج عن معناه تماما وقيل قد يجيء للاستفهام نحو لعل زيدا قائم بمعنى هل زيد قائم
وذكرها الرضي احد عشر لغة اشهرها لعل وجاء لعن بعله ومعجمة وجاء عن على الوجهين ولأن
وان بقلب العين همزة ولعا بالمد ولعلت كربت وعلّ بكسر اللام وفتحها وفي التسهيل
ذكر عن ولعل بالكسر ايضا ويستعمل جرها ولعل على الوجهين وهي لغة عقيل وعلى هذا لا يصح
ترتيب حرف الجر بما لان لعل لم يعمل ومعناه الى ما بعده ويشكل رفع خبره والظاهر
انه في هذه اللغة ايضا شاذ والا فلا وجه للحكم بشذوذه ولهذا استعمل المص تاويله [illegible]
لعل وهو قوله فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب بانه على
سبيل الحكاية او اسم الرجل ابي المغوار باللام فلا تغير لسلامته الحر المشكل لا يستشكل الشذوذ
ايضا لكنه لا يصح في من تأويله فيمن رواه ابو عبيدة لعل الله يمكنني عليها جهارا من زهير و اسيد
بحمد الله اعلم انه لا يجوز حذف اسماء هذه الحروف في السعة الا اذا كانت ضماير الشان وحذفها
غيرها في الشعر قليل ضعيف وحذفها كثير وقيل لا يجوز في السعة حذف ضمير الشان ايضا
ومن جوز شرط ان يلي هذه الاحرف فعل فلا يجوز ان قام زيد ويجوز ان في الدار يجلس اخوك
والتزم حذف الخبر في ليت شعري ابا ساام لا والاستفهام في المعنى مفعول شعري قال الرضي و

تأخير الاسم في مثل ان لنا محلا وان مرتحلا كما يجب تأخير المبتدء في مثل في الدار رجل فيه
يجب لان الشيخ عبد القاهر ذكر ان من خواص ان صحة جعل المسند اليه نكرة فلا حاجة
لوجوب تقديم الخبر الظرف مع نكرة الاسم الحروف العاطفة الواو والفاء وثم
وثمت مع التاء وسكونها ويختصان بعطف الجمل وحتى واو واما عند غير يونس وابي علي وابن
كيسان على ما في التسهيل وعبد القاهر وابي علي كما في الرضي وقد تسمع هرتها وقد تقلب ميمها الاولى
ها وقد تفك عنها وتحذف ما وام ولا وبل وقال اذا دخل على المفرد ليس للعطف وما بعده
بدل من ما قبله ولا بدل في الكلام الفصيح الا مع بل ولكن ليس عاطفة اذا كانت مع الواو او كانت
بل مخففة واما المجردة فان وليها المفرد فعاطفة خلافا ليونس وان وليها الجملة فعاطفة في ظاهر
مذهب الزمخشري ليست بها في مذهب الجزولي وزاد بعضهم اي المنسرح والاصح ان ما
بعدها عطف بيان لما قبلها وليس عند الكوفيين ولا عند الاخفش والفراء يكونان عاطفتين
فالاربعة الاول للجمع اي تستعمل له اما الاستعمال لوضعه له واما الاستعمال لوضعه لما لا يخلو عنه
فالاول هو الواو والثاني الثلاثة الباقية فالواو للجمع مطلقا اي لا ترتيب فيها يوجد فيه الترتيب
ساو في المهلة وعدم المهلة ايضا فانه في معنى لا ترتيب فيها سواء كان الترتيب بمهلة او الترتيب
من غير مهلة او بلا اعتبار شيء منهما قال صاحب القاموس معناه مطلق الجمع فيعطف الشيء
على مصاحبه نحو فانجيناه واصحاب السفينة وعلى سابقه نحو لقد ارسلنا نوحا وابراهيم وعلى
لاحقه نحو كذلك يوحي اليك الى الذين من قبلك وقد يكون بين المتعاطفين تقارب نحو يكون
بالمح كما وا فاذا قيل قام زيد وعمرو احتمل ثلثة معان والراجح المعية والترتيب كثير وعكسه
قليل وقد يخرج عن افادته الجمع الى معنى او وذلك في التقسيم والاباحة والتخيير هذا كلامه و
واضعه للتسهيل في شان الرجحان والكثرة والقلة قال الرضي اعلم ان الواو مرة يجمع الاسمين
في عمل نحو قام زيد وعمرو اي حصل منهما القيام ومرة يجمع بين مضمون الجملتين نحو قام زيد وقعد
عمرو هذا والفرق بين القسم الثاني والثالث غير ظاهر لان كلاهما من عطف الجملة ومعنى العطف
ليس الا جمع مضمون الجملتين الا ان اتحاد الفاعلين في الجملتين يستلزم جمع الفاعلين في اسم وهو خارج
عن معنى الواو ومما فيه وفيه انه قال قد يجمع بين اكثر من فاعلين في اسم وبين اكثر من مضمون جملتين

الحروف العا

وذلك النظر ان الواو لا يجمع الا بين المعطوف والمعطوف عليه وهما شيئان ابدا فان قلت ما فائدة
عطف الجمل بالواو واجتماعها يستفاد من ذكرهما قلت ما الاسناد بالدلالة القصدية ربما
لا يلتفت الذهن اليه ومناط الفوائد على جعل الشيء الذي يلتفت اليه ملتفتا للمخاطب كما لا يخفى فاحفظه
ولا تغتر بما ذكره الشيخ عبد القاهر انه لو لم يعطف لاحتمال ان يكون الجملة الثانية اضرابا عن
الاول فعطف دفعا لهذا الاحتمال وان كان مرجوحا قال الرضي فصار به الواو في مثله كالزائدة
لا في مثل قولك ما جاءني زيد لا عمرو كما يجيء فكانه زائد للتنصيص وانك لم يعده النحاة في الزوائد
والفاء للترتيب بلا مهلة فالعبد مما فات المص وما قيل من انه اكتفى بما يستفاد من قوله وثم
مثلها بمهلة يرد عليه انه يحتمل استفادة التفاوت بالعموم والخصوص والترتيب هو الجمع الاجمالي
فلا ساحر بين قوله فالاربعة لا ولى للجمع وبين الجعل للترتيب ولا حاجة الى تفسير قوله للترتيب
بالجمع مع الترتيب فان قلت لو كان المعتبر في الفاء انتفاء المهلة فكيف جاء الفاء في قوله
تعالى جعلناه في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة ولا تفاوت في
المهلة بين خلق النطفة علقة بعد جعله في قرار مكين وبين خلق العلقة مضغة بعد خلق النطفة
علقة فقد استعمل الفاء موضع ثم قلت حمل الرضي ان عدم المهلة المعتبرة في الفاء يكفي فيه
لعدم المهلة بين ابتداء المعطوف وانتهاء المعطوف عليه والمهلة المعتبرة في ثم يكفي فيها بان
يكون تمام المعطوف وانتهاء المعطوف عليه براح فبهذا الاعتبار قد يشترك الفاء وثم في موضع
لكن استعمال كل منهما باعتبار ولا يبعد ان يقال لم ينبه المص لهذه الدقيقة وجعل الفاء
للترتيب مطلقا ولهذا قال ابن مالك وقد يقع موقع ثم وقد يجيء الفاء لكون المعطوف جملة مسببة
لان يكون عقيب المعطوف عليه في الذكر نحو فادخلوا ابواب جهنم فبئس مثوى المتكبرين ولهذا
يدخل على المفصل بعد الاجمال لان يكون ذكر المفصل ينبغي ان يكون بعد المجمل وقد يكون في
عطف المفرد بمعنى الى فيقال ما بين هذا فذاك وما بين قرن فقدم وقد يحذف بين وتقام الفاء
مقامه ويقال هو احسن الناس ما قرنا فقدما وقد يحذف ما ايرواته هشام فقط فيقال
ربما قصد ما ما حفظه فانه تركيب بديع والغالب في عطف الجمل والصفات قصد السببية وثم
مثلها اي مثل الفاء في الترتيب لكن بمهلة اي بشرط المهلة ولا يخفى ان الاحسن وثم للترتيب

بمهلة ويتراخى المعطوف عن المعطوف عليه هذا معناه الحقيقي وقد يستعمل لبيان عدم مناسبة
المعطوف للمعطوف عليه والبعد بينهما وذلك في عطف الجملة خاصة كقوله تعالى وجعل الظلمات
والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وقد يجئ لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج
الارتقاء وذكر ما هو الاولى في الذكر ثم الاولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج
كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده فان المقصود ترتيب درجات الممدوح
وسادته اخص من سادة الله اخص من سادة ثم جده ومن الاحكام المشتركة بين الثلثة دخول
همزة الاستفهام عليها فتقول اوضرب زيد وافضرب واثم ضرب فقول الرضى انه معطوف على مقدر
على الهمزة والكشاف يقدر بعد الهمزة ما عطف عليه ويرده الرضى بانه لو كان المعطوف عليه
مقدرا لصح وقوعه في مسبوق بكلام ولم يوجد ومنها ان الفاء تزاد في الكلام عند الاخفش وانكرها
البصريون وقدروا لكل ما توهم الزيادة معطوف عليه جريا على ان الزيادة لا اتصال لها ما لم يلجأ اليها
وحتى مثلها اي مثل ثم قال المحرر ولي المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء لا مهلة
فيها وبين ثم ومعطوفها جزء من متبوعه حقيقة او حكما بان يكون للاختلاط كالجزء نحو جاء القوم حتى
عبيدهم ولا يكفي الاتصال في الجزء كما في الجارة فلا تقال فيها كما تقال في الجارة نمت البارحة حتى
الصباح تفيد قوة او ضعفا اذ الحكم على الجزء بعد الحكم على الكل ودرج الجزء في حكم الكل
يدل على دعوى ان الجزء على غير اخل فيه وذلك اما لكماله او نقصانه والحاصل ان الترتيب والمهلة
المعتبرين في حتى بحسب هذه القوة او النقصان لا بحسب الزمان والمعتبر ترتيب ذهني وتراخ في
نظر العقل لا ما هو بحسب الخارج واو واما وام لاحد الامرين اي لافادة احدى النسبتين من النسبة الي
الى المسوح والنسبة الى التابع او المراد ثبوت الحكم لاحد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه ولا دل
البعد من التكلف والثاني انسب بقوله احد الامرين لان المتبادر منه المعطوف والمعطوف عليه منهما
الاخرى بعض احد الامرين معنا فانه معنى بل ولا ولكن فان قلت فلا يكون فرق بين قولك رايت زيدا
او عمرا وقولك ما رايت زيدا او عمرا لان معنى كل فرق بين قولك منهما روية احدهما وعدم روية
الآخر مع انه يستفاد انتفاؤهما في النفي قلت لو اريد ترديد النفي بين زيد وعمرو فلا فرق ولا عموم و
اذا اريد نفي المردد بينهما يكون نفي رؤية واحد منهما فان اريد الوحدة المتعددة اي المقابلة للتعدد

فالمعنى نفي رؤية الوحدة لثبوت رؤيتهما ويصح ان يقال بل كلاهما وان اريد الوحدة المطلقة المجتمعة
مع التعدد فهو يفيد العموم مع ان او لاحد الامرين مبهما لان نفي الاحد بهذا المعنى ينفي التعدد
ايضا ومع ذلك او لاحد الامرين مبهما والفرق اثر المعنى الثالث قال الرضي عدم الفرق بين النفي
والاثبات بحسب اصل الوضع فيما اذا كان الترديد بين اثنين فاما اذا زاد على اثنين فالفرق ثابت
اذ معنى ضرب زيدا او عمروا او خالدا ضرب احدهم الاخرين ومعنى ما ضربت زيدا او عمروا او خالدا عدم
ضرب واحد منهم وضرب الاخرين وهذا كلام حق ويوهم العباب منه ان افادة النفي العموم
ايضا مختص بما اذا كان الترديد بين اثنين فقط وجعله مذهبا وهذا وهم باطل لا يلتفت
اليه عاقل وجعل الحكم لاحد الامرين مبهما ربما يكون للشك وعدم اليقين عند المتكلم وربما
يكون مع تعينه عنده وفي الابهام مصلحة وربما يكون للتقسيم فيقول الممكن اما جوهر او عرض مع ان
الممكن كلاهما وكون الحكم لاحد الامرين مبهما انما يصح بان يحمل قصده الى جعل كل فرد على ابهامه
مرددا بين القسمين فان الفرد المبهم لا يعلم انه من ايهما وغاية العلم انه لا يخرج منهما وبذلك يعلم
ان الممكن جامع للقسمين غير خارج عنهما وكذلك او في الاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين
مع انه يصح اجتماعهما لاحد الامرين مبهما فان المقصود اباحة الجلوس مع احدهما مبهما لكونه فضيلة
وبهذا الاعتبار علم اباحتهما لان زيادة الفضل اقوى في اقتضاء الاباحة لا ان اباحتهما مفهوم
او وفي التخيير نحو اضرب زيدا او عمروا وكونها لاحد الامرين في غاية الوضوح لامتناع الجمع ووجه
ان التخيير فيما لا فضيلة لشيء منهما وتجويز واحد من امرين لا فضيلة فيهما لا يقتضي تجويز كليهما
ولما كثر استعمال او في الاباحة التي لا تنافي الجميع جاز استعمالها بمعنى الواو نحو وكان سيان ان لا يسرحوا
نعما ويسرحوه بها واعتبرت السرح ونحو سيان كسر رغيفه او كسر عظم من عظامه وقالوا
قد جاء او بمعنى الى او الا وقد سبق والاظهر انه بمعناه ويستفاد منه ما يؤول الى احد المعنيين فان
قولك لالزمنك او تعطيني حقي معناه ان احد الامرين واقع لا محالة ويستفاد منه ان اللزوم يمتد الى
عند الاعطاء او ان اللزوم كائن كل وقت الا وقت الاعطاء ويجيء او بمعنى بل ويختص بالجمل وليس
حينئذ حرف عطف بل حرف استيناف وعلامة ابتداء كلام فاذا دخل على الجمل ربما يحتمل الامرين
وربما يتعين الاستيناف فمن الاول قولك انا اخرج اليوم او اقيم فانه يحتمل ان يكون شاكا في اول الامر

يقصد التردد ويحتمل ان يكون جازما بالخروج ثم ندم فيستدرك الاخبار بعزيمة الاقامة ومن المثال
كل ما لم يستتر شي يصح العطف عليه كما في قوله بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها
اذا انت في العين املح فانه لا يصح اقامة الجملة مقام قوله مثل قرن الشمس وجعل منه قوله تعالى
فارسلناه الى مائة الف او يزيدون ولما بين العدد المشترك بين الثلثة اشتغل ببيان الفارق
بينهما على طبق ما سبق في الاربعة الا انه ابتدء منا بالآخر على طبق ما سبق في الاربعة الا ابتدء
منا بالآخر على عكس ما تقدم بينا فقال فام المتصلة وسميت متصلة لانها يذكر المعطوف بها
متصلا بالمعطوف عليه اذ الانفصال اكثر فنحو اذلك خير ام جنة الخلد اكثر من نحو اقريب ام
بعيد ما توعدون على ما في التسهيل بل لان المعطوف والمعطوف عليه في حكم المعبر عنه بلفظ
واحد اذ قولك ازيد عندك ام عمرو كقولك ايهما عندك لازمة لهمزة لا تستوفيها همزة اي تابعة
لها لا يوجد بدونها لفظا وانما قدرناه لان تقدير الهمزة مختص لشعر ومع ذلك قليل كما ان
الوقوع بعد هل قليل واللازم بمعنى التابع مما وقع في عبارة السكاكي ايضا حيث قال الكناية
ذكر اللازم وارادة الملزوم فلا يرد ان الهمزة توجد بدون ام فلا يكون ام لازمة لها لامتناع
وجود الملزوم بدون اللازم يليها احد المستويين في الاعراب او الاسناد او التحقق نحو اقام زيد
ام قعد وازيد قام ام عمرو وما زيد قائم ام عمرو قاعد على مذهب المص والاندلسي واما عند
غيرهما فام المتصلة لا يكون بين جملتين غير مشتركين في جزء وقالوا المراد المستويين في علم المتكلم
وهو لا يصح في ام المتصلة للتسوية نحو سواء اقمت ام قعدت ونحو لا ابالي اقمت ام قعدت وفي
حكم لا ابالي جميع مصرفاته في ان ام بعدها للتسوية فان ام هنا للتسوية بحسب الواقع لا في العلم
وتقدير هذا التركيب مع سواء سواء قيامك وقعودك على ان سواء خبر والفعل مبتدء وام
بمعنى الواو على ما عليه جمهور النحاة وعند الرضي ان سواء خبر محذوف اي الامران سواء و
الجملة دالة على الجزاء وقولك اقمت ام قعدت مستعار لمعنى ان قمت او قعدت بعلاقة ان
كلا من حرف الشرط والاستفهام يدخل على مجهول وايده بلزوم الفعل بعد الهمزة ولان الفعل
لازم للشرط وبلزوم مضي الفعل الواقع بعد الهمزة وام لان الماضي المستقبل الى معنى المستقبل
ادل على اعتبار الشرطية في معنى الكلام والماضي هنا بمعنى المستقبل ابدا وبان توهم حيثهم

لا يجري في لا ابالي بخلاف هذا الترجيح وفي الاخيرين نظر لانهم كانوا يجوزون الفعلين مفعولين لكونك
لا ابالي اي لا ابالي قيامك وقعودك والآخر الهمزة اما للاستفهام او للتسوية بعد ثبوت احدهما
ما اريد الاستفهام لطلب التعيين واما في ما اريد به التسوية فلا علم فيه بالثبوت بخلاف
او فانه لا يلزم فيه شيء من ذلك وليس في الاستفهام معها ثبوت العلم فقولك ازيد عندك
او عمرو معناه اثمة عندك احدهما لا ايهما ثبت عندك ولهذا لا يجاب بالتعيين ويجاب
بنعم او لا ومن ثم لم يجز ازيد ام عمرو لانه لم يلها احد المستويين وانكر الرضي عدم الجواز
ومنع اشتراط الصحة بان يليها احد المستويين والآخر الهمزة وجعل ذلك شرط الاحسن ومن
ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا لان الاثبات ليس مطلوب المستفهم والا لكان في تحصيل الحاصل ولا
النفي والا لكان طالب ما يمنع منه وعند الجواب ايصال المطلوب الى الطالب ولك
ان يقال بل كلام المستفهم ينفي كلها منهما على خطابه في اعتقاد ثبوت احد الامرين لكنه يخطيه
لا جواب ومن لم يفرق بين الجواب والتخطئة منع حصر الجواب في التعيين والمنقطعة لدلالته على انقطاع
ما بعدها عما قبلها واستئناف الكلام بعده كبل والهمزة غالبها اما للاستفهام او للانكار
وقد يكون كبل فقط بان يقصد بعده الاخبار ويضرب بام عن الاستفهام الى الاخبار كقوله تعالى
ام انا خير من هذا الذي هو مهين او يذكر اداة الاستفهام كقوله تعالى ام هل تستوي الظلمات
والنور وكقوله ام من هذا الذي هو جند لكم مثل انها اي القطيع الذي ظهرت من بعيد
لابل ام شاء اي ام هي شاء بمعنى بل اهي شاء اخبرت بانها ابل على سبيل الجزم ثم اضربت واستأنفت
الاستفهام قبل هذه حرف استئناف فلا تشكل عطفا للانشاء على الاخبار وانما حذف
المبتدأ في المثال تنبيها على ان حذف جزء الجملة بعد ام المنقطعة جائز اذا لم يلتبس بالمتصلة
وذلك اذا لم يكن قبلها الهمزة خبرا كان ما قبلها او استفهاما بهل او باسم من اسماء الاستفهام
قال الرضي لا يصح المنقطعة بعد اسم استفهام بكون ما بعد ام داخلا فيه ويكون الحكم المذكور
ايضا من جنس ما استفهم به فلا يقال من عندك ام عندك عمرو فان الاستفهام الثاني اغنى
عن الاول بخلاف من عندك ام عندك خالد وابن زيد ام عندك عمرو وفيه نظر لانه تعدد الاستفهام
في ما رده ايضا فان السؤال بمن عندك يحتمل ان يجاب بما لا يطلبه السائل بان يقال زيد لا حمار

ان يكون عنده زيد وعمرو فاضرب عن السوال بقولك ام عندك عمرو لتعلم ان مطلوبه معرفة حال
العمرو واما قيل المعطوف عليه لا زمة مع ايجابه وذلك مبني على فرق معنوي بينهما وهو ان وضع اما
للتردد الذي من اول التكلم الى تمامه فالعزم في اول الكلام اما سهما على ان الشك من اول الامر
واو اعم ومما كنت جازما في اول التكلم قاصدا للاخبار فحدث الشك في اثنائه فقرنت
في الكلام معطوفا باو وفي افادة التردد الاول احوج الى اما من اما وكيف لا ولو لم يذكر اما
قيل اما العرف تذكر اما ان التردد كان من اول ولا يعرف من او ولذلك قد يترك اما الاول
في الشعر وانما العزم مع الثانية الواو ونبها على انها العاطفة وليست كالاولى اذ لو
لم يذكر الواو لا وهم البدء مما سبق والابتداء بكلام آخر ولا بل ولكن لاحدهما معينا
هذا هو الحكم المشترك بين الثلثة وعقبه بما يخصه العرق فقال ولكن لازمة للنفي وكان
الاولى ان يقول ولا للاثبات لان لا لا يكون بعد نفي ولا نهي ولا يكون المعطوف بلا اكثر من
واحد فلا يقال جاءني زيد لا عمرو ولا بكر ويعطف به على المنادي فيقال يا زيد لا عمرو صرح به
في التسهيل والمراد بالنفي اعم من النفي الصريح والمعنوي صرح به الرضي وكذلك المراد بالاثبات
في الاعم من الاثبات اللفظي والمعنوي لانك تقول ما زال زيد عالما لا قائما وكان المصنف اختار
مذهب الجزولي ان لكن اذا دخلت الجملة مخففة من المثقلة والا فهي يلزم النفي بل يجب ان تكون
بين متغايرين نفيا واثباتا ومذهب الزمخشري انها عاطفة والعرق بين المذهبين انها
اذا كانت عاطفة لا يحسن قبلها الوقف واذا كانت مخففة يحسن لكونها حرف ابتداء هذا اهذا
اذا لم يكن معها الواو فاذا كان معها الواو فهي مخففة اتفاقا والعاطفة هي الواو ومذهب يونس
انها مخففة مطلقا والداخلة على المفرد صورة داخلة على الجملة حقيقة لحذف بعض اجزاء الجملة
ورد عليه بانه لا يصح في نحو ما مررت بزيد لكن عمرو ما بحر وله بعد تسليم وقوع هذا التركيب

للجوار وصه

فما سهم ان يدفعه بان الجار المقدر ولكن عمرو مررت به واما بل فهي يقع مطلقا بعد
الاثبات والنفي اتفاقا حتى جوز الكوفيون وقوع لكن الداخلة على المفرد بعد الاثبات حملا
على بل فمن قال بل لا يقع بل الداخلة على المفرد بعد الاثبات عند الكوفيين فقد وهم واما
بل فيقع بعدها المفرد في الاثبات والنفي ففي الاثبات لاثبات الحكم للمعطوف وجعل المعطوف

عليه في حكم المسكوت قبل مجيئه كان لم يذكر اما لان ذكره كان خطا عمدا او سهوا لا لانه غير مطابق
للواقع فسلخ جاء زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمروا قصد البدء عن ذكر زيد اما لانه خطا و
سبق به اللسان او غير مطابق او لم يكن ذكره مهما فيحتمل ان يكون صادقا وان يكون كاذبا و
بعد النهي والنفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو كذلك عند الجمهور فان المعطوف عليه في حكم المسكوت
لكن ما بعد بل اثبات لا نفي ولذا لم يجز ما زيد شيئا بل شيئا بالنصب ووجب الرفع وعند المبرد
بل في النفي مثلها في الاثبات سواء ويرده عدم جواز ما زيد شيئا بل شيئا وقال الرضي وعند
المص ان ما جاءني زيد بل عمرو كما جاءني زيد لكن عمرو سواء حيث قال ما جاءني زيد بل عمرو
يحتمل اثبات المجيء لعمرو مع نحو نفيه عن زيد وهو الذي ذكره ابن مالك فان قلت ذكر الاحتمال
في كلام المص يجامع كون النفي في حكم المسكوت عنه ولا يدل على ان نحو النفي متطوع به قلت
ذكر الاحتمال للاشارة الى انه يحتمل نفي المجيء عن عمرو كما هو مذهب المبرد لا لان النفي لما جعل في
حكم المسكوت يحتمل التحقق لانه لا يختص النفي بل في الاثبات ايضا كذلك فتخصيصه ذلك بالنفي دل
على انه لم يقصد ذلك بل قصد ما قاله الرضي واذا ذكر لا قبل بل فهو لنفي المعطوف عليه المثبت
نحو جاءني زيد لا بل عمرو لتقرير نفي المعطوف عليه النفي نحو ما جاءني زيد لا بل عمرو واذا عطف بل
الجملة على الجملة يقصد بها الانتقال من حكم الى اهم وقد يجيء للغلط قال الرضي ويجيء الاولى
بعد الاستفهام ونحن لا نرى وجها لتخصيصه بالاولى لان الغلط بسبق اللسان يجري في الاستفهام
ايضا اذا عرفت تفصيل السابق بما لا مزيد عليه فاعلم ان المراد بقوله لاحدهما معينا ان الثلثه
لثبوت الحكم الذي في المعطوف عليه نفيا كان او اثباتا لاحدهما معينا كما كان معنى كون
الاربعة للجمع انها تجمع المعطوف مع المعطوف عليه في حكم نفيا كان او اثباتا فلا لثبوت الحكم للمعطوف
عليه ولكن كذلك لانه ليس الا لدفع توهم لسامع سابقه واما بل فلثبوت الحكم للمعطوف
لانه يجعل المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وقد عرفت ان بل مع لا ليس لاحدهما معينا بل يفيد
ثبوت الحكم لهما نحو ما جاءني زيد لا بل عمرو ونحو جاءني زيد لا بل عمرو ونحو جاءني زيد لا بل عمرو ونعم
لو كان لا مع بل بمعنى لا الكلم بها به لكان موكدا لبل في جعل السابق في حكم المسكوت عنه ويتم قوله
مطردا الا ان يقال هذا على خلاف مقتضى وضع بل انما جاء من مقارنة لا حروف التنبيه واما حتى

حرف التنبيه مذهب بعض والمشهور انهما حرفا استفتاح اى حرف ابتداء يبتدء الكلام بهما و
يحملان علامة للابتداء و فيهما مع ذلك تحقيق الجملة يدخلان عليها كان والصحاح جعل لا حرف
تنبيه واما حرف تحقيق وقد انحصرتا نه على الجمعه دون المجاز و قال تعالى الا ان زيدا
قايم كما تقال اعلم ان زيدا قايم فجعل اعلم للتنبيه ولا يخفى ان ذلك يقتضي ان لا يكون الجملة منفى لا
علم ويكون المقصود بالافادة الخبر وان يجعل ان بعد اعلم مكسوره كما بعد الا و قد تعرفان
قلب الهمزه هاء وعينا ويحذف الالف فى الاحوال الثلث وتدخلان الجمل مطلقا اسميه
وفعليه انشائيه وخبريه لهما صدر الكلام ولا تمنعان عن الدخول على ماله صدر الكلام وها وهى
حرف تنبيه ايضا الازالة الغفلة فى نفس معنى مدخوله لانها لا تدخل فى الاكثر الا على ضمير مرفوع
منفصل او اسم اشاره ويجيها لمضى مزيد تنبيه وصل لا تدخل فى الاكثر على اسم الاشاره الا
انه كثيرا ما تفصل بينها وبين اسم الاشاره بالضمير نحو قوله تعالى ها انتم اولاء وبالقسم نحو ها العمر الله
ذا وبغيرهما قليلا وليس لها صدر الكلام الا اذا فصل بينها وبين ذا و عد ابن مالك موافقا لبعض
النحاة ياحرف تنبيه وقال اكثر ما يليها نداء او امر نحو الا يا اسجدوا او تمن نحو يا ليتنى او تقليل نحو
يارب ساريات ما توسدا وقد يليها فعل مدح او ذم او تعجب فاستغنى عن القول بحذف المنادى
فى هذه المواضع حروف النداء يا اعمها وعند الزمخشري للبعيد واستعماله فى القريب لتنزيله منزله
البعيد لكنه مرفوها نحو اعلم آخر وايا وهيا للبعيد وكذا آ بالف بين همزتين ثانيهما ساكنه وتوجه
اعتبار التقاء الساكنين غير ظاهر وكذا آى بالف ممدودة وياء ساكنه واى والهمزة للقريب
قدم الهمزة على اى مع ان الهمزة لكمال القرب لزيادة مناسبة اى بالبعيد وجعله التسهيل للبعيد حروف الايجاب
وسماه التسهيل حروف الجواب لانها فى جواب احد لا محالة والمراد بالايجاب اثبات شئ فهذه الحروف
علامات الاثبات شئ سوى اما كما هو واما بازاله نفيه فمن قال اريد بالاثبات ايجاب النفى لم
يشمل نعم وان اريد اثبات ما سبق كما هو لم يشمل بلى الا ان يقال سماها سلبا لم يكن باعجا مكره رحبا
نعم بالسكون وفيه اربع لغات فتح النون والعين وقلبت العين حاء وكسرها وكسر النون والعين
وبلى كمى اى كفى واجل وجير بالكسر كنلس وان فنعم مقرره لما سبقها اى جعله ثابتا محققا فى ذهن المتكلم
والسوى ما زاد على الاصل الاثبات وذلك فى نعم بعد الخبر كقولك لمن اخبر بقيام زيد او بعدم قيامهم

باعتبار ما قبله وما بعده فانه يكون بعده مثل ما سبقه لفظا او تقديرا وبعد الاستفهام عن
الاثبات او النفي باعتبار ما بعده وكذا في جواب الامر ونعم في جواب هل تزرني اي نعم ازور ورك
والنهي ويكون التقدير نعم لا افعل وفي جواب التحضيض والعرض ويكون التقدير للايجاب لا للنفي
فلو قيل في جواب الست بربكم نعم كان كفرا لانه تقرير ما سبق كما هو وقيل قد يستعمل نعم مكان
بلى في جواب الاستفهام عن النفي على سبيل التقرير اي الحمل على الاقرار فلا كفر في نعم جوابا لقوله
الست بربكم وقد تعارف هذا حتى قال الفقهاء لو قيل في جواب اليس لي عليك دينار نعم
لزم الدينار قال الرضي لا مساغة لمن الحكم بالكفر كما روي عن ابن عباس والحكم بعدم الكفر
لان ابن عباس حكم بالكفر لو كان نعم لتقرير ظاهر ما هو بعد الاستفهام ومعنى عدم الكفر لو كان
لتقرير ما هو المطلوب بالاستفهام من الاثبات وفيه انه اذا كان نعم لتقرير ما سبقه بعينه يكون
كفرا لا محالة ولو بحسب العرف لم يمس قول ابن عباس وبلى مختصة بايجاب المنفي ولا يكون الا بعد
النفي سواء كان مجردا عن الاستفهام او مع الاستفهام وسواء كان النفي مقصودا او يكون المقصود
منه الاثبات كما في الاستفهام للتقرير وانما صرح بالاختصاص فيه دون نظايره اشارة الى ان
ما ذكر في نظايره اغلبي كما عرفت في نعم وستعرف في البواقي بخلافه فانه لا يكون الا لايجاب
النفي ووقوعه بعد الاثبات شاذ في الشعر ولا يتاتى نعم وبلى بعد الاستفهام يطلب به التعيين
وهو غير حق فلذا لا ما يأتي بعد اسماء الاستفهام وإي اثبات بعد الاستفهام في الرضي
هذا هو الاغلب وذكر بعضهم انه يجي لتصديق الخبر ايضا وجعله ابن مالك كنعم ويلزمها القسم محقق
الفعل فلا تقال اي اقسمت بالله ولا يكون الا مع ربي او الله او لعمري وقد يحذف واو القسم
من الله بعده فيلتقي ساكنان فلا يبالي به او يحذف فيباء ه او يفتح واجل وجير وان لتصديق الخبر
وفي بعض النسخ للخبر قال الجوهري نعم احسن من اجل في الاستفهام فقد دل كلامه على مجيئه للاستفهام
وجاء ان للدعاء وقال الجوهري قولهم جير لا آتيك بكسر الراء يمين للعرب حروف الزيادة اي حروف
لها اختصاص بالزيادة حيث لا يزاد غيرها لا انها لا يكون الا زائدة والا لم يسم حروفا لان
الحرف لا بد له من الوضع لمعنى وتسمى حروف الصلة ايضا لانها يتوصل بها الى معنى ابدا وقيل لانه
يتوصل بها الى فائدة معنوية كالتاكيد في من والباء ولا وان للنفي او لفظية من زيادة فصاحة او اقامة

وزنت او بجمع الى غير ذلك ولولا فاتت فى زيادتها لما زيدت فى كلام البلغاء سيما الكلام المعجز
وانما حكم بزيادتها لانها بحيث لو حذفت لما فات اصل المعنى ولا معنى وضعت له بخلاف
ان والفاظ التوكيد فانها لو حذفت فات المعنى الموضوع هى له وان لم يفت اصل معنى الكلام
ان ولم يعتبر اهل نحو ان الشرطية او النافية او المخففة عن المثقلة والاحتمال قائم وان
يحتمل ان يكون هى المخففة وان يكون النافية وان يكون المفسرة وبيان المهمل بانها الناصبة
حيث قال فى بحث الا الناصبة وقد يزاد ان بعد لما وربما اى يحتمل ان يكون النافية والمصدرية
ويكون الحرف اولى بالزيادة بعد جعلها اسمية ومن والباء واللام الجارة واللام المفتوحة الفارقة
بين ان المخففة والنافية وقد تقدم كلام على كل فى بحثه فتخصيص الشارحين بالجارة مبنى على الغفلة
فان تزاد مع ما النافية والاوضح بعد ما النافية وبطل عملها كما تقدم فان قلت لم لم يعد واما الكافة
زائدة لان لها تاثيرا قويا حيث يمنع العامل عن العمل ويهيئه للدخول على ما لم يكن يدخل ولهذا
لم يعد حيث واذ مما بين ما يزاد معه ما وان يكف ما عن العمل فينبغى ان لا يجعله زائدا مع ما قلت
ليس بطل العمل ان بل الفصل بين ما ومعموله اى او ايهام بطلان النفى ان دخل النفى على النفى اثبات
وهى فى تلك الصورة وقلت مع ما المصدرية والاولى مع الموصولة ليشمل الجميع والاسمية نحو اسطر
ما ان حسن القاضى ونحو ولقد مكنا كم فيما ان مكناهم وكذا تزاد بعد الا من حروف التنبيه
نحو الا ان قام زيد ولما نحو لما ان جلست جلست وانما مع لما كثيرا فى الصحاح ان ان قد يكون
صلة نحو فلما ان جاء البشير وقد يكون زائدة كقوله تعالى وما لهم ان لا يعذبهم الله اى لا يعذبهم
الله هذا الجعل الواقع بعد لما مما مال للزائدة من وجهه خفى وظهر من شانه موضع آخر لزيادة
ان لم يذكره فاحفظه وبين لو والقسم الاولى بين القسم ولو اشعارا بان القسم يكون مقدما ولو مؤخرا
وكانه اعتمد على لزوم طلاوة القسم وجعل سيبويه ان موطئة للقسم مع لو كاللام مع غيره
من ادوات الشرط نحو والله ان لو قمت لقمت وقد يزاد مع الا نكار نحو اما اينه وقلت زيادة
انه مع الكاف نحو كان عمرو زيد صم وما مع اذا ومتى واى واين وان شرطية اى ادوات شرط والاولى بعد طلبات
لتصورا عن التسامح وتصريحا فى كونه متعلقا بالخمسة وليس ما فى من ما بعده للعموم حتى لا يكون
زائدة لان العموم فيه وقع العموم فى من من انكره فى متى انكره فيه ومن اسمه فيه اسمه فيه وقلت بعد

لسان وبعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله وعما قريب ومما خطيئاتهم ومن بعد صدقهم
كما ان عمرا اخي وزيادة ما بعد الكاف مع ان المتوجه لازمة لئلا يلتبس بكان ومنهم من انكر
زيادة ما بعد حرف الجر وجعلها نكرة والمجرور بعدها بدلا كما انكر لذلك الاحتمال زيادتها
مع المضاف وقلت مع المضاف نحو ايما زيد ومن غير ما جرم ومثل ما انكم تنطقون وفي
الكشاف في تفسير سورة يوسف في بيان قوله تعالى ومن قبل ما فرطتم في يوسف من وجوه
هذا النظم كون ما زائدة اي من قبل فرطتم ولا مع الواو بعد النفي الصريح نحو ما جاء زيد ولا
عمرو او غير الصريح نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين ولا بد من استثناء ما بعد الا عن
ما بعد النفي فانه لا يجوز جاءني القوم الا زيدا ولا عمروا مع ان زيدا بعد نفي غير صريح ومن استثناء
واو المعية التي لم يكن معه متوهم المعية لانه لا يجوز ما جاءني زيد ولا عمرو والمراد ما جاءني زيد وعمرو
واما اذا كان متوهم المعية معه نحو ما يستوي زيد ولا عمرو فيجوز زيادة لا صرح بجميع ذلك التسهيل
وبعد ان المصدرية اي ويزاد بعد ان المصدرية نحو ما منعك ان لا تسجد ولئلا يعلم و
انما يراد بعد ان المصدرية الظاهرة دون المقدرة فلا يقال لئلا يعلم فقد سهى لانه لا يعلم و
الصواب بعد ان الناصبة ليخرج ان المخففة لانها ان المصدرية ولا يزاد بعدها وقلت قبل القسم
كذا في بعض النسخ ويرد عليه انه كثر مثل لا والله لا افعل لان الا بذلك من اول الامر ان جواب
القسم منفي وفي بعض النسخ قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ويجب ان يراد اقسم المذكور والا فلا
والله ايضا من قبيل الزيادة قبل اقسم مع انه كثر وانما زيد قبل اقسم لا بارزه في صورة نفي
القسم اشارة الى انه لا يحتاج المقسم عليه الى القسم لظهوره وشذت مع المضاف نحو في بئر لا حور
سرى وما شعر ومنه والله واللام قد سبق ذكرها ولعله فات المص ذكر الكاف حرفا التفسير
اي بعده البعض من الحروف العاطفة لكن اذا وقع بين امرين لهما اعراب على ما في التسهيل
ويفسر غالبا ما لا يفسر ان وان وهي مختصة اي بجملة مفعول لما هو في معنى القول ومتضمن لمعناه
نحو ناديناه ان يا ابراهيم اي ناديناه بلفظ او بشيء هو يا ابراهيم قال الرضي وقد يفسر بها
مفعول ظاهر لما في معنى القول كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه والغالب ان يكون
المبهم المفسر بها مقدرا وقد يفسر به مفعول القول الصريح شرط ان يكون القول مقدرا الا ان تقدير القول

بجعل القول كعنصح القول نحو قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فان مفسرة
للضمير به وهو في تعليلا الا ما امرتني بقوله لان نفس قوله اعبدوا الله لا يحتمل ان يكون مأمورا به
وربما يصلح الموضع لان المفسرة والناصبة ويحتمل المدخول لهما وشيا في المدخول ثلثة اوجه نحو
اشرت اليه ان لا تفعل بالجزم او بالنصب او الرفع ففي الجزم او الرفع ان مفسرة على قول من لم يجوز
دخول الناصبة على الطلب ومن جوزه فالجزم ايضا يحتمل ولا يحتمل ان في قوله تعالى وآخر دعواهم
ان الحمد لله رب العالمين للمفسرة لانه انما يكون له اذا لم يكن ما بعده الا للتفسير ولا يصلح لما سواه و
الحمد لله رب العالمين تصلح لان يكون خبرا عما قبله حروف المصدرية ما وان وان مخففة ومشددة
وليس بحفظها مذكورة تذكران والا فلا يصح قوله فالاولان للتعليل … لان المخففة من المشددة
ليست للفعلية بل مختصة بالاسمية وان للاسمية مشددة ومخففة لانه داخل على ضمير شان مقدر
كما عرفت فالمراد بالفعلية الفعلية التي فعلها متصرف اذ لا مصدر لغير المتصرف حتى يؤول الفعل به
ويرد عليه انه لا مصدر لقولنا ان زيدا انسان مع انه يأول بالمصدر فالاولى ان يقال من غير المتصرف
ما هو للانشاء الذي يستفاد من الفعل دون المصدر فلا يصح التأويل بالمصدر وحمل ما ليس
للانشاء عليه ولهذا عرف ان الحرف المصدري لا يدخل على الانشاء كما هو مذهب غير سيبويه وابى
على فانهما جوزا في ان قم وان لا تضرب ان يكون ان مصدرية وغيرهما جعلها مفسرة ورجح الرضي جواز دخول
ما على الاسمية وخص سايها الظرف الزمان وصلتها غالبا ماض حسب او مبني لم والمعنى على الاستقبال
في الاغلب ومن حروف المصدر كي اذا دخلت عليه اللام الجارة ولو للتمني وهو ما يذكر بعد فعل
مفهم للتمني نحو ودوا لو تدهن اي ادهانك وقد يكتفى به عن ذكر فعل التمني نحو لو كان لي مال فاحج
بالنصب اي اتمنى ان يكون لي مال فاحج حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما لها صدر الكلام ويلزم الفعل
لفظا او تقديرا كما ان لولا ولوما للامتناع يلزمان الاسم ووقوع الاسم بعدها مختص بضرورة الشعر
نحو قوله تعالى تقولون ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها كما ان وقوع الفعل بعد لولا
ولوما الامتناعيين مؤول بتقدير ان وتأويل الفعل بالمصدر وقيل بتأويل لولا بلولم فقولك
لولا يكون زيد لكان كذا اما بتأويل لولا كون زيد لكان كذا او بتأويل لو لم يكن زيد لكان كذا فتقول هلا
ضربت زيدا وهلا زيدا اضربه ولا تقول هلا زيدا ضربت الا بتقدير الفعل كما سواه هلا يوم الجمعة سرت

من غير تقدير الفعل لا يساع في الظرف فيجوز الفصل بين الحرف وفعله به مع عدم جوازه بغيره

والتحضيض هو التحريض فهذه الحروف في المضارع للتحريض وفي الماضي للتنديم فان كان يمكن

تدارك ما فات بمثله يستفاد منه التحريض ايضا والاغلب في استعمالها اللوم على الترك وقد

يخلوا عن اللوم فيصرح للعرض ويستعمل في العرض الا بالتخفيف واما كذلك ولوا التمني ايضا نحو

لو نزلت فاكلت حرف التوقع الدال على ان مدخوله كان متوقعا للمخاطب قد وهي لا شك في الكلام

والمستعمل عند النحويين انه يضاف اليه اذا دخل الماضي في بعض المواضع التقريب في زمان الحال

والتوقع ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط مثول قد ركب

لمن لم يكن متوقعا ولم يذكروا انه يكون مع التحقيق التوقع فقط واذا دخل المضارع يضاف الى

التحقيق التقليل في الاغلب ويستعار للتكثير في مقام المدح كما يستعار رب ويجب تجرد المضارع

من الناصب والجازم وحرف التنفيس وكان الاولى ذكره بحرف التحقيق كما لا يخفى وكانه اكتفى لو صح

لزومه الفعل نحو نقل ويلزم الفعل ويجوز تقدير فعله لقرينة ولا يفصل من فعله الا بالقسم

نحو قد والله ضربك وقد لعمري اكرمتك ولا يدخل على غير المتصرف فلا يقال قد عسى او نعم و

قوله وفي المضارع للتقليل خال عن التحقيق وقد عرفت حسبه الحال حرفا الاستفهام الهمزة

هذا اسم يحدث للالف المتحرك واسم الالف واسم الساكن لا او الالف مشترك بينه وبين الساكن

وهل ومغيرتها سالب لها همزه ولكونها معتبرتها قال حرفا الاستفهام الهمزة وهل ولم يقل حروف

الاستفهام الهمزة وهل والهما صدر الكلام هذا دليل على انه لم يعرف بين الكلام والجملة والا

لقال صدر الجملة او نحو ازيد قام ابوه تقول ازيد قائم واقام زيد وكذلك هل بعينه مثل الهمزة في الدخول

على الاسمية والفعلية الا ان الهمزة تقع مواقع لا تقع فيها هل واشار اليها بقوله فالهمزة اعم تصرفا

اي تصرفها اسهل لانها تتصرف في حمل بالفعل من الاخبار الى الاستخبار الى هذا التصرف من

هل وهذا اعذب بعض تفسيره بان التصرف فيها اكثر من التصرف في هل حيث يستعمل فيما لا يستعمل

فيها هل فتامله تقول ازيدا ضربت اي يدخل الهمزة على الاسم مع وجود الفعل في الجملة سواء

قدر بعده مثل الفعل الذي بعد الاسم او لم يقدر على خلاف هل فانها لا ترضى بمجاورة الاسم

مع وجود فعل ظاهر وان قدر بينه وبين الاسم فعل فتدخل في هذه الصورة ازيد قام من قيد قوله

وهل كذلك بان للمماثلة فما اذا لم يكن خبر الاسمية فقبله فقد ادعى ما لا نعنيه واتضرب زيدا

وهو اخوات يعني يكون الهمزة للانكار دون هل والانكار اما التوبيخ اى لا ينبغى ان يكون اما كان ينبغى ان يكون او ما كان ينبغى ان يكون واما التكذيب اى لا يكون او لم يكن وازيد عندك

ام عمرو يعني لا يقع هل للاستفهام المعادل بام المتصلة الا ما شذ ويحصل ذلك بالهمزة وائم اذا ما

وقع وافمن كان واو من كان يعني من خصائص الهمزة دخولها على هذه الاحرف الثلثة وعدم دخول هل

عليها والمراد بالفاء اعم من العاطفة والجزائية كما يفهم من الرضى وقد في بحث حروف العطف

الهمزة الداخلة على الثلثة يكون للانكار فالامثلة الثلثة يصح ان يكون من مثل اتضرب زيدا وهو

اخوك فنبه بالفصل بينها وبينه على ان ايرادها لغرض آخر دون هل مثلو شرله لقول الجمله

في وجه لقول الهمزة في هذه المواضع دون هل واعلم ان الهمزة خصائص آخر وقال المص ومنها انها

تدخل على النفي بقول الم نضرب قال الرضى الهمزة اذا دخل على النفي فهي للانكار ولكونه انكار النفي

اشار ما يؤل الى محض التقرير اى حمله المخاطب على الاقرار ولانها لا يجئ بعد ام فلا يقال ازيد عندك

ام عندك عمرو ويجوز ان يجئ هل فيقول ام هل عندك عمرو ولانها يجوز ان يجئ المفرد بعده اعتمادا على

ما سبق من ذكر ذلك المفرد في كلام متكلم آخر فيقال ازيد في جواب من قال جاءني زيد وازيدا

في جواب رايت زيدا وازيد في جواب مررت بزيد ولا يقال هل لا يقال هل هذه الا ما ذكره

المص من انه لا يقع هل بعد فعل متعد في كلام فيه فصل ولذا لا يقال ازيدا ضربت قلت بل يقال

في انه يقال ازيد في جواب من قال زيد قائم ولا يقال هل زيد واعلم ان فهل ايضا خصائص

او هل كونها للتقرير في الاثبات كقوله تعالى فهل ثوب الكفار اى لم ثوب ولا يقال اثوب الكفار

بل لم ثوب ومعنى اكتفي حتى يستعمل بعده للايجاب نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان و

دخولها على جملة مبتدا خبرها نحو هل زيد قائم لكونها بمعنى النفي ودخول الفاء والواو وثم

عليها في قول المص والهمزة اعم تقريرا فانظر وحمله على الاعم من وجه تكلف حروف الشرط اى حروف

يعلق تعلق ام ما وان ولو ولولا ومعنيها اى بطلب المعنى الاولى ما جعل اما من الحروف يرد ما قيل

ان اصله مهما قلبت الهاء همزة وجعل مثلو ما فصارا ما لها صدر الكلام ولذا لا يتقدم الجزاء على الشرط

وفيه دلالة على ان الحكم في الجزاء والشرط قيد والا لما كان في تقدم الجزاء بطلان صدارة الحروف

لصدارتها في جملتها وفيه نظر بأمل فإن لو بحسب وضعها للاستعمال وإن دخل على الماضي
فيه مثال المسئلة ولو عكسه أي للماضي وإن يدخل على المستقبل نحو لو يطيعكم في كثير من الامر
لعنتم وعبارة النحاة ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول ولا يتوهم انه لا يفهم منه انه للشرط
بل يتوهم انه لنفي الامرين وتعليل نفي الثاني بالاول فيكون حرف نفي وتعليل لانهم افادوا
كونه للشرط بذكر الثاني والاول فانهم عنوا بهما الجزاء والشرط والشرط والجزاء لا ينفكان عن
التعليق ومعنى قولهم هذا ان ما معناه ذلك لانه معنى حاق العبارة اذ معنى العبارة تعليق شيء
بشيء بامر في الماضي فيحصل منها منه ان الثاني منتف لانتفاء الاول وذلك لان الثاني مسبب
وانتفاء المسبب مستند الى انتفاء كل سبب وان كان له اسباب وبذلك اندفع ما اعترض
به المص من ان الاول سبب والثاني مسبب والمسبب اعم فلا يكون انتفاؤه لانتفائه بل انتفاء الاول
لانتفاء الثاني لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب وما اجاب به المحقق التفتازاني من ان
معنى قولهم ان انتفاء الثاني في الواقع لانتفاء الاول لا انه يستدل به على انتفاء الاول لا يغني
ولا يسمن من جوع لان الاشكال ان العبارة كيف دلت على انتفاء الثاني لانتفاء الاول وانتفاء
السبب لا يصير سببا لانتفاء المسبب لجواز كون المسبب اعم فما لم ينقض عنه لم يرتفع الاشكال
فالوجه ما ذكرناه فان قلت كون لو لانتفاء الثاني الاول لا يساعده قوله تعالى لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا فانه لانتفاء الاول لانتفاء الثاني قلت اجيب عنه بان هذا استعمال
ثان للو حيث يراد به مجرد الدلالة على لزوم الثاني للاول فيستدل بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم
وصار متعارفا فيما بين ارباب الاكتساب شايع الاستعمال في العلوم والاغلب في اللغة الاستعمال
الاول ونحن نقول ولكن لو في الآية الكريمة لامتناع الثاني لامتناع الاول ويتم الاستدلال فانه
استدلال بنفي المسبب على نفي السبب لا يقال كون انتفاء الفساد لانتفاء الآلهة اول المسئلة لانا
نقول لا بل يمكن اثباته بان التعدد سبب الفساد فان قلت لا يصح ما ذكرته في قول عمر رضي الله عنه
نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فانه لا يعتد ان عدم العصيان منتف لانتفاء عدم الخوف
ولم من الكلام الموثوق به غير نظير قلت هذا استعمال آخر للرد لكن لا يخصها بل يعمها وان كان
الاستعمال الثاني قال الرضي وقد يجيء جواب ان ولو ملازما للازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم

وايه ذلك ان يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ويكون لبعضه انسب والمنى باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على كل تقدير لانك تحكم انه لازم للشرط الذي بعضه اولى باستلزام الجزاء فيكون الجزاء لازما للشرط ولنقيضه فيلزم وجوده ابدا اذا النقيضان لا يرتفعان هذا كلامه وتلقاه المحققون من بعده بالقبول ونحن نقول هذا الاستعمال لا يخص قصد الاستمرار بل يكفي قصد ان هذا الجزاء لازم على كل تقدير نقول ان كان من يحسني الآن على اعطيه الفا فانه يدل على ان الجزاء لازم الاعطاء الآن وليس فيه قصد الاستمرار وطرفاه الفعل لفظا او تقديرا اما ان فيلزم فعلا في الشرط وجزاءه قد يكون جملة اسمية واما لو فيلزم فعلين لان الشرط والجزاء فيه فعليتان خلافا للزمخشري والفعلية الجزائية اما مجزوم بلم او ماض مصدر بلام مستحبة وحذفها قليل الا اذا وقعت لو مع ما في حيز صلة نحو ما انا الذي لو ضربته شك لي ولو طال الشرط يدونه كقوله تعالى ولو ان ما في الارض الى قوله ما نفدت فحذف اللام كسرا للطول ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل والتقدير لو ثبت انك فان لو لا لها على الفعل متى يثبت المحذوف وفيه ان الفتح لا يدل على طلب لو فعلا لانه لو دخل على الاسم ايضا يجب فتح انه لانه مبتدا ودفعه بان ما يدخل على المبتدا يدخل على ان المكسورة لان اسمه مبتدا في الاصل نحو اذا انه عبد القفا وانطلقت بالفتح اي باشار الفعل موضع منطلق ومن قال اي بصيغة الفعل فقد جعله لغوا لا فايده فيه الا ان يقال نبه به على ان المراد بقوله انطلقت مطلق الفعل لا الماضي وانما اختار انطلقت بالذكر لانه الاكثر لكونه عوضا عن فعل لو الذي هو الماضي لكونه كالعوض اي لكون الفعل كالعوض عن لفظ الفعل المحذوف فان معناه وجد عوضا بدلالة ان او لكون الفعل كالعوض لما فاته المفسر من صورة الفعل وانما قال كالعوض لان العوض لا يكون الا للالفاظ ضمنيه ولا تتعلق به امر آخر وهنا هو مسند الكلام وانما قال موضع مطلق لانه الاحق بالموضع اما لما قيل ان الاصل في الخبر الافراد واما لان صيغة الماضي مستغنى عنه بدلالة لو على المضي واورد عليه لو انك مطلق واجاب عنه الرضي بان لو فيه ليست شرطية بل حرف مصدري كان وفيه انه ايضا يطلب الفعل كان فيبقى الفعل موضع المشتق الا ان يقال لم يلتزم العوض في غير حرف الشرط ولم يحصل الا ان ما لات الفعل ملتزما لو ورد الاسم في

الموصوف

اشعار العرب ومن اجاب بانه صفة خبر جامد محذوف ليس بشئ لان وضع الفعل موضع
المحذوف بالمشتق غير متعذر اذ الخبر في الحقيقة هو الصفة وان كان الخبر جامدا جاز اي صح
الخبر الجامد لتعذره اي لتعذر الفعل وليس المراد بالجواز ما يقابل الوجوب كما يتبادر كما لا يخفى
واذا تقدم القسم اول الكلام فرع صفة للقسم اي قسم لم يتقدمه شئ والشارحون ظنوه منصوبا
فاشكل عليهم نصبه على الظرفية وهو ليس مكانا مبهما فمنهم من ضمن تصحيحه بجعل التقدم بمعنى
الدخول حتى كان مالدو اذا تقدم القسم داخلا اول الكلام ومنهم من جعل الكلام بمعنى التكلم
وجعل التقدير اول زمان التكلم ومثل هذا الكلام لا يليق الا باول زمان التكلم على الشرط
وهذا البحث لا يختص بان ولو بل يشمل لولا واسماء الشرط كما صرح به الرضي ولذا قال على الشرط
ولم يقل عليهما لزم الماضي اي الشرط او القسم والاول اقرب لفظا نحو ضرب او معنى نحو لم يضرب
وكان الجواب للقسم لفظا لا معنى مراعى فيه شرائط جواب القسم دون جزاء الشرط وانما قلنا ان الجواب
ليس جواب القسم معنى لان جوابه الكلام المقيد بالشرط ومن البين ان القسم لتاكيد المقيد بالشرط
فالجواب معنى مجموع الشرط والجزاء لكن يراعى شرائط جواب القسم في مجرد جزاء الشرط فالجواب معنى جزاء
للشرط ولهذا استغنى الشرط عن تقدير الجزاء وبكون الماضي في جواب قسم المقارن بالشرط الذي
مع ان وما تضمن معناه بمعنى المستقبل فمن قال الجواب للقسم لفظا ولكليهما معنى فلذا قال لفظا بعد
عن المقصود وظاهر سان التسهيل ان كون الجواب للقسم دون الشرط في الاكثر وربما يجعل جوابا للشرط
لكن صرح الرضي بان ذلك مخصوص بالشعر ومع ذلك قليل نحو لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم
في نهار القيظ للشمس باديا شل والله ان اتيتني او لم تاتي لاكرمنك وان توسط بتقديم الشرط
ان توسط بتقديم الشرط وجب ان يعتبر الشرط ومع ذلك جاز ان يعتبر القسم وان يلغى فقوله اوغيره
جاز ان يعتبر وان يلغى يراد ان يعتبر القسم ويلغى ولا يصح ان يكون المراد جاز ان يعتبر الشرط ويلغى
كما توهم غير واحد من الشارحين لانه صرح بوجوب اعتبار الشرط اما بان يجعل مجموع القسم والجواب
جزاء او بان يلغى القسم ويجعل الجواب جواب الشرط فالمثال الثاني ليس لالغاء الشرط لانه لا يجوز الغاؤه
لتقدمه بل الشرط معتبر كالقسم الا ان اعتبار القسم بجعل الجملة التي بعد القسم جوابا له وجعل المجموع
جوابا للشرط ولا مانع من القول باعتبار الشرط لانه لم يثبت رعاية ما يراعى في جوابه لان الجزاء مضارع مثبت

يكون مع الفاء وبدونها وترك الفاء ليس علامة القسم والمراد بتقدم غير الشرط تقدم ما يطلب
حرا صرح به التسهيل والرضي لكن قال التسهيل يجب الفاء القسم وجوز الرضي الامرين على طبق
الكتاب واصول الرضي والتسهيل فيما نه لو تقدم لو او لولا وجب الفاء القسم فيقول لولا زيد
والله لكان كذا ولو اهنتني والله لكان كذا فيحصل الجواب للشرط لان اعتبار الشرط واجب
لتقدمه ولا يدخل علامة جزاء شرطهما الا على الجملة الفعلية الخبرية ولا يدخل على الجملة القسمية
الانشائية ففي اطلاق قوله جاز ان يعتبر وان يلغى نظر نحو قولك انا والله ان تأتني آتك وان
آتيتني والله لاتيتك وقد عرفت ان الشرط في المثال الثاني معتبر فمن قال جملة ماضيا مع لا لغا
ليعلم لزوم المضي مع الالغاء في صورة تأخر القسم لزومه معه في صورة تقدمه كان ذلك
منه لعله تصحيف وقوله وان اتيتني والله لاتيتك يحتمل العطف على قوله انا والله ان تأتني آتك
ويحتمل العطف على والله ان تأتني آتك والشرط واجب الاعتبار حينئذ ايضا لتقدمه على القسم
فان قلت كيف حكم بالغاء الشرط في قولك والله ان لو اكرمتني لاكرمتك واللام في قوله لاكرمتك
كما يصلح لان يكون لام جواب القسم يصلح لان يكون لام جواب لو قلت تمسكوا فيه بعدم وقوعها فيها
مع القسم ولو كان لام جواب لو لجاء حذفها لانها ربما تحذف في جوابه وبانه لا يذكر اللام في والله
لو جئتني ما جئت ولو لم يكن الشرط ملغى لكان ذكرها اغلب ويقدر القسم كالملفوظ اي كالملفوظ
به لا يخفى ان قوله وان تقدم القسم يعم القسم لفظا وتقديرا وكذا قوله وان توسط فلو اقتصر على
ذكره ولئن اخرجوا وان اطعتموهم بكفاه واعلم ان المثالين لتقدير القسم مقدما
اما الاول فلان اللام الموطئة للقسم لا يكون الا بعد القسم لفظا او تقديرا صرح به اللباب واما
الثاني فلانه مع تقديم الشرط لا بد من اعتباره فلو كان تقدير الشرط مقدما لوجب الفاء
في الجواب مع ان الجواب انكم مشركون فما قال ذكرنا يحتمل التقدير مقدما ومؤخرا فاستوى في
المثال توهم اما للتفصيل فلا بد له من متعدد وذكر اما مع كل واحد وقد يكتفى بواحد
اما لظهور آخر من ذكر ذلك الواحد لمضاده منهما كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم
زيغ فيتبعون ما تشابه فانه يحتمل من سماعه الى قولك واما الذين قلوبهم مستقيمة فيتبعون
المحكمات ويردون اليه المتشابهات واما لسنوما يصلح ان يكون عديلا لذلك الواحد لكنه لم

يمكن مع اما لانه لم يقصد من اول الامر المتصل وانما قصد ما يحتمل المذكور بعد لم ما قصد

به المنفصل واما لانه سبق واحد مع اما فما لو يصلح عديلا له بعد اما وكونه اما المنفصل

مطلقا قول بعض ويتكلف في ما لم يتعدد بتقدير ما يجعله متعددا ورجح الرضي ان اما

لا يستلزم شيئا مع المنفصل والا طلب وقد يجرد عن المنفصل فقول المصنف ما شان الماهر

الاكثر واختار قول البعض ولم يبين المصنف كونه للاستلزام لانه يعلم من كونها من حروف

الشرط ونبه على عمومه لجميع الازمنة بعدم تخصيصه بزمان كما فصل في اخويه ونبه على لزوم الفاء

في جوابها بقوله والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين فائها جزء مما في حيزها مطلقا

وقيل ان كنت في زمرة مخاطبيه والمراد بالفاء اعم من الملفوظ والمقدر ولا تقدير الا في ضرورة

الشعر ومع تقدير قول هو الجواب لدلالة المقول عليه كقوله تعالى فاما الذين كفروا الم

تكن آياتي اي فيقال لهم الم تكن لهم ونبه بقوله جزء على انه لا يعوض اكثر من واحد لانه يكتفي

بقدر الضرورة في ارتكاب الممنوع وهو تقديم ما في حيز الفاء عليه فالكسائي وحرمها للفاء

لا لاما لانه لا يتبادل سيما وبين قوله وقيل هو اي العوض معمول المحذوف مطلقا وعند

الرضي والسهيلي قد يقوم شرط في حيز الفاء مقام المحذوف ومنه قوله فاما ان كان من

المقربين فروح وريحان وجنة نعيم وقال لا نصر جواب هذا الشرط جواب اما لفظا ويستغني

به عن جواب هذا الشرط قال الرضي والدليل عليه انه لا يعمل حرف الشرط في الجزاء فلا يقال

اما ان ضربتني فاضربك بالجزم ولو كان جواب ان مرجوحا لكان الجزم اكثر ونحن نقول مقتضى

القياس ان يكون جواب الشرط كما كان قبل تقدم الشرط على الفاء كسائر ما يتقدم على

الفاء حيث لا يغير نسبة ما بعد الفاء اليه بتقديمه واما عدم عمل حرف الشرط فيمكن ان

يستند الى دخول الفاء صورة على الجزاء وكانه الوجه عند من يجعل الماتقدم واما المتوهم فان

كان من المقربين في عدم عمل حرف الشرط في جوابه والمقابلة من هذا القول السابق بان العامل

فيه في القول السابق ما كان عاملا فيه حين كان بعد الفاء وليس المقابلة باعتبار ان العامل

فيه ما هو في حيز الفاء لانه لا يصح في نحو اما زيد فمنطلق لان عامله الابتداء وهو ليس في الفاء

واعترض الرضي بان كونه معمولا لبعض يرد قوله تعالى واما ان كان من المقربين لانه يفيد ان التقدير

اما الموقف فيجب عليه انه يجب ان يكون الجزاء ان كان من المقربين فصح فان كان من المقربين في معنى
قوله مطلقا تكشف عن القول الذي بعده ومن فسره بقوله مرفوعا كان او منصوبا فقد عمل في
قدر المحذوف مع المنصوب فعلا متقدما ومع المرفوع مجهولا يجعل يحصل تقديرا اما يوم الجمعة فزيد
منطلق اما يذكر يوم الجمعة وتقديرا اما زيد فمنطلق مهما يذكر على صيغة المجهول الغائب ورد بانه نظرا
في الكل بعد برا لكون فالتقدير مهما يكن من شيء يوم الجمعة ومهما يكن زيد فزيدا شيء كان ومن يجب
لانه من رابطة في جملة الشرط ولا رابطة في شيء من التقديرات سوى مهما يكن من شيء يوم الجمعة
الا ان يجعل مهما بمعنى الوقت وقد عرفت انه مردود وقليل وح لا يصح تقديره مهما يكن من شيء يوم
ايضا ولا يصح عنه الا يجعل المرفوع بدلا من الفاعل المضمر لا فاعلا كما قيل والمنصوب بدلا عن
المفعول المحذوف لا مفعولا به كما قيل لكن مع التكلف يتوقف على ثبوت جواز حذف المبدل منه
ورد القول بكونه معمول المحذوف بانه لو كان كذلك لما كان وجه لوجوب رفع زيد في اما زيد
فمنطلق ولا للزوم النصب في اما يوم الجمعة فزيد منطلق لامكان تقدير ما يقتضي الرفع في كل منهما
وامكان تقدير ما يقتضي النصب في كل منهما ونحن نقول مثل ما هو مذكور بعد اما معتبر بعد الفا
لكنه محذوف اختصارا فان كان ما بعد الفاء مرفوعا بالتزم رفعه بعد اما تنبيها على ان المحذوف
بعد الفاء مرفوع وان كان منصوبا بالتزم رفعه بعد اما تنبيها على انه منصوب وان كان جهة الرفع
النصب بحاله وقيل ان كان جاز التقديم فمن ثم قال يعني انه جزء مما في حيز الفاء والمراد
بجاز التقديم ما لا مانع لتقديمه قبل وقوعه بعد الفاء نحو اما زيد فمنطلق والا فمن الثاني نحو اما
زيدا فانا رجل ضارب فان زيدا لا يصلح ان يكون معمول ضارب لان معمول الصفة كالصفة لا يتقدم
على الموصوف ونحو اما يوم الجمعة فاني منطلق فان ما في حيز ان لا يتقدم عليه وله غير بعض ولو نلمت
اليه المص كالم يلتفت الى اتفاق لا نه لا ما خاصه يصح تقديم ما يمتنع تقديمه ومن المباحث النافعة
معرفته جواز حذف اما وهو كثير نحو وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وهذا مما ذو قوة
وبذلك فلم يجوا وهو قياس فيما اذا كان الجزاء امرا او نهيا ناصبا لما بعد اما وقوله تعالى واذ
اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فأووا وقوله تعالى واذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا
محتمله وللفاء فيهما احتمال آخر وهو بدل الظرف المتقدم منزلة الشرط فلا يحتاج الى تقدير اما

يستوى به زيد مع نفسه فانا اكرمه وفعل هذا فى اذ مطرد حرف الردع اى حرف معناه الزجر
والمنع اما عن اعتقاد او فعل فيه الممنوع او ليس فيه ممنعه عن المعاودة الى مثله وقوله الزجر
كقولك لمن يقول لك فلان يبغضك كلا اى ليس الامر كذلك ينبغى ان يؤول بان مراده
عن هذا الاعتقاد لانه ليس كذلك والا لكان حرف انكار لا ردع يؤيد ما ذكرنا كلام الصحاح
حيث قال معناها انته لا تفعل وكسرا ما يتصل به كلام متكلم وقد يكون المتكلم به ويكلام هو للردع
عن مضمونه واجدا ما يليه للدلالة على انه منكر ولا يظهر فرق بينه وبين ضه حتى يصح عد احدهما
اسم فعل والآخر حرفا وقد جاء بمعنى حقا هذا يقتضى ان يكون اسما كما ذكر المتوسط الا ان
النحاة اجمعوا على حرفيته وكان الانسب هذا تفسيره بمعنى ان وكانهم اختاروا احتماليتها على
انه بمنزلة المفعول المطلق الذى هو تركيد لغيره وعلى انه لا يختص الجملة الاسمية وعند بعضهم قد يكون
حرف استفتاح وقد تقوم مقام اى فتلزمها القسم تقول كلا والله اى اى والله تاء التأنيث
الساكنة لا وجه للاقتصار ببيان الساكنة فى ضبط الحروف بل شان التاء من علامات التأنيث
فى الماضى لتأنيث المسند اليه العبارة تفيد الوجوب فلذا استثنى عنه الظاهر الغير الحقيقى
بقوله فانكان ظاهرا غير حقيقى فمخير والمحصول ان الالحاق هو المختار اذا لم يكن فصل بين الفعل والمسند
اليه والمراد بالظاهر الغير الحقيقى ما يعم وما فى حكمه من ظاهر الجمع غير المذكر السالم الا انه اجمله
اعتمادا على ما سبق منا التفصيل فى بحث المذكر والمؤنث واما الحاق علامة التثنية والجمع
فضعيف نبه بقوله علامة التثنية على ان المراد ما لم يكن ضميرا وهو هى ما يلحق الفعل الذى
ذكرنا على نحو قاما الزيدان وقاموا الزيدون فان الملحق حينئذ علامة لا ضمير وساح قيد
المسئلة بما اذا كان فاعل الفعل ظاهرا غفل عن العلامة وفيه ايضا تنبيه على انه لو جعل
العلامة ضميرا والظاهر بدلا يندفع الضعف ولا يخفى ان المتبادر الالحاق بالماضى والمسئلة
غير مختصة فالاوضح واما الحاق علامة التثنية والجمع بالفعل فضعيف وفيه بعد ان المسئلة
لا تختص الفعل بل تضعف قائمون الزيدون ايضا فالمحصول ان المراد الحاق العلامة عند ظهور
الفاعل ضعيف فالعبارة الاصح واما الحاق علامة التثنية والجمع بالمسند عند ظهور
الفاعل فضعيف التنوين فى الصحاح ترسه تنوينا والتنوين لا يكون الا فى الاسما ظاهره ان التنوين

مسعد الى مفعولين وهو فى اللغة ايضا اسم لهذه النون الساكنة وليس النون بمعنى ادخال
النون مطلقا كما فى بعض الشروح نون ساكنة فى الرضى يدخل منه نون نحو من ولدن ولم يكن
ويخرج بقوله يتبع حركة الآخر ومنهم من سعه وزاد فقال ولا يقصد لتعريف بالنون فى يا رجل
انطلق فانها نون ساكنة يتبع حركة اللام لان المراد بالتبعية التى عف عليها فى الوجود لا مجرد
الكون بعدها وكل ذلك لشئ فان توهم دخول حروف الكلمة فى قوله نون كنوهم دخول لبس
ان فى الشأن ولو فى لو وان واما وامتاده فى قوله حروف الشرط ان ولو واما فالادخال
والاخراج سما لا تساله الوهم فضلا عن عقل فاضل فنقول نون ساكنة جنس يشمل نون
التاكيد ايضا فقوله يتبع حركة الآخر اى فى الحدوث لا فى البقاء ولذا لم يحذف من قاض
ونحى مع سقوط حركة سهوا فى الحدوث يخرج نون التاكيد فانه لا يتبع حركة الآخر بل يلحق ساكن
الآخر ويحذف لاجله الساكن كما فى اضربن واضربن او يحرك كما فى اضربن فقوله لا لتاكيد الفعل
لم يحتج توضيح وبيان فرق معنوى بينه وبين الجنسية وبهذا ظهر ضعف ما فى الشروح انه لاخراج
الجنسية وهو للتمكن والتنكير والعوض عطفه على التمكن او التنكير عند ظاهر الصحيح لان
العوض ليس معنى النون كالتمكن والتنكير وكذا المقابلة والترنم الا ان يجعل اللام للعوض
ويقدر فى التمكن والتنكير مضاف فيكون التقدير وهو لافادة التمكن والتنكير ويعطف العوض
على الافادة والمراد بالتمكن كونه منصرفا او فى حكم المنصرف ليشمل نون غير المنصرف للضرورة او للتناسب
قال الرضى ونقل بنون التنكير يختص بالصوت واسم الفعل فقول صه بدل اسكت الآن وصه
بدل اسكت وقتا ما ودج بالسكون لصياح مخصوص للدجاج ودج لصياح ما لدجاج وانا
لا ارى مانعا من ان يكون نون واحد للتمكن والتنكير معا فيكون نون رجل لكليهما فاذ اسمى
شخص بالتمكن هذا كلامه ونون العوض يكون عوضا عن المضاف اليه لحينئذ اى حين اذ
كان كذا فحذف المضاف اليه وعوض النون وبحو مررت بكل قائما اى بكل رجل قائما ونون
المقابلة ما هو فى الجمع بالالف والياء فانه لما كان فى الجمع بالواو نايد على علامة الجمع وهو نون
يحذف بالاضافة جعلوا فى الجمع بالالف والياء فى مقابلة النون الذى شانه ذلك و
عن جار الله انه نون التمكن وذلك لانه لا يجعل العلم من جموع المؤنث غير منصرف ولا يعرف

بالتأنيث جمع المؤنث ولقول الساعي فيه علامة الجمع وليست لمحض التأنيث فلا تؤثر في منع
الصرف ولا يصح تقديرها فيه للتأنيث لان وجود هذه التاء يمنع عن تقدير تاء اخرى والا
لاجتمع علامتا تأنيث فلا يكون عرفات غير منصرف فلا يكون وجود التنوين فيه علامة انه ليس
للتمكن وكذا عند من يقول عرفات بالتنوين لكن بكسر في النصب والجر وكذا عند من يقول عرفات
بلا تنوين بالفتح قال الرضي والاشهر في عرفات بقاء التنوين والكسر وقال بعضهم التنوين
فيه عوض من منع الفتح وتنوين الترنم ما يلحق آخر الابيات والمصاريع ايضا عوضا عن حرف
الاطلاق وهو مدة حاصلة من اشباع حركة الروي الساكن ويخرج به الشعر عن الوزن ويكسر
معه الردف دفعا لالتقاء الساكنين او يتبع بشبهها بالوزن الحسنة ا بيت الثاني الاخفش
وانكره الزجاج والسيرافي قال الرضي سمي تنوين الترنم لانه لترك الترنم وذلك لان حرف الاطلاق
يناسب الترنم فيحذف بايراد التنوين ترك الترنم وصرح السهيلي ايضا بانه للاشعار
بترك الترنم ولا يخفى ان قول المصنف يدل على انه للترنم فالاولى ما قيل ان هذا التنوين يسهل ترديد
الصوت في الخيشوم وهو من اسباب الترنم وهذا التنوين لا بنا في اللام ويدخل في الافعال
قال الرضي لم يوجد في الحرف وان ليس وجوده فيه خارجا عن القياس وعدم وجوده في الحرف يستفاد
يستفاد من السهيلي ايضا فقيل عد تنوين لا معنى له من الحروف تسامح قلت كعد سائر الزوائد قال
ويحذف اي التنوين وظاهره انه اي تنوين والمراد وجوب الحذف من العلم موصوفا بابن مضافا الى علم
وفي بعض النسخ آخر والمراد بالعلم اعم من الكنية واللقب والاسم فيقول ابو بكر بن محمد بلا تنوين
وهذا الحكم مخصوص بزيد الظريف من عمرو حتى لا يحذف تنوين زيد فالصواب والعلم الموصوف
بابن غير منصوب اي مضافا الى علم آخر هذا اذا لم يثن شيء مع التنوين حتى لو جعل التنوين جزء
الاسم لا يصح حذفه والمراد بابن الابن والابنة لا البنت ايضا لانه لا يجب الحذف مع البنت
بل فيه وجهان اجودهما عدم الحذف وفلان وفلانة وصل وطاهر ومي ولي في حكم العلم
فيقال صل بن صل وطاهر بن طاهر وزيد بن طاهر ومي بن هي بن زيد ولي بن لي ولي بن زيد
والمراد الوصف النحوي فلا يحذف من زيد بن عمرو حمله وكما يحذف التنوين يحذف الالف في
خطا فيقال بدون الف وقد ترك الحذف في ضرورة الشعر كقوله وجارية من قيس بن ثعلبة كما قد

فى العلم المذكور فيها نحو وجا ئز الطائى وهاب المائى و قوله فالعنيته غير مستعتب ولا
ذاكر الله الا قليلا نون التاكيد خفيفة ساكنة حاصله بحذف المتحرك عن المشددة تخفيفا
عند الكوفيين و عند البصريين كالمثقلة هى الاصل وبعد غير منوجه وهى كذلك فى اصل الوضع
اجماعا ولا يخفى انها تحتمل ان تكون حاصله بتضعيف الساكنة لمزيد التاكيد مع غير الالف
وانها مع الالف مكسورة كما ستذكر يختص بالفعل المستقبل المستعمل فى الامر ولم يرد بالامر
ما هو المصطلح حتى لا يشمل ما ادخله لام الامر بل المعنى المصدرى والنهى والاستفهام والتمنى
والعرض والتحضيض نحو هلا تضربن وليقدح الكل عبارة التسهيل الحقان جوازا فعل الامر
والمضارع الثانى اداة طلب وقلت فى النفى الاولى والنفى قليلا لكون فى حرمولم تحص
لا بعض له الاختصاص والسله فى النفى بلا المتصله بالفعل المضارع ممنوع وكيف لا وقد
جعله ابن جنى قياسا وقال ابن مالك هو كالنهى على الاصح ولعله اراد بالفعل ما يشمل مدخول
لم قال سيبويه يدخل بعد لم تشبيها لها بلا النهى من جهة الجزم قال تحسبه الجاهل ما لم يعلما
شيخا على كرسيه معمما ولزمت فى مثبت القسم اى فى جواب القسم المثبت وشارح قال الاتركيب
باب جرى عطفه الى تكلم صفته والاولى ومثبت القسم لزوما لما عرفت وذلك بمعنى
قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك وقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون
والصواب فى مثبت القسم الخالى من حرف تنفيس وعن جار متقدم عليه متعلق به وكثرت
فى مثل اما يفعلن اى شرط زيد فى ادائه ما من غير لزوم كما يشاء من اما وهو المطابق
للتسهيل حيث قيد ما الزائدة بالجائزة الحذف لكن فى الرضى سوا جاز حذف ما كما فى اما
يفعلن وحيثما يفعلن وانهم ما يفعلن واما ما يفعلن وايما تكونن او كالحيث لازم الكلم الشرط
اذ ما وحيثما ويدخل الفعل المكفوف بما ايضا نحو قلما يفعلن وربما يفعلن وقد يلحق
الشرط من غيرها نحو قوله من تثقفن منهم فليس بآئب وقد يلحق جواب الشرط من غير حيث ورد
نحو قوله فمهما تشأ منه فزارة تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا وربما يلحق اسم الفاعل اضطرارا وربما لحقت المضارع الخالى
من الشروط وما قبلهما اى نون التاكيد مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل
على الضمة الواو المحذوفة وفى مالم يحذف للاطراد ومع المخاطبة مكسور ليدل الكسرة

على الساء والاطراد في ما عدا ذلك المذكور ... وسبتثنى منه التثنية وجمع المؤ

ما الحق ما قبل الف التثنية والف المنفصل ما قبل النون لان الالف ليس حاجزا حصينا

فقد ترك طرحا سابقا ... ات او العرب في التثنية وجمع المؤنث ... ولا ساتى ما النا

الساكنين كما كتب يتحاشى عنه في اضربون واضربن لانهما اخفت وحذف الالف فيهما

للالتباس في التثنية واجتماع النونات في جمع المؤنث فهما يمنزلة الجزء لانه لا

الكلمة بجعلها اجزاء بخلاف جمع المذكر والمخاطبة فلم يجعلا كلمة واحدة وعدا كلمتين ولا

الحقيقة للزوم التقاء الساكنين على غير حده ... فانه يجوز فيها كما يجوز في حال

الوقف او يدفع التقاء الساكنين بالكسر وعليه يحمل قوله تعالى ولا تتبعان بالتخفيف على

ابن ذكوان وجعل التسهيل والرضى الكوفيين مع يونس فان قلت نزول التقاء الساكنين

في نحو اضربان نون الخفيفة مع الوقاية واضربان نعمان بادغام الخفيفة في نون نعمان قلت منع

يونس له لدخول هنا ايضا لان التشديد غير لازم ... اى النونان ... هذا القيد

بالنسبة الى النون المشددة للاحتراز عن المشددة فيهما وبالنسبة الى الخفيفة بيان الواقع

على مذهب الجمهور اذ لا يكون الا في غيرهما مع الضمير البارز وهو واو الجمع وياء المخاطبة

من الكلمة وفي حكم كلمة اخرى يعامل مع المدة في الآخر الا فيها معاملة مدة لام كلمة منفصلة

ساكنة كالاول فيحذف فيها كما يحذف مع الكلم المنفصلة ويحرك معها كما يحرك مع الكلم المنفصلة

فان لم يكن اى ان لم يكن البارز في غيرهما وهو ثلثة اقسام ان يكون البارز فيهما او يكون

مستترا فيهما او لا يكون ضمير نحو هل ترين زيد ... المتصل وبهذا ظهر وجه مثال اضربان

واضربان دون اضربان واضربن والشارحون غفلوا عن مقصوده ... قوله فان لم يكن اشارة

الى اشارة الى ما يكون فيه ضمير مستتر فقط والمراد بكونه كالمتصل انه كالجزء من الكلمة فصار واو

اغزون في حكم حرف علة في الوسط فكما لا يسقط في الا حرف العلة في مثل الاخر لم يسقط

في اغزون واذا ... ما قبل النون مفتوحة في الواحد ... في هل ترين على طبق اغزون

رعاية للطرد وهذا معنى قوله ومن ثم قيل هل ترين واغزون لعين دون اغزن بحذف الواو كما

في اغز لانه صار وسطا لكون النون كالمتصل ... كما قيل ترى ولم ... وترين كما قيل ترى

لا اغزن واعزن كما يقال اغزوا الكفار واغزن كما قيل اغزى الكفار
اعترض عليه الرضى ان كون النون كالمتصل لا يوجب بقاء المدة في الواحد لان واو
كالمتصل ولا سيما مع المدة ولو اريد بالمتصل الف التثنية لا معنى لجعل بقاء المدة
محمولا على بقائها في اغزوا لانه يستعمل الكلام الى اغزو فكل ما يقال في اغزوا يجري في
ليس لحمل الا تطويل المسافة على انه اذا استعمل الكلام الى اغزوا قلنا لم يحذف الواو
يجب لحذفها فاذا صار اغزون مثله لم يحذف فيه ايضا والخفيفة يحذف يقال
اضربن فانه لم يحذف للساكنين بل حذف المدة لان المراد ساكنان اولهما النون
الحذف للساكنين لا يكون الا للاول ولا يحرك كالتنوين وفي الوقف كما يحذف
ما حذف لاجل الخفيفة بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله اذا سقط
قال في قاض قاض لا قاضي والمسح ما قاربا ... هذا منتهى من الحكم
حسن خاتم الكتاب جمعا بالالف كما صاحبه الحكما ألهمت علينا بشرح الفن في
واتممت نعمتك باتمامه على وجه الصواب والمستفاد منه بالارشاد وتحصيل من
ب ووفقنا لسلك يكون به حفظ للعهد والحديد مزيد استعداد واجعله دافعا للعقاب
من المآب وموجبا لجزيل الثواب وهداية لمن اهتدى به من العلماء والطلاب
سببا لشفاعتهم دون المخاصمة يوم الحساب اللهم اجعله غشاشا للمعارف
القلوب الا ... اسباب المطر الازهار والحرافي ما هو اطيب من التراب الهي ارض الجنة
هذه زراعتي ... واجب مسالتي وتقبل ضراعتي وصل على خير الوسائط بعد
البسائط صلوات تدعو الى شفاعتي وعلى آله وصحبه الذين يعبدون بنبيهم افتخاري
اعتى الحمد لله على الاتمام والصلى على سيدنا محمد خير الانام وعلى آله
واصحابه الكرام فرغ من كتابة هذا الكتاب بعون الملك الوهاب
في شهر الشوال ... سنة ست وتسعين تسعمائة في
بلدة البخاري على يد العبد الضعيف المذنب احوج العباد
الراجي الى رحمة الله عبد الرحيم بن مير محمد البخاري
صانهما الله عن الحرفات وجميع البلايا
اللهم اغفرهما وتجاوز
عنهما والله اعلم
بالصواب

بسم الله الرحمن الرحیم

هو الغنی الاکبر

یارب بگشا درمی ز توبه دری
بی منت مخلوق رسان ما حصری

هو الغنی الاکبر

الغنی الاکبر

هو الغنی الاکبر

هو الغنی الاکبر

هو الغنی الاکبر

علی

هو العلی

علی

ولیوسی محمد

متعلقه

ملک الله